T.C.
BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ BÖLÜMÜ
HADİS ANABİLİM DALI

MÜTEKADDİM VE MÜTEAHHİR ÂLİMLERİN SAHÎH-İ BUHÂRÎ ELEŞTİRİSİ: DÂREKUTNÎ VE EBÛ REYYE ÖRNEĞİ (KARŞILAŞTIRMALI HADİS İLMİ ARAŞTIRMASI)

Hazırlayan
Ibrahim Mohammed Amin KHDIR

YÜKSEK LİSANS TEZİ

Danışman
Yrd. Doç. Dr. Thamer HATAMLEH

Bingöl – 2017

T.C.
BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ BÖLÜMÜ
HADİS ANABİLİM DALI

MÜTEKADDİM VE MÜTEAHHİR ÂLİMLERİN SAHÎH-İ BUHÂRÎ ELEŞTİRİSİ: DÂREKUTNÎ VE EBÛ REYYE ÖRNEĞİ (KARŞILAŞTIRMALI HADİS İLMİ ARAŞTIRMASI)

Hazırlayan
Ibrahim Mohammed Amin KHDIR

YÜKSEK LİSANS TEZİ

Danışman

Yrd. Doç. Dr. Thamer HATAMLEH

Bingöl – 2017

الجمهورية التركية

جامعة بينكول

معهد العلوم الإجتماعية

قسم علوم الحديث

انتقاد صحيح البخاري بين المتقدمين والمتأخرين الدارقطني وأبي رية نموذجاً

(دراسة حديثية مقارنة)

إعداد

إبراهيم محمد أمين خدر

رسالة ماجستير

إشراف:

الدكتور ثامر عبدالمُهدي حتاملة

بينغول–2017

المحتويات

المحتويات..... I
III .....**BILIMSEL ETIK BILDIRIMI**
المقدمة IV
Özet..... XII
Abstract XIII
ملخص الرسالة XIV
الاختصارات..... XV
المدخل..... XVI
الفصل التمهيدي: التعريف بالبخاري وصحيحه والدارقطني وأبي رية ومكانتهما 1
المبحث الأول:التعريف بالبخاري وصحيحه ومكانتهما..... 1
المطلب الأول: التعريف بالبخاري ومكانته..... 1
المبحث الثاني: التعريف بالدارقطني ومكانته..... 7
المبحث الثالث: التعريف بأبي رية ومكانته..... 11
الفصل الأول: منهج الدارقطني وأبي رية في قبول الحديث ورده 15
المبحث الأول: منهج الدارقطني في قبول الحديث ورده..... 15
المطلب الأول: شروط الحديث المقبول عند الدارقطني 15
المطلب الثاني: من طرق إعلال الحديث عند الدارقطني..... 21
المبحث الثاني: منهج أبي رية في قبول الحديث ورده..... 26
المطلب الأول: شروط الحديث المقبول عند أبي رية 26
المطلب الثاني: معايير الحكم على الحديث بالضعف أو الوضع عند أبي رية 36
الفصل الثاني: موقف الدارقطني وأبي رية من صحيح البخاري..... 56
المبحث الأول: موقف الدارقطني من صحيح البخاري..... 56
المطلب الأول: موقف الدارقطني من رجال الجامع الصحيح 56
المطلب الثاني: موقف الدارقطني من تصحيحات البخاري وشرطه 61
المبحث الثاني: موقف أبي رية من صحيح البخاري..... 66
المطلب الأول: موقف أبي رية من رجال البخاري..... 66
المطلب الثاني: موقف أبي رية من متون الجامع الصحيح..... 85
الفصل الثالث: منهج الدارقطني وأبي رية في الانتقاد وملامح عن نقدهما الحديثي..... 99
المبحث الأول: منهج الدارقطني في نقد صحيح البخاري..... 99
المطلب الأول: منهج الدارقطني في انتقاد رجال البخاري..... 99
المطلب الثالث: منهج الدارقطني في انتقاد المتون..... 127
المبحث الثاني: منهج أبي رية في نقد صحيح البخاري..... 138
المطلب الأول: منهج أبي رية في انتقاد الأسانيد والرواة..... 138
المطلب الثاني: منهج أبي رية في انتقاد المتون..... 155
المبحث الثالث: ملامح عن النقد الحديثي عند الدارقطني وأبي رية..... 164
المطلب الأول: ملامح عن النقد الحديثي عند الدارقطني..... 164
المطلب الثاني: ملامح عن النقد الحديثي عند أبي رية..... 169
الفصل الرابع: موقف العلماء من انتقادات الدارقطني وأبي رية..... 180
المبحث الأول: موقف العلماء من انتقادات الدارقطني..... 180

المبحث الثاني: موقف العلماء من انتقدات أبي رية.....189
الفصل الخامس: المقارنة بين انتقادات الدارقطني وانتقادات أبي رية 199
المبحث الأول: المقارنة بين منهج الدارقطني وأبي رية في نقد الأسانيد والرواة.....199
المبحث الثاني: المقارنة بين منهج الدارقطني وأبي رية في نقد المتون..... 201
المبحث الثالث: المقارنة بين مكانة الدارقطني ومكانة أبي رية في النقد الحديثي.....202
الخاتمة..... 206
التوصيات..... 207
قائمة المصادر والمراجع..... 208

BILIMSEL ETIK BILDIRIMI

Yüksek Lisans tezi olarak hazırladığım:[**MÜTEKADDİM VE MÜTEAHHİR ÂLİMLERİN SAHÎH-İ BUHÂRÎ ELEŞTİRİSİ: DÂREKUTNÎ VE EBÛ REYYE ÖRNEĞİ (KARŞILAŞTIRMALI HADİS İLMİ ARAŞTIRMASI)**] adlı çalışmanın öneri aşamasından sonuçlanmasına kadar geçen süreçte bilimsel etiğe ve akademik kurallara özenle uydugumu, tez içindeki tüm bilgileri bilimsel ahlak ve gelenek çerçevesinde elde ettiğimi, tez yazım kurallarına uygun olarak hazırladığım bu çalışmamda doğrudan veya dolaylı olarak yaptığım her alıntıya kaynak gösterdiğimi ve yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu beyan ederim.

Ibrahim Mohammed Amin KHDIR

27/09/2017

المقدمة

الحمد لله الذي جعل للسنة أنصاراً بالحجة والبرهان ظاهرين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وجعل أعداءهم أذلةً صاغرين، أحمده حمدَ الشاكرين، وأستغفره استغفار المذنبين التائبين، وأصلي وأسلم على نبيه خاتم الأنبياء والمرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.أما بعد:

معلوم لدى القاصي والداني أن العلماء الربّانيين هم سادة الناس وقادتهم الأجلَّاء، وهم منارات الأرض، وورثة الأنبياء، قد بذلوا جهدهم في خدمة الإسلام والسنة الغرّاء، ونشرها وتوجيه الناس إلى معينها الصافية النقية، والدفاع عنها، والذود عن حياضها، فخدموا السنة بطرائق قددا، فدونها في الأسفار المنيفة، وحفظوها في الصدور والسطور، فكان من بين هؤلاء الأعلام أمير المؤمنين الحافظ الحجة محمد بن إسماعيل البخاري-تغمده الله برحمته-، فجمع في صحيحه أحاديث صحاح، وانتخب من بين الأحاديث أصحها وأعلاها رتبة، فكتب الله له القبول لدى المسلمين، وليس من المبالغة في شيء إذا قلنا إن المسلمين-على اختلاف طبقاتهم وتباين مذاهبهم- لم يعنوا بكتاب بعد كتاب الله-عز وجل- عنايتهم بـ(صحيح البخاري) من حيث السماع والرواية والضبط والكتابة، وشرح أحاديثه وتراجم رجاله، واختصاره وتجريد أسانيده، ولا غرابة في ذلك فهو أصح كتاب بعد كتاب الله-عز وجل-.

ومع ذلك أبى الله عزَّ وجلَّ أن يكون الكمال لغير كتابه، وكل ما جاء من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا، لأنه من صنع البشر، وخُلق الإنسان ضعيفاً.

لأجل الحفاظ على السنة النبوية الغرّاء وتهذيبها قام العلماء الأفذاذ بنقد البخاري في بعض رجاله ومروياتهم، وصنفوا الأجزاء والكراريس في انتقاده، ومن هؤلاء الحفاظ المتقدمين الإمام الفحل أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني(385هـ)، فانتقد البخاري في إخراجه لبعض الرواة، وتكلم في بعض مرويات، وألزمه بإخراج ما على شروطه في صحيحه حسب ما يراه.

وكذلك من الذين قاموا بنقد البخاري-في العصر الحاضر- أصناف شتى، ولهم طرائق قدداً، فمن هؤلاء المنتقدين الذين وجهوا سهامهم لنقد الحديث وعلومه ورجاله، خاصة صحيح البخاري؛ الأستاذ محمود أبو رية في ما جمعه وسماه "أضواء على السنة المحمدية"، وكذلك في كتابه"الشيخ المضيرة أبو هريرة".

فأحببت أن أتطرق إلى مصنفاتهما لكي أطلع على منهجهما في الانتقادات، والمقارنة بينهما، ووضع النقاط على الحروف في المسائل والقضايا التي أنتقدتْ فيها البخاري، وتحري بيان الصواب فيها، بإذن المولى جلَّ وعلا.

أهمية الموضوع ودوافع البحث:

تكمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره في نقاط كثيرة؛ من أهمها:

1- هيبة الجامع الصحيح ومكانته في النفوس عند المسلمين كافة، فانتقاده ليس بأمر هيِّن، وأن الطعن في أحاديثه سُلَّم للطعن في غيرها من كتب السنة، وقد أدرك أعداء السنة من المستشرقين والمستغربين ومَن دار في فلكهم من أهل البدع والانحراف الفكري، فسلطوا طعونهم وشبهاتهم على صحيح البخاري، فالدفاع عنه دفاع عن سنة المصطفىﷺ.
2- المقارنة بين انتقادات الدارقطني وانتقادات أبي رية، وتجلية مكانة كليهما في النقد الحديثي.
3- إظهار أهمية المقارنة بين اثنيين متفقين في انتقاد البخاري، ولكن مختلفين في بواعث الانتقاد وكيفيته.
4- بيان معظم الأحاديث المنتقدة في البخاري من قبل الدارقطني وأبي رية، ومقارنة انتقاداتهم بآراء المدافعين عنه.

مشكلة البحث:

تتضح مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1- هل يمكن الاحتجاج بانتقادات الدارقطني على الطعن في الجامع الصحيح، والهجوم عليه، وفتح باب الانتقاد على مصراعيه لكل من هبَّ ودبَّ؟

2- هل الدارقطني له موقف إيجابي من صحيح البخاري؛ مع أنه مشهور بانتقاده الجامع الصحيح، وكاد لا يذكر إلا ضمن منتقدي البخاري؟

3- ما الفرق بين انتقادات الدارقطني وأمثاله، مع انتقادات أبي رية وأضرابه؟.

4- ما موقف المحدثين من الانتقادات التي وجهت إلى الجامع الصحيح ؟.

5- هل انتقد العلماء متون الجامع الصحيح أم أهملوا هذا الجانب ولم يعطوا حقه، واشتغلوا بنقد الرجال وأسانيده فقط؟.

6- هل أبو رية بانتقاداته خدم السنة النبوية وهذَّبها، وهل له موقف إيجابي من الجامع الصحيح؟

وغير ذلك من التساؤلات التي تطرح في عصرنا وتحتاج الإجابة عليها.

أهداف البحث:

البحث يهدف إلى مجموعة من الأهداف؛ من أهمها:

1- بيان وجه الاتفاق والافتراق ما بين انتقادات المتقدمين-أمثال الدارقطني ومن على نهجه- وانتقادات المعاصرين-أمثال أبي رية ومن على شاكلته-.

2- إبراز جهود الدارقطني في خدمة صحيح البخاري ومكانته عنده.

3- معرفة منهج المحدثين النقاد أمثال الدارقطني ومن على نهجه في كيفية التعامل مع الأسانيد والرواة وانتقائها من بين مئات الطرق والرجال.

4- بيان شيء من جهود المحدثين في خدمة الأحاديث النبوية والدفاع عنها.

صعوبات البحث:

ولعل من المصاعب التي استطعت التغلب على طرف منها-بفضل الله وحده-، ندرة المصادر المتوفِّرة، وصعوبة الحصول على المتوفر منها سيّما وأني بعيد عن المنطقة الأنسب لمثل هذا البحث، فاحتاج الأمر إلى مراسلة الأحباب والأصدقاء، والبحث هنا وهناك، وتحمّل مرارة الصبر، حتى يسر الله الحصول على أهمها بعد جهد ليس باليسير، مع أني وجدت في الشبكات العنكبوتية مصادر ومراجع مهمة، ولكن الذي آمله وأبحث عنه لم أظفر بجميعها، فمثلاً كتاب الأضواء لأبي رية ما وجدت طبعته الأولى في المكتبات الخاصة عندنا ولا حتى في النت بعد جهد جهيد، وبحث طويل، والذين قاموا بالرد على كتاب أبي رية قد اطلعوا على طبعته الأولى، وفي طبعات أخرى للكتاب فيها تهذيبات واختصارات وتغيرات كثيرة.

ومما واجهني في طريق البحث قلة الدراسات حول الدارقطني ومنهجه في الانتقادات، والإلمام بمكانة الجامع الصحيح عنده، وعدم الحصول على جميع مصنفاته المطبوعة فضلاً عن المخطوطات.

منهجية الكتابة في البحث:

قد حاولت-جاهداً- جمع المادة العلمية جمعاً استقرائيّاً تاماً لكل ما يتعلق بالدارقطني وأبي رية، ومع ذلك أجزم أني لم أحط بكل ما هو متعلق بهما-خاصة الدارقطني- في ما يتعلق بالجامع الصحيح، ولكن يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، وثمة مناهج عدّة قد استخدمت في كتابة هذا البحث، وهي كالتالي:

المنهج الاستقرائي: حيث قمت بدراسة وجمع المادة العلمية المتعلقة بالبحث، وتنظيمها، وعرضها من نواحٍ عدة في كل فصل بما يناسبه؛ وذلك بقصد ضم النظير إلى نظيره، واستيعاب مادة البحث.

المنهج المقارن: استخدمت هذا المنهج للموازنة والمقارنة بين آراء الدارقطني وآراء أبي رية،

ومنهجهما النقدي، ومكانتهما في النقد الحديثي.
المنهج التحليلي النقدي بشقيه الإيجابي والسلبي: قمت بدراسة ونقد كل الآراء والمسائل المذكورة في هذا البحث، ودراسة الأقوال ومحتواها ومآلها على ضوء قواعد البحث العلمي.
وقد أسهبت في بعض المسائل ومناقشتها وذلك لأهميتها وشدة الحاجة إليها.

الدراسات السابقة:

مذ صحت النية على الكتابة في هذا الموضوع لم آل جهداً في البحث والتفتيش عن كل ما كتب حوله من الدراسات والكتابات والأبحاث، وقلَّبْتُ في سبيل ذلك جملة من فهارس الرسائل الجامعية، ونظرتُ في العديد من كشافات الجامعات مما طالَتْهُ يدي، كما لم أُغفل البحث الدقيق في المواقع الإلكترونية وقواعد المعلومات التابعة لبعض مراكز البحث، قادني كل ذلك إلى الوقوف على عدد من الكتب والرسائل والأبحاث التي خُصِّصَتْ للدارقطني وأبي رية، أما ما يتعلق بالدارقطني فمعظمها في بيان منهج الدارقطني في مصنفاته كالعلل والسنن وغيرها، وأما ما يتعلق بأبي رية فمعظمها تتعلق بانتقاد كتابه"الأضواء"؛ خاصة مما يتعلق بشخصية أبي هريرة والدفاع عنه والرد على أبي رية فيما جمعها حوله.

أما ما له علاقة بموضوع بحثي(انتقاد صحيح البخاري بين المتقدمين والمعاصرين الدارقطني وأبي رية نموذجاً)؛ فلم أعثر على دراسة كاملة متخصصة في المجال نفسه، إلا ما كان من بعض الكتب والرسائل التي تتقاطع مع جزء من فصول هذه الدراسة في بعض أجزائها، أو تحمل بعض الإجابات عن أفرادٍ من الإشكالات التي أثارها بحثي هذا، وفي هذا الصدد يمكن ذكرُ ما يلي:

أولاً: مما له تعلق بالدارقطني:

1- الإمام الدارقطني وكتابه السنن: لعبدالله بن ضيف الله الرحيلي، هذه الرسالة في أصلها أطروحة الدكتوراه مقدمة إلى قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة1403هـ، والتي طُبعت فيما بعد بعنوان (الإمام الدارقطني وآثاره العلمية) بدار الأندلس الخضراء بجدة سنة1421هـ/2000م، وتمثل دراسة مفيدة في بابها، فقد تناول الباحث منهج الدارقطني في سننه، وتكلم فيه عن درجة أحاديث الكتاب ومقاصده وتبويبه ...الخ، وخصص مبحثاً في بيان موقف الدارقطني من الصحيحين، وعرض أن الدارقطني له موقفان:(1) المؤيد المناصر والمعترف بمكانتهما، (2) والناقد لبعض أحاديثهما، وأن هذين الموقفين لا تعارض بينهما واستدل لما ذهب إليه الباحث بأربعة أدلة، وقد استفدت منها، وزدتُ عليها أشياء أخرى وفصلت الأمر في ذلك.

والفروق بين بحثنا هذا وبحث الرحيلي كثيرة وبيِّنة؛ إذ إن بحثه متخصص في منهج الدارقطني في كتابه السنن، ولم يتكلم إلى بيان منهجه في كيفية انتقاده الجامع الصحيح، ولم يتوسع في استدراكات الدارقطني على البخاري، وبيان ملامح انتقاداته وموقف العلماء منها، والمقارنة بينها مع أبي رية.

2- منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتابه العلل: لأبي عبدالرحمن يوسف بن جُودة الدَّاودي، هذه الرسالة في أصلها أطروحة الماجستير مقدمة إلى كلية الشريعة في جامعة بيروت بلبنان، والتي طبعت فيما بعد بدار المحدثين بمصر سنة1432هـ/2011م، والدراسة جيدة في بابها، وقد تناول الباحث كتاب العلل للدارقطني بالبحث، وخصص مبحثاً للأحاديث التي انتقدها الدارقطني في العلل على الصحيحين، وذكر ثلاثة أمثلة مما انتقدها الدارقطني وقد أخرجها البخاري بشيء من التفصيل في عشر صفحات ونقل أجوبة ابن حجر على انتقادات البخاري مقِرَّاً عليها، فهذه الجزئية من البحث تتعلق ببحثي، والفرق بين بحثي وبحث الداودي كثيرة بيّنة.

3- أحاديث الصحيحين التي أعلها الدارقطني في كتابه"العلل" وليست في"التتبع" من أول حديث أبي بكر الصديق-رضي الله عنه- إلى نهاية حديث أبي سعيد الخدري-رضي الله

عنه- جمع وتخريج ودراسة، لعبدالله بن عبدالهادي القحطاني، والدراسة في أصلها رسالة مقدمة لنيل الماجستير في جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية، سنة 1426-1427هـ، ولكن لم أستطيع أن أطلع عليها غير أني اطلعت على خلاصة البحث، ومن خلاله يظهر أنه جمع الطالب سبعة وثلاثين حديثاً انتقدها الدارقطني في كتابه العلل وقام بتخريجها ودراستها وبيان ما لها وما عليها، وهذه الدراسة-والله أعلم- تشبه بكتاب الشيخ مصطفى باحو كما سيأتي التعريف به، ولكن لا أدري هل تكلم عن منهج الدارقطني في انتقادات رجال البخاري ومتون الجامع الصحيح وأسانيده أم لا؟، وهل بيِّن مكانة الجامع الصحيح عند الدارقطني أم لا؟ وغير ذلك من القضايا والأبحاث التي قمت بدراستها في بحثي.

4- الأحاديث المنتقدة في الصحيحين: لأبي سفيان مصطفى باحو، وهو كتاب يقع في جزئين، طبع بدار الضياء بمصر سنة 1426هـ/2005م، فحاول المؤلف أن يجمع جميع الأحاديث المنتقدة على الصحيحين مرتباً ترتيباً موضوعياً على الكتب الفقهية لصحيح البخاري، وترتيب أحاديث كل كتاب حسب تسلسل أرقام الأحاديث سواء كان في البخاري أو مسلم، وإن اتفقا عليه يقدم البخاري، ثم يجيب عن هذه الانتقادات والاعتراضات وبيان ما لها وما عليها، وقد قسم الكتاب إلى مقدمة وفصلين وخاتمة.

أما المقدمة ذكر فيها العلماء الذين انتقدوا الصحيحين، والذين دافعوا عنهما، مع بيان منهجه في سرد الأحاديث المنتقدة والإجابة عليها، ثم ذكر بعد ما أنجز البحث ظهر له أن أغلب الانتقادات إسنادية، وأن من منهج الدارقطني في الإعلال عموماً عدم النظر إلى صحة الطريق أو ضعفها عند ذكر اختلاف الرواة، وأن الأئمة الذين انتقدوا الصحيحن قد يعلون حديثاً من طريق معين أو رواية شيخ معين لا مطلقاً وأن هذا غالب الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، وأن أغلب الأحاديث المنتقدة عثر لها الباحث على شواهد معضدة ومتابعات مقوية من غير الوجه المنتقد.

وخصص الفصل الأول في بيان صحة أحاديث الصحيحين وتلقي العلماء لهما بالقبول، وقسمه إلى قسمين:

الأول: تلقي العلماء للصحيحين بالقبول.

الثاني: انتقادات بعض الحفاظ لأحاديث الصحيحين، وهو بمثابة ثمرة البحث، تحته ثلاثة مطالب:

الأول: الكتب المصنفة في انتقاد أحاديث الصحيحين.

الثاني: الكتب المصنفة في الأجوبة عن الأحاديث المنتقدة.

الثالث: أصناف الأحاديث المنتقدة. وتحته فرعان:

الفرع الأول: عدة الأحاديث المنتقدة. وتحته بحثان:

أولهما: الأحاديث التي لم يعثر لها إلا على أسانيد لينة.

وثانيهما: الأحاديث المنتقدة التي لم يعثر لها على شواهد.

الفرع الثاني: أقسام الأحاديث المنتقدة.

الفصل الثاني: في سرد الأحاديث المنتقدة على الصحيحين والجواب عنها حديثاً حديثاً.

وهذا الكتاب يتعلق ببحثي في معظم ما يتعلق بانتقادات الدارقطني، ولكن يمتاز بحثي ويختلف معه بعدة أشياء؛ من أهمها:

أ- بيان موقف الإيجابي للدارقطني من الجامع الصحيح، فهو لم يتكلم في هذا الجانب شيئاً، مع أني توسعت فيه.

ب- لم يتوسع في ذكر منهج الدارقطني في انتقاداته كما توسعت فيه في بحثي في أكثر من عشرين صفحة مع ذكر الأمثلة ومناقشتها، بل أومأ الباحث إلى نقاط قليلة باختصار شديد.

ت- لم يتكلم الباحث مصطفى باحو في رجال البخاري المتكلم فيهم من قبل أئمة الجرح والتعديل، ولكني توسعت في ذلك وبينت المنهج الذي سار عليه الدارقطني في كلامه على

رجال الجامع الصحيح.

ث- توسعت في موقف الأئمة تجاه انتقادات الدارقطني بشيء من التفصيل مع دراسة موجزة لما كتبه الحافظان العراقي وابن حجر حول انتقادات الدارقطني بشيء من التفصيل، ولكن مصطفى باحو أشار إليهما فقط إشارة سريعة.

ج- ذكر ملامح النقد الحديثي عند الدارقطني بالتفصيل.

ح- ومن أوضح الفروقات بين بحثي وبحث باحو هو المقارنة بين منهج الدارقطني ومكانته بأبي رية، فهو يسرد الأحاديث ويذكر ما لها وما عليها، وأني مع اعتمادي على المنهج النقدي في الدراسة؛ ومع ذلك أقارن بين انتقادات الدارقطني وانتقادات أبي رية.

ثانياً: مما له تعلق بأبي رية:

أبو رية كتب حوله ردودات كثيرة، فمعظم الذين تكلموا في أبي رية هم الذين يردون عليه وينتقدونه في آرائه وكتبه، ولكن لم أجد إلا واحداً من المعاصرين قام بدراسة بعض آرائه وبيان شيء من منهجه بالاختصار، وذلك في كتاب(الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث) لمحمد حمزة، والكتاب في أصله عبارة عن رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الآداب بتونس، وطبعت في المركز الثقافي العربي ببيروت سنة2005م، قام فيها صاحب الدراسة بمحاولة إبراز مكانة الحديث النبوي في الفكر الإسلامي الحديث من خلال إبراز موقف مجموعة من الشخصيات العلمية المعاصرة من بعض مباحث الحديث؛ مثل: أبو رية، ومحمد عبده، ومحمد رشيد رضا وغيرهم، إلا أن هذا البحث-حسب رأي- اتسم بقصور بَيِّنٍ في الاستقراء والتحليل؛ نظراً لكون الباحث لم يتناول كثيراً من قضايا الحديث النبوي، والتي تمكنه من الوصول إلى نتائج علمية صحيحة، ولعلَّ ذلك راجع لكون الباحث غير متخصص في العلوم الإسلامية بعامة؛ فضلاً عن علم الحديث وفنونه، إضافة لِنَفَسِهِ الحداثِّي البيِّن، فكانت النتائج التي وصل إليها- بسبب هذا- غير دقيقة بالمرَّة.

وأما ردودات على أبي رية كثيرة، فيمكن تقسيمها على قسمين رئيسيين:

القسم الأول: مصنفات التي ردت فيها على أبي رية في معظم المسائل والآراء التي أثارها في كتابيه"الأضواء" و"شيخ المضيرة" من ضمنها آراء أبي رية حول الجامع الصحيح، ومن هذه الردودات: "ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية" للشيخ محمد عبدالرزاق حمزة المصري المكي، وكتاب"الأنوار الكاشفة" للشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، وكتاب"دفاع عن السنة النبوية" للدكتور محمد أبو شهبة، فهؤلاء ردوا على أبي رية وناقشوه في آرائه التي بثها في كتابه"الأضواء".

القسم الثاني: مصنفات التي ردت فيها على أبي رية فيما يتعلق بشخصية أبي هريرة ومكانته في الرواية، ومن هذه الردودات: "أبوهريرة راوية الإسلام" للدكتور محمد عجاج الخطيب، وكتاب"دفاع عن أبي هريرة" للشيخ عبدالمنعم صالح العلي العزي.

خطة البحث:

وقد سلكت في إبراز موضوع هذه الرسالة مسلكاً أرجو أن يكون مثمراً للفائدة المنشودة، ذلك أني صنفت مباحث الرسالة على خمسة فصول مع الفصل التمهيدي، وذكرت في كل فصل جملة من المباحث، ومعظم مبحث على مطالب، وتفصيل ذلك كما يلي:

المقدمة: وذكرت فيها أهمية الموضوع ودوافع اختياره، ومشكلة البحث، وأهدافه، وصعوباته، ومنهجية الكتابة فيه، والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث، وخطة البحث، ومنهجه.

الفصل التمهيدي: التعريف بالبخاري وصحيحه والدارقطني وأبي رية ومكانتهما

وذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:التعريف بالبخاري وصحيحه ومكانتهما، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالبخاري ومكانته عند العلماء

المطلب الثاني: التعريف بالجامع الصحيح ومكانته عند العلماء وما أخذ عليه
المبحث الثاني: التعريف بالدارقطني ومكانته
المبحث الثالث: التعريف بأبي رية ومكانته
الفصل الأول:منهج الدارقطني وأبي رية في قبول الحديث ورده
وذلك في مبحثين:
المبحث الأول: منهج الدارقطني في قبول الحديث ورده، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: شروط الحديث المقبول عند الدارقطني
المطلب الثاني: من طرق إعلال الحديث عند الدارقطني
المبحث الثاني: منهج أبي رية في قبول الحديث ورده، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: شروط قبول الحديث عند أبي رية
المطلب الثاني: أسباب عدم قبول الحديث عند أبي رية
الفصل الثاني: موقف الدارقطني وأبي رية من صحيح البخاري
وذلك في مبحثين:
المبحث الأول: موقف الدارقطني من صحيح البخاري، وفيه مطلبان:
المطلب الأول:موقف الدارقطني من رجال الجامع الصحيح
المطلب الثاني: موقف الدارقطني من تصحيحات البخاري وشرطه
المبحث الثاني: موقف أبي رية من صحيح البخاري، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: موقف أبي رية من رجال الجامع الصحيح
المطلب الثاني:موقف أبي رية من متون الجامع الصحيح
الفصل الثالث: منهج الدارقطني وأبي رية في الانتقاد وملامح نقدهما الحديثي
وذلك في ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: منهج الدارقطني في نقد صحيح البخاري، وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: منهج الدارقطني في انتقاد رجال الجامع الصحيح
المطلب الثاني: منهج الدارقطني في انتقاد الأسانيد
المطلب الثالث: منهج الدارقطني في انتقاد متون الجامع الصحيح
المبحث الثاني: منهج أبي رية في نقد صحيح البخاري، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: منهج أبي رية في انتقاد الأسانيد والرواة
المطلب الثاني: منهج أبي رية في انتقاد المتون
المبحث الثالث:ملامح النقد الحديثي عند الدارقطني وأبي رية، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: ملامح النقد الحديثي عند الدارقطني
المطلب الثاني:ملامح النقد الحديثي عند أبي رية
الفصل الرابع:موقف العلماء من انتقادات الدارقطني وأبي رية لصحيح البخاري
وذلك في مبحثين:
المبحث الأول:موقف العلماء من انتقادات الدارقطني
المبحث الثاني:موقف العلماء من انتقادات أبي رية
الفصل الخامس:المقارنة بين انتقادات الدارقطني وانتقادات أبي رية
وذلك في ثلاثة مباحث:
المبحث الأول:المقارنة بين منهج الدارقطني وأبي رية في نقد الأسانيد والرواة
المبحث الثاني:المقارنة بين منهج الدارقطني وأبي رية في نقد المتون
المبحث الثالث:المقارنة بين مكانة الدارقطني ومكانة أبي رية في النقد الحديثي
الخاتمة: تحتوي أهم نتائج البحث والتوصيات .
الفهارس: تحتوي على فهارس المحتويات وفهارس المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها

ورجعت إليها.

منهج البحث:

اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج العلمي المتبع في الرسائل العلمية، يمكن تلخيص معالمه فيما يلي:

أولاً: جمع المادة العلمية:

1- قمت بجمع المصادر والمراجع العلمية المتعلقة بالبحث، وجمعت المادة من مصادرها الأصلية المعتمدة.

2- قمت باستقراء الآراء والأقوال حول موضوع البحث الرئيسي: انتقاد الجامع الصحيح، وما يتفرغ عنه من مباحث ومسائل ودلائل، وقد جمعت الآراء حول موضوع البحث ثم قسمت ما جمعت على فصول الرسالة ومباحثها ومطالبها، فرتبت ما تشتت، وجمعت ما تفرقت، واختصرت وانتقيت ما توسع فيه، بحسب ما يقتضيه المقام وتدعوا إليه الحاجة.

ثانياً: عرض المسائل ودراستها:

1- عند عرض المسائل التي سيتناولها البحث، قد أمهد للمسألة بحسب ما يقتضيه المقام طولاً واختصاراً ثم أبين آراء الدارقطني وأبي رية على اختلاف طريقتهم ومناهجهم، وقد أقوم بعرض الآراء بدون تمهيد، وذلك يقتضيه الحال حتى لا يطول البحث ولا يتكرر المسألة، ثم أناقش هذه الآراء وما تضمنته من مواقف وما تقوم عليه من مناهج بحسب موضع البحث مستدلاً في هذا المقام بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع، وكلام الحفاظ المبرزين في الحديث وعلومه، وما يؤيده العقل الصريح والفهم الصحيح، وفق المنهج العلمي الذي عليه أهل السنة والجماعة، وقد أطيل في المناقشة والانتقاد على بعض المسائل نظراً لأهميتها وشدة الحاجة إليها.

2- كررت بعض المسائل والنقول والأمثلة في أكثر من موضع، وذلك لارتباطها بأكثر من مسألة داخل موضوع البحث، فأضفتها إلى كل مسألة بحسبها طولاً واختصاراً.

ثالثاً: كتابة البحث وتوثيقه:

1- عزوت الآيات إلى سورها، وذكرت رقم الآية فيها، وكتابة الآيات كانت على رسم المصحف المدني وجعلت ذلك في متن البحث؛ خشية الإطالة بذكرها في الحاشية.

2- خرجت الأحاديث النبوية التي ذكرتها في البحث. فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بهما عما سواهما، وما كان خارج الصحيحين فإني أجتهد في تخريجه من المصادر الحديثية المعتمدة، وأنقل أحكام المحدثين عليها. وقد رتبت مصادر التخريج باعتبار الكتب الستة أولاً، ثم ما عداها بحسب تواريخ وفيات أصحابها، كما ذكرت عنوان الكتاب والباب ورقم الجزء والصحيفة والحديث في الصحيحين، واكتفيت بذكر الجزء والصحيفة ورقم الحديث فيما عداها.

3- وثقت النقول الواردة في البحث من مصادرها الأصلية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، والتزمت ما يلي:

- إن كان المنقول نصاً وضعته بين قوسين، ثم أحلته في الهامش على مصدره.
- فإن تصرفت فيه؛ قلت بعد ذكر الإحالة في الهامش: بتصرف.
- فإن كان النقل بالمعنى، أو أردت الإشارة إلى وجود هذا القول، أو هذا الكلام في مصدر معين، قلت في الهامش قبل ذكر الإحالة: ينظر.
- وإن تكلمت عن مسألة باختصار، وأردت الإشارة إلى هذه المسألة في مصدر معين؛ قلت في الهامش قبل ذكر الإحالة: يراجع.

4- أترجم لكل عَلَم له رأي أو قول معتبر عدا الصحابة فإني لا أترجم لهم، وكذا المشهورون من الأئمة الأربعة وأساطين الحديث وعلومه، وكذا المعاصرون، أعني بهم كل من مات بعد(1400هـ)، أو كان حيّاً إلى الآن.

وأما بالنسبة لتراجم المستشرقين فقد اقتصرت فيها على من كان مشهوراً منهم، كما ذكرت أسمائهم باللغة العربية.

5- عرفت بالملل والنحل والفرق والمذاهب الواردة في البحث، وكذلك بالحدود والمصطلحات، والألفاظ الغريبة.

6- الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

7- عند إيراد المصدر في أول موضع؛ أذكر المؤلف بما اشتهر به من اللقب أوالكنية-إن وجد، ثم أذكر تاريخ وفاته واسمه كاملاً، ثم أكتب العنوان والمحقق ودار النشر ومكانه ورقم الطبع وسنته، وفي المواضع التالية أذكر المؤلف بما اشتهر به مع العنوان باختصار إلا إذا خشي اللبس فأذكره تاماً.

هذا هو المنهج الذي سرت عليه في إعداد هذا البحث الذي بذلت فيه وسعي، وعكفت عليه أوقاتاً متواصلة، أسأل الله عز وجل أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

وبعد:

فإني أحمد الله تبارك وتعالى وأشكره، وأثني عليه الخير كله، على ما يسر من إتمام هذا البحث، على ما فيه من ضعف بشر، وقصور نظر، وأرى واجباً عليَّ أن أتقدم بالشكر الجزيل لفضيلة الدكتور ثامر عبدالمهدي حتاملة، الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، فقد حظيت بدعمه وتشجيعه.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لجامعتي العزيزة جامعة بنغول وجميع أعضائها.

وختاماً فإني لا أدعي أني وفيت الموضوع حقه، واستكملته من جميع جوانبه، فضلاً عن دعوى الكمال أو مقاربته، ولا أدلَّ على ذلك من أني كلما قرأت البحث أو راجعته، أو قلبت النظر فيه وجدت فيه ثغرات، أو ما يحتاج إلى نظر وتعديل، ولا أدعي أني أصبت في كل ما قلت وقصدت لأن الخطأ والصواب من طبيعة البشر، ولكن حسبي أني بذلت وسعي وجهدي ووقتي، فما كان من صواب فمن الله وحده، وله الفضل والمنة، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان واستغفر الله منه.

Özet

Çalışmamız Müslümanlarca Nebevi Sünnetin en önemli kaynaklarından sayılan Sahihu-l Buhari – zaman ve metot bakımından- iki farklı metot açısından karşılaştırmayı konu edinmiştir. Bu konuda geçmiş dönem ve günümüzde İmam Buhari'ye yönelik tenkidler; İstisnai, vaffi ve tahlili yöntemler kullanarak geçmiş dönemlerden İmam Darakutni ve muasırlardan Ebu Reyye'nin Buhari'ye dönük tekid metodları açıklanmaya çalışılmıştır.

Konuyu çalışma sebebim, yaşadığımız asırda dinde yenilik, aklı gericilikten kurtararak hurafelerden onu arındırma adına ortaya çıkan fikirlerin tahlilidir. Bu düşüncenin adı güzel ancak içi acıdır. Çünkü bu gibi iddiaların dini arındırma ve düzenleme adına altı sünneti seniye'ye büyük zararları olmuştur. Bunların öncülüğünü yapanlardan Ebu Reyye, İmam Buhari'yi tenkid konusunda bazılarının güven duyduğu kişi olmuştur.

İmam Buhari ve sahihi'ne yönelik Darakutni ve Ebu Reyye'nin tenkid metodlarının tesbiti büyük önem arz etmektedir.Araştırmasında her iki eleştirmen alimin **el-camius-sahih** e yönelik tenkitlerinin leh ve aleyhte mehazlarını açıklamak ve daha sonra ikisi arasında metot, hedef ve tenkit yollarını karşılaştırarak konuya ilmi açıklık getirmek ilmi araştırmamızan ana temasını oluşturmaktadır.

Sahih Kelimeler: Buhari, Darakutni, Ebu Reyye tenkid mukayese, el-camius-sahih görüşlerini karşılaştırma.

Abstract

this message came to compare two different approaches -Time and Method- in criticism sahih Al-Bukhari .

which is one of the most important sources of the prophet's sunnah among muslims , where I sought to explain the approach of advanced scientists and cintemporary in criticism Bukhari, Al_Daraqutni of the applicants and the Abi-Raya of contemporary

Throught my use of the mehtod of exceptional and descriptive and analytical.

The choice of subject matter for what appeared in our time of the slogans of renewal in religion and freeing the mind from underdevelopment and refinements of myths , Althout the name is decorated in appearance but its interior is bitter because the owner of these suits destroyed alarge part of the Sunnah under the name of purification and refinement if religion according to what thay see , and who carried the logo of these professor Mahmoud Abu-Raya , he has The upper hand in the attack on Al-Bukhari and criticized the right until it became of who depends on his saying by some in this field.

The resercher saw that it is necessary and duties of our time to write in a statement the approach of both critics (Al-Daraqutni and Abu-Raya) , with the statement of the failures of their statements and what's for it and what's on it , in ther critics to the Aljami Alsahih and approach and objectives and methods of criticism.

And to find scientific result that show their methodology for students of science.

key words: Al-Bokhari's criticism , Al-Daraqutni's criticism of Al-Bokhari , criticism of Abu-Raya of Al-Bukhari , comparison between Al-Daraqutni and Abu-Raya.

ملخص الرسالة

جاءت هذه الرسالة للمقارنة بين منهجين مختلفين-زمناً ومنهجاً- في انتقاد صحيح البخاري؛ الذي يُعد من أهم مصادر السنة النبوية عند المسلمين، حيث سعيت إلى بيان منهج العلماء المتقدمين والمعاصرين في نقد البخاري؛ الدارقطني من المتقدمين وأبي رية من المعاصرين، وذلك من خلال استخدامي للمنهج الاستثنائي ثم الوصفي والتحليلي.

وجاء اختيار مادة الموضوع لما ظهر في عصرنا من شعارات التجديد في الدين وتحرير العقل من التخلف وتهذيبه من الخرافات، وإن كان الاسم مزخرفاً في الظاهر لكن باطنه مُرٌّ لأن أصحاب تلك الدعاوى هدموا جزئاً كبيراً من السنة النبوية تحت مسمى تنقية الدين وتهذيبه على حسب ما يرونه، وممن حمل شعار هؤلاء الأستاذ محمود أبورية؛ فله اليد الطولى في الهجوم على البخاري وانتقاد صحيحه حتى صار ممن يعتمد على قوله عند البعض في هذا الميدان.

فالباحث رأى أنه من الضروري ومن واجبات عصرنا الحاضر أن يكتب في بيان منهج كلا المنتقدين(الدارقطني وأبي رية)، مع بيان مآخذ أقوالهم وما لهما وما عليهما في انتقاداتهم التي وجهتها الناقدان إلى الجامع الصحيح ثم المقارنة بينهما في منهج وأهداف ووسائل الانتقاد، والخلوص إلى نتائج علمية تبين منهجيهما لطلاب العلم.

الكلمات المفتاحية: البخاري، انتقاد الدارقطني للبخاري، انتقاد أبي رية للبخاري، المقارنة بين الدارقطني وأبي رية.

الاختصارات

- ج: مجلد
- جز: جزء
- ح: رقم الحديث
- ص: صحيفة
- ط: طبعة
- م: تاريخ الملادي
- هـ: تاريخ الهجري

المدخل

الدين الإسلامي الحنيف مصدره الوحي المنزل الذي أنزله الله تبارك وتعالى على قلب رسوله محمدﷺ ومنقول إلينا جيلاً بعد جيل حتى وصل إلينا، وإلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها.

والوحي يشمل قسمين: الوحي المتلو هو القرآن المجيد، والوحي غير المتلو وهو الأحاديث النبوية، وقد اهتم المسلون بدينهم وأفنوا أعمارهم في خدمة الوحيَيْنِ، والعلماء الربانيون لهم القدح المعلى والنصيب الأوفر في هذه الخدمة التي يفتخر بها أبناء هذه الأمة الميمونة.

ومن هؤلاء الذين أفنوا أعمارهم في خدمة الإسلام الإمام البخاري؛ خاصة قد اهتم بالسنة النبوية اهتماماً بالغاً، ومؤلفاته يشد إليها الرحال، فانتقى الأحاديث من بين الألوف من المرويات وصنفها على منهج علمي مبتكر حتى كتب كتاباً يفتخر به المسلون، حتى صار كتابه قبة الفلك ورحى الإسلام.

وفي هذا الفصل التمهيدي أتناول شيئاً يسيراً حول شخصية البخاري وكتابه الجامع الصحيح، ثم أعرج إلى ترجمة الدارقطني ومكانته الحديثية، ثم أثلث بنبذة حول أبي رية ومكانته في الحديث وعلومه.

الفصل التمهيدي: التعريف بالبخاري وصحيحه والدارقطني وأبي رية ومكانتهما

المبحث الأول:التعريف بالبخاري وصحيحه ومكانتهما

المطلب الأول: التعريف بالبخاري ومكانته

اسمه:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه[1] الجعفي البخاري.

ولادته:

كانت ولادته يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة [2].

نشأته ورحلاته:

نشأ البخاري يتيماً؛ حيث توفي والده وهو صغير فنشأ في حجر أمه، فأحسنتْ تربيته وتنشئته حتى غدا مولعاً بالعلم وأهله، فأصبح يتنقل بين حلقات العلم والمحدثين وهو في سنٍّ مبكرة [3].

يقول عن نفسه: (أُلهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب)، قيل: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: (عشر سنين أو أقل)[4]، ثم خرج منها وبدأ يختلف إلى علماء عصره وأئمة بلده، يأخذ عنهم ويراجعهم ويناقشهم، ثم خرج من بلده طلباً للعلم والحديث حتى أصبح إماماً في العلم ورأساً في الحديث يشار إليه بالبنان، يقصده طلاب العلم ومريده من كل حدب وصوب.

وكان أول رحلة قام بها البخاري هي رحلته إلى مكة للحج، وهو في سن السادسة عشرة من عمره تقريباً.

قال ابن حجر:(فكان أول رحلته على هذا سنة عشر ومائتين، ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدركته أقرانه من طبقة عالية)[5].

وقد أكثر بعد ذلك من الرحلة إلى سائر الأمصار في طلب العلوم والحديث.

حدَّث البخاري عن نفسه فقال: (لقيت أكثر من ألف رجل: أهل الحجاز والعراق والشام ومصر لقيتهم كرَّات، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرات، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي خراسان)[6].

حفظه وذكاؤه:

قد رُزق البخاري حافظة قوية، وذكاءً حاداً، وذهناً متوقداً، واطلاعاً واسعاً، وهذا محل الاتفاق.

---

[1]. هكذا ضبطها ابن حجر: (بفتح الباء الموحدة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم زاي ساكنة ثم باء موحدة مفتوحة)، ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة، السعودية، ط3، 1431هـ/2010م، ج2/ ص1287 ، وانظر له: هداية الساري لسيرة البخاري، تحقيق حسنين سلمان مهدي، دار البشائر الإسلامية-لبنان- دار الكمال المتحدة- سوريا-، ط1، 1432هـ/2011م، ص47، النووي(676هـ): أبو زركريا محيي الدين يحيى بن شرف: التلخيص شرح الجامع الصحيح، تحقيق أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة، السعودية، ط1، 1429هـ/2008م، ج1/ ص192.

[2]. نقل النووي الاتفاق على ذلك؛ ينظر: النووي: التلخيص شرح الجامع الصحيح، ج1/ ص194.

[3]. الخطيب البغدادي(463هـ): أحمد بن ثابت: تأريخ البغداد، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م، ج2/ ص5-6، الذهبي(748هـ): محمد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المختصين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط11، 1422هـ/2001م، ج12/ ص391-392، ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1288.

[4]. ينظر: الخطيب البغدادي: تأريخ البغداد، ج2/ ص5-6، ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1288.

[5]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1288.

[6]. الذهبي: السير، ج12/ ص407، وينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج2/ ص5، ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1288-1289.

رُوي عنه أنه قال: (أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح)[7].
وليس أدل على قوة حافظة البخاري وتوّقد ذهنه من تلك الحادثة التي حدثت له ببغداد، وذلك أنه لما قدم بغداد سمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، فجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة رجال، كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك إلى البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث، فلما اطمأن المجلس بأهله، انتدب إليه رجل من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحداً بعد الآخر حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فطن، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم والحفظ.
ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقي عليه واحداً تلو الآخر حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لايزيدهم على قوله: لا أعرفه!.
فلما عرف البخاري أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع حتى أتى على تمام العشرة، فردَّ كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فاندهش الحاضرون وأقروا له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[8].
قال ابن حجر:(هنا يُخضع للبخاري، فما العجب من ردّه الخطأ إلى الصواب، بل العجب من حفظه الخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة)[9].

مكانته وثناء العلماء عليه:

لقد أثنى على البخاري في سعة علمه وقوة حفظه وبراعته في الحديث وعلومه عدد كبير من أهل العلم والفضل في سائر الأمصار، وليس المثنون عليه هم تلامذته أو من جاء بعدهم فقط، بل حتى شيوخه وأقرانه قد أثنوا عليه ودانوا له بالفضل واعترفوا له بالعلم والحفظ والفقه، وإليك بعض أقوالهم:
قال علي بن المديني:(ما رأى مثل نفسه)[10].
وقال فيه أحمد بن حنبل: (ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل)[11].
وقال نعيم بن حماد[12]: (محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة)[13].

---

[7]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج2/ ص25.
[8]. ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج2/ ص20، المزي(742هـ): جمال الدين أبو الحجاج يوسف: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1431هـ/2010م، ج6/ ص234، الذهبي: السير، ج12/ ص408، قال السخاوي:(رويناها في"مشايخ البخاري" لأبي أحمد ابن عدي، قال: سمعتُ عدّة مشايخ يحكون، وذكرها، ومن طريق ابن عدي رواها الخطيب في تاريخه وغيره، ولا تضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها، فإنّهم عدد ينجبر به جهالتهم، ثمّ إنه لا يتعجب من حفظ البخاري لها، وتيقظه لتمييز صوابها من خطئها، لأنه في الحفظ بمكانٍ، وإنما يتعجب من حفظه لتواليها كما ألقيت عليه من مرة واحدة). السخاوي(902هـ): شمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق عبدالكريم الخضير ومحمد آل فهيد، دار المنهاج، الرياض، السعودية، ط2، 1432هـ، ج2/ ص135.
[9]. ابن حجر: هداية الساري لسيرة البخاري، ص104.
[10]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج2/ ص18.
[11]. الذهبي: السير، ج11/ ص177.

وقال له تلميذه مسلم بن الحجاج-بعد ما قبل ما بين عينيه-:(دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله)[14]

وقال ابن خزيمة:(ما رأيت تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري)[15].

وقال الترمذي:(لم أرَ أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتأريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحدٍ أعلم من محمد بن إسماعيل)[16].

وقد قال الدارقطني[17]:(لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء)[18].

معناه: أنه استفاد من كتاب صحيح البخاري، لأنه من تلاميذ البخاري[19].

مصنفاته:

لقد صنف البخاري العدد الكثير من الكتب والمؤلفات البديعة، وإليك أشهر مصنفاته المطبوعة:

1- الجامع الصحيح، وهو المعروف بصحيح البخاري، وهو أشهرها وأفضلها على الإطلاق، وسيأتي التعريف به.
2- التاريخ الكبير
3- التاريخ الأوسط
4- التاريخ الصغير
5- الأدب المفرد
6- خلق أفعال العباد
7- القراءة خلف الإمام

وفاته:

كانت وفاته ليلة السبت عند صلاة العشاء-ليلة الفطر- ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت لغرة شوال من سنة ست وخمسين ومائتين، وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً[20].

المطلب الثاني: التعريف بالجامع الصحيح ومكانته وما أخذ عليه

اشتهرت بين العامة والخاصة بـ(صحيح البخاري)، أما اسمه الحقيقي كما وضعه مؤلفه؛ فقال النووي: (فقد سماه مؤلفه أبو عبدالله البخاري رحمه الله تعالى ورضي عنه: الجامع المسند

---

[12]. الخزاعي: هو الإمام العلامة أبو عبد الله نعيم بن حماد الخزاعي المروزي الفرضي نزيل مصر، كان شديداً على الجهمية، قيل: إنه أول من جمع المسند، وكان من أوعية العلم إلا أنه لا يحتج به، ضعفه النسائي وغيره، وكان ممَّن امتحن محنةً مشهورة بخلق القرآن وتوفي في السجن بسببها سنة(228هـ). ينظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج2/ ص418، وله: السير، ج10/ ص595.

[13]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج2/ ص24.

[14]. الذهبي: السير، ج12/ ص432.

[15]. الذهبي: المصدر السابق، ج12/ ص431، ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1301.

[16]. ابن رجب(795هـ): زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي: شرح علل الترمذي، تحقيق ودراسة همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1407هـ/1987م، ج1/ ص494.

[17]. قال ابن حجر:(وقد قال الإمام الحافظ الناقد-الذي لم تُخرِج بغدادُ مثله- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني لما جرى ذكر الشيخين...) ثم ذكر كلامه فيهما. ابن حجر: هداية الساري، ص139.

[18]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج13/ ص102، الذهبي: السير، ج12/ ص570، ابن كثير(774هـ): أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي: البداية والنهاية، حققه جماعة من المحققين تحت إشراف عبدالقادر الأرنؤوط وبشار عواد معروف، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط3، 1434هـ/2013م، جز11/ ص271، ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1310.

[19]. ينظر: نور الدين الوصابي: الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمانية أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار، اليمن، ط1، 1430هـ/2009م، ج1/ ص103.

[20]. ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج2/ ص6، الذهبي: السير، ج12/ ص468، ابن حجر: هدي الساري، ج1/ ص11.

الصحيح المختصر من أمور رسول اللهﷺ وسننه وأيامه)[21].

وقال ابن حجر-وهو يتكلم عن بيان موضوعه-: (وهو مستفاد من تسميته إياه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه)[22].

وأما موضوعه ومغزاه فيه:

فقد قال ابن حجر: (تقرر أنه التزم الصحة، وأنه لايورد فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه[23]، وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً، ثم رأى أن لايخليه من الفوائد الفقهية، والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنل فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة)[24].

وقال النووي: (ليس مقصوده بهذا الكتاب الاقتصار على الأحاديث، وتكثير المتون، بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها من الأصول والفروع والزهد والآداب والأمثال وغيرها من الفنون)[25].

وأما مكانته واهتمام العلماء به:

فمعلوم لدى كل ذي لب أن صحيح البخاري لقد حظي باهتمام بالغ وعناية فائقة من أهل العلم- على اختلاف طباقتهم وتباين مذاهبهم- لم تحصل لغيره من كتب السنة، كما هو واضح من كثرة المؤلفات التي ألفت عليه من شروحات وحواشي ومستخرجات ومستدركات، وتعاليق وملخصات وتجريدات وغير ذلك، ولا عجب من ذلك فهو أول الكتب المؤلفة في الصحيح المجرد، كما أنه أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل عند جمهور العلماء[26]، ولذلك فقد تلقته الأمة الإسلامية بالرضى والقبول، وتواردت أقوال أهل العلم في الثناء الجميل عليه، حتى قال النووي: (ذكر الفربري أنه سمعه منه تسعون ألفاً...)[27]، ولا يظننَّ ظانٌّ أن تلقي الجامع الصحيح بالقبول، وتبوءه تلك المكانة الرفيعة كانت نتيجة تسليم وتقليد توارثته الأمة كابراً عن كابر،

---

[21]. النووي: التلخيص شرح الجامع الصحيح، ج1/ ص213.

[22]. ابن حجر: هدي الساري، ج1/ ص11.

فائدتان:

أولها: قال الدارقطني في كتابه"أسماء التابعين ومَن بعدهم عند البخاري ومسلم للدارقطني: ج1/ ص47":(كتاب محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع للسنن الصحاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وذكره في جزئه"فيه بيان علل أحاديث في صحيح البخاري: ص39" مختصراً؛ وسماه:(السنن الصحيح).

ثانيها:الشيخ عبدالفتاح أبو غدة له جزء لطيف بعنوان تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، نشره مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1414هـ/1993م.

[23]. المحكوم بصحته عند البخاري من أحاديث صحيحه هو ما رواه بالإسناد المتصل، أما المعلقات فليست من نمط الصحيح؛ بدليل أن الدارقطني لم يتعرف للأحاديث المعلقة التي لو توصل في موضع آخر-فيما انتقده على البخاري-، وإنما ذكرها البخاري استشهاداً أو استئناساً؛ ليكون الكتاب جامعاً لمعاني الإسلام، وبلغت عنده ألفاً وثلاث مائة وواحداً وأربعين معلقاً، منها مئة وتسعة وخمسون مرفوعاً، والبقية موقوفات ومقاطع، وقد وصلها الحافظ في كتابه"تغليق التعليق"، ولخصه في مقدمة الفتح. ينظر له: هدي الساري: ج1/ ص29، وله: النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق أبو معاذ طارق عوض الله، دار ابن القيم-السعودية- ودار ابن عفان-مصر-، ط1، 1429هـ/2008م ج1/ ص223-236.

[24]. ابن حجر: هدي الساري، ج1/ ص11.

[25]. النووي: التلخيص شرح الجامع الصحيح، ج1/ ص190.

[26]. قال العلامة طاهر الجزائري:(رجحان كتاب البخاري على كتاب مسلم أمرٌ ثابتٌ أَدَّى إليه بحث جهابذة النُّقَّاد واختيارهم). طاهر الجزائري(1338هـ): طاهر بن محمد بن صالح الجزائري الدمشقي الحسيني: توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، تحقيق أبو همام محمد الصَّومعي البيضاني، دار الإمام أحمد، مصر، ط1، 1433هـ/2012م، ج1/ ص374.

[27].النووي: التلخيص شرح الجامع الصحيح، ج1/ ص4، وينظر: ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1314.

دونما نظر أو دراية؛ كلا[28]؛ بل لقد تسلطت عليه أنظار الأئمة المحدثين، وطاله الدرس والتمحيص من النقاد المحققين، حتى خلصوا في النهاية إلى أن الجامع الصحيح عديم النظير وإمام كتب السنة الشريفة، ودرة التاج فيها، وأنه لا يمثله في الصحة والقوة كتاب من كتب الحديث النبوي، وإليك شذرات من أقوال العلماء على سمو رتبته وتعظيم شأنه:

قال ابن الصلاح: (أول من صنف الصحيح: البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ... وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز... ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً، وأكثرهما فوائد)[29].

وقال النووي: (فقال العلماء: هو أول كتاب صنف في الحديث الصحيح المجرد، واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاري ومسلم. واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحاً، وأكثرهما فوائداً)[30].

وقال ابن تيمية: (فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن وما جمع بينهما)[31].

وقال أبو الحجاج المزي:(وكان من أحسنها تصنيفاً، وأجودها تأليفاً، وأكثرها صواباً، وأقلها خطأً، وأعمّها نفعاً، وأعودها فائدة، وأعظمها بركة، وأيسرها مؤونة، وأحسنها قبولاً عند الموافق والمخالف، وأجلّها موضعاً عند الخاصة والعامة: صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري)[32].

وقال السخاوي: (وبالجملة فكتابهما أصح كتب الحديث)[33].

ومما يزيده جلالة وقدراً في نفوس الأمة ما تميَّز به البخاري من الحفظ والاتقان، والحرص على الدقة والتحري، والاجتهاد في التثبت والتوثق.

فالبخاري قد انتقى أحاديث كتابه انتقاءً دقيقاً من بين عددٍ كبير من الأحاديث، وقد استغرق وقتاً طويلاً في تصنيف صحيحه، مما يدل على شدة تحريه وتأنيه، وعدم عجلته.

كما أنه قد التزم الصحة فيما يخرجه من الأحاديث، حيث يقول:(صنفت كتابي الصحاح بست عشرة سنة، خرَّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله عز وجل)[34] واشترط في ذلك أرقى وأعلى شروط الصحة، قال رحمه الله: (ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت الصحاح لحال الطول، صنفت كتابي الصحيح لستَ عشرةَ سنةً)[35].

---

[28]. قال الأمير الصنعاني:(... فإن كان المخبر بالصحة مثل أبي عبدالله البخاري ومسلم ومن في طبقتهما، ومن خرج على كتابيهما فخبره بالصحة مقبول قد تتبع أئمة هذا الشأن وفرسان هذا الميدان ما صححه الشيخان فوجدوه مبنياً على أساس صحيح، وخبرة بالرواية ومعرفة وإتقان). الصنعاني(1182هـ): محمد بن إسماعيل الأمير: تيسير النقاد إلى تيسير الاجتهاد-ضمن ثلاث رسائل-، مكتب التراث العربي، بغداد، ص17.

[29]. ابن الصلاح(648هـ): أبو عمرو عثمان صلاح الدين: معرفة علوم الحديث ومعه نكت الحافظ العراقي ونكت ابن حجر، حققها وألف بينها وعلق عليها أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن القيم-الرياض-، دار ابن عفان-مصر-، ط1، 1429هـ/2008م، ج1/ ص127 وما بعدها.

[30]. النووي: التلخيص شرح الجامع الصحيح، ج1/ ص213.

[31]. عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي: شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1416هـ/1996م، ج1/ ص517.

[32]. المزي: تهذيب الكمال، ج1/ ص5.

[33]. السخاوي: فتح المغيث، ج1/ ص53. وللتوسع يراجع كتاب: خليل إبراهيم ملا خاطر: مكانة الصحيحين، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط1، 1402هـ .

[34]. الخطيب البغدادي(463هـ): أحمد بن ثابت: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، حققه وعلق عليه محمد أحمد الهلالي، مكتبة عباد الرحمن، مصر، ط1، 1435هـ/2014م، ص462.

[35]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج2/ ص9.

شرطه:
معلوم أن البخاري لم يوجد عنده تصريح بشرط معين، وإنما أُخذ ذلك من تسمية الكتاب، والاستقراء من تصرفه، وأما شرطاه اللذان تميز بهما وفاق بهما فهما:
1- أن يكون كل واحد من رجال الإسناد قد عاصر من أخذ عنه.
2- أن يثبت سماع الراوي من شيخه [36].

مآخذ على صحيح البخاري:
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[النساء: 82]، فدلت الآية على أن كل كتاب لابد أن يوجد فيه مغمزاً، وكل مصنف يوجد فيه مدخلاً، وكل مؤلف يوجد فيه كلاماً إلا كتاب الله عز وجل[37]، وعلى جلالة صحيح البخاري انتقده أناس شتى بطرائق قددا، وهم على قسمين رئيسيين:
أولهما: رجل موجه ناصح مريد الخير للإسلام والمسلمين، الراسخ في الحديث ومصطلحه، المتضلع في العلل ورجاله، كأبي الحسن الدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، وابن تيمية الحراني، وابن حزم الظاهري وغيرهم.
هؤلاء-عموماً- أخذوا عليه ثلاثة مآخذ:
المأخذ الأول: إخراجه أحاديث لرواة قد تُكلم فيهم بنوع من الجرح.
المأخذ الثاني: أن البخاري لم يستوعب الأحاديث التي على شرطه، كما فعله أبو ذر الهروي والدارقطني، وسيأتي بيانها بشيء من التفصيل بإذن الله تعالى.
المأخذ الثالث: انتقاده في بعض الأحاديث المخرجة في صحيحه.
قال ابن تيمية:(وإنما قولنا: رواه البخاري ومسلم كقولنا: قرأه قراء السبعة. والقرآن منقول بالتواتر، لم يختص هؤلاء السبعة بنقل شيء منه، وكذلك التصحيح لم يقلِّد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلماً، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة، نحو عشرين حديثاً، غالبها في مسلم، انتقد عليهما طائفة من الحفاظ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقدة. والصحيح التفصيل؛ فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب، مثل حديث أم حبيبة، وحديث خلق الله البرية يوم السبت، وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر. وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد ... وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم، فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيَّرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته، والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر)[38].
وثانيهما: رجل حاقد بغيض، الجاهل بالحديث ورجاله المتكلم بهواه، يريد أن يدكك حصن

---

[36]. قيل: شرط الصحيح أن يكون الحديث عزيزاً بأن يروي عن اثنين، كما يومئ كلام الحاكم في"المعرفة"، وادعى القاضي أبوبكر ابن العربي المالكي والكرماني أن هذا هو شرط البخاري في صحيحه، وقد فنَّد هذا القول الحافظ ابن حجر وغيره، ينظر: ابن طاهر(507هـ):أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: شروط الأئمة الستة، ص96، والحازمي(584هـ): أبو بكر محمد بن موسى: شروط الأئمة الخمسة، ص135، كلاهما ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بهم عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط2، 1426هـ/2005م، ابن حجر: فتح الباري: ج14/ ص67-68، وله: هداية الساري لسيرة البخاري، ص130.

[37]. قال الإمام الشافعي:(أبى الله أن يصح إلا كتابه)، أورده الغزي في "الجد الحثيث" برقم4، نقلاً عن بكر أبو زيد(1429هـ): النظائر، قسم لطائف الكلم في العلم، دار العاصمة، السعودية، ط1، 1432هـ، ص283.

[38]. ابن تيمية(728هـ): أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، السعودية، ط1، 1426هـ، ج4/ ص193.

الإسلام ويشكك في السنة الغراء، وهذا أمثال النظام[39] والمستشرقين[40] وأذنابهم.

المبحث الثاني: التعريف بالدارقطني ومكانته

اسمه ونسبه:

هو عليُّ بن عمرَ بنِ أحمدَ بن مهديٍّ ابن مسعود بن النُّعمان بن دينار بن عبدالله البغدادي، أبوالحسن الدَّارقُطْنيُّ.

والدارقطني نسبةً إلى (دارِ القُطْن) محلة كبيرة كانت بالجانب الغربي من بغداد، ثم خربت فيما بعد[41].

ولادته:

وُلد ببغداد سنة خمس أو ستٍّ وثلاثِ مئة.

ويدل للأول ما رواه الخطيب البغدادي عن أبي الحسن بن الفضل قال: (قال لي الدارقطني في المحرم سنة خمس وثمانين وثلاثمائة في يوم الجمعة: (يا أبا الحسن اليوم دخلت في السنة التي توفي لي ثمانين)[42]، ويدل للثاني ما رواه السُّلمي[43] عن الدارقطني قال: (مات أبو الحسن أحمد بن عمر بن سُريج القاضي الفقيه سنة ست وثلاثمائة ...، وولدت في هذه السنة)[44].

ولعل القول بولادته سنة ست أقرب؛ لتصريح الدارقطني بذلك، ولذا اقتصر عليه الذهبي في "السير"، وقال: (هو أخبر بذلك)[45] والله أعلم.

حياته ونشأته:

نشأ الدارقطني في بغداد، وفي ذاك زمان بغداد كان منبعاً للعلوم الشرعية ومهبطاً للعلماء وأهل الفنون، وكان أبوه من المحدثين الثقات، فأخذ عنه القراءات، وروى عنه الأحاديث، لأجل ذلك حُبِّبَ إليه طلب العلم مبكراً وسعى في تحصيله منذ نعومة أظفاره، قال أبو الفتح يوسف القوَّاس البغدادي: (كنّا نمر إلى أبي القاسم البغوي، والدارقطني صبيٌّ يمشي خلفنا بيده رغيف عليه

---

[39]. النظام: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيَّار مولى آل الحارث بن عبّاد الضُّبعي البصري المتكلم، تكلم في القدر وانفرد بمسائل، وهو من شيوخ الجاحظ، أُتُهم بالزندقة والإلحاد، له مؤلفات؛ منها: النبوة، الجواهر والأعراض، وغيرها، توفي سنة بضع وعشرين ومائة. ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج6/ ص97، الذهبي: السير، ج10/ ص541.

[40]. المستشرقون: هم أصحاب التيار الفكري الذي يتمثل في إجراء الدراسات المختلفة عن الشرق الإسلامي، والتي تشمل حضارته وأديانه وآدابه ولغاته وثقافته. وقد أسهموا في صياغة التصورات الغربية عن الشرق عامة، وعن عالم الإسلامي بصورة خاصة، معبراً عن الخلفية الفكرية للصراع الحضاري بينهما. ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف مانع بن حماد الجهني، نشره دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، الرياض، ط5، 1424هـ/2003م، ج2/ ص687، يحيى مراد: معجم أسماء المستشرقين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ/2004م، ص5 وما بعدها.

[41]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج12/ ص34، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج3/ ص991، وله: السير، ج16/ ص449.

[42]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج12/ ص39.

[43]. السلمي: هو الحافظ العلامة أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السلمي، وهو شيخ خراسان في زمانه، تتلمذ على الدارقطني، وجمع من الكتب ما لم يسبق إلى ترتيبه، وله سؤالات للدارقطني عن أحوال الرواة، توفي سنة(412هـ). ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج2/ ص248، الذهبي: السير، ج17/ ص247.

[44]. السلمي(412هـ): أبو عبدالرحمن محمد بن الحسين: السؤالات، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1427هـ/2006م، ص49.

[45]. الذهبي: السير، ج16/ ص449.

كامَخ، فدخلنا إلى ابن منيع ومنعناه، فقعد على الباب يبكي)[46].
وروى الخطيب عن الأزهري، أنه قال: (بلغني أن الدارقطني حضر في حداثته مجلس إسماعيل الصفّار، فجلس يَنسخ جزءاً كان معه وإسماعيل يملي، فقال له بعض الحاضرين: لايصح سماعك وأنت تنسخ، فقال له الدارقطني: فهمي للإملاء خلاف فهمك، ثم قال: تحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن؟، فقال: لا-أي: لا أدري-، فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثاً، فَعُدَّتْ فوُجدت كما قال، ثم قال أبو الحسن: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ومتنه كذا، والحديث الثاني عن فلان عن فلان، ومتنه كذا، ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على الترتيب في الإملاء حتى أتى على آخرها، فتعجب الناس منه)[47].
وقد ذكر الدارقطني عن نفسه أنه كتب في أول سنة خمس عشرة وثلاث مائة، وكان عمره إذ ذاك تسع سنوات[48].

حفظه وذكاؤه:

مما تواتر نقله واستفاض شهرته قوة حفظ الدارقطني وسعة ذاكرته وجودته، بحيث يضرب به المثل، ولا أدل على ذلك من كتابه العلل، قال الذهبي: (هنا يخضع للدارقطني ولسعة حفظه، الجامع لقوة الحافظة ولقوة الفهم والمعرفة، وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد، فطالع"العلل" له، فإنك تندهش ويطول تعجبك)[49].
وقال الخطيب: (سألت البرقاني، قلت له: هل كان أبو الحسن يُملي عليك العلل من حفظه؟، فقال: نعم، ثم شرح لي قصة الجمع، فقال: كان أبو منصور بن الكرجي يريد أن يصنف مسنداً معللاً، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني، فيُعلِّم له على الأحاديث المعللة، ثم يدفعها أبو منصور إلى الورَّاقين، فينقلون كل حديث منها في رقعة، فإذا أردت تعليق الدارقطني على الأحاديث نظر فيها أبو الحسن، ثم أملى عليَّ الكلام من حفظه، فيقول: حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث، فأكتب كلامه في رقعة مفردة، وكنت أقول له: لِمَ تنظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث، فقال: أتذكر ما في حفظي بنظري، ثم مات أبو منصور والعلل في الرقاع، فقلت لأبي الحسن بعد السنين من موته: إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء وأرتبها على المسند، فأذن لي في ذلك، وقرأتها عليه من كتابي، ونقلها الناس من نسختي)[50].
فقال الذهبي-معلقاً على القصة-: (إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن)[51].
قال أبو بكر البرقاني[52]: (كنت أذكر ذكر الدارقطني والثناء عليه بحضرة أبي مسلم بن مهران الحافظ، فقال لي أبو مسلم: أراك تفرط في وصفه بالحفظ، فتسأله عن حديث الرضراض عن ابن مسعود، فجئت إلى أبي الحسن وسألته عنه، فقال: ليس هذا من مسائلك، وإنما قد وُضِعْتَ عليه، فقلت: نعم، فقال: من الذي وضعك على هذه المسألة؟، فقلت: لا يمكنني أن أسميه، فقال: لا

---

[46]. الذهبي: السير، ج16/ ص449.
[47]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج12/ ص36-37، الذهبي: السير، ج16/ ص270.
[48]. البرقاني(425هـ): أبوبكر أحمد بن محمد الخوارزمي: السؤالات، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1427هـ/2006م، ص165.
[49]. الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج3/ ص993-994.
[50]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج12/ص37.
[51]. الذهبي: السير، ج16/ ص455.
[52]. البرقاني: هو الإمام الحافظ الثبت أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي الشافعي، كان من ثقات الأثبات، هو الذي جمع كتاب"العلل" من سؤالاته للدارقطني، توفي سنة(425هـ). ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج17/ ص374، الذهبي: السير، ج17/ ص464.

أجيبك، أو تذكره لي، فأخبرته، فأملى عليَّ أبو الحسن حديث الرضراض باختلاف وجوهه، وذكر خطأ البخاري فيه، فألحقته بالعلل ونقلته إليها)[53].

رحلاته العلمية:

بعد ما أخذ العلوم من شيوخه في بغداد، وجمع فأوعى، فرحل إلى البلدان الإسلامية لطلب الفنون والسماع من الشيوخ، فرحل إلى الكوفة، والبصرة، وواسط، ودمشق، والشام، ومصر، ومكة وغيرها من البلدان الإسلامية.

فقد ذكر عن نفسه أنه كتب ببغداد من أحاديث السوداني[54] التي تفرد بها، ثم مضى إلى الكوفة ليسمع منه.

وقال الحاكم: (سمع الدارقطني أبا القاسم ابن منيع البغوي وأقرانه بالعراقين)[55].

وقال أيضاً: (دخل الدارقطني الشام ومصر على كبر السن، وحجَّ واستفاد وأفاد ...)[56].

ثناء العلماء عليه:

لقد حظي بثناء عطر وذكر جميل من علماء عصره ومن بعدهم، وما ذاك إلا لجلالة قدره وعظيم منزلته في نفوس المسلمين، وأقوال أهل العلم في الثناء عليه وذكر مناقبه كثيرة يطول استقصاؤها، وفي ما يلي أذكر نتفاً مما قيل في الثناء عليه:

قال أبو الطيب الطبري[57]: (كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد إلا مضى إليه وسلَّم له)[58].

وقال الحاكم: (أبو الحسن صار واحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القرَّاء والنَّحويِّين، أول ما دخلتُ بغداد كان يحضر المجالس وسنُّه دون الثلاثين، وكان أحد الحفاظ).

وقال أيضا: (صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القراء والنحويين، وفي سنة سبع وستين أقمتُ ببغداد أربعة أشهر، وكثر اجتماعنا بالليل والنهار، فصادفته فوق ما وُصف لي، وسألته عن العلل والشيوخ ...، وأشهد أنه لم يخلِّف على أديم الأرض مثله)[59].

وقال عبد الغني الأزدي[60]: (أحسن الناس كلاماً على حديث رسول الله ثلاثة: علي بن المديني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعلي بن عمر الدارقطني في وقته)[61].

وقال الخطيب: (وكان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم

---

[53]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج12/ ص38.

[54]. السوداني: هو الشيخ المحدث المعمر أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي الكوفي، توفي سنة(326هـ). ينظر: الذهبي: السير، ج15/ ص73.

[55]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج12/ ص35.

[56]. الخطيب البغدادي: المصدر السابق، ج12/ ص36.

[57]. أبو الطيب: هو القاضي الفقيه المعمر أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري، تفقه على الزجاج والأسفراييني، وصنف في الأصول والمذهب والخلاف والجدل تصانيف كثيرة، واستوطن بغداد وولي القضاء إلى أن توفي، قد عاش مئة وسنتين، لم يختل عقله، ولاتغير فهمه، توفي سنة (450هـ). ينظر: الذهبي: السير، ج17/ ص668، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2/ ص512

[58]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج12/ ص36، الذهبي: السير، ج16/ ص450-454.

[59]. الذهبي: المصدر السابق، ج16/ ص451.

[60]. الأزدي: هو الإمام الحافظ المتقن أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان الأزدي المصري، وهو من طلاب الدارقطني، وأثنى عليه ثناء عطيراً، وكان من كبار المحدثين والفَرَضِيِّين بمصر، وله تصانيف بديعة؛ منها: المؤتلف والمختلف-سمعه منه الدارقطني-، الأوهام التي في كتاب المدخل، الغوامض والمبهمات وغيرها، توفي سنة(409هـ). ينظر: ابن عماد(1089هـ): عبد الحي بن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج3/ ص188، الذهبي: السير، ج17/ ص268، السيوطي: تذكرة الحفاظ، ص412.

[61]. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج12/ ص36.

الأثر، والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة، والفقه والعدالة، وقبول الشهادة وصحة الاعتقاد[62]، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث، منها: القراءات، ومنها: المعرفة بمذاهب الفقهاء، ومنها أيضاً: المعرفة بالأدب والشعر)[63].

وقال الذهبي: (كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف، والمغازي وأيام الناس، وغير ذلك)[64].

مصنفاته:

صنف الدارقطني تصانيف عديدة ومؤلفات فريدة وأغلب تصانيفه-إن لم تكن كلها- في الحديث وعلومه، وإليك سرد أهم كتبه المطبوعة:

1- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، وهو أوسع كتاب في العلل[65].
2- السنن
3- كتاب النزول
4- كتاب الصفات
5- الإلزامات، ويسميه البعض بالاستدراكات[66].
6- التتبع
7- الضعفاء والمتروكين
8- تعليقات على المجروحين لابن حبان[67].

وفاته:

توفي الدارقطني في بغداد في شهر ذي القعدة-على الراجح- سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقد بلغ من العمر ثمانين سنة، وصلى الله عليه العلامة الفقيه أبو حامد الإسفرائيني، ودفن في مقبرة باب الدير، قريب من معروف الكرخي[68].

---

[62]. الدارقطني على مذهب أهل الحديث في جميع أبواب الاعتقادات، وثبت عنه أنه قال:(ما شيء أبغض إليَّ من علم الكلام). ومما يدل على سلامة اعتقاده مصنفاته في صفات الله عز وجل، مثل كتاب النزول، وكتاب الصفات، وكتاب الرؤية، وغيرهم، وكذلك ما رواه بأسناده من أئمة السلف الصالح حول الاعتقادات مع إقراره عليها، لذا قال الذهبي:(لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام ولا الجدال، ولا خاض في ذلك، بل كان سلفياً). الذهبي: السير، ج16/ ص457، وانظر لزاماً: الدارقطني(385هـ): أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وأبي المنذر خالد المصري، دارطيبة، السعودية، ط1، 1432هـ/2011م، ج1/ ص21، الرحيلي:عبدالله بن ضيف الله: الإمام الدارقطني وكتابه السنن، قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة الدكتوراه، الرياض، السعودية، سنة 1403هـ، ص23، وقد نشر فيما بعد بعنوان"الإمام أبوالحسن الدارقطني" عن دار الأندلس الخضراء، في السعودية، محمد بن إسماعيل المقدم: الشهادتان أول واجب على كل إنسان، دار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1437هـ/2016م، ص454.

[63]. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج12/ ص34، الذهبي: السير، ج16/ ص450-454.

[64]. الذهبي: السير، ج16/ ص450.

[65]. ينظر ما قيل فيه من المدح والثناء: مقدمة الدكتور محفوظ الرحمن السلفي لكتاب العلل للدارقطني، ج1/ ص99.

[66]. ينظر: الرحيلي: الإمام أبوالحسن الدارقطني، ص193.

[67]. الدارقطني من المكثرين في التصنيف، وقد تجاوزت مصنفاته ثلاثين مصنفاً، وقد قام بعض المعاصرين بجمعها وبيان المطبوع والمخطوط منها، للتوسع يراجع: عبدالله الرحيلي: الإمام أبوالحسن الدارقطني، ص179 وما بعدها، كيلاني خليفة: منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء، دار المحدثين، مصر، ط1، 1431هـ/2010م، ص73 وما بعدها.

[68]. ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج12/ ص40، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج3/ ص991، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج3/ ص260.

المبحث الثالث: التعريف بأبي رية ومكانته

في البداية لا بد أن أشير إلى أن كتب التراجم المعاصرة لم تسعفنا بمعلومات كافية عن أبي رية، إذ لم يترجمه ترجمة مفصلة حسب اطلاعي وعلمي غير الرضوي[69]، ووجدت بعض شذرات من هنا وهناك[70]، لذا اعتمدت في جلِّ ما أذكره حول أبي رية على ما ذكره الرضوي من الأخبار والقصص.

اسمه:

محمود أبو رية

ولادته:

ولد في كفر المندره، مركز أجا، بمصر (محافظة الدقهلية)، في 15 ديسمبر عام 1889م.

حياته ونشأته:

عاش في بلدته عيشة جيدة الحال، إلى أن حلّت به وبأسرته سنة 1916م نكبةٌ مالية ذهبت بكل ما يملكون وساءت حاله جداً[71]، وبقيت حاله في فاقة، وكان كثير الشكوى من حاله وتقلّب الدهر به[72].

جمع بين الدراسة المدنية والدينية بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الدينية ، وانتسب إلى الأزهر في مقتبل عمره، لكنه لم يتجاوز المرحلة الثانوية الأزهرية مع محاولته أكثر من مرة، ثم عمل مصححاً للأخطاء المطبعية بجريدة في بلده، ثم موظفاً في دائرة البلدية حتى أحيل إلى التقاعد[73].

انتقل إلى المنصورة في سنة 1924م أو قبلها، ولم يأنس بها وكان يشكو من الوحشة فيها[74].

وفي المنصورة تولى تحرير جريدة التوفيق، وكان يشارك في تحرير جريدة المنصورة، ويراسل جريدتي المقطم والسياسة[75]، ومع أنه قد تيسرت أموره وحصّل وظيفة جديدة... فلم يكن راضياً بالحال التي هو عليها[76].

قضى أكثر أيام عمره في مدينة المنصورة حتى وفد إلى الجيزة عام 1975م وبقي فيها إلى حين وفاته[77].

---

69. الرضوي: هو السيد المرتضى الرضوي مؤلف مصري الاثني عشري، له كتاب المسوم بـ(مع رجال الفكر في القاهرة)، والكتاب عبارة عن ذكريات المؤلف بمن التقى بهم في القاهرة، وما دار بينهم من أحاديث وحوارات، وليست تراجم متكاملة، فقد أشار إلى ترجمة أبي رية، وأطنب في ذكر الحوارات معه حول قضايا الأحاديث النبوية، والصحابة، والمذاهب الفقهية، وغير ذلك، فاعتمدنا على هذا الكتاب في ترجمة أبي رية، إلا في مواضع نشير إلى مصادر أخرى كي نستطيع أن نلم بشيء من حياته.

70. قال علي العمران-محقق كتاب الأنوار الكاشفة-:(...وقد كنت كتبت رسالة إلى الأستاذ وديع فلسطين، أطلب منه أن يكتب لي ما يعرفه عن أبي رية، فلم يصلني منه شيء حتى اللحظة، وقد كان ذكره في مواضع من كتابه"وديع فلسطين يتحدث عن أعلام عصره" ووصفه بالصديق. انظر: المعلمي(1386هـ): عبدالرحمن بن يحيى اليماني: الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، السعودية، ط1، 1434هـ، ص17.

71. الرافعي(1356هـ) :مصطفى صادق: رسائل الرافعي، الدار العمرية، بدون معلومات أخرى، ص21.

72. المصدر السابق نفسه، ص23، 34-35.

73. الشربيني: عماد السيد محمد إسماعيل: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها، قسم الحديث النبوي بكلية أصول الدين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بالقاهرة، سنة 1419هـ / 1999م، ص21.

74. رسائل الرافعي، ص94.

75. الرافعي: المصدر السابق، ص93.

76. الرافعي: المصدر السابق، ص113،110،107،91.

77. الرضوي: السيد المرتضى: مع رجال الفكر في القاهرة، دار الإرشاد للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط4، 1418هـ/1998م، القسم الأول، ص128.

حياته العلمية والأدبية:
بدأ محمود أبو رية حياته يختلط بأشهر أدباء عصره وكتّابهم، حتى اتصلت أسبابه بالأديب الأريب مصطفى صادق الرافعي[78] عن طريق مراسلة، وذلك من عام 1912م إلى عام 1934م؛ أي قبل وفاة الرافعي بثلاث سنين.
بدأ بالكتابة في الصحف والمجلات المعروفة في عصره، وكان يقوم بتلخيص الكتب الأدبية، أمثال كتاب الحيوان للجاحظ وغيره من الكتب الأدبية، ولكن الرافعي لم يحمد تلخيصه، وقال: إنه لم يحسن الاختيار[79]!.
وكان في أولى مقالاته ينبض حيوية ونشاطاً في الدفاع عن الدين، وعن البلدان الإسلامية، فمرة تراه يستنجد للحجاز ليهب المسلمون بتقديم يد المساعدة إليه، وإلى أهل الحرمين قبيل الحرب العالمية الثانية في مقال له بعنوان: ما يجب على المسلمين للحجاز[80]، ومرة يدعو إلى تطهير التوحيد مما لصق به وإخلاصه لله عز وجل، وذلك في مقال له بعنوان: تطهير العقائد أساس الإصلاح في البراء[81].
بل نجده أحد الذين تصدّوا للرد على توفيق الحكيم في دعوته إلى توحيد الأديان[82].
عقيدته ومذهبه:
الذي ظهر لي-من خلال البحث عن سيرته- من بداية نشأته أنه في الأصول على الاعتقاد الصحيح، خاصة أنه التحق بالأزهر، وكان يدعو إلى التوحيد، وتخليصه مما لصق به من قبل العوام كما ذكرنا سابقاً، وأنه على مذهب الشافعي في الفروع لأنه سائد في مصر، ولكنه تغير حاله وعقيدته ومذهبه، وإليك ما ساقه الرضوي من ذكريات مهمة مع أبي رية، تدلنا على ما آل إليه في الأصول والفروع، قال:(تعرفت إليه عام 1958 م.... وتعرفت على الشيخ سليمان الوكيل صاحب مطبعة دار التأليف. وقد عمل لنا الأخ حسين محمد كاظم-صاحب المكتب أو النادي- دعوة في مكتبه فدعاني، والشيخ سليمان الوكيل، والأستاذ محمد برهومة على طعام في ظهر يوم جمعة وجلس معنا، وقد أحضر لنا الطعام من أحد المطاعم القريبة لمحله وبعد أن فرغنا من تناول الطعام أحضر لنا الشاي، والقهوة، والكازوز، والشيشة(النركيله).
وبعده تكلم الشيخ سليمان الوكيل؛ وقال: إن لي مطبعة وعندي كتب طبعتها ومستعد لطبع الكتب التي عندك، ثم قال: إن العلامة الشيخ محمد أو رية له كتاب يطبعه الآن عندنا واسمه"أضواء على السنة المحمدية"، وبلغه مجيئك إلى القاهرة ويطلب فضيلته الاتصال بك، فلو سمحت أن تزورنا في المطبعة، وفضيلته سوف يحضر في الصباح قبل الساعة العاشرة ...
وعندما دخلت رأيت شيخا وقورا .... فجلست إلى جنب فضيلته وحييته، فرحّب بي كثيراً، وفتحت الحديث معه، وقلت: يا مولانا الشيخ: بأيّ مذهب من المذاهب الأربعة متمسك؟.
فأجاب: أنا مسلم، أعمل بكتاب الله وسنة نبيه، وأنا غير ملتزم بمذهب من هذه المذاهب الأربعة.
وقال: أنا أعلم من الشافعي، وأبي حنيفة![83].

---

[78]. الرافعي: هو الأديب الأريب الشاعر مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي، أصله من طرابلس الشام، أصيب بصمم فكان يكتب له ما يراد مخاطبته به، وشعره نقي الديباجة، على جفاف في أكثره، ونثره من الطراز الأول، له تصانيف نافعة؛ أهمها: إعجاز القرآن وبلاغة النبوية، وحي القلم، وتحت راية القرآن، وغيره، توفي بمصر سنة (1356هـ). ينظر: محمد سعيد العريان: حياة الرافعي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط3، 1375هـ/ 1955م، ص21.
[79]. ينظر: رسائل الرافعي، ص115.
[80]. مجلة الفتح: العدد524، 12محرم 1356هـ، ج11، ص1034.
[81]. مجلة الفتح: العدد 534، 19محرم 1356هـ.
[82]. مجلة الفتح: العدد 546، ج11/ ص1100.
[83]. الرضوي: مع رجال الفكر في القاهرة، ص130. وفي الكتاب قصص وذكريات حول أبي رية تكشف علاقته الحميمة بأعيان الشيعة وصلاته القوية بهم واحتفالهم به، لذا أُتهم بالرفض والتشيع من قبل الرَّادّين عليه،

وهذه القصة وغيرها مما سردها الرضوي-إن صحت- تدل على تغير حال أبي رية؛ وانسلاخه من التمذهب وميله إلى مذهب العقلانية الحديثة[84] وتأثره بالشيعة[85] ومن شايعهم[86].

بداية انتقاده للسنة النبوية:

من المهم أن نشير إلى نقطة تحول أبي رية من المدافع عن السنة النبوية إلى انتقاده، فندعه يحدث عن نفسه، فقال:(ولما وصلت من دراستي إلى كتب الحديث المعتمدة لدى الجمهور ألفيت فيها من الأحاديث ما يبعد أن يكون-من ألفاظه أو معانيه أو أسلوبه- من محكم قوله، وبارع منطقه صلوات الله عليه، ومما راعني في معاني كثير من الأحاديث عما لا يقبله عقل صريح، ولايثبته علم صحيح، ولايؤيده حسن ظاهر، أو كتاب متواتر)[87].

وقد تعود بداية تحوله إلى عام 1363الهجري، حيث نشاهده في (مجلة الفتح الإسلامية) وهو يدافع عن القرآن، لكنه في الوقت نفسه يغمز ويلمز السنة ضمناً، إذ قال:(ولو أن هؤلاء الصحابة كانوا قد فعلوا في تدوين حديث رسول الله مثل ما فعلوا في تدوين القرآن، لجاءت هذه الأحاديث على غير ما هي عليه الآن، فتكون كلها متواترة، ليس فيها شيء اسمه صحيح، ولا شيء اسمه حسن ولا ضعيف ولا موضوع)[88].

وبدا أكثر صراحة في نقد الأحاديث النبوية والقدح فيها بعد ذلك؛ فكتب مقالاً في (مجلة الرسالة) في إنكار حديث سحر النبيﷺ[89]، وقد كرَّ بالرد عليه الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي[90].

فنأيت عن سرد القصص والتعليق عليها، والبحث عن هل هو شيعي أو سني؟، فتركت ذلك حتى ينطق آرائه وأقواله على حقيقة مذهبه في الأصول والفروع.

84. المدرسة العقلية: هي اسم يطلق على ذلك التوجّه الفكري الذي يسعى إلى التوفيق بين نصوص الشرع وبين الحضارة الغربية والفكر الغربي المعاصر، وذلك بتطويع النصوص وتأويلها تأويلاً جديداً يتلاءم مع المفاهيم المستقرة لدى الغربيين، وتتفاوت رموز تلك المدرسة تفاوتاً كبيراً في موقفها من النص الشرعي، ولكنها تشترك في الإسراف في تأويل النصوص؛ سواء كانت نصوص العقيدة، أم نصوص الأحكام، أم الأخبار المحضة، وفي رد ما يستعصي من تلك النصوص على التأويل. ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، ج2/ ص796، الرومي: فهد بن عبدالرحمن: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط5، 1422هـ/2002م، ج1/ ص70، محمد عبدالرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام، كلية دار العلوم، رسالة دكتوراه، القاهرة، 1426هـ/2005م، ص466.

85. الشيعة: يطلق على من قال بإمامة علي-رضي الله عنه- نصاً ووصية، إما جلياً أو خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن ولده، واعتبروا مسألة الإمامة من أركان الدين، وهم فرق وطوائف كثيرة، يكفر بعضهم بعضاً. ينظر: الأشعري(324هـ): أبوالحسن علي بن إسماعيل: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط5، ج1/ ص165 وما بعدها، البغدادي(429هـ): أبو منصور عبد القادر بن طاهر بن محمد: الفرق بين الفرق، مكتبة الهدي المحمدي، مصر، ط1، 1429هـ/2008م، ص16، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، ج2/ ص1084.

86. مع أن أبا رية ينفي تهمة التشيع عن نفسه، وينقد الذين يتهمونه بالتشيع بألفاظ قاسية!. ينظر: محمود أبو رية(1970م): شيخ المضيرة أبو هريرة، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط4، 1413هـ/1993م، ص11.

87. أبو رية(1970م): أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة، ط6، ص7.

88. مجلة الفتح: العدد546، 10صفر 1356هـ، ج11، ص1100.

89. فائدة: للشيخ مقبل الوادعي كتاب جليل بعنوان"ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر" فقد كاد أن يستوعب ما قاله الأئمة الأعلام في الدفاع عن حديث السحر، وقد أجاد وأفاد، طبع في مجلد، عن دار الآثار، في اليمن، سنة 1420هـ/1999م.

90. محمد فؤاد عبدالباقي: هو الشيخ محمد فؤاد بن عبد الباقي بن صالح بن محمد المصري، خادم القرآن والسنة، عالم بتنسيق الأحاديث النبوية ووضع الفهارس لها ولآيات القرآن الكريم، له يد بيضاء على خدمة الوحيين، له مصنفات؛ منها: اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، معجم غريب القرآن، وترجم مفتاح كنوز السنة إلى العربية، توفي بمصر سنة(1967م). ينظر: الزركلي(1976م): خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط12، 1997م، ج6/ ص184.

ثم وضح تحوله عن السنة بعد ذلك في مقال له في(مجلة الرسالة) عدد 633 رمضان 1364هـ/1945م بعنوان(الحديث المحمدي). ذكر فيه أن مقاله هذا خلاصة كتاب سيُنشر في هذا الخصوص. وقد رد على مقاله ذاك الدكتور محمد أبو شهبة[91] في(مجلة الرسالة) نفسها بعد نحو شهرين عدد642 سنة1364هـ. ثم ردّ على الردّ أبو رية في العدد654 من المجلة نفسها.
وبعد ذلك بنحو ثلاث عشرة سنة نشر أبورية ما وعد به في كتاب بعنوان"أضواء على السنة المحمدية"[92].

مؤلفاته:

صنف أبو رية عدة كتب، ومن أهم مصنفاته المطبوعة:

1- أضواء على السنة المحمدية[93]
2- أبو هريرة شيخ المضيرة.
3- السيد البدوي
4- حياة القرى
5- صيحة جمال الدين الأفغاني
6- من رسائل الرافعي
7- جمال الدين الأفغاني
8- دين الله واحد
9- قصة الحديث المحمدي

وفاته:

توفي أبو رية في 11 ديسمبر عام 1970 بالجيزة بمصر[94].

---

[91]. أبو شهبة: هو العلامة الأزهري محمد بن محمد بن أبي شهبة، ولد بقربة ميت جناح بكفر الشيخ بمصر، حفظ القرآن والتحق بالأزهر، وعين مدرساً بأصول الدين ثم أعير للسعودية وبغداد وغيرها، كان عارفاً بالتفسير والحديث، وصنف المصنفات النافعة، من أشهرها: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، والسيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، توفي سنة(1403هـ) ينظر: أحمد العلاونة: ذيل الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 1418هـ، ص198.

[92]. ينظر: خادم حسين إلهي: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، مكتبة الصديق، السعودية، ط2، 1421هـ/2000م، ص165-166.

[93]. ظهر في الأسواق لأول مرة في عام 1377هـ/ ديسمبر 1957م، ثم تكررت طبعاته. قال الشيخ صلاح الدين مقبول عن أبي رية وكتابه:(صادف رغبة أعداء الإسلام حتى اشترت إحدى السفارات الأجنبية في القاهرة أكثر نسخه، وأرسلتها إلى مكتبات الجامعات الغربية لتكون بين يدي الحاقدين على الإسلام ورسوله وصحابته وليستندوا إليها فيما أورده من أكاذيب وأباطيل). موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي: ص5، نقلاً عن: سيد بن حسين العفاني: رياض الجنة في الرد على المدرسة العقلية ومنكري السنة، دار العفاني، مصر، ط1، 1426هـ/2006م، ص30.

[94]. الرضوي: السيد المرتضى، مع رجال الفكر في القاهرة، القسم الأول، ص129.

الفصل الأول: منهج الدارقطني وأبي رية في قبول الحديث ورده

المبحث الأول: منهج الدارقطني في قبول الحديث ورده

المطلب الأول: شروط الحديث المقبول عند الدارقطني

بعد بحث في مصنفات الدارقطني[95] لم أقف على تعريف منصوص عنه، ولكن الظن-من خلال معايشتي للبحث- أنه يشترط الشروط الخمسة التي نص عليها أهل الحديث كما سيأتي بيانها، وذلك:

معلوم بمقتضى النظر العقلي والعلمي أن المرء إذا نسب الخبر إلى النبيﷺ حتى يكون نسبته صحيحاً مقبولاً فلابد أن ينسب إليه بإحدى الطرق الثلاث:

الطريقة الأولى: إما أنه سمع الخبر من الرسولﷺ مباشرةً، فينسبه إليه، فهذا يقبل منه بلا تردد، كما ينسبه إليه الصحابة.

الطريقة الثانية: إما أنه لم يلق النبيﷺ ولم يدركه، ولكن أدرك ولقي من سمع الخبر من النبي فبالتالي ينسب الخبر إليه بواسطة الذي سمعه منه مباشرة، مثل التابعيين الذين سمعوا من الصحابة ما حدثوا عن النبي-صلى الله عليه وسلم- مما رأوه أو سمعوا منه مباشرة أو بواسطة صحابي آخر، وهذا مقبول أيضاً.

الطريقة الثالثة: إما أنه لم يدرك النبيﷺ، ولم يسمع من الذي أدرك النبي وسمع منه، ولكن وصل إليه الخبر بسلسلة من الرواة التى تسمى بـ(السند) فتطمئن قلبه لقبوله وروايته وانتسابه إلى النبيﷺ.

ومعلوم أن الحديث إنما يقبله المرء وتطمئن قلبه في نسبته إلى النبيﷺ إذا اعتقد أن هذا الخبر ثابت وموافق للواقع، أي أن النبيﷺ قاله بلسانه أو فعله بجوارحه، أو فيه وصف له أو غير ذلك مما له تعلق مباشر بحياة النبي، ومتى اعتقد أن فيه مخالفة للواقع، فإنه يَردُّه بلا تردد.

ولا يكون الحديث مخالفاً للواقع إلا بأحد سببين لا ثالث لهما:

أولهما: أن يكون أحد النقلة قد كذب، أي: تعمد الإخبار بخلاف الواقع، ونسب إلى النبيﷺ من قول أو فعل أو وصف ما لم يثبت عنه في واقع حياته.

ثانيهما: أن يكون أحد النقلة قد أخطأ، أي: أخبر بخلاف الواقع بغير عمد؛ لأن الخطأ إخبار بخلاف الواقع كالكذب تماماً[96].

فالكذب والخطأ: يتفقان في أنهما إخبار بخلاف الواقع، ويفترقان في أن الكذب إخبار بخلاف

---

[95]. حاولت-قدر الاستطاعة- أن أبحث في مصنفات الدارقطني المطبوعة، وفي كتب المصطلح التي ينقل فيها أقوال الدارقطني، ولكن لا أدعي الاستقراء التامة، وذلك لأنني لم أستطيع الاطلاع على كل المصنفات المطبوعة للدارقطني؛ فضلاً عن المخطوطات، ولم يسعني الوقت لاستقراء المصادرة الأصلية في المصطلح، وذلك لضيق الوقت وصعوبة حصول الكتب في بلدنا الجريحة.

[96]. ينظر للاستزادة: ابن الشاط(723هـ): قاسم بن عبدالله بن محمد الأنصاري: إدرار الشروق على أنوار الفروق، مطبوع بهامش الفروق للقرافي، تحقيق عمر حسن الخيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1432هـ/2011م، ج1/ ص95، المعلمي(1386هـ): عبدالرحمن بن يحيى اليماني: مجموع رسائل في أصول الفقه -إرشاد العامه إلى معرفة الكذب وأحكامه-، تحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، السعودية، ط1، 1433هـ، ص177.

الواقع عمداً، أما الخطأ إخبار بخلاف الواقع خطأ، فالأول آثم، والثاني غير آثم إذا لم يفرط.
لذلك كانا سببي الردّ اللذين لا ثالث لهما؛ لأن الإخبار بخلاف الواقع لايقع إلا عمداً-وهو الكذب- أو بغير عمد-وهو الخطأ-[97].
بناء على ما سبق؛ فالأوصاف والشرائط التي ذكرها النقاد المحدثون -أمثال الدارقطني وغيره- لكون الحديث مقبولاً تؤول في واقع الأمر إلى وجود شرطين أساسيين في السند؛ فبتحققهما ينتفي كلا سببي الردِّ، وهما:

1- تحقق العدالة[98] في الرواة.
2- ضبطهم[99] للأسانيد والمرويات[100].

وقد أشار المحدثون النقاد إلى هذين الشرطين في أقوالهم التي كانوا يذكرون فيها صفات من يُقبل حديثه، وطبقوها تطبيقاً علمياً دقيقاً وإن لم ينصوا عليهما حرفياً، كما يظهر ذلك بجلاء لمن تتبع واستقرأ أقوالهم المدونة في بطون مصنفاتهم حول الرواة والمرويات.
ومآخذهم لهذين الشرطين: فاشتراط العدالة تقتضي أن من تحققت فيه لن يتعمد الكذب على النبيﷺ، فإنْ وقع في ذلك فليس عدلاً، وإن كان محتملاً منه الوقوع في الكذب فهو-أيضاً- عند من احتمل ذلك فيه ليس عدلاً، فلا يكون عدلاً إلا مع ضمان عدم وقوعه في الكذب على النبيﷺ[101].

إذن: فاشتراط العلماء هذا الشرط إنما من أجل أن أضمن أن هذا الراوي لن يقع في الكذب.
واشتراط الضبط من أجل آفة الخطأ؛ لأن الضابط الأصل فيه أنَّ خطأه قليلٌ في جانب صوابه وأن توهيمه خلاف ذاك الأصل، فالغالب على حديثه ومروياته الصواب، والحكم للغالب لا للنادر، وعليه: فإن هذا الشرط جاء لإفادة غلبة الظنّ بعدم خطأ الناقل، أي: ليغلب على ظني أنه لن يُخبر بخلاف الواقع بغير عمد، ولكن الضابط فمهما كان ضابطاً فاحتمال الخطأ منه وارد لا محالة.

---

[97]. ينظر: حاتم بن عارف العوني: شرح موقظة الذهبي، اعتنى به عدنان زايد الفهمي وبدر زايد الفهمي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2، 1428هـ، ص10 وما بعدها.

[98]. قال الخطيب البغدادي:(العدل: هو من عرف بأداء فرائضه، ولزوم ما أمر به، وتوقِّي ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحرِّ الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقي في لفظه مما يلثم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله، فهو موصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه، وليس يكفيه في ذلك اجتناب كبائر الذنوب التي يسمى فاعلها فاسقاً، حتى يكون مع ذلك متوقياً لما يقول كثير من الناس: إنه لا يعلم أنه كبير). الخطيب البغدادي(463هـ): أحمد بن علي بن ثابت: الكفاية في علم الرواية، بدون معلومات أخرى، ص80-81.

[99]. الضابط: هو الذي يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، هذا إذا كان ضبط صدر، وأما ضبط كتاب: هو صونه عن تطرق الخلل إليه من حين سمع فيه، وقابله إلى أن يؤدي منه. ويُعرف درجة حفظ الرواة بموافقة أهل الحفظ ومخالفتهم. ينظر: الشافعي(204هـ) محمد بن إدريس: الرسالة، شرح وتحقيق أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط3، 1426هـ/2005م، ص401، ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي بن العسقلاني: شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق وشرح أبو معاذ طارق عوض الله، دار المأثور، السعودية، ط1، 1432هـ/2011م، ص92.

[100]. ينظر: طاهر الجزائري: توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، ج2/ ص116.

[101]. لأن العدالة هي الاستقامة على حدود الشرع، فمن تعمد الكذب على النبي فليس عادلاً قطعاً. ينظر: المعلمي(1386هـ):عبدالرحمن بن يحيى اليماني: مجموع الرسائل الحديثة، تحقيق علي العمران، دار عالم الفوائد، السعودية، ط1، 1434هـ، ص16.

وأما اشتراط اتصال السند لم يكن له وجود في زمن الصحابة[102]، لعدم وجود المقتضى له، ولأن الصحابي إما أن يكون سمع من النبيﷺ مباشرة، أو سمع من صحابي آخر كما في مرسل الصحابي[103]، والصحابة عدول بتعديل الله ورسوله وبإجماع العلماء سلفاً عن خلف[104]، فبالتالي يضمن أنهم براء من وصمة الكذب ومن عدم الضبط-في الجملة-[105].

وإنما اشترطوا اتصال السند في جيل التابعين ومن بعدهم حتى دونت الأحاديث في المسانيد والصحاح والسنن وغيرها من أنواع التصانيف الحديثية، كما قال التابعي الجليل ابن سيرين:(لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة[106]، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[107].

واشترط العلماء هذا الشرط-اتصال السند- من أجل الآفتين السابقين: الكذب، والخطأ؛ لأن الراوي الساقط المحذوف من السند لا ندري ما حاله من حيث العدالة والضبط؛ فقد يكون عدلاً أو فاسقاً، وقد يكون حفظه جيداً أو سيئاً، أو يكون مجهولاً، فلا يعرف عدالته ودرجة ضبطه وإتقانه، فيُرَدُّ خبرهُ احتياطاً للسنة، لذا قال الدارقطني: (وأهل العلم بالحديث لايحتَجُّون بخبرٍ ينفرد بروايته رجلٌ غير معروف، وإنما يثبت العمل عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع عنه اسمُ الجهالة؛ وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يرويَ عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسمُ الجهالة، وصار حينئذ معروفاً، فأما من لم يروِ عنه إلا رجل واحد، وانفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك، حتى يوافقه عليه غيره، والله أعلم)[108].

ومرويات المجهول لايحتج بها، كما قال الدارقطني في ترجمة زينب السهمية[109]:(هذه مجهولة ولاتقوم بها حجة)[110].

---

[102]. يراجع: قاسم علي سعد: نشأة الإسناد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ/2010م، ص36-37.

[103]. سيأتي تعريفه وبيانه بشيء من التفصيل.

[104]. هل تعديل الصحابة عام بحيث يشمل كل أفراد منهم، أم أغلبية؛ فيستثنى البعض؟، هذا سيأتي تفصيله.

[105]. الصحابي هو البشر، يعتريه ما يعتري على البشر من الخطأ والوهم والنسيان، ولكن يختلفون عن الرواة الآخرين بأشياء، منها: قرب عهدهم برسول الله ومجالستهم له واختيارهم من قبل الله-عز وجل- لصحبة نبيه وحفظ دينه ليكونوا أمناء على الوحي المتلو(القرآن) وغير المتلو(السنة)، وببركة دعاء النبي لبعضهم بالحفظ والفهم، وكذلك كيفية تلقي الأخبار عنه بالسماع المباشر، أو بواسطة صحابي آخر، وتقليل الوسائط بينهم-إن وجد- كل ذلك وغيرها يُضعف احتمال الوهم والخطأ في مروياتهم، وإن كان انتقد بعضهم بعضاً كما انتقدت أم المؤمنين عائشة أبا هريرة وابن عمر وغيرهما، وكذلك انتقدهم بعض الذين جاءوا من بعدهم في بعض الأمور بناء على القرائن والأدلة، ولكن في الجملة هم أقل الناس خطأ ووهماً في ما ينسبونه إلى النبي، ولايجوز تخطئتهم إلا بالبرهان.

[106]. قيل: المراد بالفتنة المذكورة هو مقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان، وقيل غير ذلك. ينظر: قاسم سعد: نشأة الإسناد، ص37.

[107]. أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه. مسلم(261هـ): أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري: صحيح مسلم، اعتنى به أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار قرطبة، السعودية، ط2، 1430هـ/2009م، ج1/ ص8.

[108]. الدارقطني(385هـ): أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي: السنن، حققه جماعة من المختصين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2004م، ج4/ ص226-227.

[109]. زينب السهمية: هي زينب بنت محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، قال ابن حجر:(لايُعرف حالها)، من الثالثة، أخرج لها ابن ماجه. يراجع: ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، بعناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1429هـ/ 2008م، ص665.

[110]. الدارقطني: السنن، ج1/ ص258.

ولأجل عدم تحقق اتصال السند أقر الدارقطني بأن المرسل[111] لاتقوم به حجة، لأن مُرْسِلَهُ[112] يُمكن أن يكون سمعه ممن يجوز نقله وممن لايجوز، ولا بدَّ من معرفة عدالة الناقل وضبطه، وقد ألمح الدارقطني إلى هذا السبب وقال: (... فرجعت هذه الأحاديث التي قدمنا ذكرها في هذا الباب إلى أبي العالية الرياحي، وأبو العالية أرسل هذا الحديث عن النبي-صلى الله عليه وسلم- ولم يسمِّ بينه وبينه رجلاً سمعه منه عنه، وقد روى عاصم الأحول عن محمد بن سيرين -وكان عالماً بأبي العالية وبالحسن-؛ فقالا: لاتأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية، فإنهما لا يباليان عمَّنْ أخذا)[113].

وإذا تحققت هذه الشروط الثلاثة في حديث ما فيحكم عليه -مبدئياً- أنه صحيح الإسناد، أو أن إسناده متصل ورواته عدول وثقات أو غير ذلك من الألفاظ الدالة على توثيق الرجال واتصال الاسناد، وبالمقابل؛ إن كان الرواة ليسوا من الثقات والعدول، فيحكم على أسانيدهم بالضعف، وإن ورد المتن بطرق ثابتة أخرى[114].

قال ابن الصلاح:(قولهم: هذا حديث صحيح الإسناد، أو: حسن الإسناد، دون قولهم: هذا حديث صحيح، أو حديث حسن؛ لأنه قد يقال:هذا حديث صحيح الإسناد، ولايصح؛ لكونه شاذّاً أو معلَّلاً. غير أنَّ المصنف المعتمد منهم، إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه؛ فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر)[115].

قلت: لاريب أن الدارقطني هو من المصنفين المعتمدين، ولكن هذا لاينافي أنه قد يحكم على الأسانيد دون المتن، كما سيأتي في الأمثلة[116].

وقال ابن حجر-معلقاً على كلام ابن الصلاح-:(والذي يظهر لي: أن الصواب التفرقة بين من يفرق في وصفه الحديث بالصحة بين التقييد والإطلاق، وبين من لا يفرِّق: فمن عرف من حاله بالاستقراء التفرقة، يُحكم له بمقتضى ذلك، ويحمل إطلاقه على الإسناد والمتن معاً، وتقييده على الإسناد فقط، ومن عرف من حاله أنه لا يصف الحديث دائماً أو غالباً إلا بالتقييد، فيحتمل أن يقال في حقه ما قاله المصنف آخراً)[117].

---

[111]. المرسل: هو ما يرفعه غير الصحابي إلى النبيﷺ. ينظر: السخاوي: فتح المغيث، ج1/ ص238، السيوطي(911هـ): جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ضبطه وعلق عليه محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1432هـ/2011م، ص163، طارق عوض الله: شرح نزهة النظر، ص185، الجديع: عبدالله بن يوسف: تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط3، 1428هـ/2007م، ج2/ ص923.

[112]. مثلنا بالمرسل لأنه أخف أنواع الضعيف مقارنة بغيره أمثال المعضل والمنقطع وغيرهما، وذلك لأنه أخف أنواع السقط في السند ضعفاً وأفضلها حالياً، فناسب ذلك أن يصلح للاعتضاد والتقوية بغيره، فإذا هو لا يحتج به عند الدارقطني، فغيره أولى من عدم الاحتجاج به.

[113]. الدارقطني: السنن، ج1/ص314، ح644-645.

[114]. نعم قد يصحح مرويات الضعفاء والمجاهيل ويقبل، لكن هذا خلاف الأصل، وذلك بشروط وضوابط دقيقة، وفي حدود ضيق، مآلها ترجع إلى أن مرويات الضعفاء تقبل إذا وافقوا الثقات فيها لأن تعدد الطرق –مع عدم التشاور والاتفاق في العادة- يوجب العلم بمضمون المنقول، وسيأتي تفصيله وتمثيله لاحقاً.

[115]. ابن الصلاح: علوم الحديث، ج1/ ص452-453، وينظر: طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج2/ ص56.

[116]. ينظر: عبدالله الرحيلي: الإمام أبوالحسن الدارقطني، ص353-354.

[117]. ابن حجر: النكت، ج1/ ص453-454. قلتُ: وبهذا يظهر دقة المحدثين وشدة تيقظهم في أحكامهم على الأحاديث، وأما ما قاله أبو رية[في الأضواء: ص261] حول قولهم:(إسناده غير صحيح ومتنه صحيح)

قلت: فالذي يظهر لي أن الدارقطني يحكم على الأحاديث بالتقييد، أي يخصص كلامه على السند، ويقصد به الإطلاق؛ أي يحكم على السند والمتن، وهذا هو الأصل الذي سار عليه في أحكامه على الأحاديث، ولكن في بعض الأحيان يعدل عن هذا الأصل، فيحكم على الإسناد بالتقييد، والقيد هو المقصود، فلا يشمل الحكم على المتن.

ومن الأمثلة على جميع ما قلناه:

المثال الأول: قال البرقاني: قلت له[أي للدارقطني]: حديث الفضل بن موسى، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن ثور، عن عكرمة، عن ابن عباس: (كان النبيﷺ يَلْحَظُ في صلاته يميناً وشِمالاً)؟، قال: ليس بصحيح. قلتُ: إسناده حسنٌ، حدَّث به عن الفضل جماعةٌ. قال: أي والله حسنٌ، إلا أنَّ له علة حدَّث به وكيع عن عبدالله بن سعيد، عن ثور، عن رجل، عن النبي، قلتُ: لم يُسنده إلا الفضل؟، قال: بِهِ، نعم)[118].

المثال الثاني: سئل عن حديث أبي كبشة الأَنْماري، عن أبي بكر الصديق، عن النبيﷺ:(من كذب عليَّ متعمداً).

فذكر الدارقطني الخلاف فيه، ثم ساق الحديث بإسناده، ثم قال:(وهذا إسناد غير ثابت)[119].

قلت: فهذا يدل على دقة الدارقطني، فنرى حكم على هذا الإسناد بالضعف، لأنه لم يثبت له إسناد صحيح من مسند أبي بكر الصديق، وهذا الحديث تواتر لفظه ومعناه عن جمع غفير من الصحابة وهو من أثبت الأحاديث النبوية، وقد أخرجه عامة الأئمة وأخبروا بتواتره[120].

المثال الثالث: أخرج الدارقطني في سننه من طريق سعيد بن بشير، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن عمر نذر أن يعتكف في الشرك ويصوم، فسأل النبيﷺ بعد إسلامه، فقال:(أوف بنذرك). ثم قال: إسناد حسن، تفرد بهذا اللفظ[أي: ويصوم] سعيد بن بشير عن عبيد الله بن عمر[121].

قلت: قد حكم الدارقطني على ظاهر الإسناد بالحسن، ولكن لم يحكم على المتن، لأن هذه الزيادة ضعيفة، فقد رواها جماعة من الثقات عن عبيد الله بغير هذه الزيادة[122].

وأشبابه:(يتيه الباحث بين أوديتها الغامضة ولا يدري شيئاً عن منفذ فيها فيخلص منه...) كلام بعيد عن دقائق مصطلح الحديث وفنونه.

118. البرقاني: السؤالات، ص177-178.

119. الدارقطني: العلل، ج1/ ص302، سؤال رقم45.

120. هذا الحديث رواه تسعة وتسعون راوياً، وقد ذكر الحافظ ابن حجر بعض طرقه الكثيرة حيث اتفق الشيخان على إخراجه بأربعة طرق، وانفرد البخاري بأربعة أخرى، وانفرد مسلم بطريق، وصح في غير الصحيحين بستة طرق أخرى، كما ورد بأسانيد حسان بثمانية عشر طريقاً، وورد بخمسين طريقاً ضعيفاً، وعشرين بأسانيد ساقطة. ينظر: ابن حجر: فتح الباري، ج1/ ص355، وللتوسع يراجع: الطبراني(360هـ): سليمان بن أحمد بن أيوب: طرق حديث (من كذب علي متعمداً)، تحقيق علي بن حسن الحلبي وهشام بن إسماعيل السقا، المكتب الإسلامي-بيروت-، دار عمّار-عمّان-، ط1، 1410هـ/1990م.

121. الدارقطني: السنن، ج3/ ص188، ح2365.

122. أخرجه البخاري من طريق يحيى القطان في كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف ليلاً، جز3/ ص48، ح2032، وكذا مسلم: في كتاب الأيمان والنذور، ج2/ ص782، ح1656، وكذلك أخرجه البخاري من طريق حماد بن أسامة، في كتاب الاعتكاف، باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم، جز3/ ص51، ح2043، وكذا مسلم في كتاب السابق، وأخرجه البخاري أيضاً من طريق عبد الله بن المبارك، في كتاب الأيمان والنذور، باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنساناً في الجاهلية ثم أسلم، جز8/ ص142، ح6697، وأخرجه أيضاً من طريق سليمان بن بلال في كتاب الاعتكاف، باب من لم ير عليه صوماً إذا اعتكف،

المثال الرابع: أخرج الدارقطني من طريق سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أن رسول اللهﷺ قال:(لا يَغْلَقُ الرهنُ له غُنْمُهُ وعليه غُرْمُهُ)[123].

قال الدارقطني عقيب الحديث:(زياد بن سعد أحد الحفاظ الثقات، وهذا إسناد حسن متصل).

قلت: ظاهر قوله يفهم منه أن الدارقطني حسن الحديث وأنه موصول، ولكن بالرجوع إلى كتابه"العلل" نجد أنه قال-بعد ذكر الروايات-:(كذلك روي عن ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد وهو الصواب)[124] فقد رجح الرواية المرسلة.

ولكن كما أشرنا سابقاً أن الرواة العدول مهما بلغوا من الحفظ والإتقان فلابد أن يقعوا في الوهم والخطأ وإن قلَّ أو ندر، ولم يعصم من الوهم حتى الصحابة.

قال الذهبي:(فأما الصحابة فبساطهم مطوي وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات فما يكاد يسلم أحد من الغلط، لكنه غلط نادر لا يضر أبداً، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل وبه ندين الله تعالى)[125].

وقد ذكر الحافظ ابن رجب أنه:(قرأ بخط أبي حفص البرمي الفقيه الحنبلي ذكرت لأبي الحسن يعني الدارقطني: جاء عمرو بن يحيى المازني، في ذكره الحمار موضع البعير في توجه النبي إلى خيبر، وأن أحمد لم يضعفه ذلك، فقال أبو الحسن-الدارقطني-: مثل هذا في الصحابة، قال: روى رافع بن عمرو المزني، قال: رأيت النبي يخطب على بغلة بمنى، وروى الناس كلهم خطبة النبيﷺ على ناقة أو جمل، أفيضعف الصحابي بذلك؟)[126].

ولأجل ضمان عدم وقوع الثقات في الخطأ اشترط المحدثون والنقاد شرطين آخرين، وهما: انتفاء الشذوذ[127]، والعلة القادحة[128]، وذلك من أجل تعيين خطأ الثقات وأوهامهم[129]، وذلك

جز3/ ص51، ح2042، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق كلاً من عبد الوهاب الثقفي، وحفص بن غياث، وشعبة، في كتاب الأيمان والنذور، ج2/ ص783.

123. أخرجه الدارقطني في سننه: ج3/ ص437-438، ح2920، وفي العلل له: ج5/ ص695، سؤال رقم1694.

124. الدارقطني: العلل، ج5/ ص695.

125. الذهبي(748هـ): شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، تحقيق إبراهيم سعيداي إدريس أبو عبد الله، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م، ص46.

126. ابن رجب: شرح علل الترمذي: ج1/ ص436-437.

127. الشاذ: لغة المنفرد عن الجمهور، وفي الاصطلاح اختلف العلماء في تعريفه على أقوال: أولها: عرفه الشافعي بأن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس، وهو عليه جمهور المتأخرين. ثانيها: عرفه أبو يعلى الخليلي بأنه ما ليس له إلا إسناد واحد يشذّ بذلك شيخ ثقة كان أو غيرَ ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به، ثالثها: ذكر الحاكم أن الشاذ هو الحديث الذي ينفرد به ثقة من الثقات، وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة. للتوسع يراجع: الحاكم(405هـ): أبوعبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري: معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين وتخريج زهير شفيق الكبي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1417هـ/1997م، ص183، النووي(676هـ): محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف: التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير، شرح وتحقيق أحمد فارس السلوم، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 1431هـ/2010م، ص134، السخاوي: فتح المغيث، ج2/ ص5، السيوطي: تدريب الراوي، ص191، طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص573، طارق عوض الله: شرح نزهة النظر، ص94، 137، 145 وما بعدها.

بمعرفة درجة إتقانهم وسبر مروياتهم ومقارنتها بغيرهم من الرواة، فبانتفاء الشذوذ والعلة في حديث ما ينتفي احتمال الخطأ من أحاديث الثقات ومروياتهم، وهذا ميدانه علم العلل، والدارقطني (وحيد عصره، وبه خُتِمَ معرفة العلل)[130]، فإذا انتفى هاتان العلتان في حديث ما، مع تحقق الشروط الثلاثة السابقة، فيجزم الدارقطني وغيره بصحة الحديث وقبوله.

المطلب الثاني: من طرق إعلال الحديث عند الدارقطني

ذكرنا فيما سبق أن الحديث لايكون مقبولا حتى يتحقق فيه ثلاثة شروط، وهي: ضبط الرواة، وعدالتهم، واتصال السند، وينتفي فيه شرطان؛ وهما: عدم وجود العلة القادحة، وانتفاء الشذوذ.
فكل حديث لم يجتمع فيه هذه الشروط الخمسة فهو مردود وغير مقبول عند الدارقطني وغيره من أساطين الرواية والدراية[131]، لذا نجد أنه قال في حق الذين لا يقبل منهم الرواية ولا يلتفت إلى مروياتهم:(فحذرنا رسول اللهﷺ الكذابين، ونهانا عن قبول روايتهم، وأمرنا باتقاء الرواية عنه إلا ما علمنا صحته)، وقال أيضاً:(توعدﷺ بالنار من كذب عليه، بعد أمره بالتبليغ عنه، ففي ذلك دليل على أنه إنما أمر أن يبلغ عنه الصحيح دون السقيم، والحق دون الباطل، لا أن يبلغ عنه جميع ما رُوي عنه؛ لأنه قالﷺ: (كفى بالمرء إثماً أن يحدِّث بكل ما سمع)، أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة، فمن حدث بجميع ما سمع من الأخبار المروية عن النبيﷺ، ولم يميز بين صحيحها وسقيمها، وحقها من باطلها باء بالإثم، وخيف عليه أن يدخل في جملة الكاذبين على رسول الله، بحكم رسول الله أنه منهم، في قولهﷺ: (من روى حديثاً يُرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين ....).
وقال: (وإذا كان الشاهد بالزور في حق يسير تافهٍ حقير يجب كشف حاله؛ فالكاذب على رسول الله يُحل الحرام ويحرم الحلال، ويتبوأ مقعده من النار لا تجوز الوقيعة فيمن قد تبوأ مقعده من النار بكذبه على رسول الله ..)[132].
ومع ذلك من خلال النظر إلى مصنفات الدارقطني واستقرائي لصنيعه في إعلال الحديث اطلعت

---

[128]. العلة القادحة: عبارة عن أسباب غامضة خفية قادحة في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منها. ينظر: ابن رجب: مقدمة همام سعيد لشرح العلل، ج1/ ص19، السخاوي: فتح المغيث، ج2/ ص47، السيوطي: تدريب الراوي، ص208، طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج2/ ص179.

[129]. وذلك لأن علم العلل مبني على أوهام الثقات، قال شيخ الإسلام ابن تيمية:(... كما أنهم[أي أهل الحديث] يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضاً يضعِّفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها، بأمور يستدلون بها، ويسمُّون هذا علم علل الحديث، وهو من أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغليط فيه، وغلطه فيه عُرف إما بسبب ظاهر أو خفيٍّ...). علي بن إبراهيم شابيه النَسيَّ: النكت التيمية على الأصول الحديثية، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1431هـ، ص175.

[130]. الذهبي(748هـ): شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل-ضمن أربع رسائل في علوم الحديث-، اعتنى بهم عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط7، 1428هـ/2007م، ص209.

[131]. فقد حصر الحافظ ابن حجر أسباب رد الرواية إلى سببين؛ وهما: السقط في الإسناد، والطعن في الرواة، ثم حصر الطعونات في عشرة، فقال:(ثم الطعن إما أن يكون: لكذب الراوي، أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أ و وهمه، أو مخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه)، وهذه الطعونات قد طبقها-قبله- الدارقطني على الرواة، وكلامه فيهم تنحصر في هذه العشرة-وإن كانت بعضها داخل في بعض- وهي منثورة في ثنايا كتبه. يظر: ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق ناصر بن الهاب المطيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1431هـ، ص59، وللتوسع يراجع: السخاوي: فتح المغيث، ج1/ ص175.

[132]. عبدالله الرحيلي: الإمام أبوالحسن الدارقطني، ص489-490.

على بعض الطرق والقرائن التي من خلالها يحكم الدارقطني على الرواية بالضعف ويرده ولا يثبته، وهذه الأسباب منها ما تتعلق بالسند، ومنها ما تتعلق بالمتن، ومنها ما يتعلق بالسند والمتن، وإليك سردها بشيء من التأصيل والتفصيل:

الأول: المتن لايشبه الألفاظ النبوية:

وهذا من المسالك والقرائن التي لايطلع عليها إلا الحذاق والجهابذة من النقاد المطلعين على سرائر المرويات، وذلك لأن ضبط الأسانيد وحفظ الألفاظ النبوية وأداؤها كان يورث في طبائهم ملكة يستطيعون بها فهم اللطائف الفنية بالذوق، وهكذا حالهم كحال غيرهم في فنونهم[133]، فإن لطائف الفنون يفهم بالذوق السليم وذلك يأتي بكثرة الممارسة، ومن المعلوم أن مخترعي الفنون لم يدرسوا الفنون بالكتب، بل إن ذوقهم السليم ساعدت على اختراع هذه الفنون بضوابطه وقواعده، وقد كانت جميع الفنون من الأصول والحديث ومصطلحه والمعاني والبيان وغيرها تعتمد على الذوق السليم قبل عصر الجمع والتأليف والتنقيح.

ومعلوم أن الذين لم يتضلعوا في معرفة الحديث ومصطلحه وفنونه ولم يكونوا من أهل صنعته لم يكونوا مثل أهل الحديث في فنهم وضبطهم ومعرفتهم للألفاظ النبوية، لذلك فاستعانوا بهذه القواعد والضوابط التى تقرب إليهم فنون الرواية والدراية.

وقد أشار الإمام ابن القيم الجوزي إلى هذه القرينة؛ فقال:(ومنها أن يكون كلامه[الكلام المنسوب إلى النبي] لايشبه كلام الأنبياء فضلاً عن كلام رسول اللهﷺ الذي هو وحي يوحى، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[النجم: 3-4]، أي: نطقه إلا وحي يوحى، فيكون الحديث مما لا يشبه الوحي، بل لايشبه كلام الصحابة) ثم ذكر الأمثلة على ذلك[134].

وقد انتقد الدارقطني بعض الروايات بهذه القرينة، وإليك الأمثلة:

المثال الأول: سئل-الدارقطني- عن حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ:(المعدة حوض البدن، والعروق إليها واردة) الحديث.

فقال:(يرويه يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي الحراني، عن إبراهيم ابن جريج الرهاوي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

واختلف عنه: فرواه أبو فروة الرهاوي عنه، فقال: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وكلاهما وهم، لايصح ولايعرف هذا من كلام النبي، إنما هو من كلام عبد الملك بن سعيد بن أبجر، قيل لأبي الحسن الدارقطني: هل سمع زيد بن أبي أنيسة عن الزهري؟ فقال: نعم، ولم يرو هذا مسنداً غير إبراهيم بن جريج، وكان طبيباً، فجعل له إسناداً، ولم يسنده غير هذا الحديث)[135].

قلت: فحكم الدارقطني على الرواية بالضعف، وذلك لأن المتن لا يشبه كلام النبيﷺ وليس عليه نور الوحي، واستدل لقوله بدليلين:

1- أن هذا المتن ثابت من كلام عبدالملك بن سعيد بن أبجر.
2- ومن جهة أخرى أن الحديث لم يسنده غير إبراهيم بن جريج-وهو طبيب-، فجعل له إسناداً إلى النبيﷺ كما قاله الدارقطني، فبالتالي روايته مردودة.

---

133. قال ابن رجب:(فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث يختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود، جيّدها ورديئها، وخالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكلٌّ من هؤلاء لا يمكن أن يُعبِّر عن سبب معرفته، ولايُقيم عليه دليلاً لغيره، وآية ذلك أن يُعرض الحديث الواحد على جماعة ممن يعلم هذا العلم، فيتفقون على الجواب فيه من غير مواطأة). ابن رجب: جامع العلوم والحكم، ج2/ ص105-106.

134. ابن القيم(751هـ): أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية: منار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق يحيى بن عبد الله الثمالي، دار علم الفوائد، السعودية، ط1، 1428هـ، ص53.

135. الدارقطني: العلل، ج5/ ص115-116، سؤال رقم 1401.

المثال الثاني: وسئل عن حديث ابن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللهﷺ:(الإحصان إحصانان: إحصان عفاف، وإحصان نكاح).
فقال:(يرويه مبشر بن عبيد، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً، ومبشر متروك الحديث، ويشبه أن يكون من كلام الزهري، بل هو محفوظ عن عقيل ومعمر، عن الزهري قوله ورأيه)[136].
قلت: قد حكم عليه الدارقطني بأن الحديث لايشبه كلام النبيﷺ، بل يشبه كلام الزهري، وحجته شيئان:

1- الراوي الذي رفعه إلى النبيﷺهو مبشر بن عبيد، قال فيه الدارقطني:(متروك الحديث)[137].
2- الرواية ثابتة عن الزهري من طريق عقيل ومعمر.

فبهذين المثالين يظهر لنا:

أ- أن الدارقطني ينتقد المتن، ولم يحصر انتقاداته في الأسانيد فقط[138].
ب- أن الدارقطني قد يستدل بالمتن على ضعف الرواية المنسوبة إلى النبيﷺ.
ت- أن الدارقطني إذا حكم على المتون بالرد، فيستدل بالأسانيد ورجالها على إثبات أحكامه، ولايكتفي بالنظرة السطحية إلى المتون بل لابد أن يوجد عنده القرائن على توهين الرواية، وسيأتي تفصيلها لاحقاً.

الثاني:عمل الراوي بخلاف مرويه:
إذا وجد أن الراوي[139] روى حديثاً ثم عرف فتواه أو عمله مخالفاً لذالك الحديث، فهل يكون هذا قدحاً في الرواية وقرينة على عدم ثبوتها؟
اختلف العلماء في ذلك على أقوال، أشهرها قولان:
القول الأول: ذهب بعض العلماء إلى عمل الراوي بخلاف مرويه علة تقدح في ثبوت روايته، وهذا ما ذهب إليه الأحناف وبعض المالكية[140]، وعمل الدارقطني في مصنفاته يدل على ترجيح هذا القول.
قال ابن رجب:(قاعدة في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه، قد ضعَّف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا)[141].
قلت: وقد وجدت أن الدارقطني يضعف الأحاديث بناء على أنه ثبت عن رواتها مخالفة مروياتهم بالقول أو العمل، وإليك الأمثلة على ذلك؛ منها:

---

136. الدارقطني: المصدر السابق، ج5/ ص655-656، سؤال رقم1677.
137. ابن زريق الحنبلي(803هـ): ناصر الدين محمد بن عبدالرحمن بن محمد المقدسي: من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن، تحقيق أبي عبدالله حسين بن عكاشة، دار النوادر، ط2، 1432هـ/2011م، ص129.
138. وسيأتي تفصيلها لاحقا.
139. اختلف العلماء في تقيدها بالصحابة فقط أو يشمل غيرهم من التابعيين والأئمة المتبوعين لهم بإحسان كالأئمة الأربعة وغيرهم، ولكن عمل الدارقطني يدل على الثاني كما يظهر في الأمثلة التي سقناها.
140. للتوسع يراجع: الرازي(606هـ): فخرالدين محمد بن عمر بن الحسين: المحصول في علم أصول الفقه، اعتنى بها عزالدين ضلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008م، ج2/ ص178، الآمدي(631هـ): أبوالحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم التغلبي: الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي، السعودية، ط1، 1424هـ/2003م، جز2/ ص139. المرداوي(885هـ): علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان: تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، تحقيق عبدالله هاشم وهشام العربي، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط1، 1434هـ/2013م، ص188.
141. ابن رجب: شرح العلل، ج2/ ص796.

المثال الأول: روى الدارقطني بسنده إلى خِشْفِ بن مالك عن عبد الله بن مسعود، قال:(قضى رسول اللهﷺ في الدية في الخطأ مئةً من الإبل، منها: عشرون حقَّةً، وعشرون جذعةً، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بني مخاض)[142]، وضعف الحديث بأوجوه أخرى، وقد قال:(هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث من وجوه عدة، أحدها: أنه مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه بالسند الصحيح عنه الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خشف بن مالك ونظرائه، وعبد الله بن مسعود أتقى لربه وأَشَحُّ على دينه من أن يروي عن رسول الله أنه قضى بقضاء، ويُفتي هو بخلافه، هذا لايتوهم مثله على عبد الله بن مسعود، وهو القائل في مسألة وردت عليه: لم نسمع فيها من رسول الله شيئاً، ولم يبلغني عنه فيها قول، أقول فيها برأي، فإن يكن صواباً، فمن الله ورسوله، وإن يكون خطأً فمني، ثم يبلغه بعد ذلك أن فتياه فيها وافق قضاء رسول الله في مثلها، فرآه أصحاب فرح عند ذلك فرحاً لم يروه فرح مثله، لموافقته فتياه قضاء رسول الله، فمن كانت هذه صفته وهذا حاله، كيف يصح عنه أنه يروي عن رسول الله شيئاً ويخالفه).

ثم قال:(ويشهد أيضاً لرواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، ما رواه وكيع وعبد الله بن وهب وغيرهما، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبد الله بن مسعود، أنه قال: دية الخطأ أخماساً).

ثم أخرج بسنده إلى إبراهيم النخعي:(عن عبدالله[ابن مسعود] قال: دية الخطأ أخماساً، ثم فسرها كما فسرها أبو عبيدة وعلقمة عنه سواء).

ثم قال:(فهذه الرواية وإن كان فيها إرسال، فإبراهيم النخعي هو من أعلم الناس بعبد الله وبرأيه وبفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله علقمة والأسود وعبدالرحمن ابن يزيد وغيرهم من كبراء أصحاب عبد الله..).

ثم قال:(ووجه آخر: وهو أن الخبر المرفوع الذي فيه ذكر بني المخاض لا نعلمه رواه إلا خشف بن مالك، عن ابن مسعود، وهو رجل مجهول، ولم يرو عنه إلا زيد بن جُبَير بن حَرْمل الجُشَمي)[143].

ثم ذكر أوجوه أخرى على إثبات توهين الرواية المرفوعة.

المثال الثاني: سئل الدارقطني عن حديث عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ أنه كره السدل.

فذكر الأسانيد، ثم قال:(وروي هذا الحديث عن عطاء، عن النبي مرسلاً، وفي رفعه نظر، لأن ابن جريج روى عن عطاء بن أبي رباح، أنه كان يسدل في الصلاة)[144].

قلت: حكم على الرواية بالضعف، واستدل على ذلك بأنه ثبت عن عطاء أنه يسدل في الصلاة.

المثال الثالث: أخرج الدارقطني بسنده إلى سعيد بن بشير عن منصور عن الزهري عن عائشة قالت:(لقد كان نبي الله يُقَبِّلني إذا خرج إلى الصلاة، وما يتوضأ)[145]، ثم قال عقيب تخريجه:(تفرد به سعيد بن بَشير، عن منصور، عن الزهري، ولم يتابَع عليه، وليس بقوي في الحديث، والمحفوظ عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة:(أن النبيﷺ كان يقبل وهو صائم).

كذلك رواه الثقات الحفاظ عن الزهري، منهم معمر وعقيل وابن أبي ذئب، وقال مالك: عن الزهري: في القبلة الوضوء. ولوكان ما رواه سعيد بن بشير، عن منصور، عن الزهري، عن

---

[142]. الدارقطني: السنن، ج4/ ص225، ح3364.

[143]. الدارقطني: المصدر السابق، ج4/ ص225-227.

[144]. الدارقطني: العلل، ج5/ ص485-486، سؤال رقم1608.

[145]. الدارقطني: السنن، ج1/ ص245-246، ح485-486.

أبي سلمة، عن عائشة صحيحاً لما كان الزهري يُفتي بخلافه، والله أعلم)[146].
وهذه الأمثلة دلت على أن الدارقطني يضعف الأحاديث بناء على أن رواتها خالفوا مروياتهم.
القول الثاني: وهو الجمهور من المحدثين والأصوليين، وهم على القول بأن مخالفة الراوي لمرويه لايقدح في ثبوت الحديث وصحته، بل يعمل بالحديث الذي رواه، ويترك عمله المخالف له، وقالوا: أن الراوي قد يخالف مرويه لدليل قام في نفسه، وقد يكون هذا الدليل غير ناهض على التحقيق على رد الحديث الذي رواه، وقد تقرر في الأصول أن المجتهد غير ملزم بتقليد مجتهد آخر[147].
ومن جهة أخرى أن عدم أخذ الراوي بما رواه عرضة لاحتمالات كثيرة، (إذ من الممكن أن ينسي الراوي الحديث، أو لايحضره وقت الفتيا، أو لايتفطن لدلالته على تلك المسألة، أو يتأول فيه تأولاً مرجوحاً، أو يقوم في ظنه ما يعارضه ولايكون معارضاً في الأمر نفسه، أو يقلد غيره في فتواه بخلافه؛ لاعتقاده أنه أعلم منه، وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه، ولو قدر انتفاء ذلك كله-ولا سبيل إلى انتفائه ولاظنه- لم يكن الراوي معصوماً)[148].
وهذا القول هو الراجح-والله أعلم-.
وقد قال الإمام الشافعي:(أمّا ما دلَّت عليه السنة فلا حجة في أحد خالفَ قولُه السنة)[149].
الثالث: عرض الحديث على الأحاديث الثابتة:
قد اهتم الدارقطني وغيره من النقاد بانتقاد المتن واعتباره، واعتمدوا عليه كقرينة على توهين الروايات الأخرى، ومن الأدلة على ذلك أنهم يضعفون أحاديث الثقات ويصححون أحاديث الضعفاء كما سيأتي.
لذا وجدت أن الدارقطني ينتقد المرويات بقرينة مخالفتها للأحاديث الصحيحة الثابتة لدى الأئمة، فقد أعل جملة من أحاديث، منها:
المثال الأول: سئل-الدارقطني- عن حديث عمرة، عن عائشة:(أن النبيﷺ نهى عن صلاتين، وعن لبستين) الحديث[150].
فقال:(تفرد به سعد بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، ويقال: إنه لم يرو حديثاً أنكر من هذا؛ لأن المحفوظ عن عائشة:(أن النبي كان يصلي بعد العصر ركعتين)[151] وهذا ضد ذلك. وقال أحمد بن حنبل: وهذا الحديث باطل عن عمرة عن عائشة)[152].
المثال الثاني: سئل عن حديث القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة، قال رسول اللهﷺ:(اشربوا في الظروف ولاتسكروا).
فأجاب الدارقطني بقوله:(يرويه أبو الأحوص، عن سماك، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بردة،

---

[146]. الدارقطني: المصدر السابق، ج1/ ص246.
[147]. للتوسع يراجع: الرازي: المحصول، ج2/ ص179، الآمدي: الإحكام، جز2/ ص139.
[148]. ابن القيم(751هـ): أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الجوزي: إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، سوريا، ط1، 1421هـ/2000م، ج2/ ص46. للتوسع يراجع: طاهر الجزائري: ج1/ ص214، ماهر الفحل: الجامع في العلل والفوائد، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1431هـ، ج2/ ص486
[149]. الشافعي(204هـ): محمد بن إدريس: الرسالة، تحقيق وشرح أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1426هـ/2005، ص548، ويراجع فقرات: 1601-1603 من الكتاب نفسه.
[150]. الدارقطني: العلل، ج11/ ص336، سؤال رقم 3774.
[151]. أخرجه البخاري(256هـ): محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: الجامع الصحيح، اعتنى به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ. كتاب مواقيت الصلاة، باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها، جز1/ ص121-122، ح591، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي بعد العصر، ج1/ ص373، ح835.
[152]. الدارقطني: العلل، ج11/ ص336، سؤال رقم 3774.

واختلف عن أبي الأحوص، فقال عنه سعيد بن سليمان: عن سماك، عن أبي بردة، عن أبيه.
ووهم فيه على أبي الأحوص، ووهم فيه أبو الأحوص على سماك أيضاً.
وإنما روى هذا الحديث سماك عن القاسم، عن ابن بريدة، عن أبيه.
ووهم أيضاً في متنه في قوله:(لاتسكروا) والمحفوظ عن سماك أنه قال:(وكل مسكر حرام)[153].

الرابع: ضوابط عامة:

المقصود بها الأحكام التي أطلقها الدارقطني في كتبه أو نُقل عنه على الأحاديث المتعلقة ببان من أبواب العلم، أو جملة من الأحاديث التي لها صلة بموضوع معين، أو الأحاديث الواردة بسند معين، فيحكم عليها بأنها لم يثبت فيها شيء، والأمثلة على هذا كثيرة، منها:

المثال الأول: روى الدارقطني في سننه بعض الأحاديث المرفوعة في الجهر بالبسملة في الصلاة، وسكت عن نقد بعضها مما هو ضعيف، قال الحافظ ابن عبدالهادي[154]:(وقد ذكر الدارقطني طرفاً في"سننه" فبيَّن ضعف بعضها، وسكت عن بعضها، وقد حكى لنا مشايخنا[155] أن الدارقطني لما ورد مصر، سأله بعض أهلها أن يخبره بالصحيح من ذلك؛ فقال: كل ما روي عن النبي في الجهر فليس بصحيح، فأما عن الصحابة فمنه صحيح، ومنه ضعيف)[156].

المثال الثاني: سئل عن حديث أبي قتادة، قال رسول اللهﷺ:(الآيات بعد المائتين).

فقال الدارقطني:(هو حديث يرويه عون بن عمارة، واختلف عنه: فقال سليمان بن عبد الجبار: عن عون، قال: ثنا عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبي قتادة.

وخالفه الرمادي، فقال: ثنا عون بن عمارة، قال: ثنا عبد الله بن المثنى، عن أبيه، عن جده، عن أنس، عن أبي قتادة. وليس [في] ذلك شيء صحيح)[157].

المثال الثالث: أحاديث التحذير من التبرّم لحوائج الناس؛ قال الدارقطني:(لا يثبت فيها حديث بوجه)[158].

والأمثلة على هذا كثيرة[159].

المبحث الثاني: منهج أبي رية في قبول الحديث ورده

المطلب الأول: شروط الحديث المقبول عند أبي رية

أبو رية اشترط شروطا في الأخبار التي ينسب إلى النبيﷺ حتى يكون مقبولاً عنده، ولم يكتف بما سطره الأئمة السابقون؛ وحققه المحققون المتأخرون، بل زاد شروطاً أخرى، وإليك بيانها:

الشرط الأول: الضبط:

ذكر أبو رية أنه:(اتفق علماء الحديث على أنه لايؤخذ بالحديث إلا إذا كان رواته موصوفين

---

[153]. الدارقطني: المصدر السابق، ج3/ ص680-681، سؤال رقم 955.

[154]. ابن عبدالهادي: هو الإمام الحافظ الفقيه أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الجماعيلي المقدسي الصالحي، كان ناقداً بارعاً في جميع العلوم، حصّل من العلوم ما لم يبلغه الشيوخ الكبار، فبرع وجمع وتصدى للإفادة، له توسع في العلوم، اعتنى بالرجال، واشتغل في القراءات، وتفنن في الحديث والفقه وغيرها من الفنون، على الرغم من الفترة القصيرة التي عمرها -فلم يبلغ الأربعين-؛ فإنه يعتبر من المكثيرين في التصنيف، من أشهر مصنفاته: المحرر في الحديث، الصارم المنكي، العقود الدرية، توفي سنة(744هـ). ينظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج4/ ص1508، ابن كثير: البداية والنهاية، جز14/ ص221، ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار إحياء التراث العربي، طبعة مصورة ج3/ ص331.

[155]. ذكره ذلك شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى: ج22/ ص244.

[156]. ابن عبدالهادي: تنقيح التحقيق، ج2/ ص192.

[157]. الدارقطني: العلل، ج4/ ص183-184، سؤال رقم 1406.

[158]. ابن القيم: المنار المنيف، ص121.

[159]. ينظر أمثلة أخرى: الدارقطني: العلل، ج6/ ص484،459، ج7/ ص273،193، 413، 480، 550.

بهاتين الصفتين: العدالة، والضبط. والعدالة هي الركن الأكبر في الرواية)[160]، ثم ذكر أن العلماء قالوا في تعريف الضابط في الرواية بأنه:(هو الذي يقل خطؤه في الرواية، وغير الضابط هو الذي يكثر غلطه ووهمه)[161]، ولم يرتض بهذا التعريف للضابط، فعرف الضبط بقوله:(الراوي الضابط في الحقيقة هو الذي يؤدي ما سمع إلى غيره بغير تغيير ولا تبديل كما جاء في الحديث: وأداها كما سمعها لفظاً ومعنى)[162].

قلت: لا ريب أن الضبط والعدالة ركنان أساسيان في قبول مرويات من اتصف بهما، وما اهتم العلماء بمعرفة الرواة إلا لأجل معرفة عدالتهم ودرجة ضبطهم.

ولكن هل شرط الضبط-بما فسره أبو رية- يمكن تحققه في رواة الحديث ؟!.

فموضوع الضبط له تعلق مباشر بموضوع الرواية بالمعنى، وأبو رية يدندن كثيراً حول الرواية بالمعنى، ويستدل بالروايات والأحاديث على أن عدم كتابة الأحاديث في زمن رسول اللهﷺ أدى إلى روايتها بالمعنى، وفي هذا الصدد يقول:(أن النبي(ص) لم يكتب حديثه في حياته كما كتب القرآن حتى يأتي من بعده متواتراً كما أتى القرآن، ولم يكتف بذلك بل نهى عن كتابته، واتبع أصحابه ومن تبعهم أمره فلم يكتبوه، وكانوا يكتفون بنقله بالرواية، ولكن لا على أصل لفظه الذي نطق به، وإنما كانوا يرونه بالمعنى)[163].

ثم يقول:(وظل الأمر على ذلك إلى أن شرعوا في تدوينه-وكان ذلك حوالي منتصف القرن الثاني الهجري، وقد كان لتأخير التدوين على الدين واللغة ضرر أي ضرر-بله ما أدخله الوضاع والكاذبون من أعداء الدين، وأصحاب الأهواء، حتى الصالحون من المسلمين)، ثم يتكلم عن جهود علماء الجرح والتعديل ويقول:(ولما أخذ علماء الجرح والتعديل في البحث عن أحوال الرواة لكي يعرفوا من تقبل روايته منهم ومن ترد، لم يستطيعوا على كثرة ما بذلوا في هذا البحث من تعب أن يصلوا إلى ما كان ينبغي أن يبلغوه، ولا تمَّ لهم ما أرادوا أن يحققوه، لأن بحثهم قد جرى على قدر وسعهم وإمكانهم الإنساني، ولم يتجاوزوا الظاهر من أحوال الرواة، ولاتثريب عليهم في ذلك، لأن الوقوف على أسرار الرجال وبواطنهم محال بل مستحيل...، ومن أجل ذلك جاءت كل كتب الحديث تحمل الصحيح وغير الصحيح حتى ما كان موضوعاً مكذوباً، ولم يسلم من ذلك كتاب حتى البخاري ومسلم اللذين سموهما بالصحيحين فقد نالهما ضربات قوية من سهام الناقدين)[164]، ويقول:(... إذ كان النبي قد نهى عن كتابتها، وكانت صدورهم هي التي تحملها، ومن أجل ذلك ينشرونها بالرواية، إما بنفس الألفاظ التي سمعوها من النبي-إن بقيت في أذهانهم وهذا نادر جداً- وإن وقع ذلك ففي بعض الأحاديث القصيرة؛ أو-بما يؤدي معناها إذا غابت عنهم، وهذا كان غالب أمرهم، ولم يروا حرجاً من ذلك لأن المقصود من الحديث عندهم[أي المحدثين]-كما قالوا- هو المعنى ولايتعلق في الغالب حكم بالمبنى)[165]، وقال أيضاً:(..ويأمر[أي عثمان بن عفان] بما سواها من المصاحف التي تحمل القرآن المختلف في قراءته أن يحرق-إذا كان أمر القرآن هكذا، فترى ماذا يكون أمر الحديث وهو لم يكتب في عهد النبي، ولا في عهد أبي بكر ولا في عهد عثمان وظل أمره مطلقاً من قيد التدوين تكتنفه تلك

---

[160]. أبو رية: الأضواء، ص247-248.

[161]. أبو رية: المصدر السابق، ص248. قلت: وهو قول الإمام الشافعي، وقد قال الشافعي-في معرض كلامه على اشتراط الضبط للرواة-:(...ويُعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يُستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له. وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا، ووجوه سواه، تدل على الصدق والحفظ والغلط). الشافعي: الرسالة، ص401.

[162]. أبو رية: الأضواء، ص248.

[163]. أبو رية: المصدر السابق، ص258

[164]. أبو رية: المصدر السابق، ص259.

[165]. أبو رية: المصدر السابق، ص231-232.

الأهواء المختلفة، وتترامى به تيارات الأغراض المتباينة قرناً وبعض قرن؟؟!!. ومن أجل ذلك كان الوصول إلى معرفة الأحاديث الصحيحة شاقّاً، والبحث عن معرفة حقيقة ضمائر الرواة أشق. وإذا علم ذلك كله بدا-ولاريب- أن تأخير التدوين كان له ضرر بالغ، إذ كان سبباً في اتساع آفاق الرواية، واختلاط الصحيح بالموضوع، وتعذر التمييز بينهما على مر الدهور)[166].

قلت: وقد ردد هذه الأقوال وما بمعناها كثيراً، ونثرها في ثنايا كتابه، فخلاصة قوله عبارة عن مقدمتين ونتيجة؛ كالتالي:

المقدمة الأولى: من شروط قبول روايات الراوي هو تحقق الضبط فيه بما فسره هو، ومع ذلك هذا الشرط لايمكن تحققه في أحد من الرواة لا الصحابة ولا التابعين ولا من جاء بعدهم، لاستحالة معرفة الثقات والضعفاء والتمييز بينهم-حسب قوله-.

المقدمة الثانية: الأحاديث التي وصلت إلينا لاتوجد فيها حديث مروي بلفظ النبيﷺ، بل كلها مروية بالمعنى وذلك أن الرواة لم يراعوا الألفاظ النبوية بل نسوا بعضها وتركوا بعض الآخر وإلى غير ذلك من الأسباب التي أشار إليها أبو رية.

النتيجة: مادام أن معرفة أحوال الرواة أمر شاق ومستحيل، والأحاديث مروية بالمعنى، نصل إلى نتيجة وهي: التشكيك في الأحاديث النبوية كلها متواترها[167]وآحادها صحيحها وضعيفها، وفي النهاية يؤول إلى إنكار معظم الأحاديث النبوية إن لم نقل كلها[168]، وهذه النتيجة فيها المجازفات كثيرة؛ وإليك ما عليها من الانتقاد بالاختصار:

1- ظن الناس أن الحديث ظل أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء دون أن يكتبوه، وسببه فهو خطأ في تأويل ما ورد على لسان المحدثين في تدوين الحديث وتصنيفه، فقد ذكروا أن الزهري أول من دون الحديث[169]، واستمر هذا الظن قرابة خمسة قرون متتابعة، حتى جاء الخطيب البغدادي، فتتبع مسائل هذا الموضوع، وجمع شتاته وألف في ذلك كتابه الفريد "تقييد العلم".

وقد حاول الخطيب أن يثبت أن تقييد العلم كان موجوداً في حياتهﷺ وفي عصر الصحابة والتابعين كذلك، فقاده ذلك إلى البحث في تاريخ تقييد العلم، فحشد الأحاديث والأخبار التي لها صلة بنشأة تقييد العلم، وذكر في مقدمته أن بعض الأخبار تشير إلى كتابة الحديث والإقبال عليه، والآخر يظهر خلاف ذلك[170]، غير أنه ألفى شيئاً جديداً فيها، وهو أن بعضها يتضمن الإشارة إلى سبب كراهة الكتابة، فبدا له أن يفرد هذه النصوص بباب خاص علَّها تنطق من نفسها عما يزيل الخلاف ويرفع التناقض.

فخلاصة النتائج التي يمكن استخلاصها من الكتاب:

أ- لم يصح حديث في النهي عن كتابة الحديث سوى حديث أبي سعيد الخدري-مع اختلاف

---

166. أبو رية: الأضواء، ص244.

167. سنبين موقفه من حديث المتواتر، ينظر: ص94 في هذا البحث.

168. قلت: معظم الباحثين المعاصرين الذين تناولوا آراء أبي رية في دراساتهم أشاروا إلى أبا رية في ضمن هؤلاء الذين ينكرون السنة جزئياً، وبعضهم ذكروه ضمن الذين أنكروا السنة إنكاراً كليّاً. على سبيل المثال يراجع: خادم حسين إلهي بخش: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، ص165، محمد عبدالرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، ص590.

169. يراجع: حارث سليمان الضاري(1436هـ): الإمام الزهري وأثره في السنة، جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، شعبة الحديث، رسالة دكتوراه، مصر، 1978م، ص295.

170. قال الخطيب-معلقاً على خبر أبي سعيد الخدري سيأتي ذكره-:(فحمل جماعة من السلف حكم كتاب العلم على ظاهر هذا الخبر، وكرهوا أن يُكتب شيء من الحديث وغيره في الصحف، وشدَّدوا في ذلك، وأجاز آخرون منهم كتاب العلم وتدوينه، وأنا أذكر-بمشيئة الله- ما رُوي في ذلك من الكراهة، وأبيِّن وجهها، وأن كَتْبَ العلم مباح غير محظور، ومستحب غير مكروه). الخطيب(463هـ): أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي: تقييد العلم، تحقيق سعد عبدالغفار علي، دار الاستقامة، مصر، ط1، 1429هـ/2008م، ص14.

بين البخاري ومسلم في رفعه ووقفه-[171].

ب- أن الأمر استقر في حياتهﷺ على إباحة الكتابة، وقد قدَّم الخطيب عدة أدلة على ذلك، بل ذكر أدلة من الكتاب والسنة على الحث على الكتابة.

ت- أن التدوين بمعناه الواسع-وهو الجمع- قد بدأ في زمن النبيﷺ [172].

ث- أن امتناع من امتنع من الصحابة والتابعين عن كتابة الحديث ليس للنهي الوارد في حديث أبي سعيد الخدري، ولكن هذا الامتناع معلَّلٌ بأسباب أخرى؛ منها:

- الخوف من انكباب الناس على الكتب وانشغالهم بها عن القرآن، وقد أورد الخطيب عن السلف نصوصاً كثيرةً تصرح بذلك.
- ومنها الحفاظ على ملكة الحفظ عند المسلمين؛ إذ الاتكال على الكتاب يضعفها، ولذلك كان بعضهم يكتب ثم يمحو ما كتب، ولو كان النهي عن الكتابة مستقراً عندهم لما كتبوا ابتداءً[173].

2- أما أن معرفة حال الرواة أمر شاق ومستحيل؛ فلا يمكن تمييز بعضها على البعض وأننا لانستطيع الاطلاع على بواطن الرجال، فهذا محل بحث ونظر؛ لأن الواجب علينا هو الحكم على الظواهر، والله يتولى السرائر، وهذا الذي قاله أبو رية قد تكلم فيه الإمام الشافعي قبل قرون، وهاهو ما سطره الإمام المطلبي في إلزام خصمه الذي ينكر الحديث بناءً على ما ذكره أبو رية، فقال المطلبي:(وقلتُ له[أي للخصم]: أَنَجِدُكَ إذاً أبحتَ الدمَ والمالَ المحرَّمَيْنِ بإحاطة: بشهادةٍ وهي غير إحاطةٍ؟، قال: كذلك أُمرتُ. قلتُ: فإن كنتَ أُمرت بذلك على صدق الشاهدين في الظاهر، فقبلتهما على الظاهر، ولايعلم الغيب إلا الله، وإنّا لَنَطْلُبُ في المُحَدِّث أكثرَ مما نطلب في الشاهد، فنجيز شهادةِ بشرٍ لا تَقبل حديثَ واحد منهم. ونجد الدلالة على صدق المحدث وغلطه ممن شَرِكَهُ من الحفَّاظ، وبالكتاب والسنة. ففي هذا

---

171. وهو حديث رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول اللهﷺ قال:(لا تكتبوا عنِّي، ومن كتب عنيِّ غير القرآن فَلْيَمْحُهُ، وحدِّثوا عنِّي ولا حرج، ومن كذب عليَّ-قال همام: أحسبه قال:(متعمِّداً فليتبوأْ مقعده من النار). صحيح مسلم: كتاب الزهد والرقائق، ج2/ ص1366، ح3004.

172. ينبغي أن أشير إلى شيء تمس الحاجة إليه؛ وهي: التفريق بين الكتابة والتدوين والتصنيف، فكتابة الشيء خَطُّه، والتدوين هو تجميع الصحف، ومنه الدِّيوان: الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء، وهو فارسيٌّ معرَّب، والتصنيف هو عبارة عن تمييز الأشياء بعضها من بعض، وصنَّف الشيء أي ميَّزه بعضه من بعض، وتصنيف الشيء جعله أصنافاً، ومن هذه التعاريف التي جاءت بها المعاجم والقواميس اللغوية يتضح لنا: (أن كتابة الحديث هي مجرد خطه دون مراعاة جمعه في موضع واحد، أو تصنيف أجزائه مرتبةً، وأن التدوين أعلى رتبة منه فهو يدل على جمع المكتوب في موضع واحد، والتصنيف أدقّ منهما؛ إذ يتضمن ترتيب المادة المكتوبة، وتمييزَ أجزائها إلى فصول وأبواب. وعلى هذا فإن اللّوم على من حمل كلمة التدوين على مجرد الكتابة، وفَهِمَ من قول العلماء:(أول من دوّن العلم[أي الحديث] ابن شهاب الزهري) على أن المراد منها: أول من كتب العلم، فَسَرى في وَهْله أن فيها نفياً لكتابة العلم في عصر الصحابة، وهذا خطأ منشؤه التفسير الخاطئ لكلمة"التدوين"). للتوسع ينظر: الزهراني: محمد مطر: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره، مكتبة دار المنهاج، السعودية، ط5، 1434هـ، ص68، محمد الثاني عمر موسى: المدرسة الحديثية في مكة والمدينة وأثرها في الحديث وعلومه، كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، بالمدينة النبوية، 1426هـ، ج1/ ص497-498.

173. للمزيد حول اختلاف العلماء في المسألة ينظر: القاضي عياض(544هـ): أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي: الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع، تحقيق أبي همام محمد بن علي الصومعي البيضاني، الناشر الثمين، المملكة العربية السعودية، ط1، 1438هـ/2017م، ص225، والحافظ الذهبي في: السير، ج3/ ص80، والعراقي في: التبصرة، ج2/ ص116، والسخاوي في: فتح المغيث، ج3/ ص5، والسيوطي في: تدريب الراوي، ص313، والمعلمي اليماني في: الأنوار الكاشفة، ص45.

دِلالات. ولايمكن هذا في الشهادات)[174].

قلت: فالشافعي ألزم الخصم بما يعتقده، فإذا هو يقبل الشهادات-وهذا لاينكره أحد- ومع ذلك لايمكن الاطلاع على بواطن الشهود، فقبول الأخبار من رواة مشهورين بالضبط والديانة أولى وأحرى من قبول الشهادات[175]؛ وذلك لأمور؛ أهمها:

أ- أخبار وأحاديث الرواة الثقات توجد لهم المتابعات والشواهد على تصديق مروياتهم، بخلاف الشهود.

ب- الحفاظ والنُّقَّاد بيَّنوا أوهام الثقات وأخطائهم، بخلاف الشهود، فتطرق التشكيك إلى شهادة الشاهدين أولى من تطرقه إلى مرويات الثقات المتقنين.

ومع ذلك كله؛ نرى أن أبا رية نفسه استدل بمرويات هؤلاء الرواة الذين لم يطلع على بواطنهم ولم يعرفهم من قريب وما عرفهم إلى من خلال كتب أهل الحديث وتواريخ رجال، أليس هذا من الكيل بمكيالين؟!.

3- وأما ما يتعلق بقضية رواية الحديث بالمعنى، فهذه المسألة تكلم حولها كثيراً، وأقوال العلماء فيها منثورة في كتب أهل الأثر وعلماء الأصول[176]، وخلاصته هي:

أولاً: المقصود بالحديث في قولهم:(رواية الحديث بالمعنى) هو تخصيص الحديث بما أضيف إلى النبيﷺ من قول فقط دون غيره من أفعاله وإقراراته وما أضيف إليه مما يتعلق بصفته الخلقية أو الخلقية.

قال الشيخ المعلمي:(واعلم أن الأحاديث الصحيحة ليست كلها قولية، بل منها ما هو إخبار عن أفعال النبي وهي كثيرة، ومنها ما أصله قوليّ، ولكن الصحابي لا يذكر القول بل يقول: أمرنا النبي بكذا، أو نهانا عن كذا، أو قضى بكذا، أو أذن في كذا.. وأشباه هذا. وهذا كثير أيضاً. وهذان الضربان ليسا محل النزاع، والكلام فيما يقول الصحابي فيه: قال رسول الله كيت وكيت، أو نحو ذلك)[177].

ثانياً: الرواية بالمعنى له أصل في القرآن المجيد[178]، وذلك أن الله سبحانه وتعالى قد ذكر في كتابه العزيز أحوال الأنبياء السابقين في مواضع كثيرة بألفاظ مختلفة، والأمثلة على هذا كثيرة؛ منها: قصة خليل الله إبراهيم، فقد قال عز وجل حكاية عنه أنه دعا ربه وقال:﴿ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [البقرة: 125]، وفي آية أخرى قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿٢٦﴾﴾ [الحج: 263]، فهتان الآيتان يتحدثان عن دعاء خليل الله إبراهيم ومع ذلك أتى بألفاظ مختلفة في اللفظ، ومتحدة على المعنى العام، وعليه: فاختلاف الصيغ لا يدل على أن أصل الألفاظ قد ضاعت، ولم يتجرؤ أحد أن يقول: أن صيغة دعاء إبراهيم قد ضاع لأنها لم يذكر في القرآن بلفظ واحد بل ذكر بعدة الألفاظ، واختلاف الألفاظ دليل على ضياع الألفاظ الأصلية.

---

[174]. الشافعي(254هـ): محمد بن إدريس: جماع العلم، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، مصر، ص31.

[175]. فرق العلماء بين الشهادة والرواية، ولعل أول من فرق بينهما هو الإمام المطلبي الشافعي في سفره النفيس"الرسالة" للتوسع يراجع: عماد علي عبدالسميع: الشهادة والرواية عند الفقهاء والمحدثين-دراسة مقارنة-، دار المأثور، المدينة المنورة، ط1، 1435هـ/2014م، ص35 وما بعدها.

[176]. للتوسع يراجع: السخاوي: فتح المغيث، ج3/ ص120، طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج2/ ص284، عبدالله الجديع: تحرير علوم الحديث، ج1/ ص279. وانظر: ماهر الفحل: الجامع في العلل والفوائد، ج3/ ص54.

[177]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص106-107.

[178]. ينظر لزاماً: المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص105.

ثالثاً: اختلف العلماء في حكم رواية ألفاظ النبيﷺ بالمعنى على عدة أقوال، ومحل الخلاف في غير الكتب المصنفة لما فيه من تغيير تصنيفه كما قاله ابن الصلاح[179]، ولا يهمنا ذكر الأقوال مع أدلتها وما لها وما عليها، لأنها تطول بنا[180]، ومن جهة أخرى بعضها آراء نظرية، ولكن واقع الأحاديث المروية تدل على أن الأحاديث فيها ما رويت بمعناها، ومن القرائن التي يستدل بها على ذلك وهو اختلاف ألفاظ الرواة في رواية أفراد الأحاديث، كالحديث الذي استند إليه أبو رية وهو حديث:(نضر الله امرء..) فقد روي بعدة روايات مع اتحاد مخرجه[181].

رابعاً: أسباب تعدد واختلاف الروايات في الأحاديث النبوية كثيرة[182]، منها تعدد الحادثة[183]، ومنها: رواية الألفاظ بالمعنى، ومنها: اختصار الراوي للحديث، ومنها: اختلاف قدرة الرواة على الحفظ وضبط المرويات، ومنها: حضور الراوي بعض الحديث دون كله، ومنها: تعدد الإجابات النبوية، ومنها: وَهَم[184] الرواة وخطئهم، ومنها: الكذب، وغير ذلك من الأسباب التي أشار إليها العلماء، إذن قصر اختلاف الألفاظ على الرواية بالمعنى فقط، هذا قول مخالف للواقع. المرويات[185].

خامساً: أبو رية ذكر أن الألفاظ النبوية لم تحفظ، ولكن حينما عرف الضبط بقوله:(الراوي الضابط في الحقيقة هو الذي يؤدي ما سمع إلى غيره بغير تغيير ولا تبديل) استدل لقوله بحديث:(وأداها كما سمعها لفظاً ومعنى)[186]!!، فنرى أنه استدل لتعريفه بالحديث الذي يستند إليه أن الألفاظ النبوية لم تحفظ، وهذا شيء عجيب !!

فإذا كان الألفاظ النبوية لم تحفظ كما هي؛ فلماذا يستدل بحديث وهو نفسه يعتقد أن رواته قد غيروا ألفاظه ؟!! إذن لماذا نسبه إلى النبيﷺ ؟!.

الشرط الثاني: العدالة:

ذكرنا سابقاً أن أبا رية قال:(اتفق علماء الحديث على أنه لايؤخذ بالحديث إلا إذا كان رواته موصوفين بهاتين الصفتين: العدالة، والضبط. والعدالة هي الركن الأكبر في الرواية)[187]، وذكر أن العدالة وحدها غير كافية، وأن العلماء اختلفوا في صفتها اختلافاً شديداً:(حتى قالوا: إن من الصعب الوقوف على رسم العدالة فضلاً عن حدِّها، وخاضوا في ذلك كثيراً، ولا نطيل فيما

---

179. ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث، ج4/ ص255-256، المرداوي: تحرير المنقول، ص186.

180. ينظر: عبدالعزيز أحمد الجاسم: حكم رواية الحديث النبوي بالمعنى، بحث منشور على النت.

181. هذا الحديث رواه أكثر من عشرين صحابياً بألفاظ مختلفة، وقد حكم عليه العلماء بالتواتر، وللشيخ عبدالمحسن العباد البدر دراسة نفيسة لهذا الحديث؛ بعنوان(دراسة حديث نضر الله امرأ سمع مقالتي..رواية ودراية) وهو مطبوع ضمن المجلد الثالث من مجموع كتب الشيخ ورسائله، عن دار التوحيد للنشر، السعودية، ط1، 1428هـ.

182. للتوسع يراجع: ماجد رياض العليوي: تعدد روايات الحديث النبوي وأثره في الحكم على الحديث-دراسة تأصيلية تطبيقية-، كلية الشريعة، قسم الحديث النبوي، رسالة دكتوراه، دمشق، 1431هـ/2010م، ص141.

183. للتوسع يراجع: حمزة وسيم البكري: تعدد الحادثة في روايات الحديث النبوي-دراسة تأصيلية نقدية-، كلية الشريعة، رسالة دكتوراه، الأردن، 2011م، ص105.

184. الوَهَمْ: يستعملونه المحدثون بمعنى الغلط، وأما الوَهْم: وهو مقابل الظن، هو تصور شيء على حال مرجوحة، وهو من مراتب الإدراك، ويستعمله الأصوليون. قلت: وقد أبدع الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في عرض اللفظين. ينظر في: اللكنوي(1304هـ): أبي الحسنات محمد عبدالحي الهندي: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، حققه وعلق عليه عبدالفتاح أبوغدة، دار السلام، القاهرة، ط7، 1421هـ/2000م، ص549-554.

185. ينظر: ماهر الفحل: الجامع في العلل والفوائد، ج2/ ص422.

186. أبو رية: الأضواء، ص248.

187. أبو رية: المصدر السابق، ص247-248.

قالوه في ذلك)[188] هكذا قال!.
قال الدكتور أبو شهبة في معرض رده على أبي رية:(ولو أنه نقل ما قاله العلماء في مبحث العدالة والضبط وشروطهما لعاد عليه بالنقص والإبطال لِجُلِّ ما ذكره)[189].
وفي معرض كلامه عن عدالة الصحابة قال أبورية:(أوجب العلماء-كما علمت في الفصل السابق- البحث عن رواة الحديث، فجرحوا من جرحوا، وعدلوا من عدلوا وهم على حق في ذلك، إذ لا يصح أن يؤخذ قول أي إنسان مهما كان بغير تمحيص وتحقيق ونقد، وعلى أنهم قد جعلوا جرح الرواة وتعديلهم واجباً تطبيقه على كل راو مهما كان قدره فإنهم قد وقفوا دون عتبة الصحابة فلم يتجاوزوها...)[190].
قلت: أبو رية لم يحقق موضوع العدالة ولا تعريفها، ولم يتكلم عن أهميتها وكيفية إثباتها وما يتعلق بها من المباحث الدقيقة التي حققها المحققون، بل تكلم عنها باختصار مخل أدى ذلك إلى الوهم والإيهام !.
ومع ذلك كله، فقد نرى أنه خلط بين العدالة والعصمة[191] عن الخطأ والمعاصي، فقال في شأن عدالة الصحابة:(...أنهم جميعاً في رأي الجمهور من الخطأ معصومون، ولا يمكن أن يمتد الشك أو الريب إلى ما يروون!)[192].
قلت: وقد فرق العلماء بين العصمة والعدالة، وأنه لايلزم تحقق العدالة في شخص أنه معصوم عن الخطأ والذنوب، وسيأتي بيانه بشيء من التفصيل، وأكتفي هنا بقول الحافظ العلائي؛ إذ قال:(ليس المعنى بعدالة كل واحد من الصحابة أن العصمة له ثابتة، والمعصية عليه مستحيلة، ولكن المعنى بهذا أن روايته مقبولة، وقوله مصدق، ولا يحتاج إلى تزكية، كما يحتاج غيره إليها، لأن استصحاب الحال لا يفيد إلا ذلك)[193].
قلت: فكلامه يتضمن عدة أشياء:
1- التفريق بين العصمة وبين الخطأ والمعصية.
2- إثبات العدالة للصحابة، ومعناها أنهم لايحتاجون إلى تزكية أحد، لأن الله ورسولهﷺ زكاهم في الكتاب والسنة.
3- إثبات العدالة لأحد يحتاج إلى التزكية.

الشرط الثالث: الإشهاد على صحة الرواية:

أشار أبو رية في كتابه "الأضواء" تحت عنوان:(تشديد الصحابة في قبول الأخبار)، إلى أن الخلفاء الراشدين وغيرهم من كبار الصحابة يتقون الرواية عن النبيﷺ ويهابونها بل كانوا يرغبون عنها، وعلل ذلك لأنهم يعلمون أنهم لا يستطعون أن يؤدوا كل ما سمعوه عنه على وجهه الصحيح، ولأن الذاكرة لايمكن أن تضبط كل ما تسمع، وأنهم لم يؤمنوا من أن يغيروا فيما سمعوه بالزيادة أو النقص أو الغلط أو التبديل أو التحريف أو بغير ذلك، وما تحفظه مما تسمعه لايمكن أن يبقى فيها على أصله مهما تحرَّى الإنسان الضبط، وذكر أنهم يتشددون في

---

[188]. أبو رية: المصدر السابق، ص248.
[189]. محمد أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص208.
[190]. أبو رية: المصدر السابق، ص315.
[191]. العصمة خاصة بالأنبياء عند أهل السنة والجماعة، لذا قيل في تعريفها:(هي حفظ الله أنبياءه مما يخل بتبليغ رسالاته، ومما لايليق بمقامهم بتوفيقهم إلى الخير وصرفهم عن الشر، مع بقاء قدرتهم واختيارهم تحقيقاً للابتلاء). خالد عبداللطيف محمد: مسائل أصول الحدين المبحوثة في علم أصول الفقه-عرض ونقد على ضوء الكتاب والسنة-، الجامعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، المدينة النبوية، ج1/ ص566.
[192]. أبو رية: أبو هريرة، ص126-127.
[193]. العلائي(761هـ): خليل بن كيكلدي: تحقيق منيف الرتبة لمثن ثبت له شرف الصحبة، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط1، 1410هـ، ص86.

قبول الأخبار من إخوانهم في الصحبة مهما بلغت درجاتهم، ويحتاطون في ذلك أشد الاحتياط، ثم قال:(حتى أبو بكر لايقبل من أحد حديثاً إلا بشهادة من غيره على أنه سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد وضع بعمله هذا أول شروط علم الرواية وهو شرط الإسناد الصحيح، قال الذهبي في ترجمته: إنه أول من احتاط في قبول الأخبار)[194]، ثم استدل بما:(روى ابن شهاب عن قبيصة أن الجدة جاءت أبا بكر تلتمس أن تورث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة؛ فقال: كان رسول الله يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذ لها أبو بكر)[195].

ثم بعد سرده للقصة فقال:(هذا هو عمل أبي بكر، أما عمر فقد كان أشد من ذلك احتياطاً وتثبيتاً)[196]، وذكر ما قاله ابن قتيبة أن عمر شديداً على من أكثر الرواية، أو أتى في الحكم لا شاهد عليه، وأمرهم بأن يقلوا الرواية...)، ثم قال أبو رية:(وقد بلغ من شدة حرصه[أي عمر بن الخطاب] على صيانة الحديث أن ضرب أبا هريرة على رواية الحديث، وأنذره بالنفي إلى بلاده إذا هو روى)[197] !.

ثم ذكر عن الحافظ الذهبي أنه قال في عمر:(هو الذي سَنَّ للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب)، ثم ذكر قصة الاستئذان[198] برمته، وعلق عليها بقوله:(فانظر كيف تشدد عمر في أمر ليس فيه حلال ولا حرام، وقدِّر ماذا يكون الأمر لو كان الحديث في غير ذلك من أصول الدين وفروعه!)[199].

ويؤكد ما قاله ويقول:(ومن أجل ذلك[أي من أجل وجود أهل الأهواء والزائغين في طبقة الصحابة وما بعدهم] كان كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعلي لايصدقون من يروي لهم من الصحابة-حتى من كبارهم- حديثاً إلا إذا جاء بشهيد يشهد معه أنه قد سمعه من النبي، أو يحلف أنه تلقاه عنه، ولو كانوا كلهم مبرئين من الخطأ والكذب كما قالوا عنهم لقبلت رواية كل من يروي منهم في عهد هؤلاء الخلفاء الكبار، والدين في عنفوانه والأعلام ظاهرة- بغير شاهد أو يمين)[200].

قلت: أما ما يتعلق بنوع من التشدد في الأخبار التي تنسب إلى النبي من قبل الصحابة أو التابعي أو غيرهم هذا لايشك فيه أحد، والأخبار الدالة على شدة تحريهم وتورعهم في الأحاديث قد تبلغ حد التواتر[201]، ولكن قضية الإشهاد على الرواية هل له وجود عندهم أم لا؟ وإذا كان له وجود

---

194. أبو رية: الأضواء، ص30.
195. أبو رية: المصدر السابق، ص31.
196. أبو رية: المصدر السابق، ص31
197. أبو رية: المصدر السابق، ص31.
198. أخرج الشيخان عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعورٌ فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت؛ فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت وقال رسول اللهﷺ:(إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع). فقال والله لَتُقِمَنَّ عليه ببينة، أمنكم سمعه من النبيﷺ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي قال ذلك. أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً، جز8/ ص54، ح6245، وأخرجه مسلم: كتاب الآداب، باب الاستئذان، ج2/ ص1030، ح2153.
199. أبو رية: الأضواء، ص31، قلت: وفي طبعة الأولى من كتاب"الأضواء" زاد أبو رية-كما أثبته المعلمي في الأنوار-:(.. وكان علي يستحلف الصحابي على ما يرويه له)، وكر المعلمي بالرد عليه بأنه تفرد بالرواية عنه أسماء بن الحكم الفزاري، وهو رجل مجهول، وقد ردَّه البخاري وغيره. يراجع: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص90.
200. أبو رية: الأضواء، ص242.
201. للتوسع يراجع: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص85، محمد لقمان السلفي: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، دار الداعي للنشر في السعودية، بتعاون مع مركز العلامة ابن باز للدراسات في الهند، ط2، 1420هـ، ص35، حمزة أبوالفتح النعيمي: المنهج العلمي

هل هو قاعدة مطردة عندهم أم هي حالات فردية تحتمل أكثر من معنى؟.
التحقيق العلمي يقتضي بأن الدعوى لايقبل إلا بدليل، فينبغي للمدعي أن يثبت دعواه إما:
1- بأن يثبت عنهما أنهما صرحا بأن الرواية لاتقبل إلا بالإشهاد عليها، وهذا لا دليل عليه.
2- أو تكرر منهما خبر الآحاد الذين لم يكن مع كل منهم آخر[202]، وهذا أيضاً لا حجة على إثباته.
3- أو أن يستقرء الروايات والقصص الواردة في هذا الصدد حتى يستنبط منها ما ينسبه إلى أحد، لأن (الأصل أن الكلام إذا قاله صاحب الاستقراء، فإنه يُسلم له بدليله، وإن أطلقه بلا دليل صار في دائرة الإمكان، ولا نبادره بالإنكار)[203].
وأما الذي نسبه أبو رية إلى الشيخين-رضي الله عنهما- لا يثبت عنهما، وأما ما استدل بما رواه عنهما، فهذا تفصيله:
أولاً: أما قصة قبيصة لايمكن الاستدلال بها، لأمور:
1- القصة غير ثابتة، لأن قبيصة بن ذؤيب لايصح له سماع من الصديق، ولايمكن شهوده القصة.
قال الحافظ ابن حجر:(إسناده صحيح لثقة رجاله، إلا أن صورته مرسل، فإن قبيصة لا يصح له سماع عن الصديق، ولا يمكن شهوده للقصة، قاله ابن عبدالبر بمعناه، وقد اختلف في مولده، والصحيح أنه ولد عام الفتح، فيبعد شهوده للقصة، وقد أعله عبدالحق، تبعاً لابن حزم بالانقطاع. وقال الدارقطني في "العلل" بعد أن ذكر الاختلاف [على] عن الزهري: يشبه أن يكون الصواب قول مالك ومن تابعه.)[204].
2- أن القصة واقعة حال واحدة ليس فيها ما يدل على أنه لو لم يكن مع المغيرة غيره لم يقبله أبو بكر، وأن قول المغيرة:(كان رسول الله يعطيها السدس) يعطي أن ذلك تكرَّر من قضاء النبي، وقد يستبعد أبو بكر تكرُّر ذلك ولم يعلمه هو، مع أنه كان ألَمَ للنبيﷺ من المغيرة، وأيضاً: الدعوى قائمة، وخبر المغيرة يشبه الشهادة للمدَّعِيَة[205].
3- القصة تفرد به الزهري، عن عثمان بن إسحاق بن خَرَشه، عن قبيصة، واحد عن واحد عن واحد، فلو كان في القصة ما يدل على أن الواحد لايكفي لعاد ذلك بالنقض على الخبر نفسه، فكيف وهو منقطع، لأن قبيصة لم يدرك أبا بكر، وعثمان بن إسحاق وإن وُثِّق لايُعرف في الرواية إلا برواية الزهري وحده عنه، هذا الخبر وحده![206].
قال الحافظ السخاوي:(وأما من شرط في الرواية العدد، كالشهادة، فهو قول شاذ مخالف لما عليه الجمهور)[207].
ثانياً: وأما قصة ضرب عمر الفاروق أبا هريرة، إليك تفصيلها:

للتعامل مع السنة النبوية عند المحدثين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1419هـ/1999م، ص17.

[202]. ينظر: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص85.

[203]. قاله الدكتور بكر أبو زيد. بكر أبوزيد(1429هـ): المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، دار العاصمة، السعودية، ط1، 1417هـ/1997م، ج1/ ص43.

[204]. ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي العسقلاني: التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير، دراسة وتحقيق محمد الثاني بن عمر بن موسى، اعتنى بإخراجه وتنسيقه وصنع فهارسه أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، مصر، ط1، 1428هـ/2007م،ج4/ ص2032. وللتوسع في تخريجه والحكم عليه يراجع: زايد بن حسن الوصابي العُمري: الجامع في أحاديث وآثار الفرائض، دار الآثار، اليمن، ط1، 1428هـ/2007م، ص182-185.

[205]. يراجع: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص86.

[206]. ينظر: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص86، ويراجع: ابن حزم: الإحكام، ج2/ ص141.

[207]. السخاوي: فتح المغيث، ج2/ ص161، وانظر: ج1/ ص84 منه وما بعدها.

1- القصة لم تثبت عن عمر الفاروق رضي الله عنه[208].
2- ولو صح نهي عمر أبا هريرة عن التحديث، فيمكن حملها على أنه خشي من الأحاديث التي قد تضعها الناس على غير مواضعها، وأنهم يتكلمون على ما فيها من أحاديث الرُخص، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربما وقع في أحاديثه بعض الغلط أو الخطأ فيحملها الناس عنه أو نحو ذلك، وقد جاء أن عمر أذن له بعد ذلك في التحديث[209].

الشرط الرابع: الفهم والحفظ:

من شروط قبول الحديث عند أبي رية أن يكون الراوي حافظاً وفاهماً لما يرويه، وقد نقل عن صاحب المنار قوله:(... وعلى الجملة فقد كان هم رجال الجرح والتعديل محصوراً في تمحيص رواة السنة من حيث جودة الحفظ والضبط، وعدم الشذوذ على قدر الوسع وقلما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف واقعاً في المتن-ولكن تمحيص متون الروايات أو مخالفتها للحق والواقع وللأصول أو الفروع الدينية القطعية الراجحة وغيرها لم يجعلوه من صناعتهم، وقلَّ الباحثون فيه منهم- وكم من حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت وهو معلول واه فالصحيح لايعرف برواته فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ)[210] وأقرَّ عليه.

وفي نهاية "الأضواء" اقتبس منه، وقال:(الحديث الصحيح لا يعرف برواته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ، وكم من حديث ليس في إسناده إلا ثقة وهو معلول واه)[211].

قلت: اشتراط الحفظ للراوي فيما يرويه لايختلف فيه اثنان، وهذا أجمع عليه العلماء سلفاً وخلفاً، ولكن اشتراط الفقه والفهم هذا محل نظر وبحث، لأن أبا رية له سلف فيما اشترطه، فبالرجوع إلى كتب بعض العلماء السابقين من الأصوليين خاصة الأحناف وجدنا أنهم أشاروا إلى هذا الشرط، وبنوا عليه فروعات كثيرة، وانتقدوا الروايات ورجحوا الآخرين بناء عليه، وقد اشتهر هذا القول عن القاضي عيسى بن أبان[212]، ثم سار عليه بعض المنتسبين إلى الأحناف.

قلت: ومأخذ هذا الشرط إنما هو لأجل الحفاظ على أداء معنى النصوص أداء سليماً وتجنباً من أضرار الرواية بالمعنى، ولكن الناس تدرجوا به إلى تعطيل عشرات الأحاديث ورفضها، وجرحوا عشرات الروات الثقات، حتى لم ينجوا من ضربته أكابر الصحابة أمثال أنس بن مالك وأبي هريرة.

ثم أن أبا رية وغيره من السابقين واللاحقين لا يملكون مقياساً يقيسون مقدار الفقه حتى يطمئنوا في نقل الرواية، ومن البديهي أنه لم يكن أحد من الذين عاشروا النبي في السفر والحضر محروماً من فقه الوحي المنزل على رسول اللهﷺ، فإذا لم يوجد قواعد وضوابط لضبطها فيؤول إلى التناقض والتضارب وهذا كافي لبطلانه.

ومن جهة أخرى هذا الشرط لم يلتفتوا إليه المحدثون النقاد الأوائل ولا الأئمة الأربعة ولا أحد من العلماء المتقدمين، وذلك لأن ضبط الأسانيد وحفظ الألفاظ النبوية وأداؤها كان يورث في طبائهم ملكة يستطيعون بها فهم اللطائف الفنية بالذوق، وهكذا حالهم كحال غيرهم في فنونهم،

---

[208]. قلت: في طبعة الأولى من أضوائه حرَّف بعض الكلمات لكي يثبت دعواه، انظر لزاماً: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص210، مصطفى السباعي(1964م): السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار الوراق وابن حزم، لبنان، ط2، 1430هـ/2010م، ص517-518.

[209]. ينظر: مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص518-519.

[210]. أبو رية: الأضواء: ص369.

[211]. أبو رية: المصدر السابق: ص380.

[212]. عيسى بن أبان: بن صدقة أبو موسى، الأصولي، من كبار فقهاء الحنفية، اعتنى في أول أمره بالحديث، ثم اشتغل بالقضاء، وتولى القضاء بالبصرة إلى أن توفي، له مصنفات؛ أهمها: إثبات القياس، اجتهاد الرأي، توفي سنة (221هـ). ينظر: أبي الطيب مولود السريري السوسي: معجم الأصوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2002م، ص387، هيثم عبدالحميد خزنة: تطور الفكر الأصولي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1436هـ/2015م، ص36.

فإن لطائف الفنون يفهم بالذوق السليم وذلك يأتي بكثرة الممارسة والعيش معه ليل نهار، ومن المعلوم أن مخترعي الفنون لم يدرسوا الفنون بالكتب والكراريس، بل إن ذوقهم السليم ساعدت على اختراع هذه الفنون بضوابطه وقواعده، وقد كانت جميع الفنون من الأصول والحديث ومصطلحه والمعاني والبيان وغيرها تعتمد على الذوق السليم قبل عصر الجمع والتأليف والتنقيح.

ومعلوم أن الذين لم يتضلعوا في معرفة الحديث ومصطلحه وفنونه ولم يكونوا من أهل صنعته لم يكن مثل أهل الحديث في فنهم وضبطهم ومعرفتهم للألفاظ النبوية، لذلك فاستعانوا بهذه القواعد والضوابط بدل الذوق الحديثي الموجود عند النقاد والجهابذة[213].

المطلب الثاني: معايير الحكم على الحديث بالضعف أو الوضع عند أبي رية

من خلال النظر إلى مصنفات أبي رية وجدت أنه قعَّد القواعد وأصل الضوابط لمعرفة ما ثبت عن النبيﷺ، وما لم يثبت عنه، ولم يكتف بما دوَّنه علماء الحديث في مصنفاتهم، وإليك سرد تأصيلاته بشيء من التفصيل:

أولاً: كل حديث من التوراة والإنجيل هو مدسوس على الإسلام من قبل أهل الكتاب[214].

من القواعد التي قررها أبو رية واستند إليها في رد المرويات النبوية، أن الأحاديث الواردة في شأن التوراة والإنجيل هي مدسوسة على الإسلام من قبل اليهود والنصارى مادام أننا لا نجدها- الآن- في التوراة والإنجيل!.

وقد عنون أبورية بقوله:(كيف استحوذوا على عقول المسلمين)[215] أي أهل الكتاب، ثم قال:(اتبع هؤلاء الأحبار بدهائهم العجيب طرقاً غريباً لكي يستحوذوا بها على عقول المسلمين، ويكونوا محل ثقتهم، وموضع احترامهم، وإليك طرفاً من هذه الأساليب العجيبة) ثم ذكر الأمثلة فيها بعض أوصاف النبي، وقال:(أخرج الترمذي عن عبدالله بن سلام-وهو أحد كبار اليهود الذين أسلموا- أنه مكتوب في التوراة في السطر الأول: محمد رسول الله عبده المختار، مولده مكة، ومهاجره طيبة، وأخرج كذلك: مكتوب في التوراة صفة النبي وعيسى بن مريم يدفن معه) ثم ذكر أبو رية أن الرواية أخرجها الدارمي في سننه، ثم قال:(وقد امتدت هذه الخرافة إلى أحد

---

213. الذين اشترطوا-من الأوائل خاصة من الأحناف- فقه الراوي، قد وقع بصرهم على حديث المصراة المخرج في الصحيحين؛ الذي رواه أبوهريرة، وقالوا: أن هذا الحديث مخالف للأصول-أي القياس-، فقاموا بالدفاع عن قياسهم، واعتذروا عن الحكم بالرواية وردوها، وقالوا: أن خبر أبي هريرة من جنس الآحاد، هذه المقدمة الأولى، وخبر الآحاد إذا خالف الأصول-أي الكتاب والسنة المتواترة والقياس وغيره- فيُردُّ، وخبر المصراة مخالف للقياس، وهذه مقدمة الثانية، والنتيجة أن الخبر لايلتفت إليه، وإن قيل لهم: أن الرواية تحققت فيها شروط القبول فلماذا تردونها؟، فأجابوا بلسان حالهم ومقالهم: أن الخبر مروي بمعناه، وأن أبا هريرة ليس بفقيه، لذا خالف الأصل-القياس-!، ومن هنا جاء اشتراط فقه الراوي لما يرويه، ومع ذلك كله أنهم قصروا شرطهم على مرويات أبي هريرة وبضعة من الأصحاب الأخرى، ولم يشترطوا الشرط في الباقيين الذين يبلغون الآلاف!، منهم ابن عمر، فلم يطعنوا في فقه عبد الله بن عمر بن الخطاب الذي كان يبحث عن آثار رسول اللهﷺ في جبال الحجاز، وكان يتتبع مواضع صلاته ومواضع تبوله ومع ذلك أنها لم تكن مواقع العبادة ولا العادة بل مجرد اتفاق وقدر الله!!، ومع ذلك كله أخذوا بمرويات أبي هريرة التي توافق فروعيات مذهبهم، مثل حديث القهقهة في الصلاة-وإن كان الحديث ضعيفاً!-. ينظر لزاماً: الشاطبي(790هـ): أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخيمي: الموافقات، تحقيق أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن القيم، السعودية، ط3، 1430هـ/2009م، ج3/ ص204، ابن حجر: فتح الباري، ج5/ ص622، عمر سليمان الأشقر(1437هـ): نظرات في أصول الفقه، دار النفائس، الأردن، ط3، 1436هـ/2015م، ص289، بلال فيصل الحبر البغدادي: علل الأصوليين في رد متن الحديث والاعتذار عن العمل به، دار العلا، مصر، ط1، 1436هـ/2015م، ص188 وما بعدها.

214. ينظر: مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص64-65.

215. أبو رية: الأضواء، ص124.

تلاميذ كعب عبد الله بن عمرو بن العاص. فقد روى البخاري عن عبد الله بن يسار، قال: لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت: أخبرني عن صفة رسول الله في التوراة، قال: أجل، والله[216] إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن: ياأيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وحرزاً للأميين، أنت عبدي ورسولي، سميتك المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق، ولا يدفع بالسيئة السيئة، بل يعفو ويغفر، ولا يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إله إلا الله، ويفتح بها أعيناً عمياً وآذاناً صمَّاً وقلوباً غلفاً. وزاد ابن كثير، قال ابن يسار: ثم لقيت كعباً الحبر فسألته فما اختلفا في حرف. وكيف يختلفان وكعب هو الذي علمه!)[217].

وزعم أبو رية أن الأحاديث الواردة في الصحاح والسنن وغيرها، ولها مثيلها في كتب اليهود والنصارى أنها مأخوذة عنهم.

ومن الأمثلة على ذلك:

عنون أبو رية بقوله:(المسيحيات في الحديث)[218] ومثل للمسيحيات بحديث الجساسة[219]، وحديث طعن الشيطان لكل بني آدم إلا عيسى وأمه[220].

قلت: وهذا القول قد أخذه أبو رية من المستشرق اليهودي جولد زيهر[221]، فقد زعم أن الأحاديث النبوية الواردة في دواوين الإسلام منقولة عن الأمم الأخرى[222]، وقال:(هناك جمل أخذت من العهد القديم، والعهد الجديد، وأقوال الربانيين، أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم من الفلسفة اليونانية وأقوال من حكم الفرس والهنود... كل ذلك أخذ مكانه في الإسلام عن طريق الحديث)[223].

---

216. علق أبو رية بقوله:(هكذا يورطه أستاذه حتى يقسم بالله، ولا حول ولا قوة إلا بالله!). قال الشيخ المعلمي اليماني-معلقاً على تعليق أبي رية-:(وهذا من افتراء أبي رية فإن عبدالله بن عمرو كان عنده جملة من صحف أهل الكتاب كما اعترف به أبورية، فإقسامه يدل على أنه شاهد تلك الصفة في تلك الصحف). المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص140.

217. أبو رية: الأضواء، ص124-125.

218. أبو رية: المصدر السابق، ص154.

219. هو حديث طويل، وفيه أن جماعة من المسلمين كانوا على سفر، فالتقوا برجل سألهم عن الزمان وعن بعثة النبيﷺ، فرجع وقال إن هذا ليس زمن خروجه، فقيل إنه هو الدجال، وقد أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة، ج2/ ص1346، ح2942.

220. أبو رية: المصدر السابق، ص154. وحديث نخس الشيطان أخرجه الشيخان عن أبي هريرة، أن رسول اللهﷺ قال:(ما من مولود يُولد إلا نخسه الشيطان فَيَسْتَهِلُّ صارخاً من نخسه الشيطان إلا ابن مريم وأمَّه)، قال أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم:﴿ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ٣٦﴾. صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تَعَالَىٰ:﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ ﴾، جز4/ ص164، ح3431، صحيح مسلم: كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام، ج2/ ص1110، ح2366.

221. جولد زيهر: هو المستشرق اليهودي الألماني، تخرج باللغات السامية على كبار أساتذتها في أوروبا، وتضلع من العربية على شيوخ الأزهر ولا سيما محمد عبده، واشتغل بتأريخ الإسلام وعلوم المسلمين وفرقهم، فعُدَّ من أعلام المستشرقين، واعترف له عظماؤهم بطول الباع، له تصانيف كثيرة بلغات متعددة، توفي سنة(1921م). ينظر: يحيى مراد: معجم أسماء المستشرقين، ص285.

222. يراجع في تفنيد هذا الزعم الباطل: أحمد عمر هاشم: دفاع عن الحديث النبوي، مكتبة وهبة، مصر، ط1، 1421هـ/2000م، ص39، فكرَّ المؤلف بتفنيده، فجزاه الله خيراً.

223. جولدزيهر(1921م): العقيدة والشريعة في الإسلام، نقله إلى العربية محمد يوسف موسى وعبدالعزيز عبدالحق وعلي حسن عبدالقادر، دار الرائد، بيروت، لبنان، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتاب المصري، 1946م، ص51.

وأما رد الأحاديث الصحيحة لموافقتها لبعض ما روي من الإسرائيليات[224] كما فعل أبو رية، منهج غير علمي وغير منضبط، بل منتقد لأمور كثيرة؛ منها:

1- مخالف لما أجمع عليه العلماء عامة، ونقاد الحديث وأطباء العلل خاصة، والقول هو قولهم، والإجماع حجة قطعية، وأنه من المحكمات التي يرجع إليها عند الاختلاف.

فهذه العلامة لا تصلح لتعليل أحاديث الثقات، حتى تقوم حجة على كون الحديث مما أخطأ فيه بعض الرواة فنسبه مرفوعاً إلى النبيﷺ، وهو من الإسرائيليات.

والعلة في منع التعليل بمجرد موافقة ما عند أهل الكتاب، أن الوحي الذي أنزل على نبينا جاء مصدقاً لما جاء به النبيون من قبل، وفي القرآن الكثير مما يوافق ما عند أهل الكتاب[225].

بل مخالف لما دل عليه مواقف النبيﷺ وقد ثبت روايات كثيرة عنه على أنهﷺ أقرَّ على ما قالوه من الحق، ولم يرد عليهم الحق الذي قالوه، فنظر إلى ما قيل ولم ينظر إلى القائل[226].

2- هذا المنهج ليس منهجاً علمياً منضبطاً، ولم يقل به أحد من السابقين واللاحقين، فالحق مقبول من كل أحد، والباطل مردود على كل أحد، فالحق حق وإن قال به الملاحدة والزنادقة، والباطل باطل ولو تكلم به بعض المنتسبين إلى الإسلام والمسلمين.

3- لو أخذنا بما قاله أبو رية فيلزم أن نرد الآيات القرآنية، لأن فيها ما يوافق الأخبار الواردة في التوراة والإنجيل، ومن المُسلَّم أن ما كان لازمُه باطلاً فهو باطل!.

أن الله عز وجل نصَّ على حقيقة واضحة بالنسبة إلى التوراة والإنجيل وغيرهما من كتب الأنبياء السابقين، وهي: أن أتباع هذه الديانات بدَّلوها وحرَّفوها[227]، كما قال تعالى فيهم:﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾[البقرة: 75].

و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾﴾[النساء: 46].

وقَالَ تَعَالَىٰ:﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ ﴿١٣﴾﴾[المائدة: 13].

بناءً على هذه الحقيقة فلا يمكن عرض الروايات على الكتب المحرفة، فهل يرد الروايات الثابتة

---

[224]. الإسرائيليات هي: الأخبار المنقولة عن أهل الكتاب الواردة في كتبهم، وخاصة التوراة وشروحها. للتوسع ينظر: الذهبي(1977م): محمد حسين: التفسير والمفسرون، بدون معلومات أخرى، ج1/ ص165، أبو شهبة(1983م): محمد بن محمد: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1426هـ/2006م، ص13، هدى درويش: نبي الله إدريس بين المصرية القديمة واليهودية والإسلام، دار السلام، مصر، ط1، 1430هـ/2009م، ص46، محمد أحمد عيسى: موسوعة الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م، ج1/ ص78، مساعد الطيار: بحوث محكمة في علوم القرآن وأصول التفسير، من منشورات مركز التفسير للدراسات القرآنية، السعودية، ط2، 1436هـ/2015م، ص193، إبراهيم الجرمي: معجم علوم القرآن، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1422هـ/2001م، ص45.

[225]. ينظر: عبد الله الجديع: تحرير علوم الحديث، ج2/ ص752.

[226]. يراجع: الطريفي: عبد العزيز بن مرزوق: التقرير في أسانيد التفسير، مكتبة دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، ط1، 1432هـ، ص90.

[227]. ينظر: مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص65، وللتوسع يراجع: يوسف بن حمود الحوشان: الآثار الواردة عن السلف في اليهود في تفسير الطبري-جمعاً ودراسة عقدية-، رسالة دكتوراه، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص331.

بالأسانيدة الصحيحة لأجل عدم وجودها في الكتب المحرفة؟!
بل لو قيل: أن ورود الأحاديث الثابتة من الأدلة الدالة على إثبات هذه الكتب لما أبعد النعجة، بل قوله عين الصواب لأنه من جنس حشد الأدلة على إثبات التحريف.
وأما بنسبة الأمثلة التي نقلناها عن أبي رية:
قد يتعجب المرء من صنيع أبي رية، فكيف ساغ له مثل هذا القول مع أن القرآن الكريم نص على ما ورد في الرواية التي فيها أوصاف النبيﷺ في أكثر من آية؛ منها:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴿١٥٧﴾﴾[الأعراف: 157].

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٦﴾﴾[الصف:6].

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾[الفتح: 29].

فهذه آيات من كتاب الله صريحة الدلالة على أن اسم الرسولﷺ وصفاته وشمائله قد جاء ذكره صراحة في التوراة والإنجيل، فأي غرابة وأية مناقضة وأي شيء فيه يستنكره عقل المسلم إذا روى أهل الكتاب ممن أسلموا أن اسم النبيﷺ أو وصفه وشمائله مكتوب في التوراة والإنجيل؟![228]
وإذا كان ما روي عنهم لا نجده الآن في التوراة والإنجيل المعترف بهما لدى اليهود والنصارى، فهل يكون ذلك دليلاً على كذب تلك الأخبار، أم يكون ناشئاً مما أخبر الله عنهم أنهم حرَّفوا هذه الكتب وبدَّلوها؟
فإنْ بنى أبو رية ذلك على امتناع أن يكون في كتب السابقين أخبار بأمور مستقبلة كبعثة محمدﷺ وصفته، فهذا تكذيب صريح للقرآن وتكذيب بكتب الله ورسله[229].
قال الدكتور مصطفى السباعي[230]:(أبو رية بين أمرين: إما أن يعترف بصحتهما[التوراة والإنجيل] فيكذب كل ما جاء من الأخبار مما لا يجده اليوم فيهما، وإما أن يعترف بتبديلهما فيعترف بما صح من تلك الأخبار ولو لم نجدها فيها. أما أن يقول: إن ما جاء في تلك الأخبار متفقاً مع ما في التوراة والإنجيل فذلك دليل على أن واضعيها يهودي أو نصراني، وما جاء في

---

[228]. للتوسع يراجع: أبا طالب نصر الله عبد الله: تباشر الإنجيل والتوراة بالإسلام وروسوله محمد، دار الذخائر، السعودية، ط4، 1431هـ/2010م. ففي الكتاب عرض للشهادة القاطعة التي تقدمها الكتبُ الأولى-على تحريفها- للإسلام، وفيه إلزام أهل الكتاب بكتبهم على صدق الرسول محمدﷺ، وأن ما جاء به النبي حق؛ ومنزل من عند الله عز وجل.

[229]. ينظر: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص141.

[230]. مصطفى السباعي: هو عالم مجاهد، من خطباء الكُتَّاب، ولد بحمص، وعمل أستاذاً بكلية الحقوق بدمشق، له تصانيف مفيدة؛ من أهمها: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، والمرأة بين الفقه والقانون، الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، وغيرها، توفي بدمشق سنة(1384هـ). ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7/ ص231.

تلك الأخبار مما لا وجود له فيهما فذلك دليل على كذب تلك الأخبار؛ لأنا لا نجدها فيهما، فهذا هو التناقض، والتحكم بالهوى، والمجازفة، لا التحقيق)[231].
قلت: ولو عرض أبو رية هذا الحديث على ظاهر القرآن-كما عرض غيره من الأحاديث- لعلم صحته بدون التثبت والتعنت، ولكن في هذا الموطن لم يلتفت إلى القرآن ولا إلى الأسانيد، بل ردَّ الحديث لأجل عدم وروده في الكتب المحرفة !.
وأما بنسبة الأمثلة الأخرى:
فقد يقال مثل ما قلنا في مثال السابق، ولكن أزيد على ذلك شيئاً آخر، وهو:
أن أبا رية أبطل ما بناه هنا!، وذلك بعكس هذه القاعدة التي أبدعها فقد حكم على حديث الصورة[232] بأنه من الإسرائيليات التي تلقاها أبو هريرة عن كعب، واستدل على ذلك بأن الحديث قد ورد في التوراة !!.
قال في معرض كلامه حول الإسرائيليات:(ولنرجع إلى الإسرائيليات التي تلقاها أبو هريرة عن كعب الأحبار... وفي الصحيحين البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة:(إن الله خلق آدم على صورته) وهذا الكلام قد جاء في الإصحاح الأول من التوراة(العهد القديم) ونصه هناك: خلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خلقه!)[233].
قلت: بناءً على قاعدته التي أصلها، فهذا الحديث صحيح لا مرية فيه، لوروده موافقاً لما في التوراة المحرف، ولكن جعل هذا الحديث من الإسرائيليات التي لا يلتفت إليها لأنه موافق لما عند أهل الكتاب، وهذا شيء عجيب!.
ثانياً: مرسل الصحابي:
بعد ما ذكر أبو رية حديث المرسل واختلاف العلماء في حجيته، فقال:(هذا ما قالوه وشددوا فيه في أمر مراسيل غير الصحابة، وأما مراسيل الصحابة فقد قالوا: إن حكمها حكم الموصول على المشهور، الذي ذهب إليه الجمهور)[234]، ثم نقل قول ابن الصلاح، والعراقي، ثم قال:(ونحن لا ندري لماذا يفرقون بين مراسيل الصحابة، وبين مراسيل غيرهم، فيجعلون مراسيل الصحابة في حكم الموصول الذي يؤخذ به، أما مراسيل غيرهم فيختلفون في الأخذ بها، والصحابة ناس يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من التابعين وغير التابعين، وقد أثبت التاريخ-والقرآن يؤيده- أنه قد وقع منهم مثل ما وقع من سائر خلق الله من الأناسي أجمعين)[235]، ثم ذكر أن فيهم المنافقين، وفيهم المرتدون، وأن بعضهم كفر البعض.
وبعد ذلك كله؛ مثَّل أبو رية بمراسيل أبي هريرة، وذكر أنه لها وضع خاص:(لأنه قد أصيب من طعن كبار الصحابة ومن جاء بعدهم فيه إلى اليوم بما لم يصب بمثله أو بقليل منه أحد غيره)[236]، وذكر أن علماء الجرح والتعديل وقفوا منه ومن مثله من الصحابة موقفاً عجيباً:(خالفوا فيه قواعدهم التي وضعوها، وطبقوها على الرواة جميعاً غير الصحابة)[237]،

---

231. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص67.
232. حديث الصورة ثابت في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبيﷺ قال:(خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً، فلما خلقه قال: اذهب فسلم على أولئك-نفر من الملائكة جلوس- فاستمع ما يُحَيُّوْنَكَ فإنها تحيتك وتحية ذريتك، فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليكم ورحمة الله، فزادوه ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن). أخرجه البخاري: في كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، جز8/ ص50، ح6227، ومسلم: في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، ج2/ ص1303، ح2841.
233. أبو رية: أبو هريرة، ص105-106.
234. أبورية: المصدر السابق، ص129.
235. أبو رية: المصدر السابق، ص130.
236. أبو رية: المصدر السابق، ص130.
237. أبو رية: المصدر السابق، ص130.

وقال:(وقد بالغوا في الثقة به حتى جعلوا مروياته التي لم يسمعها من النبي وإنما سمعها عنعنة من غيره من الصحابة والتابعين في حكم(المرفوع) على حين أنه لم يصرح بسماعها من النبي أو ممن تلقاها عنهم حتى يعرف حقيقة من أخذ عنه من غير النبي، إذ قد يكون من روى عنه، قد روى هو الآخر مثله عن صحابي غيره أو تابعي بعده، ولم يأخذه من النبي سماعاً، ذلك بأن الصحابة جميعاً كان من عادتهم أن يروي بعضهم عن بعض بغير أن يبين الراوي اسم الصحابي الذي روى عنه، سواء أكان من الصحابة أم من التابعين)[238].

ثم يسأل ويقول:(إذا كان أبو هريرة صادقاً فيما يروي، فما يدرينا أن يكون من روى عنه صادقاً؟ ونحن لم نعرف عنه شيئاً، لأنه لم يذكر اسمه!)، ثم أشاد بكلمة نقلها عن الشيخ محمد رشيد رضا؛ وفيها:(... وأدهى الدواهي أن يكون الحديث مأخوذاً عن بعض أهل الكتاب بالقبول، ولم يعز إليه، ولايغرنك قولهم: إن مراسيل الصحابة حجة، وإن الموقوف الذي لا مجال للرأي فيه له حكم المرفوع. فإذا ثبت أن أبا هريرة مثلاً كان يروي عن كعب الأحبار وأن الكثير من أحاديثه(مراسيل)[239] فالواجب أن يتروى في كل حديث لم يصرح فيه بالسماع من النبي. فإذا كان من الاسرائليات، أو ما في معناها، احتمل أن يكون قد رواه عن كعب، وكان هذا الاحتمال على مانعة من ترجيح إسناد كلام إلى النبي يوقع في الإشكال)[240].

ثم ذكر أبو رية أن رجال الحديث وقعوا في التناقض، وذلك أنهم جعلوا مراسيل الصحابة من جنس المرفوع إلى النبيﷺ، ومراسيل غير الصحابة في حكم المرسل:(وإنهم[أي أهل الحديث] بذلك ليزنون بمزانين، ويكيلون بمكيالين، ولايسألون عما يفعلون، وكأن هذا الأمر قد جاءهم فيه نص قاطع من الله أو من رسوله، فهم يخشون أن يخالفوا هذا الأمر القطعي أو يخرجوا عليه!)[241].

قلت: ذكرت هذا بشيء من التفصيل، وذلك لأن أبا رية استند إليها في رد أحاديث كثيرة؛ خاصة مما رواها أبو هريرة، وإليك المثال على ذلك:

قال أبو رية:(ومن الوقائع التي لم يحضرها[أي أبو هريرة]، واخترعها ليتقرب إلى معاوية بها! ما رواه عنه مسلم في حديثين اثنين:

أحدهما: قال رسول الله(ص) لعمه أبي طالب: قل لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة، قال: لولا تعيرني قريش، يقولون: إنما حمله على ذلك، لأقررت بها عينك، فأنزل الله تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾[القصص: 56].

والآخر: قال رسول الله لعمه عند الموت: قل: لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة، فأبى، قال: فأنزل تعالى الآية إلخ رواه مسلم).

ثم بعد سرده للحديثين، فقال:(وأنّى له[أي لأبي هريرة] أن يسمع هذين الحديثين، وقد مات أبو طالب في مكة سنة عشر قبل الهجرة بثلاث سنين، وقيل: إنه مات سنة 9، وفي رواية أنه مات سنة 8، أي: قبل أن يسلم بعشر سنين، لأن الإجماع قد انعقد على أن أبا هريرة لم يسلم إلا بعد أن فرغ النبي(ص) من وقعة خيبر التي كانت في سنة 7 من الهجرة، ولكنه أبو هريرة!!)[242].

قلتُ: المقصود بمراسيل الصحابة:(هو إخبار الصحابي عن شيء فعله رسول الله أو نحوه، ممَّا

---

238. أبو رية: المصدر السابق، ص131

239. علق أبو رية بقوله:(هكذا يقرر هذا العالم الكبير أن الكثير من أحاديث أبي هريرة مراسيل، ويطلب أن لا يغتر أحد بقولهم: إن مراسيل الصحابة حجة) .

240. أبو رية: أبو هريرة، ص132.

241. أبو رية: المصدر السابق، ص132.

242. أبو رية: المصدر السابق، ص122-123.

يعلم أنه لم يحضر لصغر سنّه، أو تأخر إسلامه)[243].
والذي عليه قول جمهور العلماء من المحدثين والأصوليين أن مرسل الصحابي حجة[244]، وذلك أن رواية الصحابي لايخرج عن ثلاث حالات:
الحالة الأولى: إما أنه سمع من النبيﷺ مباشرة بلا وساطة، فهذا مقبول بلا خلاف.
والحالة الثانية: إما بواسطة صحابي مثله، فهذا مقبول أيضاً، لأن الصحابة كلهم عدول بإجماع العلماء[245]، وقد صح عن البراء بن عازب، قال:(ما كل ما نحدثكموه سمعناه من رسول الله، ولكن حدَّثنا أصحابنا، وكانت تشغلنا رعية الإبل)[246].
وفي رواية أخرى، قال:(ما كل ما نحدثكم عن رسول الله سمعناه من رسول الله، ولكن سمعناه، وحدثنا أصحابنا، ولكنَّا لا نكذب)[247].
وروى قتادة عن أنس بن مالك قصة، فقال له رجل:(سمعت هذا من أنس؟، قال: نعم، قال رجل لأنس: أسمعه من رسول الله؟، قال: نعم، وحدَّثني من لم يكذب، والله ما كنَّا نكذب، ولا ندري ما الكذب)، وفي رواية:(..لم يكن يكذب بعضنا بعضاً)[248].
والحالة الثالثة: إما أن يرويه الصحابي بواسطة تابعي، وهذا موجود ومحصور[249]، وقد استقرء العلماء هذه الروايات فوجدوها نادرة تُسْتَطْرَف.
قال ابن رُشيد الفهري[250]:(فإن اعترضت أيها الإمام بإمكان احتمال الإرسال عن تابعي، إذ يحتمل أن يكون الصحابي رواه عن تابعي عن صحابي عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم- ولكن أرسله؟ قلنا: نادر بعيد فلا عبرة به، وغاية ما قدر عليه الحفاظ المعتنون أنه يُبرز من ذلك أمثلة نزرة تجري مجرى الملح في المذاكرات والنوادر في النوادي)[251].
وقال الحافظ ابن حجر:(وقد تتبعت روايات الصحابة عن التابعين، وليس فيها من رواية صحابي

---

243. ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث، ج2/ ص122، ابن حجر: فتح الباري، ج11/ ص104، السخاوي: فتح المغيث، ج1/ ص270، السيوطي: تدريب الراوي، ص171، حمد بن إبراهيم العثمان: المحرر في مصطلح الحديث، دار الفرقان، مصر، ط1، 1434هـ/2013م، ص177.
244. بل حكى بعض العلماء الإجماع -كالإسنوي والنسفي- على قبوله. ينظر: مصطفى بوعقل: إجماعات الأصوليين-جمع ودراسة-، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ/2010م، ص167.
245. ينظر: ص73 في هذا البحث.
246. أخرجه أحمد: أحمد بن حنبل(241هـ): المسند، تحقيق حمزة أحمد الزين، دار الحيث، القاهرة، ط1، 1416هـ/1995م، ج14/ ص190-192، ح18404، ح18409، وله: كتاب العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وتخريج وصي الله بن محمد عباس، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1427هـ/2006م، ج2/ ص566، برقم 3675، 3676.
247. أخرجه أحمد: كتاب العلل ومعرفة الرجال، ج2/ ص410، برقم 2835.
248. أخرجه بألفاظ متقاربة: ابن أبي عاصم(287هـ): أبو بكر أحمد بن عمرو: السنة، تحقيق باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثالثة، 1426هـ/2005م، ج1/ ص559، رقم 837.
249. وبهذا يعلم أن ما قاله الدكتور مصطفى السباعي [في كتابه السنة:ص525]:(...احتمال أن يروي الصحابي عن تابعي غير وارد ولا معقول) منتقد، وقد وردت عدة أحاديث مروية في الصحاح والسنن؛ انظر بعضها في: العراقي: النكت، ج2/ ص123، السيوطي: تدريب الراوي، ص544.
250. ابن رشيد: هو العلامة المحدث البليغ الرحالة أبو عبدالله محب الدين محمد بن عمر بن محمد ابن رشيد الفهري السبتي، احتفل في صغره بالأدبيات وبرع في ذلك، وسمع صحيح البخاري، وتنقل في البلاد في رحلته الطويلة الواسعة، وله تصانيف ماتعة، من أهمها: السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، وإفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، وغير ذلك، توفي سنة(721هـ). ينظر: ابن حجر: الدرر الكامنة، ج5/ ص369.
251. ابن رشيد السبتي الفهري(721هـ): أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد: السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، دراسة وتحقيق أبوعبدالرحمن صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط1، 1417هـ، ص120.

عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء[يثبت]، فهذا يدل على نُدور أخذهم عمَّن يضعَّف من التابعين والله أعلم)[252]، ولعلها لا يثبت منها كبير شيء، فحيث عادت مراسيل الصحابة إلى وسائط من الصحابة أنفسهم[253].

قلت: وصحة الاحتجاج بمراسيل الصحابة في الواقع التطبيقي العملي، جرى عليه عامة أهل العلم.

قال الحافظ ابن حجر-متعقباً صنيع الدارقطني في انتقاده للبخاري-:(وكم في الصحيح من مرسل صحابي، وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك إلا من شذَّ ممن تأخر عصره عنهم فلا يُعتدّ بمخالفته)[254].

لذا فلم يرد أحد حديثاً لابن عباس ولا لأبي هريرة ولا لعائشة صح الإسناد به إليهم، من أجل كونهم كانوا كثير الإرسال عن النبيﷺ، وذلك لقلة ما سمعوا منه لصغر سنهم أو تأخر إسلامهم أو غير ذلك من الأسباب، فكانوا أكثر حديثهم مما أخذوه بالواسطة-خاصة ابن عباس لصغر سنه- عن النبيﷺ، فلم يذكروا تلك الوسائط في كثير مما حدثوا به.

وإذا احتاجوا إلى ذكر الواسطة، ذكرواها خاصة إذا كانت الواسطة من التابعين، وقد قال السيوطي:(ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة، بل إسرائليات، أو حكايات، أو موقوفات)[255]، كما ذكر أبو رية عن أبي هريرة قصة حديث من أصبح جنباً، فقال أبو هريرة:(إنها[أي عائشة] أعلم مني، وأنا لم أسمعه من النبي، وإنما سمعته من الفضل بن العباس)[256].

ويلخص أبو حامد الغزالي المسألة كلها ويقول:(..بل الظاهر أن الصحابي إذا قال: قال رسول الله، فما يقول إلا وقد سمع رسول الله، بخلاف من لم يعاصره، إذا قال: قال رسول الله، فإن قرينة حاله تُعَرِّف أنه لم يسمع، ولايوهم إطلاقه السماع، بخلاف الصحابي، فإنه إذا قال: قال رسول الله أوهم السماع، فلا يقدم عليه إلا عن سماع، هذا هو الظاهر، وجميع الأخبار إنما نقلت إلينا كذلك، إذ يقال: قال أبوبكر: قال رسول الله، قال عمر: قال رسول الله، فلا نفهم من ذلك إلا السماع)[257].

وقال السخاوي:(... بل أهل الحديث وإن سموه مرسلاً، لا خلاف بينهم في الاحتجاج به، وإن نقل ابن كثير عن ابن الأثير وغيره فيه خلافاً)[258].

قلت: الخلاف المشار إليه خلاف نظري، أو خلاف شاذ فلا يعتد به، وإلا ليس له أثر في جانب التطبيقي العملي، والله أعلم.

وأما ما قاله أبو رية حول مراسيل أبي هريرة خاصة، فهذا التفريق لم يقل به أحد، وبنى تفريقه على تجريح أبي هريرة والطعن فيه كما سيأتي بيانه، فإذا ثبتت الطعونات التي قالها أبو رية فترد أحاديث أبي هريرة كلها التي سمعها من النبيﷺ مباشرة، أو سمعها من صحابي آخر، أو سمعها من تابعي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أن أبا رية طعن في أم المؤمنين عائشة[259]، ومعلوم أن الروايات التي نسبها إلى

---

[252]. ابن حجر: النكت، ج2/ ص131.

[253]. عبدالله الجديع: تحرير علوم الحديث، ج2/ ص950.

[254]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص990.

[255]. السيوطي: تدريب الراوي، ص171.

[256]. أبو رية: الأضواء، ص149.

[257]. الغزالي(505هـ): أبو حامد محمد بن محمد: المستصفى من علم الأصول، دار صادر-مصورة عن مطبعة الأميرية بمصر-، ج1/ ص170.

[258]. السخاوي: فتح المغيث، ج2/ ص254.

[259]. سيأتي بيانه. ينظر: ص133 في هذا البحث.

النبي ولم يحضرها بنفسها إن لم يضاعف مرويات أبي هريرة فلاشك أنها لا تقل منها، فلماذا لم يستثن مراسيل عائشة كما استثنى مراسيل أبي هريرة؟!

وأما حديث موت أبي الطالب على ملة عبد المطلب:

أولاً: فلم ينفرد بروايته أبو هريرة، بل قد ثبت عن سعيد ابن المسيب عن أبيه، أنه أخبره:(أنه لما حضرت أبا طالب الوفاةُ جاءه رسول الله فوجد عنده أبا جهل بن هشام، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، قال رسول الله لأبي طالب: (يا عم، قل لا إله إلا الله، كلمةً أشهد لك بها عند الله)، فقال أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية:(يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب؟، فلم يزل رسول الله يعرضها عليه ويعودان بتلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول لا إله إلا الله، فقال رسول الله:(أما والله لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك) فأنزل الله تعالى فيه:﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ١١٣ ﴾[التوبة: 113]، وأنزل الله في أبي طالب، فقال لرسول الله:﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ٥٦﴾[260].

ثانياً: ومن جهة أخرى جاءت أحاديث متضافرة على موت أبي طالب على ملة غير الإسلام.

قال الحافظ ابن حجر:(الأحاديث الصحيحة، والأخبار المتكاثرة طافحة بذلك[أي موته على ملة عبد المطلب])[261]، منها:

1- ما ثبت عن العباس بن عبد المطلب أنه قال:(قلت للنبيﷺ: ما أغنيت عن عمِّك، فإنه كان يحوطك، ويغضب لك؟، قال:(هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار)[262].

قال الحافظ ابن حجر:(فهذا شأن من مات على الكفر، فلو كان مات على التوحيد، لنجا من النار أصلاً)[263].

2- وثبت عن أبي سعيد الخدري، أنه سمع النبيﷺ-وذكر عنده عمُّه-، فقال:(لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيُجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه)[264].

3- وثبت عن ابن عباس، أن رسول اللهﷺ قال:(أهون أهل النار عذاباً أبو طالب، منتعل بنعلين يغلي منهما دماغه)[265].

قلت: فهذا هو عبد الله بن العباس ابن عمِّ رسول اللهﷺ؛ يتكلم عن مآل عمِّهِ في الآخرة، فهذا-وحده- يكفي في بطلان ما نسبه أبو رية إلى أبي هريرة من أنه وضع هذين الحديثين-اللذين سبق ذكرهما-لأجل معاوية.

ثالثاً: ومن جهة أخرى اتفق المؤرخون وعلماء السير على أن أبا طالب مات على ملة عبد

---

260. أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت:(لا إله إلا الله)، جز2/ ص95، ح1360، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أول الإيمان: قول(لا إله إلا الله)، ج1/ ص33، ح39.

261. ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1431هـ/2010م، ج4/ ص2283.

262. البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، جز5/ ص52، ح3883.

263. ابن حجر: الإصابة، ج4/ ص2283.

264. أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، جز5/ ص52، ح3885، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبيﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، ج1/ ص116، ح210.

265. أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذاباً، ج1/ ص117، ح212.

المطلب؛ ولم يدخل الإسلام، ولم يخالف في ذلك إلا جماعة من الروافض[266].

ثالثاً: مخالفة الحديث لظاهر القرآن:

من القواعد التي استند إليها أبو رية في الحكم على الأحاديث هي عرضها على ظاهر القرآن[267]، فما وجدها موافقاً لها قبلها، وما كان مخالفاً لظاهر القرآن-عنده- فردها ولم يقبلها، ونقل كلمة عن طه حسين[268]، وفيها:(...فلا بد إذن من أن نتعمق نص الحديث الذي يرويه عن أمثاله من العدول لنرى مقدار موافقته للقرآن الذي لا يتطرق إليه الشك، ولا يبلغه الريب من أي جهة من جهاته..)[269] وأقر عليها.

ومن الأحاديث التي ردها بناء على مخالفتها لظاهر القرآن:

المثال الأول: قال أبو رية:(ولما خرجت الخوارج على علي رضي الله عنه، وقامت الحرب بينه وبين معاوية، أخذ أبو هريرة يثبط الناس، وكان ذلك من أسلحته في مناصرة معاوية، وذلك بأحاديث يرويها عن النبي(ص) منها ما رواه أحمد والبخاري عنه:(ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي، من استشرف لها تستشرفه، ومن وجد ملجأ أو معاذاً فليعذ به)[270]!!

يروي هذا وهو يعلم أن حديثه هذا مخالف لقوله تعالى:﴿ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ ولما جاء في كثير من الأحاديث من الضرب على يد الظالم)[271].

المثال الثاني: حديث التربة الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة، قال: أخذ رسول اللهﷺ بيدي فقال:(خلق الله التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل)[272].

فقال أبو رية:(... ومثل حديث خلق الله التربة يوم السبت الذي صرح فيه أبو هريرة بأنه تلقاه

---

266. انظر في أقوال العلماء حول وفاة أبي طالب وتفنيد شبهات الروافض ومن تأثر بهم: ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص56، ابن كثير: البداية والنهاية، ج3/ ص363 وما بعدها، ابن حجر: الإصابة، ج4/ ص2280 وما بعدها، محمد أبو شهبة: السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، دار القلم، دمشق، ط10، 1430هـ/2009م، ج1/ ص394 وما بعدها.

267. لفظ(الظاهر): قد يُراد به ما يظهر للإنسان، وهذا يكون بحسب فهوم الناس، وهذا هو المقصود هنا، وقد يراد به ما يدل عليه اللفظ من خلال السياق أو قرائن أخرى. للتوسع يراجع: ابن تيمية: منهاج السنة، ج2/ ص629، ابن القيم(751هـ): أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية: الصواق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، السعودية، ط3، 1418هـ/1998م، ج1/ ص385.

268. طه حسين: هو أحد أشهر الكتاب والمفكرين المصريين في القرن العشرين، ومن أبرز رموز حركة النهضة والحداثة المصرية، له تصانيف؛ منها: الفتنة الكبرى عثمان، الفتنة الكبرى علي وبنوه، في الشعر الجاهلي، وغيرها، توفي سنة(1973م). ينظر: محمد أحمد محمد فرج عطية: طه حسين والفكر الاستشراقي، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر، ط1، 1435هـ/2014م، ص24.

269. أبو رية: الأضواء، ص311.

270. رواية أبي هريرة في الصحيحين: البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، جز4/ ص198، ح3601، ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب نزول الفتن كمواقع القطر، ج2/ ص1319، ح2886.

271. أبو رية: أبو هريرة، ص252.

272. أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام، ج2/ ص1285، ح2789.

عن كعب الأحبار اليهودي، وهذا الحديث مخالف لنص القرآن الكريم)[273].
قلتُ: أصل القاعدة مبني على توهم وجود التعارض بين نصوص الوحي من الكتاب والسنة بعضها مع البعض[274]، والذي عليه المحققون أن هذا مجرد ظن، لا وجود له في الواقع[275].
لأنه لو وجد فهو من جنس التكليف بما لا يطاق.
وقد قال الإمام الشافعي:(وليس يخالف الحديث القرآن، ولكن حديث رسول الله مبين معنى ما أراد الله؛ خاصًّاً، وعاماً، وناسخاً، ومنسوخاً، ثم يلزم الناس ما سن بفرض الله)[276].
وقال أيضا:(لا يصح عن النبيﷺ أبداً حديثان صحيحان متضادان؛ ينفي أحدهما ما يثبته الآخر من غير جهة الخصوص والعموم، والإجمال والتفسير، إلا على وجه النسخ)[277].
فإذا لم يوجد المخالفة والتعارض في الأحاديث النبوية بعضها مع البعض؛ فعدم وجودها في مخالفاً القرآن أولى.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكره جملة من تأويل بعض الأحاديث أو ردها في زمن الصحابة:(وقد تبين بذلك أن الأحاديث النبوية من الصحاح من ردَّ منها شيئاً، وفهم من ظاهره معنى يعتقد أنه مخالف للقرآن أو العقل، فمِن نفسه أوتي، وأن المقرِّرين للنصوص هم أرفع الخلق وأعلاهم طبقةً، إذ جمعوا المعرفة والفهم)[278].
وأما ما قيل: بأن من علامات الوضع في الحديث هو مخالفته للقرآن[279]، فهذا الكلام اتفق كل من نقله من العلماء على أنه مقيد وليس على إطلاقه، فقد زادوا شرطين:
أولهما: أن تكون الآية صريحة قطعية الدلالة، والحديث ليس بمتواتر بل خبر آحاد، فتقدم الآية عليه لأنها قطعية من جهتين:
- من جهة تواترها.
- ومن جهة دلالتها القطعية.
وثانيهما: أن لا يمكن الجمع بين القرآن والسنة، أما إذا أمكن الجمع بينهما(فإنه لا يحل لأحد أن

---

273. أبو رية: أبوهريرة، ص29.
274. فائدة: قال الشيخ مشهور آل سلمان:(ابتدأ الإمام الطحاوي حياته العلمية في التوفيق بين المتعارضات والمشكلات، وختم حياته في هذا الباب؛ فابتدأ بـ(شرح معاني الآثار)، واختتم بـ(مشكل الآثار)، فمادة(مشكل الآثار) أزالت التعارض بين الأحاديث وأقوال الصحابة وبين الآيات والأحاديث؛ فهو يسند أقوالاً ظاهرها التعارض، ثم يأتي بنص ثالث في الغالب يُوفِّق بين نصين). مشهور حسن آل سلمان: التحقيقات والتنقيحات السلفيات على متن الورقات مع التنبيهات على المسائل المهمات، دار الإمام مالك، أبو ظبي، ط1، 1426هـ/2005م، ص391.
275. ومن أحسن من أصل هذه المسألة وأتى بكل جوانبها الإمام ابن القيم الجوزي؛ وذلك في كتابه"الصواعق المرسلة" ففي أثناء كسر الطاغوت الثاني-كما سماه- ألا وهو تقديم العقل على النقل إذا تعارضا، قام الإمام ابن القيم بتتبع جذورها وأصوليها وحواشيها، وآثارها ونتائجها؛ وكتب عن كل ذلك بعبارة رشيقة وبأسلوب أدبي أخاذ، وكرَّ بالرد على هذا الطاغوت من أحد وأربعين ومائتي وجه، وقد أشار إلى أنه استفاد من كتاب"درء تعارض العقل والنقل" لشيخه ابن تيمية الحراني.
276. الشافعي(204هـ): محمد بن إدريس: الأم، تحقيق وتخريج رفعت فوزي عبدالمطلب، دار الوفاء، مصر، ط4، 1432هـ/2011م، ج9/ ص194.
277. الشوكاني: (1250هـ): محمد بن علي: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق وتعليق محمد صبحي حسن الحلاق، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ/2003م، ص406، وينظر: الشافعي: الرسالة، ص213،173.
278. ابن تيمية(728هـ): أحمد بن عبدالحليم: جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، تحقيق محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1429هـ، ص80. وللتوسع يراجع: عبدالسلام بن إبراهيم بن محمد الحصين: التعارض وطرق دفعه عند ابن تيمية، قسم أصول الفقه بكلية الشريعة، رسالة دكتوراه، الرياض، ص197.
279. انظر: ما سيأتي، ص128.

يدعي التعارض، ويُعرض عن سنة المصطفىﷺ)[280].
وأما بنسبة المثال الأول:
أولاً: أن هذا الحديث لم يتفرد بروايته أبو هريرة، بل ثبت عن خباب بن الأرت أيضاً، كما يرويه عنه ابنه عبد الله بن خباب؛ قال: سمعت أبي يقول: قال رسول اللهﷺ:(ستكون فتن؛ القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي)[281].
قلت: فهذه الرواية-وحدها- يكفي في براءة أبي هريرة من اتهامه بوصمة الكذب واختلاق الأحاديث.
ثانياً: قد أجمع الصحابة على قتال الخوارج، ولم يتخلف أحد منهم، وقد نقل جمع من الأئمة اتفاق الصحابة على قتالهم، وقتالهم ثابت بالسنة النبوية المستفيضة وإجماع الصحابة.
قال ابن تيمية:(قتال الخوارج فهو ثابت بالنص والإجماع)[282].
وقال أيضاً:(فإن الخوارج أمر النبي بقتالهم، واتفق على ذلك الصحابة)[283].
ثالثاً: الصحابة الذين لم يشاركوا في الفتنة التي وقعت بين الصحابيين الجليلين علي ومعاوية لم يثبطوا لأجل هذا الحديث-وحده-، وعندهم آيات وأحاديث أخرى ترغبهم في البعد عن الفتن بأنواعها وأشكالها، وقد رأوا أن هذا القتال فتنة لذا اجتنبوا وحاولوا الإصلاح بين الفئتين كما سيأتي بيانه بشيء من التفصيل.
وأما المثال الثاني: وهو حديث التربة، فقد تكلم فيه العلماء قديماً وحديثاً، قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي:(وقد استنكر بعض أهل الحديث هذا الخبر، ويمكن تفصيل سبب الاستنكار بأوجه:
الأول: أنه لم يذكر خلق السماء، وجعل خلق الأرض في ستة أيام.
الثاني: أنه جعل الخلق في سبعة أيام، والقرآن يبين أن خلق السموات والأرض كان في ستة أيام، أربعة منها للأرض ويومان للسماء.
الثالث: أنه مخالف للآثار القائلة: إن أول الستة يوم الأحد، وهو الذي تدل عليه أسماء الأيام: الأحد-الاثنان- الثلاثاء- الأربعاء- الخميس)[284].
قلت: لا يهمنا سرد أقوال العلماء الذين تكلموا فيه بالقبول أو الرد، لأن الحديث لم يرد في الجامع الصحيح، ومن جهة أخرى يطول بنا البحث ويخرجنا من أصل البحث.
لكن أشير إلى ثلاث نقاط مهمة تتعلق ببحثنا:
أولها: العلماء الذين أعلوا الحديث، وقالوا بضعفه وعدم ثبوته عن النبيﷺ لم يقتصروا على الحكم بالرد عليه بناءً على مخالفته لظاهر القرآن فقط، بل أعلوا الحديث سنداً ومتناً.
نعم؛ الذين استنكروا الحديث قد استدلوا على توهينه بمخالفته للقرآن، لكن لم يكتفوا بالحكم عليه بمجرد المخالفة حتى يضعفوه، بل فتشوا الأسانيد والرواة لمعرفة الوهم والغلط[285]، فمنهم من جعل مصدره أنه من رواية إسماعيل بن أمية عن إبراهيم بن أبي يحيى[286]-وهو الضعيف لا

---

[280]. الحجوي(1376هـ): محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي: الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، دراسة وتحقيق محمد بن عزوز، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م، ص109-110.
[281]. أخرجه أحمد في مسنده، وقال الألباني: إسناده جيد. الألباني(1420هـ): محمد ناصر الدين: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، بإشراف محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1405هـ/1985هـ، ج8/ ص103، ح2451.
[282]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص80.
[283]. ابن تيمية: المصدر السابق، ج3/ ص144.
[284]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص261-262.
[285]. انظر لزاماً ما سيأتي في مبحث منهج الدارقطني في نقد متون الجامع الصحيح، ص128.
[286]. ينظر في ترجمته: الذهبي: السير: ج8/ ص405-454، ابن حجر: تقريب التهذيب، ص35.

يحتج به- كما قاله الإمام علي ابن المديني[287].
ومنهم من جعل مصدر وهمه أيوب بن خالد لأنه متكلم فيه[288]، ومنهم من جعل أنه من رواية أبي هريرة عن كعب كما هو قول البخاري[289]، فبهذا يظهر بطلان دعوى أبي رية حين قال في الحديث:(إن الحديث صحيح السند على قواعدهم، لا خلاف في ذلك بينهم)[290].
ثانيها: قال أبو رية:(...صرح فيه أبو هريرة بأنه تلقاه عن كعب الأحبار اليهودي)[291]، وهذا الذي نسب إليه أبو رية-حسب بحثي- ليس بصحيح، ولم يثبت عن أبي هريرة أنه صرح بذلك فيما أعلم -والله أعلم-، ولو ثبت أنه صرح بأخذه هذا الحديث عن كعب لقضي الأمر ولم يتكلف بعض بالدفاع عنه والرد على المعلِّين له[292].
ثالثها: قال أبو رية:(ولقد أحسن علماؤنا في تكذيب هذا الحديث، وأن يقطعوا بأن أبا هريرة قد كذب في أنه قد رواه عن النبي... إن الذين انتقدوا أبا هريرة في رواية هذا الحديث وكذبوه من أجله...)[293].
قلت: إن يقصد بعلمائه علماء الشيعة وأهل الرفض ومن على شاكلتهم من المعتزلة والمستشرقين، فقوله صحيح بالنسبة إليهم، وهم ليسوا بأهل الحديث والراسخين في معرفة الرجال وأقدار الأجلاء، وإن يقصد بعلمائه أمثال عبدالرحمن بن المهدي وأحمد بن حنبل وابن معين وعلي بن المديني والبخاري وأمثالهم فلم يقل أحد منهم، والعبرة بأهل الاختصاص والقول هو قولهم.
رابعاً: مخالفة الحديث للحس والعلم التجريبي:
تُرجع فلسفة العلم الحديثة العلم إلى نوعين:
أولهما: العلوم الرياضية بمنهجها الاستنباطي.
ثانيهما: العلوم الطبيعية بمنهجها التجريبي. وتُعد العلوم التجربية هي الأهم في باب حياة الناس وإن اعتمدت على الرياضيات؛ وذلك بسبب ما حققته من منافع كبيرة، ومن هنا جاء دور المنهج العلمي التجريبي[294].
والمقصود بالعلم التجريبي:(هو معارف منظمة مختصة بالعلوم والظواهر الطبيعية والعلوم التطبيقية كالفيزياء والكيمياء والجغرافيا وغيرها من العلوم)[295].

---

[287]. ينظر: البيهقي(458هـ): أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي: الأسماء والصفات، تحقيق عبدالله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، السعودية، ط1، 1413هـ، ج2/ ص255-256.
[288]. قال الأزدي:(أيوب بن خالد ليس حديثه بذاك، تكلم فيه أهل العلم بالحديث، وكان يحيى بن سعيد ونظراؤه لايكتبون حديثه). وقال ابن حجر:(فيه لين). يراجع: ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج1/ ص356، وله: تقريب التهذيب، ص57، المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص 262.
[289]. البخاري(256هـ): محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مصورة عن الطبعة الأولى بهند، ج1/ ص413.
[290]. أبو رية: أبو هريرة، ص107.
[291]. أبو رية: المصدر السابق، ص106.
[292]. للتوسع يراجع: المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص261، سليمان بن محمد الدبيخي: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط2، 1431هـ، ص357، ابن القيم: المنار المنيف، ص78، طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص422، الخطيب التبريزي(توفي بعد 737هـ): أبو عبد الله محمد بن عبد الله العمري: مشكاة المصابيح، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1405هـ/1985م، ج3/ ص1597، ح5734.
[293]. أبو رية: أبو هريرة، ص108.
[294]. حسن بن محمد حسن الأسمري: النظريات العلمية الحديثة مسيرتها الفكرية وأسلوب التغريبي في التعامل معها، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية، ط1، 1433هـ/2012م، ج1/ ص37-38.
[295]. ينظر: حسن الأسمري: المصدر السابق، ج1/ ص48، ثامر حتاملة: نقد الحديث النبوي بالعلم التجريبي، بحث محكم، مجلة جامعة بنغول، عدد60، سنة2014م، ص164.

فليس العلم التجريبي كالعلم الشرعي الذي يعتمد على الرجوع للنصوص والأصول والضوابط المحكمة، فهنا معيار العلم نقل محقق، أو نظر محقق[296].

ومن جهة أخرى العلم التجريبي غير كامل؛ بمعنى أنه لا يقدم تفسيراً نهائياً شاملاً قاطعاً، بل يتعلق بالظاهر من أمور الكون لا الباطن منها، فهو يعطي جواب عن (كيف) ولا يعطي الجواب عن (ما) و(لِمَ)!، وهذا ما وصفه الله عن هذا العلم؛ قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ۝٧﴾[الروم: 7]، قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تفسيره:(من أعظم فتن آخر الزمان التي ابتلى الله بها ضعاف العقول من المسلمين شدة إتقان الإفرنج لأعمال الحياة الدنيا، ومهارتهم فيها على كثرتها، واختلاف أنواعها مع عجز المسلمين عن ذلك، فظنوا أن من قدر على تلك الأعمال أنه على الحق، وأن من عجز عنها متخلف وليس على الحق، وهذا جهل فاحش، وغلط فادح. وفي هذه الآية إيضاح لهذه الفتنة وتخفيف لشأنها، فقد أوضح جل وعلا أن أكثر الناس لا يعلمون، ويدخل فيهم أصحاب هذه العلوم الدنيوية دخولاً أولياً، لا يعلمون شيئاً عمن خلقهم، فأبرزهم من العدم إلى الوجود، ورزقهم، وسوف يميتهم، ثم يحييهم، ثم يجازيهم على أعمالهم، ومن غفل عن جميع هذا فليس معدوداً من جنس من يعلم كما دلت عليه الآيات القرآنية المذكورة، ثم لما نفى عنهم جلَّ وعلا اسم العلم بمعناه الصحيح الكامل أثبت لهم نوعاً من العلم في غاية الحقارة بالنسبة إلى غيره، و[ذلك] لقلته وضيق مجاله؛ لأنه لا يجاوز ظاهراً من الحياة الدنيا، والعلم المقصور على ظاهر من الحياة الدنيا في غاية الحقارة، و[كذلك من جهة] دناءة هدف ذلك العلم، وعدم نبل غايته؛ لأنه لا يتجاوز الحياة الدنيا، وهي سريعة الانقطاع والزوال)[297].

ونتيجة لهذا القصور؛ فإن الاكتشافات العلمية ذات طبيعة فجائية، فإن طريق البحث غير متحكم فيه، والباحث يبدأ ولا يدري متى ينتهي ولا ماذا عليه أن يفعل بالضبط، سواء سلكوا طريق البحث الاستدلالي أم طريق البحث الاسقرائي[298]!.

ومن الأحاديث التي ذهب أبو رية إلى عدم قبولها بناء على مخالفتها للحس:

المثال الأول: حديث سجود الشمس.

فقد ورد في الصحيحين عن أبي ذر قال: قال رسول اللهﷺ لأبي ذر حين غربت الشمس:(أتدري أين تذهب؟) قلت: الله ورسوله أعلم، قال:(فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها، فيقال لها: ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها، فذلك قوله عز وجل:﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٣٨ ﴾[299]، وزاد في رواية:(مستقرها تحت العرش)[300].

---

[296]. قال ابن تيمية:(العلم إما نقل مُصدَّق عن معصوم، وإما قول عليه دليل معلوم، وما سوى ذلك فإما مزيَّف مردود، وإما موقوف لا يعلم أنه بَهْرَج ولا منقود). ابن تيمية: مقدمة أصول التفسير بشرح ابن عثيمين، ص8-9.

[297]. الشنقيطي(1393هـ): محمد الأمين بن محمد المختار الجكني: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، أشرف على طبعه بكر بن عبدالله أبو زيد، دار عالم الفوائد، السعودية، ط3، 1433هـ، ج6/ ص527-528 باختصار شديد.

[298]. محمد بن عمر بازمول: الإعجاز العلمي في السنة النبوية تعريفه وقواعده، دار التوحيد والسنة؛ دار سبيل المؤمنين، مصر، ط1، 1428هـ/2007م، ص33.

[299]. أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، جز4/ ص108، ح3199، وفي كتاب التفسير، سورة يس، جز6/ ص123، ح4802، وفي كتاب التوحيد، باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم، جز9/ ص125، ح7423، صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، ج1/ ص82، ح159.

بعد ما قام أبو رية بالدفاع عن المستشرقين وأثنى عليهم، وأنهم أهل المعرفة ولم يتجنوا علينا ولم يفتروا شيئاً من عند أنفسهم، وإنما وجدوا مادة خصبة من الخرافات والأوهام قد انبثت في ديننا ونسب بعضها-وأسفاه- إلى النبي(ص) فتشبثوا بها وتسلقوا عليها وانتقدونا من أجلها، ولا تثريب عليهم، ثم مثل لهذه الخرافات-على حد قوله- وقال:(حديث: أين تذهب الشمس بعد الغروب، الذي قالوا فيه: إن إسناده جيد، ذلك الذي يضحك الأطفال لأنه يخالف دليل العلم، وشاهد الحس؛ إذ يفيد أن الشمس عند ما تغرب تصعد إلى عرش الرحمن فتسجد تحته ثم تستأذن ربها في الطلوع في اليوم الثاني فلا يؤذن لها، وتظل تستأذن حتى يجيئها الإذن فيجرها سبعون ألف ملك من المغرب إلى المشرق لكي تطلع على الناس في اليوم الثاني!)[301].

المثال الثاني-مخالفة الحديث للعلم التجريبي-: حديث الذباب.

وهو حديث رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال النبيﷺ:(إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثم لينزعه، فإن في إحدى جناحيه داءً، والأخرى شفاءً)[302].

قال أبو رية:(هذا الحديث قد وجد من نقد الباحثين ما لم يجده حديث آخر، ذلك بأن الذباب في نفسه قذر تنفر النفوس من رؤيته فكيف يأمر النبي بغمسه إذا سقط في الإناء الذي فيه طعام أو شراب ثم يتعاطون بعد ذلك ما في الإناء؟. ومنذ سبع عشرة سنة هب النطاسي البارع الدكتور سالم محمد يشك في هذا الحديث مرتكناً على ما أثبته الحس والعلم وأجمع عليه الأطباء قاطبة من ضرر الذباب، وأنه أكبر أعداء الإنسان لأنه يسبب أمراضاً كثيرة تفتك بالملايين من البشر كل عام، فوقف في وجهه شيخ جامد يدرس-للأسف- الشريعة الإسلامية بإحدى الجامعات المصرية-فرمى هذا الطبيب الفاضل بالجهل، وأنه لم يحترم البخاري المقدس)[303].

وقال أيضاً:(وقد رأيت حينئذ إنصافاً للعمل، وتنزيها لمقام النبي(ص)، وتأييداً لهذا الدكتور الباحث أن أنشر من مجلة الرسالة كلمة) ثم ذكر النص المنشور، ومما قال فيه:(فتدفع هذا الحديث وتستبعد صدوره عن النبي الذي لا ينطق عن الهوى، وحجتها ما أثبته العلم وحققته التجربة من ضرر الذباب، وأنه ناقل للعدوى في أمراض كثيرة)، ثم يظهر حزنه ويلوم المجلة التي قامت بنشر كلمة الشيخ الذي دافع عن الحديث وردَّ على الدكتور المشار إليه ويذكر أن الآحاد إذا خالف العلم التجربي فيرد ويقول:(وإن المرء ليأسى أن يقوم إنسان[304] في هذا العصر الذي زخرفت فيه بحار العلم وأخرجت من عجائب المخترعات والمستكشفات ما يدهش العقول، وتسابق أهلوه في مضمار العلم ما استطاعوا للانتفاع بما خلق الله لهم وسخره لعلومهم في السماوات والأرض، متخذين في ذلك كل سبب من أسباب العرفان والتجربة، فيشغل الناس بهذه الأبحاث العقيمة التي لا تنفع ولا تفيد، بل هي إساءة الدين أدنى، وإلى ضرر الناس أقرب!، ولقد كان جديراً بمجلة "لواء الإسلام" ألا تسود صفحاتها بمثل هذا البحث العقيم الذي يفتح ولا ريب

---

300. صحيح البخاري: كتاب التفسير، سورة يس، جز6/ ص123، ح4803، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى تعرج الملائكة والروح إليه، جز9/ص127، ح7433. ويراجع: المهلب بن أبي صفرة(436هـ): أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أسيد التميمي المالكي الأندلسي: المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، ضبط النسخة وعلق عليها أحمد بن فارس السلوم، دار التوحيد ودار أهل السنة، السعودية، ط1، 1430هـ/2009م، ج4/ ص8، المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص402-403 فقد أشار المعلمي إلى أنهما حديثان كل منهما مستقل عن الآخر.

301. أبو رية: أبو هريرة، ص28-29.

302. صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاءً، جز4/ ص130، ح3320، وفي كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، جز7/ ص140، ح5782.

303. أبو رية: أبو هريرة، ص270.

304. فعلق في الحاشية:(الإشارة في ذلك إلى هذا الشيخ الحشوي الذي كان يجادل الدكتور بغير حق، وقد أصبح معروفاً بين الناس بسخافة العقل وضيق الطعن، وإن كان من شيوخ الدين، الذين يدرسون الشريعة للشبان المسلمين وغير المسلمين)!. أبو رية: أبو هريرة، ص271.

على الدين شبهة يستغلها أعداؤه، ويتوارى منها أولياؤه، وأن تدع الأمر في مثل هذا الحديث إلى العلم وتجاربه، وما وصلت إليه أبحاثه الدقيقة التي لا يمكن نقضها، ولا يرد حكمها، وماذا يضر الدين إذا أثبت العلم ما يخالف حديثاً من الأحاديث التي جاءت من طريق الآحاد، وبخاصة إذا كان هذا الحديث في أمر من أمور الدنيا التي ترك النبي(ص) أمرها إلى علم الناس، وإذا نحن أخذنا حديث(الذباب) على إطلاقه ولم نسلط عليه أشعة النقد فإنا نجده من أحاديث الآحاد؛ وهي التي تفيد الظن فإذا لم يسعنا ذلك في رده بعد أن أثبت العلم بطلانه، فليسعنا ما وصفه العلماء من قواعد عامة في ذلك، مثل: ليس كل ما صح سنده يكون متنه صحيحاً، ولا كل ما لم يصح سنده يكون متنه غير صحيح)[305].

ثم يذكر شيئاً غريباً!؛ ويقول:(ومن الغريب أن العرب كانوا يعلمون من ضرر الذباب وقذارته مثل ما نعلم، وكانوا يأنفون من تناول الطعام الذي يقع فيه الذباب، ويرفعون أيديهم منه استقذاراً له وأنفة، ومن أجل ذلك قال شاعرهم:

إذا وقع الذباب على طعامي رفعت يدي ونفسي تشتهيه

ولما ذكر هذا البيت لأبي هريرة عند ما روى حديثه هذا[حديث الذباب] وقيل له: كيف يستقذر العربي الجلف منظر الذباب وهو يقع على طعامه ويرفع يده عنه ونفسه تشتهيه؟ ثم يأتي الرسول الكريم ذو النفس العالية والذوق السليم فيأمر أمته بأن يغمسوا الذباب الذي يقع على طعامهم ويأكلونه بعد ذلك؟ فأجاب أبو هريرة: بأن رواة هذا البيت لم يحفظوا ما قاله الشاعر وأنه كما رويناه عن شيخنا أشعب:

إذا وقع الذباب على طعامي غمست يدي ونفسي تشتهيه

وبذلك لا يكون مناقضاً لنص حديث النبي(ص)... وبعد ذلك كله نقول: أن أبا هريرة قد ناقض نفسه في هذا الحديث كعادته في التناقض بين أحاديثه)[306]، ثم نقل كلاما طويلاً للشيخ محمد رشيد رضا حول الحديث، ثم قال:(ومن أجل ذلك قلنا: إن أبا هريرة قد أتى بهذا الحديث من كيسه ليحقق به حاجة في نفسه)[307]!!.

قلت: وقد رد أبو رية حديث الذباب بعلة أخرى أيضاً، ألا وهو مخالفته للذوق، وقال:(ومما يجب أن يكون من موازين الحديث الصحيح ألا يمجه الذوق السليم، مثل حديث الذباب)[308].

وفي موضع آخر ذكر أبو رية أمثلة من أحاديث أبي هريرة، ومنها حديث الذباب، ثم عقبها بقوله:(وروايات أبي هريرة من هذا القبيل، وأدهى منه تفهق الكتب بها ولانستطيع إيرادها هنا لأن ذلك يحتاج إلى مجلدات برأسها)[309].

قلت: (فدعوى مناقضة الحديث للضرورة الحسية لا تُسَلَّمُ إلا عند التحقق من تضمن الحديث النبوي لِخبرٍ مُفَصَّل عن واقع محسوس يناقض المستقر المشاهد ضرورة؛ بحيث ينتفي الجانب الغيبي في هذا الخبر. أما إذا لم ينتف عن الخبر هذا الجانب فالمناقضة منتفية؛ لكون الحسِّ لم

---

[305]. أبو رية: أبو هريرة، ص271-272. قلت: قال أبو رية في[الأضواء، ص260-261]-نقلاً عن ابن الصلاح:(قالت الأئمة: في الحديث(1) حديث إسناده صحيح وتنه غير صحيح. (2) أو إسناده غير صحيح ومتنه صحيح. (3) أو إسناده مجهول ومتنه مجهول. (4) أو إسناده صحيح ومتنه صحيح. (5) أو إسناده ضعيف ومتنه ضعيف!! فهذه خمسة أصناف من الحديث يتيه الباحث بين أوديتها الغامضة ولا يدري شيئاً عن منفذ فيما يخلص منه، ذلك بأنهم لم يبينوا حدودها ولا ميزوا بين أصنافها ولا وضعوا موازين لتقديرها حتى يكون الناس على علم بها). هكذا قال هناك !!، أليس هذا من الكيل بمكيالين؟!.

[306]. أبو رية: أبو هريرة، ص274.

[307]. أبو رية: المصدر السابق، ص276.

[308]. أبو رية: الأضواء، ص116.

[309]. أبو رية: المصدر السابق، ص197. وقد دافع أبو رية عمَّن أنكر الحديث وردّه، وكتب مقالة في الدفاع عن منكر الحديث بعنوان:(معركة الذباب) ونشرها في إحدى مجلات مصر، وقد نقل المقالة في كتابه حول أبي هريرة، انظر لزاماً: أبو رية: أبو هريرة، ص269.

يشهده كي تصحَّ دعوى مخالفة الضرورة)[310].
وأما بنسبة المثال الأول:
فالعرش له حقيقة لا يعلمها إلا الله تبارك وتعالى، والعقل لا يملك إلا تعقل معاني صفاته المخبَر عنها في الدلائل الشرعية، ومن تلك الأوصاف بأنه عظيم الخلق والوزن؛ كما في قولهتَعَالَىٰ:﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ١٢٩﴾[التوبة:129]، كما ثبت بالنصوص أنه له قوائم[311]، وأنه كالقبة على العالم[312]، إلى غير ذلك من الأوصاف[313].
والمقصود: أن هذه الحقيقة مع إبانة الوحي عن بعض أوصافها؛ إلا أن يقين العقل في إدراك كنهها منتف. وكذلك ما يتعلق بحقيقة حركة الشمس؛ فإن العقل البشري إلى يومنا هذا يعجز عن الإحاطة بهذه الحركة؛ لأن هذا يتطلب الانبتات عن هذه المجموعة الشمسية والتمركز خارجها للوقوف على حقيقة هذه الحركة؛ وهذا ممتنع.
وبناءً على جهلنا بهاتين الحقيقتين؛ فإن محصل ذلك الجهل بحقيقة سجود الشمس تحت العرش. وانتفاء هذا اليقين عن الإحاطة بتلك الحقائق لا ينفي وجودها؛ فإن ما كان ثابتاً في نفسه لا ينفيه جهل الجاهلين به.
وأما بنسبة سيرها وغروبها؛ فقد ظل علماء المسلمين متنكرين لنظرية وقوف الشمس؛ لأنها مكابرة واضحة للعلوم اليقينية بالمشاهدة والأدلة، ولا يعلم أن أمة من الأمم تعتقد خلاف سيرها وجريانها[314]،قَالَتَعَالَىٰ:﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٣٨ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ٣٩ لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ٤٠﴾[يس: 38-40]. انظر كم في هذه الآية من أدلة صريحة على جريان الشمس.
وأما غربها فلا إشكال فيه، لأن الغروب هو الاختفاء، والشمس تختفي، وأنها تسجد تحت العرش، ولا يلزم منه أن يكون بوضع رأسها على الأرض؛ بل هو خضوع للربِّ يناسب حالها[315]، ولا إشكال في ذلك، لأن الله عز وجل أخبرنا أن كل شيء في السماوات والأرض

---

310. عيسى بن محسن النعيمي: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد-دراسة لما في الصحيحين-كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، رسالة ماجستير، مكة المكرمة، ص803.
311. ثبت في الصحيحين في قصة الخصومة التي وقعت بين المسلم واليهودي؛ وفيه أن النبيﷺ قال:(لا تخيروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش؛ فلا أدري أكان صُعق أم حُوسب بصعقته الأولى). البخاري: كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي، جز3/ ص121، ح2412، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى عليه السلام، ج2/ ص1113-1114، ح2373.
312. ينظر: ابن كثير: البداية والنهاية، جز1/ ص20.
313. للتوسع يراجع: ابن تيمية(728هـ): أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام: الرسالة العرشية-ضمن المجلد الأول من جامع الرسائل-، حققه واعتنى به فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ/2010م، ص106 وما بعدها، ابن كثير: البداية والنهاية، جز1/ ص16 وما بعدها.
314. للتوسع يراجع: المطيعي(1354هـ): محمد بخيت بن حسين: توفيق الرحمن للتوفيق بين ما قاله علماء الهيئة وبين ما جاء في الأحاديث الصحيحة وآيات القرآن، دار المنهاج، السعودية، ط1، 1437هـ/2016م، ص108، الإمام: أبي نصر محمد بن عبدالله: نقض النظريات الكونية، دار الآثار، اليمن، ط1، 1429هـ/2008م، ص143.
315. ينظر: ابن تيمية(728هـ): أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام: قنوت الأشياء كلها لرب العالمين-ضمن جامع الرسائل-، تحقيق محمد رشاد سالم، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1389هـ/1969م، ج1/ ص34-44.

يسجد له، كما قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَظِلَٰلُهُم بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ١٥﴾[الرعد: 15]، وقَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن دَآبَّةٖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ ٤٩﴾[النحل: 49].

فالشمس يسجد لله عز وجل سجود طاعة وانقياد وخضوع كما هو ظاهر في الآيات القرآنية.

وفي قوله تعالى:﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلۡجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٞ مِّنَ ٱلنَّاسِۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيۡهِ ٱلۡعَذَابُۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرِمٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ ١٨﴾[الحج: 18] نجد أن الشمس تسجد لله سجوداً حقيقياً، لأن الله عز وجل عطف سجودها على سجود الملائكة والبشر، وهذا يدل على حقيقة هذا السجود للكائنات كلها.

وفي الحديث أخبر الصادق المصدوقﷺ بأن الشمس تخر ساجدة تحت العرش[316] يدل على عبوديتها لله عز وجل كما يدل على حقيقة هذا السجود، ونحن هنا إذ نثبت حقيقة السجود لا نتعرض للكيفية؛ إذ لا يعلمها إلا الله تعالى. كما يدل الحديث على أن طلوع الشمس كل يوم من مشرقها مرتبط بأمر الله تعالى وإذنه لها بالطلوع وليس كما يظن بأن طلوع الشمس يومياً من مشرقها أمر طبعي واعتيادي، لتؤكد بذلك عبوديتها لله عز وجل وأنها مأمورة وتخضع لأمر خالقها وتطيعه.

قال ابن تيمية-تعليقاً على حديث أبي ذر-:(فقد أخبر في هذا الحديث الصحيح بسجود الشمس إذا غربت واستئذانها، وكذلك قال أبو العالية وغيره. قال أبو العالية: ما في السماء نجم ولا شمس ولا قمر إلا ويقع ساجداً حين يغيب ثم لاينصرف حتى يؤذن له فيأخذ ذات اليمين حتى يرجع إلى مطلعه.

ومعلوم أن الشمس لا تزال في الفلك كما أخبر الله تعالى بقولهتَعَالَىٰ:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ٣٣﴾[الأنبياء: 33] فهي لا تزال في الفلك وهي تسجد لله وتستأذنه كل ليلة كما أخبر النبي، فهي تسجد سجوداً يناسبها وتخضع له وتخشع كما يخضع له ويخشع له كل ساجد من الملائكة والجبن والإنس)[317].

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن قوم أنكروا سجود الشمس، وذكر عن قوم آخر ذهبوا إلى أنه سجود من هو موكل بها من الملائكة[318].

وسجودها على هذا النحو لا يلزم توقف دورانها، لأنه لا يمنع وقوع ذلك أثناء دورانها بحيث تسجد وتؤمر، فقد دلت النصوص الصحيحة التي يجب الإيمان بها إجمالاً، فقال الحافظ ابن حجر نقلاً عن الخطابي:(المراد باستقرارها تحت العرش أن تستقر تحته استقرار لا نحيط به نحن،

---

316. وقد قيل:(أما تقييد السجود بأنه يكون تحت العرش فهو مبالغة في الانقياد وعبارة عن تمام ذلك... والمعنى في ذلك المبالغة، ولا تراد الحقيقة) فهذا القول مبني على حمل الحديث على معنى المجازي، ولكن ظاهر السياق مع ورود الأدلة الأخرى من القرآن تنفي المجاز في هذا الموطن، ويبقى العمل بالظاهر دون تكلف وتعنت. ينظر: محمد المطيعي: توفيق الرحمن، ص115، القصيمي(1353هـ): عبد الله بن علي النجدي: مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، مراجعة وتحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/1985م، ص174. عيسى محسن النعيمي: دفع دعوى المعارض العقلي، ص807.

317. ابن تيمية: قنوت الأشياء كلها لرب العالمين، ص37.

318. ابن حجر: فتح الباري، ج7/ ص505.

وليس في سجودها كل ليلة تحت العرش ما يُعيق دورانها في سيرها. قلت[أي ابن حجر]: وظاهر الحديث أن المراد بالاستقرار وقوعه في كل يوم وليلة عند سجودها ومقابل المسير الدائم المعبر عنه بالجري، والله أعلم)[319].

وقال ابن تيمية:(أن ما علم بالحساب علماً صحيحاً لا ينافي ما جاء به السمع، وأن العلوم السمعية الصحيحة لا تنافي معقولاً صحيحاً)[320].

وقد وقع أشد منه!، فقد جاءت الأحاديث الصحيحة تبين أن الشمس قد حبست لنبي من الأنبياء وهو يوشع بن نون حين قاتل الجبابرة، وأوشكت الشمس على المغيب وأراد أن يقضي على هؤلاء الجبابرة قبل الليل فأمرها أن تحبس حتى قضى عليهم، وكان ذلك معجزة لهذا النبي الكريمﷺ[321]، فيرتفع بذلك الإشكال الذي قد يورد في سجود الشمس تحت العرش، فكما أننا نرجع ذلك إلى علم الله تعالى وقدرته على إحداث ذلك من حبس الشمس ليوشع، وترك كيفية حدوث ذلك وتصوره، فكذلك فإننا نؤمن بسجود الشممس كل يوم تحت العرش كما دلت وأخبرت به النصوص الصحيحة، ونرجعها هي الأخرى لعلم الله تعالى بالكيفية.

إذن فلا داعي لإدخال العقل في الأمور الغيبية التي يجب الإيمان بها إجمالاً وإلا اضطررنا ذلك لرد كثير من النصوص الشرعية بمقتضى العقل الذي يستبعد وقوع ذلك ولا يتصوره[322].

وأما ما يتعلق بالمثال الثاني: وهو حديث الذباب ودعوى مخالفته للعلم التجريبي:

فقد أثبت الحديث العلماء الراسخون من أهل الحديث والفقه، ولم ينكره أحد من السابقين واللاحقين.

وهذا الإجماع معصوم عن الخطأ في الباطن، ولو قلنا أن الحديث من الأخبار الآحاد، فهو ثابت إلى النبي-صلى الله عليه وسلم- كما ذكر ذلك المحدثون، فينبغي الرجوع إليه عند النزاع.

وقد تجرأ بعض الناس في أول القرن الماضي على الطعن فيه بدعوى مخالفته للعلم، ثم بعد ذلك تبين أن الحقيقة العلمية منطبقة تماماً على ما أخبر به الصادق المصدوق[323].

وقد توهم كثير من الناس أن حديث الذباب يخالف ما يقرره الأطباء، وهو أن الذباب يحمل بأطرافه الجراثيم، فإذا وقع في الطعام أو في الشراب، عقلت به تلك الجراثيم، والحقيقة أن الحديث لا يخالف الأطباء في ذلك، بل يؤيدهم، إذ يخبر أن في أحد جناحيه داء، لكنه يزيد عليهم، فيقول:(وفي الآخر شفاء)؛ فهذا مما لم يحيطوا بعلمه، فوجب عليهم الإيمان به إن كانوا مسلمين، وإلا فالتوقف إذا كانوا من غيرهم إن كانوا عقلاء علماء! ذلك لأن العلم الصحيح يشهد أن عدم العلم بالشيء لايستلزم العلم بعدمه، فسوء الفهم أدّى إلى توهم وجود المعارضة بين الحديث والعلم التجريبي، (فإن القول بوجود الداء ليس يعارض الحديث، وإنما الذي يعارضه

---

319. ابن تيمية: قنوت الأشياء كلها لرب العالمين، ص37.

320. ابن تيمية: الرسالة العرشية، ج1/ ص119-120.

321. حديث حبس الشمس أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب قول النبيﷺ أحلت لكم الغنائم، جز3/ ص86، ح3124، وفي كتاب النكاح، باب من أحبَّ البناء قبل الغزو، جز7/ ص21، ح5157، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة،جز2/ ص833، ح1747.

322. للتوسع يراجع: ابن حجر: فتح الباري، ج7/ ص505-506، عبدالله القصيمي: مشكلات الأحاديث النبوية، ص172 وما بعدها، المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص402، عيسى محسن النعيمي: دفع دعوى المعارض العقلي، ص805 وما بعدها، فريد إسماعيل التوني: عبودية الكائنات لرب البريات: دار لإيمان، مصر، ط1، 2008م، ص338 وما بعدها.

323. قد أثبتت الدراسات الطبية الحديثة أن الذباب يحمل على سطح جسمه الخارجي-إضافة إلى البكتريا- مضادات حيوية تعالج العديد من الأمراض، ووجدوا أن أفضل طريقة لتحرير هذه المواد الحيوية أن تغمس الذبابة في سائل. انظر: عبدالله القصيمي: مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، ص70، محمد أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص170، وله: بعض الشبه الواردة على السنة قديماً وحديثاً وردها رداً علمياً صحيحاً-مطبوع مع دفاع عن السنة-، ص347، أحمد مصطفى متولي: الموسوعة الذهبية في إعجاز القرآن الكريم والسنة النبوية، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1426هـ/2005م، ص1016.

إثبات انتفاء الدواء؛ فأين البرهنة العلمية على انتفاء وجود"دواء" في إحدى جناحي الذباب؟)[324].
نقول ذلك على افتراض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة، وقد اختلفت آراء الأطباء حوله، فبعضهم ادعى أن الحديث مخالف للطب كما نقل أبي رية[325]، وبعضم أثبت نقيض ما نقله أبو رية، فبذلك ينقض ما ادعاه البعض أن الإجماع منعقد على خلاف ما يثبته معنى الحديث[326].
ولوسلمنا بصحة النقلين عن الأطباء ووجدنا أنهم اختلفوا في شأنه، فعلى الأقل ينبغي أن نتوسط في القول ونقول: الحقيقة العلمية لم تثبت هذا ولا هذا، بل يبقى ما قيل فيه من قبل الطب أنه يحتمل الأمرين، فيبقى في دائرة النظرية العلمية لا الحقائق العلمية اليقينية، تبنى عليه قبول الحديث أو رده.
ولكننا نحن كمسلمين لا يهمنا كثيراً ثبوت الحديث من وجهة نظر الطب[327]؛ لأن الحديث برهان قائم في نفسه لا يحتاج إلى دعم خارجي ومع ذلك فإن النفس تزداد إيماناً حين ترى الحديث الصحيح يوافقه العلم الصحيح[328].
ومن جهة أخرى فأبوهريرة لم ينفرد بروايته، بل ثبت الحديث عنه، وعن أبي سعيد الخدري وعن أنس بن مالك[329]، فبهذا يبطل ما نسبه أبو رية إلى أبي هريرة أنه اختلقه وأتى به من كيسه، وما نسبه من الشعر كل ذلك من الاتهامات الباطلة ما أنزل الله بها من سلطان.
أما قوله أن حديث الذباب مخالف للذوق:
فأقول: الحكم على الحديث بمجرد نظرة سطحية إلى متنه، وعرضه على ذوق فرد من أفراد ناس، ابتداع في الدين ما أنزل الله بها من سلطان، وهدم للأصول الشريعة وتقويض للقرآن والسنة، لأن ثبوت آيات القرآن والأحاديث النبوية لم يتوقف على قبوله من قبل ذوق فلان وعلان أو رده، فلو كان الذوق قاعدة من قواعد التي يبنى عليها توهين الروايات لكان ذوق أفراد الصحابة والتابعيين والأئمة المتبوعيين من رواة هذا الحديث والشارحين له والمطلعين عليه أولى من ذوق أبي رية ومن على شاكلته، فكيف باجتماع ذوق هؤلاء الأساطين على قبوله؟!
ومن جهة أخرى لم ينفرد بروايته أبو هريرة، بل وافق على روايته أبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك كما أشرنا سابقاً.
ثم إن هذا الحديث دليل من دلائل نبوة الرسول وصدقهﷺ[330]، وأنه لاينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وأثبت الطب الحديث ما أثبته هذا الحديث النبوي[331]، فيزداد الذين آمنوا إيماناً،

---

[324]. أحمد بن يوسف السيد: تثبيت حجية السنة ونقض أصول المنكرين، من منشورات مركز تكوين للدراسات والأبحاث، السعودية، ط1، 1438هـ/2017م، ص141.
[325]. ولو صح النقل عنهم، لأن أبا رية يتقول على العلماء، وينسب إليهم ما لم يتكلموا به، كما سيأتي بيانه. ينظر: 172 من هذا البحث.
[326]. للتوسع يراجع: خليل إبراهيم ملا خاطر: الإصابة في صحة حديث الذبابة، دار القبلة، السعودية، ط1، 1405هـ، ص149.
[327]. ولو سلمنا بأن التعارض قد وقع بين حديث تحقق فيه شروط القبول مع حقيقة علمية أثبتته العلمي التجريبي؛ فهنا نلجأ إلى الترجيح حسب القواعد الشرعية والقرائن العلمية. للتوسع حول هذه المسألة يراجع: ثامر حتاملة، نقد الحديث النبوي بالعلم التجريبي، ص168.
[328]. ينظر: الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج1/ ص97، ح239.
[329]. ينظر: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص305، وللتوسع يراجع: خليل إبراهيم ملا خاطر: الإصابة في صحة حديث الذبابة، ص27 وما بعدها، وقد توسع في تخريج الحديث وبيان طرقه.
[330]. فبحثت كثيراً لم أجد من تكلم فيه بالعلم التجريبي ويثبت خلاف ما أثبته الحديث، وأما ما قاله أبو رية ونقله عن البعض، فمحل نظر، ولم أستطيع ان أتحقق فيما نقله عن هؤلاء، لذا ما جزمت بنقيض دعواه في الموطن السابق الذي تكلمت عنه.
[331]. ينظر: عبدالله القصيمي: مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، ص70، أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص170، أحمد مصطفى متولي: الموسوعة الذهبية في إعجاز القرآن الكريم والسنة النبوية، ص1016.

(ولو أخبر هؤلاء أحد أطباء الافرنج بما دل عليه هذا الحديث؛ لما كذبوه، بل لما شكوا في صدقه)[332].
وقد قال الشيخ المعلمي:(فمَنْ خالف هواه وطبعه في استقذار الذّباب فغمسه تصديقاً لله ورسوله دفع الله عنه الضرر، فكان في غمس ما لم يكن انغمس ما يدفع ضرر ما كان انغمس، وعلماء الطبيعة يثبتون لقوة الاعتقاد تأثيراً بالغاً، فما بالك باعتقادٍ منشؤه الإيمان بالله ورسوله؟)[333].

الفصل الثاني: موقف الدارقطني وأبي رية من صحيح البخاري

المبحث الأول: موقف الدارقطني من صحيح البخاري

المطلب الأول: موقف الدارقطني من رجال الجامع الصحيح

المشهور عن الدارقطني أنه على رأس المنتقدين لصحيحي البخاري ومسلم، ولم يشتهر عنه أي موقف آخر تجاه الصحيحين، والذي يتعلق ببحثنا هو صحيح البخاري فقط، لذا لا أتكلم عن صحيح مسلم، فربما لايذكر الدارقطني إلا في موطن ذكر منتقدي صحيح البخاري، نعم أنه انتقد صحيح البخاري هذا لاينكره أحد، سنأتي في بيانه إن شاء الله تعالى.
ولكن الناظر لمصنفات الدارقطني الحديثية التي كتبها حول كلا الصحيحين أو أحدهما- سواء كان متعلقاً بأحاديثهما، أو رجالهما – أو كتبه التي تضمن بعض أحاديثهما أو رجالهما كالعلل والسنن وغيرهم، يظهر له بجلاء أن الدارقطني اهتم بالجامع الصحيح اهتماماً بالغاً، وخدمه بالتصانيف البديعة، وأنه يعترف بعلو مكانة البخاري، وشدة انتقائه لرجاله، وأن رجاله-في الجملة- بلغوا ذروة سنامة الحفظ والإتقان، وأنهم من أعلى مراتب التعديل، وقد نراه يدافع عنهم في بعض الأحيان، ويرد على من يتكلم فيهم بجرح أو يضعفهم، وهذان الموقفان ليسا متناقضين، بل يجتمعان ولا يفترقان، والأدلة على ذلك كثيرة ومنثورة في بطون مصنفاته، وإليك موقفه الإيجابي من رجال الجامع الصحيح بشيء من التفصيل:
أولاً: الاهتمام برجال الجامع الصحيح والتصنيف فيه:
منذ اشتهر الجامع الصحيح، وطار ذكره في الآفاق، صار محلَّ عناية العلماء من وجوه شتَّى.
ولقد كان من صور العناية التي أحيطت بصحيح البخاري: العناية برجاله، وقد صنف العلماء مصنفات جليلة في جمع أسماء رجال الجامع الصحيح والاعتناء به، ومن الذين اهتموا بهذا الجانب وخدموا الجامع الصحيح الحافظ الدارقطني، وله عدة مصنفات في هذا المجال؛ وهي:
1- رجال البخاري ومسلم: وهو عبارة عن ثلاثة أقسام[334]:
القسم الأول: في أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم وما انفرد به كل منهما.
القسم الثاني: في ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحَّت روايته عند البخاري.
وفي هذا القسم ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب محمد بن إسماعيل البخاري الجامع للسنن الصحاح عنده عن رسول الله من التابعين فمن بعدهم إلى شيوخه على حروف المعجم، لكن سرده ليس على ترتيب دقيق بل هو ترتيب تقريبي فيه شيء من التقديم والتأخير.
وقد جرى في هذه الرسالة على أن يرمز بالحرف(م) أمام رجال البخاري الذين أخرج لهم مسلم أيضاً، وهو جهد قيم، يدل على قوة حافظة هذا الجبل الأشم، واهتمامه البالغ بالصحيحين، إذ كتب هذه الرسالة في وقت لم تتوافر فيه الكتب والفهارس الخاصة برجال الصحيحين أو الكتب

---

[332]. عبدالله القصيمي: مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، ص69.
[333]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص305.
[334]. وقد طبع القسمان الثاني والثالث، في مجلدين، بتحقيق بُوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، في بيروت، عن دار الفكر، سنة 1406هـ.

الستة[335]، وعند مراعاة هذا يُعذر الدارقطني في المؤاخذات على الرسالة، وتبقى في حاجة إلى جهد وتكميل[336].

القسم الثالث: في ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند مسلم.

2- ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما، وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء[337].

3- أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد بكل منهما[338].

4- رسالة في بيان ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وما انفرد به أحدهما عن الآخر[339].

وهذا إن دلَّ على شيء فهو يدل على مكانة رجال صحيح البخاري عند الدارقطني والاهتمام البالغ به، وخدمته من جانب من جوانب المهمة.

ثانياً: التفريق بين من أخرج له البخاري في الأصول محتجاً به، مع من أخرج له في الشواهد والمتابعات أو مقروناً:

فبالرجوع إلى الجزء الذي كتبه الدارقطني حول رجال الشيخين، وسمّاه "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري ومسلم"[340] يظهر جلياً أنه قسم رجال البخاري إلى قسمين:

أحدهما: من احتج له في الأصول، أي: هو محتج به عنده، ولو في آخر مراتب الاحتجاج والقبول، وتمييزه عمّن أخرج له دون أن يكون إخراجه له دالّاً على أنه محتج به عنده، بل قد يكون عنده نازلاً عن مراتب القبول إلى مرتبة الضعف الخفيف القابل للتقوِّ والاعتبار.

والثاني: من خرج له متابعة واستشهاداً واعتباراً[341].

والقاعدة الكلية في بيان كيفية تمييز هؤلاء عن هؤلاء هو أن نقول: الأصل في كل من أخرج له

---

335. فائدة: للعلامة المصري الشيخ أحمد شاكر رسالة قيمة بعنوان(تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك)، وقد أرخَّ فيها لبداية تأليف معاجم اللغة عند المسلمين، ولبداية تأليف كتب الطبقات وكتب معاجم رجال الحديث، وكتب الفهارس، وكيف صنفها الأقدمون قبل قرون ودهور من الفَرَنْجَة، فالمسلمون هم الأصلاء السابقون، والمستشرقون هم اللاحقون المقتبسون، وقد طبعت-طبعته الأولى- سنة(1414هـ) في جزء لطيف، باعتناء عبدالفتاح أبي غدة، في بيروت، عن مكتب المطبوعات الإسلامية.

336. ينظر: عبدالله الرحيلي: الإمام الدارقطني وآثاره العلمية، ص198.

337. حققه موفق عبدالقادر، ذكره في تعليقه على"المؤتلف والمختلف" للدارقطني، ج1/ ص46، وحققه علي الحلبي ونشره بعنوان(سؤالات أبي عبدالله بن بكير وغيره)، في مجلد، في الأردن، عن دار عمار، سنة 1408هـ.

338. بعضهم ذكر أن هذا الكتاب مستقل، ولعل هذا الكتاب جزء من كتاب"رجال البخاري ومسلم" أو الكتاب نفسه، والله أعلم. ينظر: عبدالله الرحيلي: الإمام الدارقطني وآثاره العلمية، ص198، كيلاني خليفة: منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء، ص84، محمد زين العابدين رستم: نضرة أهل الحديث، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1435هـ/2014م، ص216.

339. انظر: المصادر السابقة.

340. وهذا الكتاب مطبوع منفرداً، في جزئين وقد ذكرنا سابقاً أنه قسم من كتابه (رجال البخاري ومسلم).

341. قال الإمام النووي:(فصل في الاعتبار والمتابعة والشواهد: قد أكثر البخاري رحمه الله تعالى ورضي عنه من ذكر المتابعة في كتابه... فإذا روى حمادٌ مثلاً حديثاً، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي. نظرنا: هل تابعه ثقة فرواه عن أيوب، فإن لم نجد، فثقةٌ غير أيوب، عن ابن سيرين، وإلا فثقة غير ابن سيرين، عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة، عن النبي. فأي ذلك وُجد عُلم أن له أصلاً يُرجع إليه، وإلا فلا، فهذا النظر هو الاعتبار. وأما المتابعة: فإن يرويه عن أيوب غير حماد، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي غير أبي هريرة. فكل نوع من هذه يُسمى متابعة، وأفضلها الأولى، ثم على الترتيب؛ وسببه: أنها تقوية، والمتأخر إلى التقوية أحوج. وأما الشاهد: فإن يروى حديث آخر بمعناه، وتسمى المتابعة شاهداً ولا ينعكس، ويدخل في المتابعات والشواهد بعض من لا يحتج به، ولا يصلح لذلك كل ضعيف، ولهذا يقول الدارقطني وغيره: فلان يُعتبر به، وفلان لا). النووي: التلخيص شرح الجامع الصحيح، ج1/ ص257-258.

صاحب الصحيح حديثاً مسنداً(أي: ليس معلقاً) فهو من رواة الأصول؛ أي: لا ينزل عند البخاري وحسب اجتهاده عن مراتب القبول[342].
أما من ذُكر في الصحيح في المعلقات التي يُستشهد بها لحديث الباب[343]، فهؤلاء هم رواة المتابعات، وهؤلاء هم الذين قد ينزلون عند صاحب الصحيح عن مراتب القبول.
ذلك أن شرط الصحة يقتضي عدالة الرواة وضبطهم؛ ولذلك اعتمد العلماء على هذا الأصل فيمن لم يُضعّف ولم يوثق. وشرط الصحة إنما التزمه صاحب الصحيح في الحديث المسند، دون المعلق، كما هو ظاهر عنوان الجامع الصحيح، وكما هو واقع تلك المعلقات؛ أن فيها ما هو ضعيف، وإن كان ضعفاً منجبراً، أو قابلاً للانجبار.
ولا يستثنى من هذا الأصل ممّن أخرج له حديثاً مسنداً إلا من أخرج له مقروناً بغيره من شيوخ صاحب الصحيح[344]، أو من فوقهم[345]، وكذلك رجال الحديث الذي أخرجه لبيان علّته.
ويستثنى من هذا الأصل ممن أخرج له حديثاً مسنداً ثلاثة أصناف:
الصنف الأول: من أخرج له البخاري مقروناً بغيره أثناء السند:
وسبب استثنائه: إن كان الاقتران في أثناء السند(أي فوق شيوخ صاحب الصحيح)؛ فلأنّ ذِكْرَ هذا الراوي المقرون لم يكن باختيار صاحب الصحيح، ليدلّ على أنه باختياره له يحتجّ به، وإنما هكذا وقعت الرواية لصاحب الصحيح بما فيها من اقتران، فأوردها كما سمعها دون تصرف منه، زيادةً في الأمانة والدقّة[346]. فورود هذا الاحتمال في تفسير إخراجه لذلك الراوي مقروناً يُسقط الاستدلال؛ لأنه إيرادٌ في محله. مع أن صاحب الصحيح ربّما أسقط المقرون من أثناء السند، وربما أبهمه، إذا كان فيه ضعف، ولو كان ضعفاً خفيفاً[347]. مع ذلك: فما دام الاقتران لم يكن من فعله واختياره، فيُرد عليه أنه أراد حكاية الرواية كما وقعت له.
الصنف الثاني: من أخرج له مقروناً بغيره من طبقة شيوخه:
يعني أن البخاري هو الذي قرن بين شيخيه في ذلك الحديث، ومع ما في ذلك من قوّةِ احتمال أنه يحتجّ بالشيخين كليهما، ولذلك أورد الدارقطني كُلّاً من أسيد بن زيد الجمال، وعباد بن يعقوب الرواجني-وهما من شيوخ البخاري اقتراناً بغيرهما- في كتابه، وذكرهما في الباب الأول منه، ولم يذكرهما في الباب الثاني الذي عَنْوَنَهُ بقوله:(وممن ذكره البخاري اعتباراً بحديثه وروايته أو مقروناً مع غيره). وهذا مما يُرَجِّح أن الدارقطني يرى أن إخراج البخاري لهما إخراج احتجاج، وليس إخراجَ اعتبار في المتابعات.
لكن يمكن أن يقال: يبقى احتمال أنه لم يخرج لأحدهما احتجاجاً، وإنما لكونه سمع الحديث منهما

---

342. الشريف العوني: شرح الموقظة، ص255.
343. كالأحاديث التي يتعقبها البخاري بنحو قوله:(تابعه فلان وفلان)، أو:(رواه فلان عن فلان). فلا أقصد هنا مطلق المعلقات، وإنما أقصد هذه؛ لأن هذه هي المتابعات لأحاديث البخاري، دونما سواها من معلّقات التراجم والأبواب.
344. مثاله: قال البخاري في صحيحه:(حدثني سليمان: حدثنا شعبة، عن الوليد.[قال البخاري] وحدثني عباد بن يعقوب: أخبرنا عباد بن العوام). البخاري: الجامع الصحيح، جز9/ ص156، ح7534، وانظر مثالاً آخر: جز7/ ص112، ح6541.
345. مثاله: قال البخاري في صحيحه:(حدثنا علي بن عبد الله، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا سليمان بن أبي مسلم، عن طاوس، سمع ابن عباس، قال:(كان النبي إذا قام من الليل يتهجّد، قال: اللهم لك الحمد... قال سفيان: وزاد عبدالكريم أبو أمية: ولاحول ولا قوة إلا بالله). جز2/ ص48، ح1120، فسفيان بن عيينة هنا قرن عبدالكريم أبا أمية بسليمان بن أبي مسلم. وانظر مثالاً آخر في الجامع الصحيح: جز3/ ص50، ح2040.
346. انظر فوائد ذلك واستحباب فعله في: الخطيب البغدادي: الكفاية، بابٌ في المحدث يروي حديثاً عن رجلين أحدهما مجروح، هل يجوز للطالب أن يُسقط اسم المجروح ويقتصر على حمل الحديث عن الثقة وحده-، ص415، 416، وفي: السخاوي: فتح المغيث، ج3/ ص208-211.
347. انظر أمثلة ذلك: السخاوي: فتح المغيث، ج3/ ص208-211.

في مجلس واحد، وهذا قد يُبدي لأحدٍ في الحديث علةّ، أو يدفع عنه علة؛ ولذلك صرّح بالاقتران والله أعلم[348].

الصنف الثالث: رجال الحديث الذي أخرجه البخاري لبيان علته:

فسبب استثنائه: أن ذلك الحديث مادام إخراجه في الصحيح لم يكن لتصحيحه، وإنما لبيان عدم صحّته، فلا يلزم منه إخراجه أن يكون رجاله محتجّاً بهم عند صاحب الصحيح. حيث إننا إنّما استنبطنا الاحتجاج من التصحيح، وهنا لا تصحيح.

وهذا التقرير السابق عليه الدارقطني كما يدل عليه في كتابه الذي وسمه"ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري ومسلم". فقد ذكر رجال البخاري، وبعد أن ذكر من أسند لهم البخاري، وضع باباً بعنوان(وممن ذكره البخاري اعتباراً بحديثه وروايته أو مقروناً مع غيره)، ثم لم يذكر في هذا الباب إلا تسعة وأربعين راوياً، مقابل ألف وثلاثمائة وثمانية وثلاثين راويا في الباب الأول، وكل أولئك التسعة والأربعون لم يخرج لهم البخاري في صحيحه إلا تعليقاً، أو مقرونين ممّا يدلّ على صحة التقرير السابق؛ حيث طابقه تماماً، باعتبار من أخرج له البخاري مسنداً قد احتجّ به، وأن من علَّق له فهذا هو الذي أخرج له اعتباراً لا لغرض الاحتجاج، وأن من أخرج له مقروناً أثناء السند لم يحتج به أيضاً.

ولذلك لما ذكر الدارقطني رجال مسلم بعد ذلك، لم يعقد باباً في آخر ذكره لهم لمن أخرج لهم مسلم اعتباراً، كما فعل مع البخاري؛ لأنه ليس عند مسلم تعاليق لمتابعات أحاديثه كما عند البخاري[349].

ومن تطبيق الدارقطني العملي الموافق لذلك:

المثال الأول: ما جاء في سؤالات الحاكم للدارقطني:(قلت: إسحاق بن يحيى الكلبي؟، قال: أحاديثه صالحة، والبخاري يستشهده، ولا يعتمده في الأصول)[350].

يقول ذلك مع أن البخاري لم يخرج له إلا تعليقاً.

المثال الثاني: قال الدارقطني:(أخرج البخاري عن بقية بن الوليد، وعن بهز بن حكيم اعتباراً؛ لأن بقية يحدّث عن الضعفاء، وبهز متوسّط)[351].

فها هو الدارقطني يعدّ بقية وبهزاً من رواة البخاري اعتباراً، مع أن البخاري لم يخرج لهما إلا في التعاليق فقط.

وهذا التفريق بين مراتب رجال الجامع الصحيح وبيان مراتبهم من قبل الدارقطني من جنس موقفه الإيجابي لرجال صحيح البخاري، لأننا به نستطيع أن نعطي كل رجال حقه ومكانته في الرواية عموماً وفي الجامع الصحيح خصوصاً.

ثالثاً: الدفاع عن رجال الجامع الصحيح والرد على من تكلم فيهم:

أشرنا سابقاً إلى أن الدارقطني له جزء ذكر فيه"أقوام أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء، وسئل عنهم الدارقطني"، وهي سؤالات أبي عبدالله بن بكير للدارقطني.

عبارة عن رسالة صغيرة، ذكر فيها نحو ثلاثين رجلاً[352]، روى لهم الشيخان، وأخرجهم النسائي

---

348. وقد نصَّ السخاوي على استحباب ذكر المقترنَينِ من الشيوخ كما في المقترنين ممن فوقهم، فانظر: السخاوي: فتح المغيث، ج3/ ص208.

349. وهذا يعني أن كل من أخرج لهم مسلم فهم في درجة الاحتجاج عنده، وهذا هو ما فهمه الدارقطني، وهو ظاهر صنيعه هذا والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

350. الحاكم: السؤالات، ص185.

351. السلمي: السؤالات، ص57.

352. انظر: ترجمة أبي بن عباس بن سهل بن سعد، في سؤالات ابن بكير للدارقطني، ص41، برقم 31، وهو آخر الرجال الذين دافع عنهم الدارقطني، ولكن كلام النسائي لم يريد في أصل السؤالات، فبالتالي يصبح ثلاثين رجلاً.

في كتابه"الضعفاء"[353]، وسئل عنهم الدارقطني فأجاب في أكثرهم بالتوثيق والتعديل، على مختلف مراتب التعديل.
وتتجلى أهمية هذا الجزء من حيث إنها تبين اهتمام الدارقطني برجال الصحيحين، بل الدفاع عنهما، وأن رجالهما الذين تكلم فيهم النسائي بشيء من التجريح ليسوا مجروحين في الغالب[354].
وهذا من الدلائل على مكانة رجال البخاري عند الدارقطني، وإليك بعض الأمثلة:
المثال الأول: قال النسائي: (إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق: ليس بالقوي)، سئل عن الدارقطني، فقال: (ثقة)[355].
المثال الثاني: قال النسائي: (أحمد بن صالح: ليس بثقة)، سأل ابن بكير الدارقطني عنه، فقال: (ثقة)[356].
المثال الثالث: قال النسائي في: (سَلْم بن زرير: ليس بالقوي)، وسئل الدارقطني عنه، فقال: (ليس به بأس)[357].
رابعاً: الاعتبار والاعتماد على إخراج البخاري له كقرينة دالة على توثيقه:
فنرى أن الدارقطني قد يوثق الرواة بمجرد أن البخاري أخرج له في صحيحه، وهذا يدل على مكانة رجال الجامع الصحيح عند الدارقطني، ومن أمثلة ذلك:
المثال الأول: سأله الحاكم عن بيان حال محمد بن عبدالرحمن الطفاوي؟، فأجاب الدارقطني بقوله: (احتج به البخاري).
قلتُ: كأنه يقول: محمد الطفاوي ثقة، والدليل على ذلك أن البخاري احتج به في صحيحه، فبالتالي جاوز القنطرة ولايحتاج إلى توثيقي له، والله أعلم[358].
المثال الثاني: قال الحاكم-أيضاً-: قلتُ فعبدالله بن عمر النميري؟، قال-أي الدارقطني-: (ثقة محتج به في كتاب البخاري)[359].
المثال الثالث: سأله تلميذه السلمي عن أبي حمزة السكري، فأجابه بقوله: (ثقة، أخرج عنه في الصحيح)[360].
والأمثلة على هذا النوع كثيرة في أقواله المتعلقة ببيان حال الرواة، فمن خلال تعديلاته السابقة ظهر لنا أن الدارقطني يجل رجال البخاري ويعرف مكانتهم، ويعترف بمنهجه في انتقاء الرجال في جامعه الصحيح، ومجرد رواية البخاري عنه-محتجاً به- دليل على أنه من جملة الثقات، وأنهم-في الجملة- جاوزوا القنطرة، والله أعلم.
ومما يؤكد ما ذكرته سابقاً، قوله في الجزء فيه "بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح": (... ولم يخرج البخاري حديث مروان، ولعله لم يقع إليه؛ لأن رجاله ثقات، وكلهم من رتبة الذي خرَّجه؛ لو كان وقع إليه لعدل عن إخراج حديث عبد الواحد بن زياد المرسل الذي لم يذكر فيه جنادة ...)[361].
قلت: فنرى أنه وثق الرجال أولاً، ثم زاد على توثيقهم ثانياً بأنهم بلغوا رتبة الذين خرج عنهم

---

[353]. الإمام النسائي تكلم في رجال البخاري وجرَّح اثنين وخمسين راوياً حسب ما ذكره الدكتور الهادي روشو. ينظر: الهادي بن محمد روشو: الإمام النسائي ومنهجه في السنن، دار سحنون، تونس، ط1، 1437هـ/2016م، ص320.
[354]. يراجع: عبدالله الرحيلي: الإمام أبوالحسن الدارقطني، ص167.
[355]. سؤالات ابن بكير للدارقطني، ص24-25.
[356]. الدارقطني: المصدر السابق: ص26
[357]. الدارقطني: المصدر السابق: ص31.
[358]. ينظر: عبدالله الرحيلي: الإمام أبوالحسن الدارقطني، ص160.
[359]. الحاكم: السؤالات، ص231.
[360]. السلمي: السؤالات، ص119.
[361]. الدارقطني: الجزء في بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح، ص104.

البخاري، فدل ذلك على أن مراتب رجال البخاري-في الجملة- أعلى من رجال الثقات الذين لم يخرج عنهم، والله أعلم.
خامساً: عدم إخراج البخاري لبعض الرجال مشعر بتضعيفهم أحياناً وعدم الاعتماد عليهم:
من خلال ما رأينا من كلام الدارقطني حول الرواة علمنا أنه قد يضعف بعض الرواة بناء على أن البخاري تركه ولم يحتج به في الصحيح، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:
المثال الأول: سأله البرقاني فقال: كيف حال عمر بن سعد وجرى منه ما جرى؟، فأجابه الدارقطني بقوله: (كيف يكون حال من جرى منه مثل ذلك؟، ما خرجوا عنه في الصحيح)[362].
فاستند إلى تجريحه وتوهينه إلى أن البخاري ومسلم لم يخرجا عنه في صحيحهما، فعلمنا أن عدم الإخراج عنه في الصحيح من القرائن التي استند إليها الدارقطني على توهينه وتضعيفه.
المثال الثاني: وقال الدارقطني: (مسلم الأعور مضطرب الحديث، ما أخرجوا عنه في الصحيح)[363].
معلوم أنه إذا كان منها لو ما لايكفي بمفرده لإثبات الدعوى، ولكن المجموع كافٍ، والله أعلم.

المطلب الثاني: موقف الدارقطني من تصحيحات البخاري وشرطه

يحسن قبل البدء بذكر موقف الدارقطني ينبغي أن أشير إلى مراد أهل العلم بقولهم عن إسناد ما: إنه على شرط الشيخين، أو أحدهما، وأوجه الخلل التي تصاحب تطبيق هذا المصطلح، ثم أتبعه ببيان موقف الدارقطني من تصحيحات البخاري في صحيحه وشروطه فيه.
ما يُروى من الأسانيد، ويقال فيه إنه على شرط البخاري، فإنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:
القسم الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجاً برواته في الجامع الصحيح، سالماً من العلل.
واحترزنا بقولنا: سالماً من العلل، بما احتجَّ بجميع رواته على صورة الاجتماع، إلا أن فيهم من وُصف بالتدليس، أو اختلط في آخر عمره، فإننا نعلم-في الجملة- أن البخاري لم يخرج من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحقَّق أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذلك لم يخرج من حديث المختلطين عمَّن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحقق أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط.
بناء على ما سبق؛ لم يجُزِ الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممَّن اختلط بعد اختلاطه بأنه على شرط البخاري، وإن كان قد أخرج ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع، وصحَّ أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يُوصف بكونه على شرط البخاري.
القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرج البخاري لجميع رواته، لا على سبيل الاحتجاج، بل في الشواهد، والمتابعات، والتعاليق، أو مقروناً بغيره.
القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يُخرِّج له البخاري، لا في الاحتجاج ولا في المتابعات.
وهذا قد أكثر منه الحاكم، فيُخَرِّج أحاديث عن خلق ليسوا في الجامع الصحيح، ويصححها، لكن لا يدَّعي على شرط البخاري[364].
وعليه؛ فلا يصح الحكم على إسناد ما بأنه على شرط البخاري إذا تطرق إليه الخلل من أحد الأوجه التالية:

1- أن يوجد في الإسناد راو أو أكثر، لم يخرِّج له البخاري.
2- أن يوجد في الإسناد راو أو أكثر، قد أخرج له البخاري مقروناً بغيره، أو في المتابعات والشواهد لا في الأصول؛ أي أنه لم يعتمد عليه.

---

[362]. الدارقطني: العلل، ج3/ ص71.
[363]. الدارقطني: السنن،ج3/ ص392.
[364]. للتوسع يراجع: الزركشي: النكت، ج2/ ص261، ابن حجر: النكت، ج1/ ص193-196-197-203، ابن طاهر المقدسي: شروط الأئمة الستة، ص96،

3- أن يوجد في الإسناد راو متكلم فيه، لكن البخاري انتقى من حديثه ما علم أنه ضبطه وأتقنه، دون ما أخطأ فيه، أو وهم فيه[365].

4- أن يكون الإسناد ظاهراً على شرط البخاري؛ أي: إنه لا يوجد فيه أي وجه من أوجه الخلل التي سبقت، لكن بعد التفتيش، وجمع الطرق أن له علة أوجبت البخاري ترك إخراجه، فلا يصح-والحال هذه- أن يُدَّعى أنه على شرط البخاري[366].

وتبعاً لهذا الوجه الأخير، فإن الظاهر-والله أعلم- أن الحديث إذا كان أصلاً في بابه، ولم يخرجه الشيخان، فقلَّ أن يسلم من علة كما نقله ابن حجر عن ابن عبدالبر، بقوله:(وقد بالغ ابن عبدالبر- ما معناه- إن البخاري ومسلماً إذا إجتمعا على ترك إخراج أصل من الأصول، فإنه لا يكون له طريق صحيحة، وإن وجدت، فهي معلولة)[367].

بناء على ما سبق؛ نجد الدارقطني أنه يعترف بشرط البخاري في صحيحه، وكذا تصحيحاته، وهذا واضح في مصنفاته، وإليك الأدلة على ذلك:

الدليل الأول: كتاب الإلزامات:

الذي ألفه الدارقطني لإلزام البخاري ومسلم بإخراج أحاديث يرى صحتهما؛ مثل ما أخرجاه-في الجملة- في صحيحهما.

قال الدارقطني في مقدمته: (ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيهاً به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما، فيما نذكره إن شاء الله ...)[368].

فموضوع الكتاب من أقوى الأدلة على الاعتراف بشرط البخاري في صحيحه، لأن من لازمه تصويب منهج الصحيحين-في الجملة-، لذا يكرر جملة (يلزم البخاري إخراج حديث كذا وكذا...).

ومما يؤكد هذا الأمر أنه يصرح بأن رواية البخاري عن فلان صحيح ولم يصح من وجه آخر، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: قال الدارقطني:(وانفرد البخاري بحديث سُنَين أبي جميلة، ولم يرو عنه غير الزهري من وجه يصح مثله)[369].

المثال الثاني: قال الدارقطني:(وانفرد البخاري بشيبة بن عثمان، ولم يرو عنه غير أبي وائل، من وجه يصح مثله)[370].

المثال الثالث: قال الدارقطني:(وانفرد البخاري بحديث أبي عبس بن جَبر:(من اغبرَّت قدماه في سبيل الله) من رواية عبابة بن رِفاعة، ولم يرو عنه من وجهٍ صحيح مثله غيره)[371].

ومرة أخرى أكد الأمر الذي ذكرته، وقال:(ذكر أحاديث رجال من الصحابة رووا عن النبي، رويت أحاديثهم من وجوهٍ صحاح لا مطعن في ناقليها، ولم يُخرجا من أحاديثهم شيئاً، فيلزم إخراجها على مذهبهما، وعلى ما قدَّمنا ذكره ما أخرجاه أو أحدهما)[372].

---

[365]. ينظر: ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1022، في بيان انتقاء البخاري لحديث إسماعيل بن أبي أويس- وهو متكلم فيه-.

[366]. ينظر: إبراهيم اللاحم: الاتصال والانقطاع، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1426هـ، ص456-459 باختصار وتصرف.

[367]. ابن حجر: النكت، ج1/ ص69-70.

[368]. الدارقطني: الإلزامات، ص94

[369]. الدارقطني: المصدر السابق، ص125.

[370]. الدارقطني: المصدر السابق، ص125.

[371]. الدارقطني: المصدر السابق، ص127.

[372]. الدارقطني: المصدر السابق، ص130.

الدليل الثاني: اقتصار التخريج على التخريج من الصحيحين:
التخريج في اللغة مصدر من خرَّج، وهو من الخروج الذي عكسه الدخول، وله عدة معاني؛ منها: الاستنباط، والتدريب، والتوجيه، والتصليح، وغير ذلك[373].
ويطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان؛ منها:
1- أن يورد المحدث حديثاً بسنده في كتابه كأحمد والبخاري ومسلم وغيره، فيقال: هذا الحديث خرّجه أحمد وفلان وفلان، أي: رواه بسنده.
ويقال له الإخراج أيضاً.
2- أن يورد المؤلف أحاديث ما بأسانيد لنفسه، يلتقي مع مؤلف الأصل في شيخه أو من فوقه. وهو الذي يقال له: المستخرج.
3- عزو الأحاديث إلى من أخرجها من أئمة الحديث في كتبهم. وقد يكون ذلك مع الحكم على الحديث عند مخرجه فقط.
4- جمع طرق الحديث الواحد المتعددة في مكان واحد، وقد يكون ذلك مع الحكم أو بدون الحكم.
5- الحكم على الحديث أو بيان درجته[374].
والذي يحدد المراد بكلمة "التخريج" هي القرائن إما أن تفهم من اللفظ، أو تفهم من الحال. مثل أن يقول: أخرجه أحمد والبخاري؛ فهو إشارة إلى المعنى الأول.
وإما أن يقول: أخرجه السيوطي، فهنا يستبعد الأول والثاني. وإن كان له بعض المرويات بأسانيد طويلة. وإما أن يقول أخرجه ابن حجر وبين درجته. فهنا تحدد المراد.
المقصود بالتخريج هنا: هو المعنى الأول؛ أي: مجرد العزو إلى المصادر الأصلية كالصحيحين، وقد خرج الدارقطني مصنفاته من الصحيحين.
وقد التزم في جميع تخريجاته على التخريج من البخاري ومسلم، وهذه طريقته في جميع تصانيفه وتخريجاته للأحاديث، فلا تكاد تراه يخرِّج حديثاً إلا من الصحيحين، وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنما يدل على تعظيمه قدر الكتابين.
ومن الأمثلة على ذلك:
الجزء الذي صنفه الدارقطني وفيه:(أربعون حديثاً من مسند بريد بن عبدالله بن أبي بردة عن جده عن أبي موسى الأشعري)[375].
الدليل الثالث: تخصيص عزو الحديث إلى الجامع الصحيح كدلالة على صحته:
من خلال التتبع والنظر في مصنفاته نرى أنه يعزو الحديث إلى البخاري ومسلم أو أحدهما كدلالة على ثبوته وصحته[376]، ومن الأمثلة على ذلك:

---

373. للتوسع يراجع: ابن فارس: معجم مقايس اللغة، ج2/ ص176، الرازي(666هـ): محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1967م، ص172.
374. ينظر: أبو أيمن عبدالعزيز العثيم وأبومطيع السندي عطاء الله فيض: دراسة الأسانيد، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ/1999م، ص21، محمود الطحان: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1417هـ/1996م، ص9، محمد أبوالليث الخيرآبادي: تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، دار النفائس، الأردن، ط1، 1429هـ/2009م، ص16، منصور عبدالحميد النجار: الأريج في علم أصول التخريج، مكتبة العلوم والحكم، مصر، ط1، 1431هـ/2010م، ص9-10.
375. الكتاب مطبوع بتحقيق ودراسة الدكتور محمد عبدالكريم عبيد، نشره جامعة أم القرى بمكة المكرمة، سنة 1419هـ، فانظر مقدمة المحقق، ص31.
376. قال الدكتور كيلاني خليفة-وهو يتكلم عن منهج الدارقطني في سننه-:(وقد خرج الدارقطني-المقصود بالتخريج؛ أي: مجرد العزو إلى الأصول- بعض أحاديث كتابه من الصحيحين، فنجده يقول بعد روايته للحديث: أخرجه البخاري عن فلان. أو يقول: أخرجه مسلم عن فلان... ورغم قلة الأحاديث التي خرجها الدارقطني فقد وجدته أن سبب تخريجه لها أحد أمرين:[أولهما]: تأييد تصحيح الحديث بإخراج الشيخين أو

المثال الأول: وسئل الدارقطني عن حديث عمر بن الخطاب عن أبي بكر في تزويج النبيﷺ حفصة.... فقال: (... وهو حديث صحيح عن الزهري، أخرجه البخاري في الصحيح من حديث معمر، ومن حديث صالح بن كيسان، وشعيب، عن الزهري.....)[377].

المثال الثاني: وسئل عن حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب، عن النبيﷺ، قال: (من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له). الحديث.

فأجاب الدارقطني بقوله: (... أخرجه البخاري عن عبدالله بن محمد المسندي، عن أبي عامر، عن عمر بالإسنادين جميعاً، قال-أي البخاري-: وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن أبي أيوب.... ثم قال: والصحيح حديث عبد الملك بن عمير وأبي عامر، وأخرجه مسلم عن أبي أيوب الغيلاني، عن أبي عامر العقدي)[378].

المثال الثالث: وسئل الدارقطني عن حديث قتادة، عن أنس: (كانت قراءة رسول الله يمد بها صوته مدا).

فأجاب بقوله: (يرويه همام، عن قتادة، عن أنس، ورواه عمرو بن عاصم، عن همام وجرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس وزاد فيه: يمد (بسم الله الرحمن الرحيم)، ويمد(الرحمن) ويمد(الرحيم)، ولم يأت بهذا أحد غيره، وأخرج حديثه هذا البخاري في الصحيح)[379].

الدليل الرابع: إقراره بصحة الطرق التي خرجها البخاري وتوهين غيرها من الأسانيد والزيادات التي تركها البخاري:

وهذا ظاهر في معظم أقوال الدارقطني حينما يتكلم عن الأحاديث والاختلاف الواردة؛ ويبين الصواب فيها، فيرجح رواية البخاري ويوهن الزيادات الواردة التي لم يخرجها البخاري، وكذا الطرق الأخرى، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: قال الإمام البخاري: حدثنا مسدد، قال: حدثنا بشر، قال: حدثنا ابن عون، عن ابن سيرين، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ذكر النبيﷺ قعد على بعيره وأمسك إنسان بخطامه أو بزمامه قال:(أيُّ يوم هذا؟) فسكتنا حتى ظننَّا أنه سَيُسَمِّيه سوى اسمه، قال:(أَليس يوم النحر؟) قلنا: بلى، قال:(فأي شهر هذا؟)، فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال:(أليس بذي الحجة؟) قلنا: بلى، ثال:(فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ليبلِّغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبليغ من هو أوعى له منه)[380].

وقد أخرج مسلم في صحيحه من طريق يزيد بن زريع، ومن طريق حماد بن مسعد كلاهما عن ابن عون به، وزادوا في آخره:(ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما، وإلى جزيعة من الغنم فقسمها بيننا)[381].

قلت: وهذه الزيادة-وإن أخرجها مسلم في صحيحه- فقد حذفها البخاري عمداً كما قاله الدارقطني، لأنها وهم من ابن عون، فأدرج حديثاً في حديث.

والزيادة ليس من حديث أبي بكرة، إنما رواها محمد بن سيرين عن أنس بن مالك في حديث آخر

أحدهما له، ثم ذكر الأمثلة على ذلك. [ثانيهما]: المقارنة بين لفظ روايته ورواية الصحيح). وذكر مثالاً على ذلك. كيلاني خليفة: منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن، ص161-162.

[377]. الدارقطني: العلل، ج1/ ص181، سؤال رقم1.

[378]. الدارقطني: المصدر السابق، ج4/ ص104، سؤال رقم438.

[379]. الدارقطني: المصدر السابق، ج8/ ص218، سؤال رقم2524.

[380]. صحيح البخاري: كتاب العلم، باب قول النبيﷺ:(رُبَّ مبلغ أوعى من سامع)، جز/ ص24، ح67.

[381]. صحيح مسلم: كتاب القسامة والمحاربين والقصاص، ج2/ ص799، ح1679.

مخرج في الصحيحين[382]، وقد أشار إلى ذلك الدارقطني والخطيب البغدادي وغيرهما كما سيأتي.
وقد روى هذا الحديث بطوله هكذا عن ابن سيرين عن عبدالرحمن عن أبي بكرة عن أبيه عن قرة بن خالد[383]، وأيوب السختياني[384]، ولم يذكرا هذه الزيادة في حديثهما.
وقد أخرج البخاري خطبة النبيﷺ يوم النحر من حديث ابن عباس[385]، وابن عمر[386] نحواً من حديث أبي بكرة، وليس في حديثهما هذه الزيادة.
قال الدارقطني-مستدركاً على مسلم-:(وهذا الكلام وهم من ابن عون فيما يقال، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس، قاله أيوب عنه. وقد أخرج البخاري حديث ابن عون، فلم يخرج هذا الكلام فيه قطعه، ولعله صح عنده أنه وهم، والله أعلم، ومسلم أتى به إلى آخره)[387].
وقال نحو ذلك في كتابه "العلل"[388].
وقال الخطيب:(... إلا ابن عون زاد في[آخر] الحديث ألفاظاً وهم فيها فأدرجها في حديق أبي بكرة وهي ذكر الكبشين وما بعد ذلك إلى آخر الحديث، وليست هذه من حديث أبي بكرة وإنما رواها محمد بن سيرين عن أنس بن مالك في حديث آخر...)[389].
قلت: ففي المثال السابق يظهر أن الدارقطني انتقد مسلم في إخراجه للزيادة، واستند إلى صنيع البخاري في صحيحه، وأنها من أوهام ابن عون بدليل عدم إخراج البخاري لها، والله أعلم.
المثال الثاني: قال الإمام مسلم: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيﷺ خَرَّ رجلٌ من بعيره، فَوُقِصَ فماتَ، فقال:(اغسلوه بماء وسدرٍ، وكَفِّنوهُ في ثَوْبَيْهِ، ولا تُخَمِّروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة مُلَبِّياً)[390].
قلت: أعلَّ الدارقطني صنيع مسلم، ورجح طريق البخاري[391]، وقال:(إنما سمعه منصور من الحكم؛ وأخرجه البخاري عن قتيبة، عن جرير، عن منصور، عن الحكم، عن سعيد[392]، وهو

---

[382]. صحيح البخاري: كتاب الأضاحي، باب ما يُشتهى من اللحم، جز7/ ص99، ح5549، صحيح مسلم: كتاب الأضاحي، باب وقتها، ج2/ ص944، ح1962 من طريق أيوب عن ابن سيرين.
[383]. صحيح البخاري: كتاب الحج، باب الخطبة أيام المنى، جز2/ ص176، ح1741، وفي كتاب الفتن، باب قول النبيﷺ لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض، جز9/ ص50، ح7078، ومسلم في صحيحه: كتاب القسامة والمحاربين والقصاص، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، ج2/ ص801، ح1679[31].
[384]. صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب حجة الوداع، جز5/ ص177، ح4406، وفي كتاب الأضاحي، باب من قال الأضحى يوم النحر، جز7/ ص100، ح5550، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة، جز9/ ص133، ح7447، ومسلم: كتاب القسامة والمحاربين والقصاص، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، ج2/ ص799، ح1679[29]
[385]. صحيح البخاري: كتاب الحج، باب الخطبة أيام المنى، جز2/ ص176، ح1739.
[386]. صحيح البخاري: كتاب الحج، باب الخطبة أيام المنى، جز2/ ص177، ح1742.
[387]. الدارقطني: التتبع، ص352، ح86.
[388]. الدارقطني: العلل، ج4/ ص587، سؤال رقم 1265، ج4/ ص595، سؤال رقم 1286.
[389]. الخطيب البغدادي(463هـ): أحمد بن علي بن ثابت: الفصل للوصل المدرج في النقل، دراسة وتحقيق عبدالسميع محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1418هـ/1997م، ج2/ ص704.
[390]. صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب الكفن في الثوبين، جز2/ ص75-76، ح1265-1266-1267-1268، صحيح مسلم: كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، ج1/ ص544، ح1206.
[391]. لعل الإمام مسلم ذكره ليبيِّن علَّته؛ خاصة أنه أخرجه في المتابعات والله أعلم. يراجع: الدارقطني: التتبع، ص534، مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ج1/ ص244.
[392]. صحيح البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب ما يُنهى من الطيب للمحرم والمحرمة، جز3/ ص15، ح1839.

الصواب. وقيل: عن منصور، عن سلمة، ولا يصح)[393]، أي: أن الحديث منقطع بين منصور وسعيد؛ بينهما الحكم بن عتبة؛ هكذا أخرجه البخاري كما سبق.
المثال الثالث: قال البخاري: حدثنا المكي بن إبراهيم، أخبرنا ابن جريج، أخبرني إبراهيم بن مَيْرَة، عن عمرو بن الشَّريد، قال: وقفت على سعد بن أبي وقاص، فجاء المسور بن مخرمة فوضع يده على إحدى مَنْكِبَيَّ، إذ جاء أبو رافع مولى النبيﷺ، فقال: يا سعد ابتع منِّي بيتيَّ في دارك، .... ولولا أني سمعت النبي يقول:(الجار أحق بِسَقَبِه) [394].... إلخ.
قال الدارقطني في"التتبع" بعد أن ذكر حديث البخاري من طريق الثوري وابن جريج وابن عيينة:(وهو الصواب، ولا يلتفت إلى قول محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، ولا مَنْ خالفه)[395].
وذلك لأن محمد بن مسلم ضعيف، فلا تعل روايته الروايات الثابتة، كذا قال الحافظ ابن حجر[396].
قلت: محمد بن مسلم مختلف فيه[397]، لكن مع ذلك لا تعل روايته رواية الثقات، والله أعلم.
فهذه الأدلة الأربعة بمجموعها تدل على مكانة شرط البخاري في صحيحه، وعلو رتبته في انتقائه للأحاديث والأسانيد عند الدارقطني.

المبحث الثاني: موقف أبي رية من صحيح البخاري

المطلب الأول: موقف أبي رية من رجال البخاري

من خلال تصانيف أبي رية التي اطلعت عليها وأمعنت النظر فيها فوجدت أنه لا يفرق بين رجال البخاري وغيره من رواة الأخبار، فرجال البخاري عنده ليس لهم مزية على غيرهم، بل صحيح البخاري فهو عنده كغيره من التصانيف الحديثية، وليس له أي مكانة وميزة.
ومن خلال معايشتي مع آرائه لم أجد له موقفاً إيجابياً حول رجال الجامع الصحيح، بل موقفه سلبي بحت، فهو ينتقده فقط كما سنبين منهجه في كيفية الانتقاد.
ولكن أشير هنا إلى ثلاثة أمور مهمة وأحاول أن أبسط البحث فيها؛ وذلك لأنها كالتوطئة في بيان منهج أبي رية في انتقاده لرجال صحيح البخاري.
وقبل الشروع ينبغي أن أنوه إلى أمر مهم، ألا وهو أن المقصود برجال البخاري في هذا المطلب كل راوٍ في سلسلة الإسناد جاء بعد النبيﷺ ونقل الحديث عن طريقه في صحيح البخاري إلينا، سواء كان الراوي من طبقة الصحابي أو دونه من التابعيين إلى شيوخ البخاري الذين أخذ عنهم مباشرة، وسواء أخرج عنهم في الأصول أو الشواهد، أو انتقى من مروياتهم، فلم يفرق بينهم أبو رية في مصنفاته، نعم أن هذا يؤدي الاضطراب في الحكم عليهم، لأن البخاري نفسه لم يجعلهم

---

393. الدارقطني: التتبع، ص533، ح197.
394. صحيح البخاري: كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، جز3/ ص87، ح2258.
395. الدارقطني: التتبع، ص485، ح164.
396. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص953
397. هو محمد بن مسلم الطائفي، واسم جده: سَوْس، وقيل: سوسن، وثقه ابن معين، وأبو داود، ويعقوب ابن سفيان، وابن حبان، والعجلي، وابن عدي، وضعفه أحمد جداً، وقال الساجي:(صدوق يهم)، وقال ابن حجر:(صدوق يخطىء من حفظه)، وخلاصة القول فيه: أن المعدلين له أكثر، وإنما كان يهم في الحديث إذا حدث من حفظه. يراجع: أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، ج1/ ص189، برقم 172، وج2/ ص148، برقم 1829، ابن حجر: تقريب التهذيب، ص440، خليل مأمون شيحا: تقريب الثقات لابن حبان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ/2007م، ص1116، أحمد بن عطية الوكيل: نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم أبو إسحاق الحويني، دار ابن عباس، مصر، ط2، 1433هـ/2012م، ج3/ ص279.

طبقة واحدة، مثلاً الصحابي عنده ليس كغيره من أهل البدع الذين انتقى من مروياتهم، والذين أخرج لهم في الأصول ليسوا كالذين أخرج لهم حديثاً أو حديثين، لذا المنهج الذي سلكه أبو رية فيه خلل منهجي واضح وضوح الشمس في رابعة النهار.

وبالنظر إلى الكتب التي ألفها أبو رية حول الأحاديث النبوية، وانتقد فيها رواة الحديث ومروياتهم، وجدت أنه لم يتكلم عن الرواة بعينهم كثيراً، بل وجَّه جل سهام انتقاده إلى المتون دون الرواة؛ ومع ذلك أنه تكلم في بعضهم وعدل بعضهم وجرح الآخرين خاصة من الصحابة بلسان ذلْق وعبارة طلقة كما سيأتي بيانه في ثنايا كلامي حول الأمر الأول، وهذا بيانه:

الأمر الأول: قضية عدالة الصحابة:

ومن المسائل التي يدندن حولها كثيرة هي قضية عدالة الصحابة بأسرهم، قد بسط هذا الأمر في كتبه[398]؛ لذا سأتحدث عنها بشيء من التفصيل والإطالة، لأنها تبنى عليها كل انتقاداته التي وجهها إلى الجامع الصحيح.

ففي البداية ذكر أبو رية أن:(أمرعدالة جميع الصحابة أمر خطير)[399]، وكثر الخلاف فيه، واختلف المسلمون[400] فيه اختلافاً كثيراً، ومع ذلك أن القضية مسلمة، وأنها فصل القرآن والرسول فيها.

وأشار إلى أن تعديل الصحابة بأسرهم من البدعة[401]، وذكر أن البعض قد غلا فيها:(حتى قضوا بعدالتهم جميعاً حتى من انغمس منهم في الفتنة أو نزل الكتاب بنفاقه، بحيث لا يجوز أن يوجه إلى واحد منهم نقد، أو تقابل روايته بشك)[402]، وينتقد العلماء ويقول:(وهذا لعمرك إسراف في الثقة، وإفراط في التقدير)[403]، وأنها يتعارض مع النصوص ولايتفق مع الطبائع البشرية، ثم ذكر أن ما رواه الصحابة فيها أشياء آلت بالضرر على المسلمين وأصابهم الضرر البالغ، وأهم هذه الضرر هي وقوع الخلاف بينهم، وطعن غير المسلمين في الإسلام بسب:(ما يوجد في كتب الحديث من روايات تحمل الخرافات والجهالات، وغير ذلك مما لايقبله عقل صريح، ولايؤيده علم صحيح، حتى أطلقوا عليه اسم دين الخرافات والأوهام وأنه لايصلح لعصور العلم والعمران)[404]، وسبب ذلك كله يرجع إلى الصحابة لأنهم هم الذين رووا هذه الأشياء -حسب قوله-!.

ثم نقل عن البخاري تعريفه للصحابة[405]، وأعقبه بشرح الحافظ ابن حجر عليه، ثم ذكر عن الحافظ أنه قال:(أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي مؤمناً به ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه، ومن طالت مجالسته له، أو قصرت، ومن روى عنه، أو لم يروه، ومن غزا معه، أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى)[406]، ثم أشار إلى أن العلماء بحثوا عن الرواة فعدلوا وجرحوا ومع ذلك:(فإنهم قد وقفوا دون عتبة

---

398. تكلم عنه في كتابه الأضواء من صفحة 312 إلى منتصف 336، وفي مواضع أخرى من نفس الكتاب، وكذا يلمح إلى هذه المسألة في كتابه"أبو هريرة" .

399. أبو رية: الأضواء، ص312

400. يقصد أبو رية بالمسلمين: جميع الطوائف والفرق التي ينتسب إلى الإسلام من أهل الحديث والأشاعرة والمعتزلة والشيعة وغيرها كما هو ظاهر في سياق كلامه.

401. أبو رية: أبو هريرة، ص163.

402. أبو رية: الأضواء، ص312.

403. أبو رية: المصدر السابق، ص312.

404. أبو رية: المصدر السابق، ص313.

405. ينظر: البخاري: الجامع الصحيح: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبيﷺ، ج5/ ص2. ويراجع: فهمي أحمد القزاز: أقوال الإمام البخاري في علوم الحديث في كتابه الجامع الصحيح، دار النهج، حلب، سوريا، ط1، 1429هـ/2008م، ص70.

406. أبو رية: الأضواء، ص314. وسيأتي ذكر تعريف الذي اختاره الحافظ ابن حجر.

الصحابة فلم يجاوزوها، إذ اعتبروهم جميعاً عدولاً لايجوز عليهم نقد، ولايتجه إليهم تجريح، ومن قولهم في ذلك:(إن بساطهم قد طوى))[407] وذكر قول النووي والذهبي والغزالي وغيرهم على أن الصحابة كلهم عدول، ثم ذكر بعض مسائل الجرح والتعديل التي فيها نوع من الاختلاف لدى العلماء ومراتبهم اختصره من كلام الذهبي[408] ثم أتى إلى نقل كلاماً طويلاً عن المقبلي[409] حول الاختلاف وعدالة الصحابة[410]، وذكر عنه أنه يرى أن عدالة الصحابة أغلبية لا عامة، وأن فيهم من ارتدوا عن الإسلام، وأنه يجوز عليهم ما يجوزعليهم من الغلط والسهو والنسيان:(بل والهوى...وأن كثيراً منهم قد ارتدوا عن دينهم بعد أن انتقل إلى الرفيق الأعلى، بله ما وقع منهم من الحروب والفتن التي أهلكت الحرث والنسل ولا تزال آثارها-ولن تزال- إلى اليوم وما بعد اليوم)[411]!.

ثم أتى أبو رية بجملة من الأحاديث والروايات لكي يستدل بها على أن الصحابة فيهم من ارتدوا عن الإسلام، كما هي[412]:

الحديث الأول: ما ورد عن ابن عباس عن النبيﷺ قال:(إنكم محشورون حفاة عراة غرلاً، ثم قرأ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾[الأنبياء: 104]، وأول من يكسى يوم القيامة إبراهيم، وإن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: أصحابي أصحابي، فيقول: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح:﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ﴾ إلى قوله﴿ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة: 117-118][413].

وفي لفظ آخر: عن ابن عباس قال: خطب رسول اللهﷺ فقال:(يا أيها الناس، إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلاً، ثم قال:﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ إلى آخر الآية، ثم قال: ألا وإن أول الخلائق يكسي يوم القيامة إبراهيم، ألا وإنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول يارب أُصَيْحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾ فيقال: إن هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم).

الحديث الثاني: عن أنس بن مالك أن النبيﷺ قال:(لَيَرِدَنَّ عليَّ الحوضَ رجال ممن صاحبني،

---

407. أبو رية: المصدر السابق، ص315.
408. أبو رية: المصدر السابق، ص315.
409. المقبلي: هو العلامة المتفنن صالح بن مهدي بن علي الصنعاني، ثم المكي، كان زيدي المذهب، ولكنه نبذ التقليد، وبرع في علوم الكتاب والسنة، وناظره بعض المشايخ بصنعاء، فأدت المناظرة إلى المنافرة، فعاف المقام باليمن، فرحل إلى مكة فاشتهر، له عدة تصانيف؛ أهمها: العلم الشامخ، والمنار في المختار من جواهر البحر الزخار، توفي سنة (1108هـ). ينظر: الشوكاني(1255هـ): محمد بن علي الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، ج1/ ص288، الزركلي: الأعلام، ج3/ ص197.
410. سيأتي الكلام على بعض ما قاله المقبلي.
411. أبو رية: الأضواء، ص327.
412. لم أراع في نقل الأحاديث ترتيب أبي رية، فقد رجعت إلى المصادر الأصلية في تخريجها ثم رتبتها على المقصود الذي أوردها أبو رية.
413. أخرجه البخاري في مواضع: في كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى:(وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)، جز4/ ص100، ح3171، وفي كتاب بدء الخلق، باب:(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا)، جز4/ ص121، ح3262، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا، وبيان الحشر يوم القيامة، ج2/ ص1309،ح2860.

حتى إذا رأيتهم ورُفعوا إليَّ اخْتُلِجوا دوني فلأقولن: أي رب أصيحابي أصيحابي، فَلَيُقالَنَّ لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك)[414].

الحديث الثالث: عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: قال النبيﷺ:(إني فرطكم على الحوض، من مرَّ عليَّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً، ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفونني، ثم يحال بيني وبينهم) قال أبو حازم فسمعني النعمان بن أبي عياش فقال: هكذا سمعتَ من سهل؟ فقلت: نعم، فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته وهو يزيد فيها:(فأقول: غنهم منِّي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن غيَّر بعدي)[415].

الحديث الرابع: عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول اللهﷺ:(ترد عليَّ أمتي الحوض، وأنا أذود الناس عنه كما يذود الرجل إبل الرجل عن إبله)، قالوا: يا نبي الله أتعرفنا؟ قال:(نعم، لكم سيما ليست لأحد غيركم، تردون عليَّ غرَّاً محجلين من آثار الوضوء، ولَيُصَدَّنَّ عني طائفة منكم فلا يصلون، فأقول: يا رب هؤلاء من أصحابي، فيجيبني ملك فيقول: وهل تدري ما أحدثوا بعدك؟)[416].

الحديث الخامس: وعنه: أن رسول اللهﷺ أتى المقبرة فقال:(السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لا حقون، وددت أنا قد رأينا إخواننا)، قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال:(أنتم أصحابي؛ وغخواننا الذين لم يأتوا بعد)، فقالوا: كيف تعرف من لم يأتِ بعد أمتك يا رسول الله؟ فقال:(أرأيت لو ان رجلاً له خيل غرٌّ محجلة بين ظهري خيل دُهْمٍ بُهْمٍ، ألا يعرف خيله؟) قالوا: بلى يا رسول الله، قال:(فإنهم يأتون غرا محجلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض، ألا لَيُذادنَّ رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، أناديهم ألا هَلُمَّ، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً)[417].

الحديث السادس: عن ابن أبي مُلَيْكة عن أسماء بنت أبي بكر قالت: قال النبيﷺ:(إني على الحوض حتى أنظر من يَرِد عليَّ منكم، وسيؤخذ ناس دوني، فأقول: يا رب مني ومن أمتي، فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك؟ والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم)، فكان ابن أبي مليكة يقول: اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا أو نفتن عن ديننا. متفق عليه[418].

وورد هذا المعنى أيضاً من حديث ابن مسعود[419]، وعائشة[420]، وأم سلمة[421]، وحذيفة[422].

قلتُ: هذه الأحاديث وما في معناها تعتبر أقوى دليل عند الشيعة على ارتداد الصحابة، فإنهم أجمعوا على أن هذه الأحاديث نصٌّ في ارتداد الصحابة[423]، بل أكثر من ذلك فقد تعجبوا من

---

414. أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، جز8/ ص120، ح6582، ومسلم واللفظ له: كتاب الفضائل، باب كان النبي أبيض مليح الوجه، ج2/ ص1101، ح2340.

415. أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، جز8/ ص120، 6584، ومسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا وصفاته،ج2/ ص1086، ح2290،ح2291.

416. أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، ج1/ ص131،ح247.

417. أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض فوق الإزار، ج1/ ص 148، ح294.

418. أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، جز8/ ص121-122، ح6593، ومسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا وصفاته، ج2/ ص1087، ح2293.

419. أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب أبغض الأسماء إلى الله، جز8/ ص44، ح6205، وفي كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم، جز8/ ص131، ح6642، ومسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا وصفاته ج2/ ص1088، ح2297.

420. أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا وصفاته، ج2/ ص1087، ح2294.

421. أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا وصفاته، ج2/ ص1087، ح2295.

422. أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، ج1/ ص131، ح248.

423. ينظر: محمد بن حامد آل عجلان: براءة أئمة آل البيت من عقيدة الاثنى عشرية في الإمامة والصحابة، مكتبة دار البرازي-سوريا-، دار الإمام مسلم-المدينة النبوية-، ط1، 1436هـ، ج2/ ص113.

جهالة أهل السنة كيف يروون هذه الأحاديث في دواوينهم المعتبرة من الصحاح والمسانيد والسنن وغيرها، ثم يحكمون بعد ذلك بأن الصحابة كلهم عدول!!، وأنهم بقوا على الإيمان بعد وفاة الرسول!![424].

ثم بعد سرده للأحاديث عنون أبو رية بقوله:(المنافقون من الصحابة)[425]، وذكر عن ابن عباس أنه قال أن النبي لم يعرف صفات المنافقين وأقوالهم وأفعالهم كلها حتى نزلت سورة براءة، ثم نقل عن محمد رشيد رضا ومحمد عبده[426] صفات المنافقين وأعمالهم وآيات نفاقهم، وهتك أستارهم وعقابهم مرتبة على سياق سورة التوبة، ثم بعد ذلك ذكر أن الصحابة فضلوا التجارة واللهو عن الصلاة[427]، وأن نفاقهم موجود على عهد النبيﷺ وبعده واستدل بذلك بروايات عن حذيفة، وبعد ذلك عزز قوله بكلمة نقلها عن طه حسين؛ أشار فيها إلى أمر الفتنة التي وقعت في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان، بعد سردها علق على كلمته بأن طه حسين أشار إلى (القواعد التي يجب على كل دارس للتاريخ الإسلامي أن يتبعها، ويقيم بحثه على أصولها...وأوجب كذلك على من يتصدى دراسة هذه الأخبار دراسة صحيحة أن يقف من رواة الأخبار موقف العالم بطبائع النفوس البشرية، فينظر إليهم[أي إلى الصحابة] على أنهم ناس من الناس يجوز عليهم الخطأ والصواب، ويجوز عليهم الصدق والكذب)[428]، ثم ختم هذا الفصل من كتابه بكلمة نقلها عن أحمد أمين[429]، أنه في رسالتها لبعض الزيدية ذكر أن الصحابة ينتقد بعضهم بعضاً، بل يلعن بعضهم بعضاً، وطعن بعضهم بعضاً و(...قَلَّ أن يكون في الصحابة من سلم من لسانه أو يده، إلى كثير من أمثال ذلك مما رواه التاريخ، وكان التابعون يسلكون بالصحابة هذا المسلك ويقولون في العصاة منهم هذا القول....) وأقر عليه أبو رية[430]!.

أقول: الأمور التي ذكرها أبو رية في قضية العدالة أمور كثيرة، وقد بنى عليها أحكام أخرى كما سيأتي بيانها، وأنا أتكلم عنها بنقاط محدودة خشية الإطالة.

أولاً: الصحابي -كما اختاره الحافظ ابن حجر في تعريفه-:(هو من لقي النبي، مؤمناً به، ومات على الإسلام، وإن تخللت ردة)[431].

---

424. يراجع: عبدالقادر بن محمد عطا الصوفي: موقف الشيعة الأثني عشري من صحابة رسول الله، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، المدينة النبوية، 1411هـ، ج1/ ص191.

425. أبو رية: الأضواء، ص329.

426. محمد عبده: هو محمد عبده بن حسين خير الله، من آل التركماني، مفتي الديار المصرية، سافر إلى باريس وأنشأ فيها مع الأفغاني جريدة العروة الوثقى، وأجاد اللغة الفرنسية بعد الأربعين، وقد أقر تلميذه محمد رشيد رضا بانضمامه إلى المحفل الماسوني، وأنه كان يترك بعض الصلوات عمداً من غير عذر، وأنه يكثر الاختلاط مع نساء النصارى مع ما عندهن من التبرج والسفور، ومن مؤلفاته: شرح نهج البلاغة، ورسالة التوحيد؛ وقد فرح بها النصارى، وأخذوا في تدريسها في مدارسهم بعد أن حذفوا منها مبحث نبوة نبينا محمد، توفي سنة (1323هـ). ينظر: الزركلي: الأعلام، ج6/ ص252، فهد الرومي: منهج المدرسة العقلية في التفسير، ج1/ ص124.

427. أبو رية: الأضواء، ص332.

428. أبو رية: المصدر السابق، ص335.

429. أحمد أمين: هو عضو المجاميع اللغوية بالقاهرة ودمشق وبغداد، تولى القضاء بمصر، ودرس بكلية الآداب بجامعة القاهرة، ثم انتخب عميداً لها، ثم شغل منصب مدير الإدارة الثقافة بالجامعة العربية، له تصانيف؛ منها: فجر الإسلام، ضحى الإسلام، ظهر الإسلام وغيرها، توفي سنة(1373هـ). ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، 1376هـ، ج1/ ص168.

430. أبو رية: الأضواء، ص336.

431. ابن حجر: الإصابة، ج1/ ص7، السخاوي: فتح المغيث، ج4/ ص8، الباتلي: أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة عند المحدثين-دراسة توثيقية مقارنة-، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط1، 1426هـ/2005م، ص14.

والأصحاب هم أتباع النبيﷺ اختارهم الله لصحبة نبيه، ونشر تعاليم دينه، والذود عن حياضه، وقد أثنى عليهم من كان بهم عليماً، وعن حاليهم خبيراً، وعن مآلهم بصيراً، قَالَ تَعَالَى:﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾[التوبة:100].

ففي هذه الآية وصفهم بأنهم السابقون الأولون إلى الإسلام، وإلى التصديق بالنبيﷺ، وأخبر سبحانه عن رضاه عنهم، وعمّا أعده لهم في دار كرامته من النعيم المقيم.

وقَالَ تَعَالَى:﴿ لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا ١٨﴾[الفتح:18].

وفي هذه الآية أكَّدَ سبحانه رضاه عنهم بعد أن علم ما في قلوبهم من عميق الإيمان، وصدق العزم على التضحية والجهاد في سبيله لتكون كلمة الله هي العليا.

وورد في الصحيحين أن النبيﷺ قال في خطبة حجة الوداع، وفيها:(ألا ليُبَلِّغ الشاهدُ الغائب)[432].

واستدل ابن حبان بهذا الحديث وقال:([وفيه] أعظم دليل على أن الصحابة كلهم عدول، ليس فيهم مجروح ولاضعيف؛ إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف، أو كان فيهم أحد غير عدل، لاستثنى في قوله، وقال:(ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب)، فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ مَنْ بعدهم؛ دلَّ على أنهم كلهم عدول، وكفى بمن عدَّله رسول الله شرفاً)[433].

ونقل كلام ابن حبان الإمام ابن رُشيد، وقال معلقاً:(انتهى ما أوردناه ممَّا أردناه من كلام أبي حاتم البستي، واستدلاله بهذا الحديث صحيحٌ حسنٌ، والإجماع شاهدٌ على ذلك)[434].

وغير ذلك مما تواتر عن فضائلهم ومناقبهم في القرآن المجيد والأحاديث النبوية والروايات التاريخية[435]، ولو لم يرد في الكتاب والسنة ما يدل على سمو قدرهم لكان ما اشتهروا به واستفاضت عنهم طاعتم لربهم واستجابتهم لرسولهﷺ، وما عرف عنهم من بذل للأرواح والأموال والأولاد في سبيل الله ونصرة دينه ونبيه، وإقامة صرح الدين كافياً للكل في الدلالة القاطعة على عدالتهم وتزكيتهم، فكيف وقد اقترن ذلك كله بتعديل الله، وهو خالقهم وعالم بسرائر قلوبهم وحالهم ومآلهم وعاقبة أمرهم وخبير بظواهرهم وبواطنهم.

وقد قال الحاكم المعتزلي[436]:(كانت أحوال المسلمين يومئذ[يعني أيام الصحابة] مستقيمة مستغنية

---

[432]. صحيح البخاري: كتاب العلم، باب قول النبيﷺ:(رب مبلغ أوعى من سامع)، جز1/ ص24، ح67، وفي صحيح مسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة صيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، ج1/ ص615، ح1353.

[433]. ابن حبان(354هـ): أبوحاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، تحقيق محمد علي سونمز وخالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1433هـ/2012م، ج1/ ص116.

[434]. ابن رشيد(721هـ): السَّنن الأبين، ص135.

[435]. للتوسع يراجع: أحمد الباتلي: معرفة الصحابة عند المحدثين، ص69، خالد عبداللطيف محمد نور: مسائل أصول الدين المبحوثة في أصول الفقه، ج2/ ص1009، أبي العباس الشحري: الصحابة كلهم عدول بلا استثناء، دار سبيل المؤمنين، مصر، بدون معلومات أخرى، ص17، أبوعبدالله أشرف خليفة السيوطي: قضايا حديثية، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، بدون معلومات أخرى، ص125.

[436]. الحاكم: هو المحسن بن محمد بن كرامة، الحاكم الجشمي البيهقي، عالم بالأصول والكلام، حنفي، ثم معتزلي فزيدي، وهو شيخ الزمخشري، توفي مقتولاً بمكة سنة(494هـ)، قيل: لرسالة ألفها اسمها"رسالة الشيخ إبليس إلى إخوانه المناحيس". ينظر: الشوكاني: البدر الطالع، ج2/ ص327، الزركلي: الأعلام، ج5/ ص289.

عن اعتبارها، وكأن العدالة كانت في الصحابي منوطةً بالإسلام لا غير، ويدل عليه قوله:(أوصيكم بأصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب حتى يحلف الرجل ولايُستحلف، ويشهد الشاهد ولايُستشهد)[437]، رواه جماعة من المحدثين بسند جيد)[438].

ثانياً: قد نقل جمع غفير من العلماء الأعلام الإجماع على عدالة الصحابة كلهم؛ منهم الأئمة: ابن عبد البر[439]، والجويني[440]، والغزالي[441]، والآمدي[442]، وابن الصلاح الشهرزوري[443]، والنووي[444]، وابن قدامة المقدسي[445]، وابن تيمية[446]، والطوفي الحنبلي[447]، وابن حجر العسقلاني[448]، والشوكاني[449]، وابن حجر الهيتمي[450]، وغيرهم من العلماء السابقين واللاحقين[451].

قلت: وقد أحسن الجويني عند ما أشار إلى أن مسألة عدالة الصحابة حقها أن ترسم في أصول الإمامة، وقال:(جرى رسم الأصوليين بعقد مسألة في فن من التعديل والجرح مشتملة على تعديل صحب رسول الله، وإنما تمس الحاجة إليها في أصول الإمامة، ولكنها قد تتعلق ببعض مسالك الشرع، ففي الفقهاء من طرق مسالك الطعن والغمز إلى أقوام من مشاهير أصحاب رسول الله كأبي هريرة وابن عمر وغيرهما)[452].

ثالثاً: المقصود بعدالة الصحابة:

وأما مراد أهل العلم بعدالتهم، قال ابن الأنباري[453]:(وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم،

---

437. أخرجه الترمذي(279هـ): أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة: الجامع السنن، اعتنى بها الطاف ايندسَنز للنشر والتوزيع، كراتشي، باكستان، 1430هـ/2009م، كتاب أبواب الفتن، باب في لزوم الجماعة، ج2/ ص111، ح2165.

438. يحيى بن أبي بكر العامري اليمني(893هـ): الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة، تحقيق القسم العلمي بمؤسسة منار التوحيد والسنة، دار الإمام البخاري، الدوحة، قطر، ط1، بدون سنة الطبع، ص16-17.

439. ابن عبدالبر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج1/ ص9.

440. الجويني: التلخيص، ص786.

441. الغزالي: المستصفى، ج1/ ص164.

442. الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج2/ ص111.

443. ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث، ج2/ ص122.

444. النووي: التقريب والتيسير، ص374.

445. الضويحي: علي بن سعد بن صالح: فتح الولي الناصر بشرح روضة الناظر، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1430هـ، ج2/ ص380.

446. ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، ج2/ ص113.

447. الطوفي(716هـ): نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبدالقوي: شرح مختصر الروضة، تحقيق عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، سوريا، ط1، 1432هـ/2011م، ج2/ ص180.

448. ابن حجر: الإصابة، ج1/ ص9-10.

449. الشوكاني: إرشاد الفحول، ص258.

450. ابن حجر الهيتمي: هو العلامة الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي، من علماء الشافعية، تلقى العلم في جامع الأزهر، وبرع في الفقه والأصول والحساب والفرائض، له مؤلفات مفيدة؛ منها: تحفة المحتاج في شرح المنهاج، الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، الزواجر عن اقتراف الكبائر وغيرها، توفي بمكة سنة(973هـ). ينظر: ابن العماد: شذرات الذهب، ج8/ ص370، الشوكاني: البدر الطالع، ج1/ ص109، الزركلي: الأعلام، ج1/ ص234.

451. يراجع: أحمد الباتلي: الصحابة عند المحدثين، ص67، محمد شعبان: إجماعات الأصوليين، ص172.

452. الجويني(478هـ): إمام الحرمين عبدالملك بن عبدالله: البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبدالعظيم الديب، دار الوفاء، مصر، ط3، 1412هـ/1992م، ج1/ ص407.

453. ابن الأنباري: هو الإمام الحافظ اللغوي ذوالفنون أبوبكر محمد بن القاسم بن بشار، المقرئ النَّحوي، اشتهر بسعة الحفظ، حتى قيل عنه: إن من جملة محفوظه عشرين ومائة تفسيرٍ بأسانيدها، وهو من شيوخ

واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف بالبحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك، ولله الحمد)[454].

وأما سبب عدم الفحص عن عدالتهم:

1- أنهم معدولون بتعديل الله لهم.

2- أنهم حملة الشريعة، فلو ثبت توقف في رواياتهم لانحصرت الشريعة على عصره، ولما استرسلت على سائر الأعصار[455].

قال ابن تيمية:(وذلك أن أول هذه الأمة هم الذين قاموا بالدين تصديقاً وعلماً، وعملاً وتبليغاً، فالطعن فيهم طعن في الدين، موجب للإعراض عمَّا بعث الله به النبيين)[456].

رابعاً: أما الأحاديث التي سردها أبو رية على إثبات وجود المرتدين في الصحابة، فقد تكلم فيها العلماء، واختلفوا في توجيهها وبيان المقصود بألفاظ الأصحاب الواردة في الروايات، يمكن إرجاع أهم الأقوال في معنى هذه الأحاديث إلى قولين رئيسيين[457]، هما:

القول الأول: قول الجمهور هو أن المراد بالردة في هذه الأحاديث وما ورد في هذا المعنى: الردة عن الإسلام، وعلى هذا يكون المراد بالمُذادين عن الحوض أهل الردة الذين ارتدوا بعد وفاة رسو الله وقاتلهم الخليفة الراشد أبو بكر الصديق، وكذا من أظهر الإسلام في عهده وصحبه وهو من المنافقين، فيجوز أن يحشر هؤلاء المرتدون والمنافقون بالغرة والتحجيل، لكونهم من جملة الأمة، فيناديهم النبيﷺ من أجل السيما التي عليهم، أو لمعرفته إياهم بأعيانهم وإن لم يكن لهم غرة وتحجيل، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، أي: لم يموتوا على ظاهر ما فارقتهم عليه من الإسلام الصحيح.

واستدلوا بظاهر الروايات الواردة في هذا الصدد.

قال القرطبي[458]:(وقوله:(فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك) اختلف العلماء في تأويله، فالذي صار إليه الباجي وغيره، وهو الأشبه بمساق الأحاديث: أن هؤلاء الذين يقال لهم هذا القول ناس نافقوا وارتدوا من الصحابة وغيرهم، فيحشرون في أمة النبي، كما تقدم من قوله:(وتبقى هذه الأمة فيها منافقون) وعليهم سيما هذه الأمة، من الغرة والتحجيل، فإذا رآهم النبيﷺعرفهم بالسيما، ومن كان من أصحابه بأعيانهم، فيناديهم:(ألا هَلُمَّ)، فإذا انطلقوا نحوه حيل بينهم، وأُخِذَ بهم ذات الشمال، فيقول النبيﷺ:(يا رب أمتي ومن أمتي)، وفي لفظ:(أصحابي)، فيقال له إذ ذاك:(إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، وإنهم لم يزالوا مرتدين منذ فارقتهم)[459].

القول الثاني: أن المراد بالردة في هذه الأحاديث: الردة عن الاستقامة، وذلك باقتراف المعاصي

الدارقطني وقد حدَّث عنه، له تصانيف كثيرة؛ من أهمها: كتاب الوقف والبتداء، كتاب المشكل، غريب الغريب النبوي وغيرها، توفي ليللة الأضحى ببغداد سنة(328هـ). ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج3/ ص382، الذهبي: السير، ج15/ ص274.

454. السخاوي: فتح المغيث، ج4/ ص93.

455. قالها إمام الحرمين الجويني في كتابه: البرهان، ج1/ ص407، نقله عنه السخاوي في: فتح المغيث، ج3/ ص112.

456. ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، ج1/ ص12.

457. بعضهم نقل ثلاثة أقول؛ وذلك: من العلماء من فسرها بالمرتدين، ومنهم من فسرها بالمنافقين، ومنهم من فسرها بأصحابي المعاصي والكبائر.

458. القرطبي: هو العلامة المحدث أبوالعباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري المالكي، كان من كبار الأئمة، له مؤلفات؛ من أشهرها: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، توفي بالاسكندرية سنة (656هـ). ينظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج4/ ص1448، ابن العماد: شذرات الذهب، ج5/ ص273.

459. القرطبي(656هـ): أبوالعباس أحمد بن عمر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق محيي الدين مستو وزملائه، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ، ج1/ ص504، وينظر: القاضي عياض(544هـ): أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي: إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء ودار الندوة العالمية، الرياض، ط2، 1425هـ/2004م، ج2/ ص51.

والسيئات وترك الواجبات، والإحداث في الدين، وعلى هذا يكون المُذادون عن الحوض: أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع والأهواء الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن دائرة الإسلام، وبناءً عليه فلا يقطع لهؤلاء الذين يُذادون بالنار، بل يجوز أن يذادوا عقوبةً لهم ثم يرحمهم الله تعالى فيدخلهم الجنة بغير عذاب.

قال الخطابي[460]:(وقوله:(ما زالوا مرتدين على أعقابهم) لم يُرِدْ به الردة عن الإسلام، ولذلك قيده بقوله: على أعقابهم-وإنما يعقل من الارتداد: الكفر، إذا أطلق من غير تقييد-ومعناه: التخلف عن بعض الحقوق الواجبة والتأخر عنها، كقولك: نكص فلان على عقبيه، وقولك: ارتد على عقبيه، إذا تراجع إلى وراء، ولم يرتد بحمد الله ومنّه أحد من أصحاب رسول الله، وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب الذين كانوا دخلوا في الإسلام رغبةً ورهبةً، كعيينة بن حصن جيء به أبا بكر أسيراً، وبالأشعث بن قيس، فلم يقتلهما ولم يسترقَّهما، فعاودا الإسلام بعد)[461].

وأما قول النبيﷺ كما ورد في بعض الروايات:(أصحابي أصحابي)، فقد أجاب عنه بعضهم بأن المراد بهم: مطلق المؤمنين به، المتبعين له، وهذا كما يقال لمقلدي أبي حنيفة: أصحاب أبي حنيفة، ولمقلدي الشافعي، وهكذا؛ وإن لم يكن هناك رؤية واجتماع، وكما يقول الرجل للماضين الموافقين له في المذهب: (أصحابنا). مع أن بينه وبينهم عدة السِّنين.

ومعرفته لهم مع عدم رؤيتهم في الدنيا بسبب أمرات تلوح عليهم، وجذبهم إلى ذات الشمال تأديباً لهم وعقاباً لهم على معاصيهم[462].

قلت: بغض النظر عن ترجيح أحد القولين على الآخر، فهل يمكن الاستدلال بهذه الأحاديث وأمثالها على وجود الصحابة في المرتدين ؟

بناءً على ما نقله أبو رية وأقرَّه عليه أنه يلوح إلى تفسير الأحاديث بالمعنى الأول، لذا نقول بمعنى الأول، ثم نأتي نناقش رأي أبي رية، ونقول:

اتفق علماء أهل السنة والجماعة على أن المرتدين الذين انقلبوا على أعقابهم بعد إلتحاق النبيﷺ بالرفيق الأعلى، وقاتلهم أبو بكر، ليس فيهم أحد مشاهير الصحابة الذين رسخت أقدامهم في الإسلام، وإنما غالبهم من الأعراب وحديثي العهد في الإسلام، ممن لم يستحكم الإيمان في قلوبهم، وقد يكون منهم من لم يرَ النبي إلا المرة أو المرتين، وأنهم قلة ليس بكثرة.

قال البغدادي[463]:(أجمع أهل السنة على أن الذين ارتدوا بعد وفاة النبي من كندة، وحنيفة، وفزارة، وبني أسد، وبني بكر بن وائل لم يكونوا من الأنصار ولا من المهاجرين قبل فتح مكة، وإنما أطلق الشرع اسم المهاجرين على من هاجر إلى النبي قبل فتح مكة، وأولئك-بحمد الله ومنه- درجوا على الدين القويم والصراط المستقيم)[464].

وقال ابن تيمية:(والذين ارتدوا بعد موته إنما كانوا ممن أسلم بالسيف، كأصحاب مسيلمة وأهل النجد، فأما المهاجرون الذين أسلموا طوعاً فلم يرتد منهم-ولله الحمد- أحد، وأهل مكة لما أسلموا

---

460. الخطابي: هو الإمام العلامة الحافظ اللغوي أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، وكان زاهداً ورعاً، ذو تصانيف بديعة؛ أشهرها: معالم السنن، وغريب الحديث، وأعلام الحديث، توفي سنة(388هـ). ينظر: الذهبي: السير، ج17/ ص23، وله: تذكرة الحفاظ، ج3/ ص1018.

461. الخطابي(388هـ): أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق ودراسة محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، نشره جامعة أم القرى، ج3/ ص1536.

462. ينظر: الألوسي(1270هـ): أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود أفندي الحسيني: الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية، تحقيق أبي عبد الحق عبيد الله الأثري، من منشورات موقع الفرقان، ط1، 1428هـ/2007م، ص66.

463. البغدادي: هو العلامة المتفنن النظار أبو منصور عبد القادر بن طاهر بن محمد البغدادي الشافعي، أحد أعلام الشافعية، كان ماهراً في الفنون العقلية والنقلية، له تصانيف؛ منها: الفرق بين الفرق، أصول الدين، توفي سنة(429هـ). ينظر: الذهبي: السير، ج17/ ص572، ابن كثير: البداية والنهاية، جز5/ ص491.

464. البغدادي: الفرق بين الفرق، ص270.

بعد فتحها همَّ طائفة منهم بالردة، ثم ثبتهم الله بسهيل بن عمرو، وأهل الطائف لما حاصرهم النبي بعد فتح مكة، ثم رأوا ظهور الإسلام، فأسلموا مغلوبيين، فهمّوا بالردة، فثبتهم الله بعثمان بن أبي العاص، فأما أهل مدينة النبي فإنما أسلموا طوعاً، والمهاجرون منهم والأنصار، وهو قاتلوا الناس على الإسلام، ولهذا لم يرتد من أهل المدينة أحد، بل ضعف غالبهم لموت النبي، وذلَّت أنفسهم عن الجهاد على دينه، حتى ثبتهم الله وقوَّاهم بأبي بكر الصديق، فعادوا إلى ما كانوا عليه من قوة اليقين، وجهاد المنافقين)[465].

وقد أشار الشيخ المعلمي إلى آيات من القرآن تدل على تعديل الصحابة بأسرهم من ضمن هؤلاء الطلقاء، ثم قال:(وأما الطلقاء فقد شملتهم بعض الآيات كما عرفتَ، ولم تقع منهم ردّة. وقد كان العرب يتحاشَون من الكذب، وتأكَّد ذلك فيمن أسلم، وكان أحدهم-وإن رقَّ دينه- لا يبلغ به أن يجترئ على الكذب على الله ورسوله، وكانوا يرون أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم متوافرون، وأنه إن تجرَّأ أحد على الكذب افتُضح)[466]، وهذا يدل على أن الأحاديث المروية عنهم لا ريب في صحة نسبتها إلى النبي، ولو قلنا أن الله تبارك وتعالى منع القوم من تعمد الكذب على نبيه بمقتضى ضمانه بحفظ دينه؛ ولا سيّما مع إخباره بعدالتهم لمَا أبعد، بل الواقع يشهد له.

ولو تدبرنا الأحاديث المروية عمن يمكن أن يُتكلم فيه من الطلقاء ونجوهم ظهر له صدق القوم؛ فإن المرويَّ عن هؤلاء قليل، ولا تكاد تجد حديثاً يصح عن أحد منهم إلا وقد صحَّ بلفظه أو معناه عن غيره من المهاجرين أو الأنصار.

وقد كانت بين القوم إحنٌ بعد النبيﷺ، فلو استساغ أحد منهم الكذب لاختلق أحاديث تقتضي ذمَّ خصمه، ولم نجد من هذا شيئاً صحيحاً صريحاً.

ومن جهة أخرى هؤلاء الذين ارتدوا قلة، بدليل قوله كما في بعض الروايات:(فأقول: يا رب أُصَيْحابي) بالتصغير، أراد بذلك تقليل العدد.

قال الخطابي:(إنما صغَّر ليدل بذلك على قلة عدد من هذا وصفه)[467].

وقال ابن قتيبة في معرض رده على احتجاج الرافضة بهذه الأحاديث على كفر الصحابة كلهم وارتدادهم إلا عداداً قليلاً منهم، قال:(إنهم لو تدبروا الحديث، وفهموا ألفاظه، لاستدلوا على أنه لم يُرد بذلك إلا القليل، يدلك على ذلك قوله:(ليردن علي الحوض أقوام)، ولو كان أرادهم جميعاً إلا من ذكروا لقال:(لتردُنَّ علي الحوض، ثم لتُختلجُن دوني)، ألا ترى أن القائل إذا قال:(اتاني اليوم أقوام من بني تميم، وأقوام من أهل الكوفة) فإنما يريد قليلاً من كثير؟ ولو أراد أنهم أتوه إلا نفراً يسيراً؛ قال:(أتاني بنو تميم، وأتاني أهل الكوفة)، ولم يجز أن يقول:(قوم) لأن القوم هم الذين تخلفوا. ويدلك أيضاً قوله:(يا رب أصيحابي) بالتصغير، وإنما يريد بذلك تقليل العدد، كما تقول: مررت بأُبيَّات متفرقة، ومررت بجُمَيعة.

ونحن نعلم أنه قد كان يشهد مع رسول اللهﷺ المشاهد، ويحضر معه المغازي: المنافق لطلب المغنم، والرقيق الدين، والمرتاب والشاك، وقد ارتد بعده أقوام، منهم عيينة بن حصن، ارتد ولحق بطليحة بن خويلد، حين تنبأ وآمن به، فلما هزم طليحة هرب، فأسره خالد بن الوليد، وبعث به إلى أبي بكر في وثاق... فلما كلَّمه أبوبكر رجع إلى الإسلام، فقبل منه، وكتب له آماناً، ولم يزل بعد ذلك رقيق الدين حتى مات...

ولعيينة بن حصن أشباه ارتدوا حين ارتدت العرب، فمنهم من رجع وحسن إسلامه، ومنهم من ثبت على النفاق، وقد قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟

---

[465]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج4/ ص351.

[466]. المعلمي اليماني: الاستبصار في نقد الرجال-ضمن مجموع الرسائل الحديثية-، ص27.

[467]. الخطابي: أعلام الحديث، ج3/ ص1536.

عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ ١٠١﴾[التوبة: 101] الآية، فهؤلاء هم الذين يختلجون دونه)[468].

خامساً: وأما ادعاء وجود المنافقين في الصحابة، فهذا مردود بما يلي:

قال ابن تيمية:(واعلم أنه ليس في المهاجرين منافق، وإنما كان النفاق في قبائل الأنصار؛ لأن أحداً لم يهاجر إلا باختياره، والكافر بمكة لم يكن يختار الهجرة، ومفارقة وطنه وأهله لنصر عدوه)[469].

ومن جهة أخرى أن الله عز وجل أثنى على الصحابة في كتابه العزيز، وذكرهم بصفات تميزهم عن المنافقين، فقال عز وجل في شأنهم:﴿ مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ٢٩﴾[الفتح: 29].

ولا ريب أن هذا مدح لهم بما ذكر من الصفات وهو الشدة على الكفار والرحمة بينهم، والركع والسوجد يبتغون فضلاً من الله ورضواناً، والسيما في وجوههم من أثر السجود، وأنهم يبتدئون من ضعف إلى كمال القوة والاعتدال كالزرع، والوعد بالمغفرة والأجر العظيم، فهذه الأوصاف لا توجد بانفرادها في أفراد المنافقين فكيف باجتماعها فيهم.

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡخَيۡرَٰتُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٨٨﴾[التوبة:88]، فهذه الأوصاف توجد في الأصحاب، لأن المنافقين لم يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله.

وجمع الله بينهم وبين الرسول في التوبة؛ وقَالَ تَعَالَىٰ:﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّهُۥ بِهِمۡ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١١٧﴾[التوبة:117].

والقاعدة الكلية في هذا الباب أن كل ما في القرآن من خطاب المؤمنين والمتقين والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم، فالصحابة أول من دخل في ذلك من هذه الأمة الميمونة، وأفضل من دخل في ذلك من هذه الأمة[470].

وبالمقابل بين الله حقيقة المنافقين وأوصافهم بصفات يعرفون بها، كما قال عز وجل فيهم:﴿وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْۚ وَقِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْۖ قَالُواْ لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡۖ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا

---

[468]. ابن قتيبة(227هـ): أبومحمد عبدالله بن مسلم : تأويل مختلف الحديث، خرج أحاديثه وعلق عليه أبي المظفر سعيد بن محمد السناري، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ/2006م، ص304.

[469]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج4/ ص635.

[470]. يراجع: ابن تيمية، المنهاج السنة، ج1/ ص376.

يَكۡتُمُونَ ١٦٧﴾ [آل عمران:167] ، وقَالَ تَعَالَى:﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَا يَفۡقَهُونَ ٧﴾[المنافقون:8].

وبالجملة فلا ريب أن المنافقين كانوا مغمورين أذلاء مقهورين، لاسيما في آخر أيام النبيﷺ، وفي غزوة تبوك؛ لأن الله عزوجل قال:﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ٨﴾[المنافقين:8]، فأخبر أن العزة للمؤمنين لا المنافقين، فعُلم أن العزة والقوة كانت في المؤمنين، وأن المنافقين كانوا أذلَّاء بينهم[471].

ومع ذلك كله؛ فالنبيﷺ والصحابة يعرفونهم بأعيانهم وبأوصافهم-بالجملة-.

قال إمام الحرمين الجويني:(ومن أقوى ما يعتصم به على الجاحدين المعاندين سيرة رسول الله فإنه كان يعرف أهل النفاق بأعيانهم، لايخفى عليه مضمر الشقاق بينهم، وقد سماهم بأعينهم لصاحب سره ومؤتمنه حذيفة بن اليمان، وكان عليه السلام يبجل أهل الإخلاص منهم وينزلهم منازلهم، ويحل كلًّا على خطره في مجلسه، وكانوا معدلين بتعديله مزكين أبراراً، وكان رسول الله يعتمدهم في نقل آثاره وأخباره، ويسألهم عن أخبار غابت عنه، وكانوا عنه ناقلين ومخبرين، واشتهر ذلك من سيرته فيهم، فكان ذلك مسلكاً قاطعاً في ثبوت عدالتهم بتعديل الرسول إياهم عملاً وقولاً)[472].

والأدلة على ذلك كثيرة؛ منها:

1- قول كعب بن مالك في خبر تخلفه عن غزوة تبوك، وفيه:(...فكنت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله فطفت فيهم أحزنني أنّي لا أرى إلا رجلاً مغموصاً عليه في النفاق، أو رجلاً ممَّن عذر الله من الضعفاء)[473].

2- وكذلك ما قاله قول حذيفة بن اليمان عن قول الله عزوجل:﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ ١٢﴾[التوبة: 12]:(ما بقي من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثة، ولا من المنافقين إلا أربعة، فقال أعرابي: إنكم أصحاب محمد تخبرونا؛ فلا ندري فما بال هؤلاء الذين يبقرون بيوتنا، ويسرقون أعلاقنا؟، قال: أولئك الفساق، أجل لم يبق منهم إلا أربعة، أحدهم شيخ كبير لو شرب الماء البارد لما وجد برده)[474].

فهذا دليل صريح في معرفة حذيفة لأولئك المنافقين، وهذا من دلائل المفارقة بينهم وبين الصحابة.

ومن جهة أخرى التعريف المختار للصحابي، الذي نقله أبو رية عن ابن حجر، يخرج منه المنافقون بأسرهم، وذلك لأسباب:

1- ذكر في التعريف قيد الإيمان بالنبيﷺ، ومعلوم أن المنافقين لم يؤمنوا به، وإنما تظاهروا

---

471. ينظر: ابن تيمية: المنهاج السنة، ج1/ ص373.

472. الجويني: البرهان، ج1/ ص404.

473. أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب توبة كعب بن مالك وقول الله تعالى:(وعلى الثلاثة الذين خلفوا)، جز6/ ص3، ح4418، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ج2/ ص1269، ح2769.

474. أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله تعالى:(فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ)، جز6/ ص65، ح4658.

بالإيمان، فعلى هذا لا يمكن دخولهم في هذا التعريف، ولو دخلوا في هذا التعريف يلزم منه دخول كفار قريش وأمثالهم ممن رأوا النبي، فهذا باطل قطعاً.

2- جاء في التعريف قيد الموت على الإسلام، فهذا القيد يخرج منه الكفار والمنافقين.

3- ثم من ارتد من الصحابة، ثم عاد إلى الإسلام، فإنه يُعد من الصحابة، فلو تلبس أحدهم ببعض ما يتلبس به المنافقون في أول أمره فإن عودته وتجديد إيمانه ينفي عنه وصف النفاق؛ فيكون التعريف جامعاً مانعاً.

وقد دل قوله تَعَالَىٰ: ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ۝٦٠ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ۝٦١ ﴾[الأحزاب:60-61] على أن غالب المنافقين تابوا عن نفاقهم وانتهوا عنه؛ لأن الله لم يغره بهم ولم يقتلهم تقتيلاً، بل كانوا يجاورونه بالمدينة، دلَّ ذلك على أنهم انتهوا[475].

قال ابن تيمية:(والصحابة المذكورون في الرواية عن النبي، والذين يعظمهم المسلمون على الدين، كلهم كانوا مؤمنين به، ولم يعظِّم المسلمون-ولله الحمد- على الدين منافقاً)[476].

قلت: ولم نجد صحابياً روى حديثاً عن النبيﷺ وقام العلماء برده وعدم قبوله لأجل أنه منافق أو ارتد عن الإسلام، فهذا لا يعرف لدى العلماء ولا مثيل له.

ونحن نعلم بالاضطرار أن ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك ونحوهم، كانوا مؤمنين بالرسول، محبّين له، معظمين له، ليسوا منافقين، فكيف لا يعلم ذلك في مثل الخلفاء الراشدين وأمهات المؤمنين وأصحابه الغر الميامين أمثال أبي هريرة وغيره من الصادقين؟!

فهذا مما ينبغي أن يُعرف، ولايُجعل وجود قوم منافقين أو مرتدين موجباً للشك في إيمان هؤلاء الأصحاب، الذين لهم في الأمة لسان صدق، بل نحن نعلم بالضرورة إيمان سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري، ومالك بن الأنس، وأبو حنيفة، والشافعي، وابن المبارك، والثوري، وأحمد، والبخاري ومسلم، ومن دون هؤلاء. فكيف لايُعلم إيمان الصحابة، ونحن نعلم إيمان كثير ممن باشرناه من الأصحاب؟![477].

وأما ما يتعلق بوجود الكذب فيهم، فهذا لم يثبت عنهم بدليل صحيح، وكلام أبي رية مبني على التهم والظنون، ومعلوم أن التهمة لا تثبت إلا بالبينة والدليل باتفاق الشرائع والقوانين وعرف أهل العقل والعدل من البشر أجمعين، ولم يُقم أحد دليلاً، ولا بينة على أنهم قد كذبوا تعمداً، وإنما قد عرض لبعض الصحابة شبهة في رواية أبي هريرة مثلاً، ولو ثبتت الشبهة، وظلت مجهولة وسببها خفيّاً لصح أن تجعل علة، لعدم إلحاق روايته برتبة الصحيح احتياطاً، ولكن سبب الشبهة معروف، وهو لايقتضي سلب العدالة ولا عدم الثقة بالرواية[478].

وأما ما نقله أبو رية عن طه حسين فمجرد وهم، دون فهم واقع الصحابة ومعرفتهم والبحث عنهم.

---

[475]. يراجع: ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، ج1/ ص372.

[476]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج4/ ص648.

[477]. للتوسع حول ارتداد الصحابة وتوجيه الأحاديث الواردة في هذا الصدد يراجع: الآلوسي: مختصر التحفة الإثني عشرية، ص292، وله: الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية، ص65، عبدالله بن عبدالهادي القحطاني: الصحابة والصحبة وشبهات حول عدالة الصحابة وضبطهم، دار العاصمة، السعودية، ط1، 1435هـ/2014م، ج2/ ص727، عبدالقادر الصوفي: موقف الشيعة الأثني عشري من صحابة رسول الله، ج1/ ص169، سليمان بن محمد الدّبيخي: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين-جمعا ودراسة-، الجامعة الإسلامية، كلية الدعوة وأصول الدين، رسالة دكتوراه، المدينة النبوية، 1424هـ، ص659، عثمان بن محمد الخميس: حقبة من التأريخ، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، ط6، بدون سنة الطبع، ص249.

[478]. ينظر: محمد رشيد رضا: دفاعاً عن الإسلام، ص144.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:(وأصحاب النبي ولله الحمد من أصدق الناس حديثاً عنه، ولايعرف فيهم من تعمَّد عليه كذباً، مع أنه كان يقع من أحدهم من الهنات ما يقع، ولهم ذنوب وليسوا معصومين، ومع هذا فقد جرَّب أصحاب النقد والامتحان أحاديثهم واعتبروها بما تعتبر به الأحاديث فلم يوجد عن أحد منهم تعمّد كذبة)[479].

وفوق هذا كله فأهل السنة والجماعة لم يدَّعوا عصمة الصحابة، بل غاية ما قالوا أنه ثبت لهم أصل العدالة، ثم لم يثبت ما يزلها. والمخالف يزعم أنه قد ثبت عنده في حق بعضهم ما يزيل العدالة، فانحصر الخلاف في تلك الأمور التي زعمها، فإذا أثبت أهل السنة أنها لم تصح، وأن ما صحَّ منها لا يقتضي زوال العدالة استتبَّ الأمر. فأمّا من ثبت شهادة النبي له بالمغفرة والجنة فقد تضمن ذلك تعديلهم أولاً وآخراً[480].

بناء على ما أصله أبو رية حول مسألة عدالة الصحابة، فآل به الأمر إلى الطعن في الصحابة، والتشكيك في نياتهم وإيمانهم، فقد وجدت أنه تكلم فيهم بالعبارات القاسية، والكلام البذيء، وسنذكر الأمثلة على ذلك في مبحث منهج انتقاده لأسانيد ورواة الجامع الصحيح.

الأمر الثاني: الموصوفون بالجهالة في رجال البخاري:

من القضايا التي أثارها أبو رية قضية هؤلاء الرواة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه، ممَّن أطلق عليهم النقاد لفظ المجهول أو المستور أو ما شابههما من الألفاظ الدالة على جهالة العين أو الحال، وبالتالي لم يثبت تعديلهم عند هؤلاء الذين أطلق عليهم .

قبل الإشارة إلى ما نقله أبو رية، ينبغي أن أعرج إلى تعريف المجهول لدى العلماء وأقسامه باختصار غير مخل إن شاء الله، وذلك لأننا لسنا في صدد بيان كل ما يتعلق بالمجهول وأنواعه وتفاصيله، وأقوال العلماء فيه، وبيان مدى قبول روايته أو ردها من قبل النقاد، أو التوقف فيها بناء على عدِّه مجروحاً أو ليس بمجروح، فهذا من مباحث علوم الحديث قد تكلموا فيه المحدثون في مصنفاتهم.

أما المجهول في اصطلاح المحدثين:

فقد قال الخطيب البغدادي:(هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد)[481].

وقد قسمه ابن الصلاح إلى ثلاثة أقسام:

1- مجهول العين: وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد ولم يكن مجروحاً.
2- مجهول الحال في الظاهر والباطن، مع كونه معروفاً برواية عدلين عنه.
3- مجهول العدالة الباطنة: وهو عدل في الظاهر، وهو المستور[482].

وأما الحافظ ابن حجر فقسمه إلى قسمين، وقال:(فإنْ سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين[483]،.... أو إن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال[484]؛ وهو المستور)[485]، وهو عليه اصطلاح المتأخرين[486].

---

479. ابن تيمية: منهاج السنة، ج2/ ص113.
480. يراجع: المعلمي اليماني: الاستبصار في نقد الأخبار، ص28.
481. الخطيب البغدادي: الكفاية، ص88.
482. ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث، ج4/ ص62.
483. وقد جعل الحافظ مجهول العين في المرتبة التاسعة من مراتب الجريح والتعديل في التقريب.
484. وقد جعله الحافظ في المرتبة السابعة من مراتب الجرح والتعديل.
485. ابن الحجر: نزهة النظر، ص70.
486. قال الدكتور ماهر الفحل:(وقد يستشكل كثير من الناس هذا الباب فلا يحسن التفريق بين(مجهول الحال) و(مستور)، ويستشكل تفريق أهل العلم للمجهول فبغضهم يجعل القسمة ثنائية وآخرون يجعلون القسمة ثلاثية، والأمر في هذا واسع، فالمستور هو مجهول الحال، ومجهول الحال فهو مستور، لكن تبسيط العلم يستدعي أن تجعل القسمة ثلاثية؛ ليعرف أن المستور أريد من ستر حاله على أولئك القوم من أهل الجرح

أما أبو رية فقد نقل كلاماً طويلاً من الشيخ صالح المقبلي، ومما ورد فيه -بعد ما أشار إلى اختلاف العلماء واجتهادهم في الجرح والتعديل-:(وأعجب من هذا أن في رجالهما[أي البخاري ومسلم] من لم يثبت تعديله، وإنما هو في درجة المجهول أو المستور. قال الذهبي في ترجمة حفص ابن بغيل[487]: قال ابن قطان: لا يعرف له حال ولا يعرف، يعني فهو مجهول العدالة ومجهول العين، فجمع الجهالتين، قال الذهبي: لم أذكر هذا النوع في كتابي"الميزان"، قال ابن القطان: تكلم في كل ما لم يقل فيه إمام عصر ذلك الرجل أو أحد ممن عاصره ما يدل على عدالته وهذا شيء كثير؛ ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم مجاهيل؛ وقال في ترجمة مالك بن الخير الزبادي[488]: في رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم. فانظر هذا العجب. يروي عمَّن حاله ما ذكر ويترك أئمة مشاهير مصنفين، لأنهم قالوا بخلق القرآن أو وقفوا أو نحو ذلك. والعجب من هنا مجاملة الذهبي بقوله: ولا هم مجاهيل، فمن لم يعلم عدالته لم تشمله أدلة قبول خبر الآحاد الخاصة بالعدول، والاصطلاح على تسميته مستوراً لا يدخله في العدول الذين تناولهم أدلة قبول الآحاد، فهذا تفريط وإفراط! يترط أبا حنيفة ومحمد بن الحسن وابن إسحاق وداود الظاهري، ومنهم من أذعن له الناس في المغازي ومنهم من تبعه شطر أهل البسيطة ثم يروي عن مستور لا يعلم من هو ولا ما هو) انتهى كلامه كما نقله أبو رية[489].

قلت: وكلام الشيخ صالح المقبلي عليه عدة ملاحظات:

أولاً: الذي عليه الجمهور من المحدثين أن من أخرج له البخاري محتجاً به، عُدَّ ذلك من نوع التوثيق الضمني له، لأن البخاري من علماء الجرح والتعديل، وكتبه التواريخ الثلاثة شاهدة على غزير علمه، وشدّة اعتناء بمعرفة الرجال ومراتبهم.

قال ابن دقيق العيد-وهو يتحدث عن طرق إثبات توثيق الراوي-:(ومنها تخريج الشيخين، أو أحدهما في الصحيح للراوي مُحْتَجَّيْنِ به، وهذه درجة عالية لما فيها من الزيادة على الأول[490]، وهو إطباق جمهور الأمة-أو كلهم- على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة.

وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرِّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الأمة-أو أكثرهم- على تعديل من ذكر فيهما، وقد وُجد في هؤلاء الرجال المخرَّج عنهم في الصحيح من تكلم فيه بعضهم، وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبوالحسن المقدسي يقول في الرجل يُحرَّج عنه في الصحيح:(هذا جاز القنطرة)؛ يعني بذلك: أنه لا يلتفت إلأى ما قيل فيه، وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شافٍ، وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدَّمناه من

والتعديل الذين عاينوا الرواة، لكن من لم يعاين الرواة فيطلق مصطلح مجهول الحال على اعتبار أن حال الراوي جهل فلا تعرف عدالته الباطنة). ماهر الفحل: الجامع في العلل والفوائد، ج1/ ص374 باختصار.

[487]. نقل أبو رية-في طبعة الأولى من كتابه الأضواء- اسمه هكذا: حفص بن نفيل كما هو موجود في كتاب المقبلي[العلم الشامخ، ص309]، ولكن صححه في الطبعة السادسة من كتابه الأضواء؛ وغيَّره إلى حفص بن بُغيل بسبب كتاب الأنوار الكاشفة للشيخ المعلمي الذي صحح الاسم بناء على تبحره في معرفة الرواة وسعة إطلاعه على كتب الرجال، والشيخ اليماني صحح الاسم لأبي رية، ولم يستطيع أن يطلع على كتاب المقبلي في أثناء رده على أبي رية، ولكن أبا رية صحح الاسم ولم يشير إلى ما وقع في كتاب المقبلي من التحريف فيه!.

[488]. هكذا ورد اسمه في كتاب المقبلي[العلم الشامخ، ص310]، والصحيح: مالك بن الخير الزبادي كما قاله الشيخ المعلمي[الأنوار الكاشفة، ص386]، وهو كالاسم السابق وقع فيه التحريف في كتاب المقبلي، ولم يتنبه أبو رية إلى التحريف فقد نقل عنه محرفاً في طبعته الأولى من الأضواء، وصوبه في الطبعة السادسة بواسطة كتاب المعلمي، ولم يشير إليه في النقل عنه.

[489]. أبو رية: الأضواء، ص324-325.

[490]. يقصد بالأول: ثبوت ثقة الراوي بتزكية المزكِّين، وهي الطريقة الأولى التي ذكرها قبل هذه.

اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما)[491].
وقال الزركشي:(الظاهر أنه منهما مصيرٌ إلى أن الراوي معروف من غير طريق هذه الرواية، أو أنه احتفت به قرائن اقتضت ذلك، وهذا هو الأليق بالاحتياط منهما، لا سيما على طريق البخاري، فإنه سلك الأحوط والتشديد)[492].
وهو قول الذهبي أيضاً[493] وقول ابن حجر كما سيأتي نقله عنه.
ثانياً: بنى المقبلي كلامه على قول الذهبي؛ حيث قال الذهبي:(وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم)[494]، وهذا الكلام تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله:(بل هذا شيء نادر؛ لأن غالبهم معروفون بالثقة، إلا من خرّجا له في الاستشهاد)[495].
وفي المقابل فقد وجدنا الحافظ ابن حجر يدفع جهالة الحال عن جميع من أخرج لهم البخاري في أصل جامعه الصحيح، فقال:(فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون روايه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أنَّ أحداً منهم مجهول فكأنّه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مُقَدَّم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً)[496].
ثالثاً: أشار المقبلي إلى كلام الذهبي وذُكر فيه اثنان من الرواة؛ وهما: حفص بن بُغيل[497]، ومالك بن الخير الزبادي[498]، وهما:(ليسا ولا أحدهما في الصحيحين، ولا أحدهما، ولا فيهما ولا في أحدهما من هو مثل حفص ومالك)[499].
رابعاً: الذهبي قد اعترض على ابن القطان، حينما قال ابن القطان:(لا تُعرف حاله ولا يُعرف)، قال الذهبي: لم أذكر هذا النوع في كتابي، فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمامٌ عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعّفهم أحد، ولا هم بمجاهيل).
فالذهبي يتكلم عن المنهج العام عند ابن القطان[500]-بغض النظر عن رجال الصحيحين أو غيرهما- أنه يطلق الجهالة على الذي لم يعدله من عاصره أو أخذ عنه، بمعني: أن من المجهول عند ابن القطان هو الراوي الذي لم يقل فيه من عاصره أو أخذ منه ما يدل على ثبوت العدالة له، والذهبي يرد عليه ويبين أن الرواة الذين وثقهم علماء الجرح والتعديل الذين جاءوا من بعدهم ولم يعاصروهم ولم يأخذوا عنهم ومع ذلك إن وثقوا أحداً منهم فيخرجون من دائرة الجهالة والمستورين، لأن إخراج الراوي من الجهالة لا يختص بمن عاصره أو أخذ منه.

---

491. ابن دقيق: الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص55
492. الزركشي(794هـ): بدر الدين أبي عبدالله الشافعي: النكت على ابن الصلاح، تحقيق ودراسة زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، مصر، ط1، 1429هـ/2008م،
493. قال الذهبي:(ومن خرَّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد. فكل من خُرِّج له في الصحيحين، فقد قفز القنطرة، فلا مَعْدِلَ عنه إلا ببرهان بيِّن). الذهبي(748هـ): شمس الدين محمد بن أحمد: الموقظة، اعتنى به عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط8، 1425هـ، ص80.
494. الذهبي: ميزان الاعتدال، ج1/ ص556، ج3/ ص426.
495. ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي العسقلاني: لسان الميزان، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، ج5/ ص3.
496. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1003.
497. ينظر في ترجمته: الذهبي: ميزان الاعتدال، ج1/ ص556
498. ينظر في ترجمته: الذهبي: المصدر السابق، ج3/ ص426.
499. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص387.
500. لمعرفة منهج ابن القطان الفاسي في الجهالة، يراجع: عبدالجواد حمام: جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي-دراسة تأصيلية تطبيقية-، كلية الشريعة، رسالة دكتوراه، دمشق، ج2/ ص690.

ثم الذهبي يستدل في ردّه بصنيع الشيخين، لأنهما أخرجا لرجال لم يخرجوا من دائرة الجهالة بكلام معاصر لهم أو أخذهم عنهم، ومع ذلك لم يعترض العلماء على صنيعهما؛ ومن لوازمه قبول صنيعهم وعدم الاعتراض عليهم، والله أعلم.
رابعاً: الكلام الذي قاله ابن القطان موجه إلى حفص ابن بغيل، وهو ليس من رجال البخاري ولا مسلم، لذا كلام الذهبي ليس فيه مجاملة ولا محاباة لأحد إلا للحق والعلم، وهو من أهل الاستقراء التام بالرجال كما شهد له الحافظ ابن حجر.
خامساً: بعد طول البحث والتفتيش وقعت على راو واحد فقط من رجال البخاري، وهو إبراهيم المخزومي قال فيه ابن القطان:(لا تُعْرَف له حال، وإن كان قد روى عنه الزهري، وابناه إسماعيل وموسى، وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام)[501].
وهذا الراوي تابعي من أهل المدينة، قال ابن حجر:(وروى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان، وله في الصحيح حديث واحد في كتاب الأطعمة في دعائه في تمر جابر بالبركة حتى أوفى دينه، وهو حديث مشهور له طرق كثيرة عن جابر، وروى له النسائي وابن ماجه)[502].
والراوي وإن كان ابن القطان لم يعرفه، إلا غيره من العلماء عرفه، ثم روى عنه كثير من الرواة.
وقال فيه ابن خلفون: هو ثقة مشهور[503].
وصحح الحاكم حديثه في مستدركه، وذكره ابن حبان في الثقات[504].
وقال الحافظ: (مقبول)[505].
والحديث هو: قال البخاري:(حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا أبو غَسَّان، قال: حدثني أبو حازم، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة، عن جابر بن عبد الله، قال: كان بالمدينة يهودي، وكان يُسلفني في تمري إلى الجِداد، وكانت لجابر الأرض التي بطريق رُومَةَ، فجلستْ، فخلا عاماً، فجائني اليهودي عند الجداد، ولم أَجُدَّ منها شيئاً، فجعلت أستنظره إلى قابل فيأبى .....)[506].
والحديث له طرق كثيرة؛ فأخرجه البخاري من طرق[507].
وقد قال الحافظ:(والشيخان حيث يحصل للحديث طرق كثيرة، يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك، أي عن شهرة الراوي بطلب الحديث)[508].
سادساً: وإن وجد في الجامع الصحيح من هو أطلق عليه الجهالة، فهو في المتابعات ونحوها وليست من أصول الأبواب عند البخاري (ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً)[509]كما قاله الحافظ ابن حجر.
سابعاً: وأما المقبلي فقد قال فيه الشيخ المعلمي:(المقبلي نشأ في بيئة اعتزالية المعتقد، هادوية الفقه، شيعية تشيعاً مختلفاً، يغْلُظ في أناس ويخفّ في آخرين، فحاول التحرر فنجح تقريباً في الفقه، وقارب التوسط في التشيُّع، أما الاعتزال فلم يكد يتخلّص إلا من تكفير أهل السنة

---

[501]. ابن القطان(628هـ): أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ/1997م، ج4/ ص498.
[502]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1014.
[503]. مغلطاي: إكمال تهذيب الكمال، ج1/ ص240.
[504]. خليل مأمون شيحا: تقريب الثقات لابن حبان، ص142.
[505]. ابن حجر: تقريب التهذيب، ص31.
[506]. صحيح البخاري: كتاب الأطعمة، باب الرطب والتمر، جز7/ ص79، ح5443.
[507]. ينظر: الملهب بن أبي صفرة: المختصر النصيح، ج3/ ص139-143.
[508]. ابن حجر: النكت، ج3/ ص67.
[509]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1003.

مطلقاً)[510].

وهذا يدلنا على أن قول المقبلي ليس فصل الخطاب؛ خاصة فيما يتعلق برجال الجامع الصحيح، لأن القول هو قول المحدثين أطباء العلل والملمين بدواوين الرجال ومعرفتهم، فالقول هو قولهم، وهم أعلم بفنونهم من غيرهم.

ومع ذلك كله فلا ننكر وجود رجال في صحيح البخاري قد أطلق عليهم العلماء لفظ الجهالة وغيرها من الألفاظ التي تدل على عدم معرفتهم، فقد وجدت أبا حاتم، وأبا القاسم اللالكائي وغيرهما أطلاقا الجهالة على جملة من رجال البخاري[511]، عدا جهالة بعض الصحابة عند أبي حاتم الرازي –بناء على اصطلاحه في الجهالة[512]-، ومع ذلك إخراج البخاري لهم تدل على تجاوز قنطرة الجهالة وثبوت عدالتهم عنده، وهو من هو في معرفة الرجال ومراتبهم، وانتقائهم، وشهد له القاصي والداني بعلو كعبه وتبحره فيه.

الأمر الثالث: إلزام البخاري بإخراج الأحاديث لأصحاب الرأي وآل البيت:

عاب أبو رية البخاري على إهماله الرواية عن أصحاب الرأي وآل البيت[513]، وفي هذا الصدد عنون بقوله:(تجافى الرواية عن أهل الرأي)[514] ونقل كلاماً عن الشيخ جمال الدين القاسمي أنه قال:(تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي كالإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن، فقد لينهما أهل الحديث كما ترى في "ميزان الاعتدال"، وآثارهما تشهد بسعة علمهما وتبحرهما بل تقدمهما على كثير من الحفاظ) ثم ذكر أن البخاري تجافى عن رواية عن آل البيت، ونقل كلاماً عن الشيعي عبدالحسين شرف الدين؛ وفيه:(وأنكى من هذا كله عدم احتجاج البخاري في صحيحه بأئمة أهل البيت النبوي، إذ لم يرو شيئاً عن الصادق والكاظم والرضا والجواد والهادي والزكى العسكري و....مع احتجاجه بداعية الخوارج وأشدهم عداوة لأهل البيت عمران بن الحطان)[515].

قلت: هذا الذي ذكره أبو رية محل نظر، وذلك لأمور كثيرة؛ من أهمها:

1- ذكرنا سابقاً أن البخاري انتقى صحيحه –رجاله وأسانيده ومتونه- من بين الآلاف من الرواة والأحاديث، وأنه لم يقصد أن يستوعب في كتابه جميع الرواة وجميع الأحاديث

---

[510]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص383. وقال فيه الشيخ مقبل الوادعي:(لم يخل من الاعتزال). نور الدين الوصابي: الفتاوى الحديثية، ج1/ ص83.

[511]. للتوسع يراجع: عبدالجواد حمام: جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي، ج2/ ص1031، نافذ حسين حماد: أحاديث الصحيحين ورجالهما، دار النوادر، سورية، ط1، 1434هـ/2013م، ص529.

[512]. ربما يقع في كلام بعض الأئمة ما صورته وصف بعض الصحابة بالجهالة، وهذا واقع في كلام بعض المتقدمين، منهم أبي حاتم الرازي وغيره، وله حالات؛ منها: مَن جهل اسمه، أو لعدم ثبوت الصحبة عند القائل، أو جهالة الاشتهار بالعلم والرواية، وغير ذلك من الأسباب. للتوسع يراجع: عبدالجواد حمام: جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي، ج2/ ص911 ومابعدها، عبدالله الجديع: تحرير علوم الحديث، ج1/ ص500.

[513]. اختلف الناس في تحديد أهل البيت على أقوال كثيرة، وجمهور العلماء ينصون على أن المراد بأهل البيت هم الذين حَرُمت عليهم الزكاة، وهم بنو هاشم وبنو المطلب، ونساء النبيﷺ فمن أهل البيت بالزوجية وليس بالقرابة، مع أن اتصالهنَّ بالرسول شبيهٌ بالنسب، لأنه اتصال مؤبد باق، لأنهن زوجات الرسول في الدنيا والآخرة. للتوسع يراجع: عبدالكريم بن إبراهيم بن محمد آل غضية: معجم ما يخص آل البيت النبوي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1420هـ، ص24، الرَّباح: خالد بن محمد بن عبدالرحمن: جهود ابن تيمية في الدفاع عن آل البيت، جامعة الإمام محمد بن سعود، رسالة ماجستير، الرياض، السعودية، ص27، البدر: عبدالمحسن بن حمد العباد: فضل أهل البيت وعلو مكانتهم عند أهل السنة والجماعة، من منشورات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط1، 1424هـ، ص7، القرطاجي: الطاهر بن الهادي الحسني: من هم آل البيت؟، دار وحي القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ/2004م، ص15.

[514]. أبو رية: الأضواء، ص284.

[515]. أبو رية: المصدر السابق، ص285.

الصحيحة، بناء على ذلك؛ فمن الطبيعي أن البخاري لم يخرج عن هؤلاء لأنه لم يريد الاستيعاب ولم يدعي أن جميع ما يروي عنهم فهو ثقات عدول، وأن من لم يخرج عنه فهو ساقط وضعيف، بل انتقى الرجال من بين الثقات والأثبات، وكم من رواة ثقات تركهم البخاري ولم يخرج عنهم في صحيحه، على رأسهم الإمام الشافعي مع إمامته فهو لم يخرج عنه حديثاً واحداً، فهل يقال: أن البخاري تجافى الشافعي؟![516].

ومن شدة انتقائه أنه انتقى رويات محدودة من راو واحد، ولم يستوعب جميع مروياتهم.

2- هناك عدد هائل من الصحابة لم يرو عنهم البخاري مثل النواس بن سمعان[517]، وهشام بن حكيم بن حزام[518]، وعمرو بن أخطب بن رَفاعة[519]، وغيرهم، ومع ذلك هذا الصنيع لا يلزم منه أنه يطعن فيهم ويتجافى في حقهم، ولم يقل ذلك أحد من العالمين!، فإذا لم يتجافى في حق هؤلاء الأصحاب فكيف يتهم بالتجافي عن الآل وأصحاب الرأي ؟!!.

3- عدم إخراج البخاري عن بعض آل البيت لا يلزم منه التجافي، بدليل أنه أخرج لجماعة منهم؛ على رأسهم علي بن أبي طالب، وفاطمة، والحسن والحسين، وزين العابدين وغيرهم كثير، بل روى أحاديث كثيرة في مناقب آل البيت، وفضائلهم[520].

4- ومن جهة أخرى هل المرويات التي في أسانيدها بعض من آل البيت أو من أهل الرأي- الذين لم يخرج عنهم البخاري-؛ هل هذه الأسانيد تحققت فيها شروط البخاري حتى نلزمه بإخراجها لهم ؟! هذا محل بحث ونظر، وفي ظني أن هذا لا يثبت[521]، ولو ثبت ذلك ففي هذه الحالة يُمكن أن يستدرك على البخاري ومع ذلك لا يُمكن أن يُتَّهم بالتجافي إلا بدليل شرعي معتبر، وبيّنة واضحة، وأما اتهامه بهذه الأشياء التي تتطرق إليها احتمالات كثيرة، فهذا شيء لا يسمن ولايغني من جوع في الميزان العلمي، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال كما هو مقرر لدى المحققين.

5- وأما إخراج البخاري عن أهل البدع، فهذا له قواعده وضوابطه، فلا يلزم منه تفضيلهم على آل البيت وأهل الرأي، هذا شيء، وهذا شيء آخر. ولم يخرج عن جميع أصناف أهل البدع بل انتقى أحاديث معدودة من أناس معينين[522]، كما أنه أخرج عن عمران بن الحطان

---

[516]. للتوسع يراجع: ابن حجر: هداية الساري لسيرة البخاري، ص116، عبدالعزيز حسين عطورة: الإمام الشافعي وأثره في علم الحديث، مكتبة الإرشاد، إستانبول، تركيا، ط1، 1437هـ/2016م، ص230.

[517]. هو من أفراد مسلم. ينظر: العلائي(761هـ): أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي: كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب، دراسة وتحقيق عبدالجواد حمام، دار النوادر، سوريا، ط2، 1432هـ/2011م، ص166، العامري: الرياض المستطابة، ص300، الولوي: محمد ابن الشيخ علي بن آدم الإتيوبي: قرة العين في تلخيص تراجم رجال الصحيحين، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1430هـ، ص215.

[518]. هو من أفراد مسلم. ينظر: العلائي: كشف النقاب، ص166، العامري: الرياض المستطابة، ص306، الولوي الإتيوبي: قرة العين، ص219.

[519]. هو من أفراد مسلم. ينظر: العلائي: كشف النقاب، ص134، الولوي الإتيوبي: قرة العين، ص157.

[520]. ينظر على سبيل المثال: صحيح البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه، جز5/ ص18، وباب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي، جز5/ ص19، وباب مناقب قرابة رسول الله ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي، جز5/ ص20، وباب مناقب فاطمة عليها السلام، جز5/ ص29، وباب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، جز5/ ص26.

[521]. ينظر: ناجي بن تركي الهجاري الشريف: تنبيه الحاذق في سيرة ومرويات جعفر الصادق، مؤسسة الضحى، بيروت، لبنان، ط1، 1434هـ/2013م. ففي هذا البحث ترى أن مرويات جعفر الصادق ليست فيها حديثاً واحداً على شرط البخاري؛ بحيث يستدرك عليه، ويلزمه به، ولا يظن أحد أن الخلل منشأنه جعفر الصادق نفسه لا، ولكن تحقق الشروط التي اشترطها البخاري في مرويات الصادق من شيخه إلى النبي-صلى الله عليه وسلم- ليس له مثال واحد، والله أعلم.

[522]. ينظر: عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم العبداللطيف: ضوابط الجرح والتعديل، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط5، 1437هـ/2016م، ص122.

حديثاً واحداً وذلك في المتابعات[523]، فكذالك قد أخرج عن أناس اتهموا ببدعة التشيع، أمثال إسماعيل بن أبان الوراق[524]، وعبدالرزاق الصنعاني[525]، والفضل بن دكين[526]، وغيرهم، ومع ذلك لم يتهم أحدٌ البخاري بأنه متشيع !!.

فبهذه الأمور خمسة ظهرت براءة البخاري مما اتهم به من التجافي، والله أعلم.

المطلب الثاني: موقف أبي رية من متون الجامع الصحيح

أبو رية تكلم كثيرا حول صحيح البخاري في ثنايا "أضوائه"، فيحسن بنا أن نذكر من أقواله وآرائه حتى نضع فكرة واضحة حول ما يتعلق بالجامع الصحيح عموماً، ولكن قبل ذلك أكرر ما أشرت إليه في المطلب السابق؛ أن أبا رية ليس له موقف إيجابي من متون صحيح البخاري، بل جميع آرائه عبارة عن نقد أحاديث صحيح البخاري والتشكيك في علو رتبته، والأدلة على ذلك كثيرة؛ منها:

1- نزع صفة الصحيح عن الجامع الصحيح؛ وقد ذكر أبو رية كتب الحديث، مثل: موطأ مالك، وصحيح البخاري وصحيح مسلم، وسنن الترمذي والنسائي ومسند أحمد، في فصل عنونه بـ(كتب الحديث المشهورة)[527]، دون ذكر لفظ الصحة، وهو يوميء بذلك إلى أن الجامع الصحيح للبخاري ليس له ميزة، وأنه في الرتبة كسنن الترمذي والموطأ وغيرها.

2- وجود الأحاديث الموضوعة والمكذوبة في الجامع الصحيح.

قال أبو رية:(.... كل كتب الحديث تحمل الصحيح وغير الصحيح حتى ما كان موضوعاً مكذوباً، ولم يسلم من ذلك كتاب حتى البخاري ومسلم اللذين سموهما بالصحيحين فقد نالهما ضربات قوية من سهام الناقدين)[528]. مع العلم أن انتقاد البخاري من قبل الحفاظ المبرزين لا يعني الحط من رتبته والهجوم عليه ونزع صفة الصحة عنه، فهذا شيء آخر سيأتي بيانه بشيء من التفصيل.

وأما بنسبة لآراء أبي رية فأذكر هنا أهم آرائه حول متون الجامع الصحيح:

أولاً: الجامع الصحيح لم يبيضه البخاري:

عنون أبو رية بقوله:(مات البخاري قبل أن يبيض كتابه)، ثم قال:(يظهر أن البخاري مات قبل أن يتم تبييض كتابه)، واستدل بما أورده الحافظ في مقدمة الفتح[529]:(أن أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي، قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض. قال أبو الوليد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني، ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد!، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما، فأضافه إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها

---

[523]. ينظر: المزي: تهذيب الكمال، ج5/ ص482، ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1154، الولوي: قرة العين، ص159.

[524]. ينظر: المزي: تهذيب الكمال، ج1/ ص518، ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1020.

[525]. ينظر: المزي: تهذيب الكمال، ج4/ ص500، ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1116.

[526]. ينظر: المزي: تهذيب الكمال، ج6/ ص30، ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1160.

[527]. أبو رية: الأضواء، ص267.

[528]. أبو رية: المصدر السابق، ص259.

[529]. ابن حجر: هدي الساري، ج1/ ص12.

أحاديث)[530]، ثم استدل بما قال ابن حجر[531]:(لم أقف في شيء من نسخ البخاري على ترجمة "عبد الرحمن بن عوف" ولا "لسعيد بن زيد" وهما من العشرة، وإن كان قد أفرد ذكر إسلام سعيد ابن زيد بترجمة في أوائل السيرة النبوية، وأظن ذلك من تصرف الناقلين لكتاب البخاري، كما تقدم مراراً أنه ترك الكتاب مسودة، فإن أسماء من ذكرهم هنا لم يقع فيهم مراعاة الأفضلية ولاالسابقة ولا الأسنية-وهي جهات التقدم في الترتيب، فلما لم يراع واحداً منها دل ذلك على أنه كتب كل ترجمة على حدة فضم بعض النقلة بعضها إلى بعض حسبما اتفق)[532]اهـ.

قلتُ: الذي قاله أبو رية محل نظر وبحث؛ والخبر الذي أسنده الباجي[533] إلى أبي ذر[534]، لايمكن أن يعول عليه، ويبدو أنه واهم، وأن الخبر من قبيل الشاذ الذي لايعول عليه، وذلك لأمور[535]:

1- الخبر الذي ذكره الباجي فشيء تفرد به عن أبي ذر الهروي مع حاجة الناس إليه، ومن الرواة عن أبي ذر من تصدى لشرح مناسبة تراجمه، ولم يشير إلى مثل هذا، كالإمام الفقيه القاضي المهلب بن أبي صفرة[536]، وقد مر نعيه على من لم يفقه هذه التراجم.
2- ثم الخبر تفرد المستملي[537] بهذه القصة كذلك دون سائر الرواة عن الفربري[538]، وأغلبهم أوثق منه، كأبي زيد المروزي[539] أجل الرواة عن الفربري، وغيره.

---

530. أبو رية: الأضواء، ص274. قال الحافظ-معلقاً على كلام الباجي-:(قلتُ: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً) ولكن أبا رية لم يذكره ولم يشير إليه!. راجع: ابن حجر، هدي الساري، ج1/ ص12.
531. ابن حجر: فتح الباري، ج8/ ص454.
532. أبو رية: الأضواء، ص274.
533. الباجي: هو القاضي الفقيه المالكي الأديب أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الأندلسي الباجي، له تصانيف في الحديث والفقه والأصول، منها: التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، الإيماء في الفقه، شرح المنهاج، توفي سنة(474هـ). ينظر: وفيات الأعيان، ج2/ ص340، الذهبي: السير، ج18/ ص554، ابن العماد: شذرات الذهب، ج3/ ص344.
534. أبو ذر: هو الإمام الحافظ عبد بن أحمد بن محمد أبو ذر الهروي الأنصاري المالكي، كان حافظاً سخيّاً، وصار من كبار مشيخة الحرم، سمع الجامع الصحيح على أبي إسحاق المستملي ببلخ، وروايته من أتقن الروايات له، توفي سنة(435هـ). ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج11/ ص141، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج1/ ص1106، الزركلي: الأعلام، ج4/ ص66.
535. نقلت هذا الجواب من مقدمة المحقق أحمد فارس السلوم لكتاب"مناسبات أبواب صحيح البخاري لبعضها بعضا" لأبي حفص البلقيني، طبعة مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1431هـ، ص18 وما بعدها بتصرف واختصار.
536. الملهب: هو الإمام القاضي المسند أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صُفرة، صحب الحافظ الأصيلي وتفقه معه وكان صهره، وكان أحد الأئمة الفصحاء الموصوفين بالذكاء، وبه حيي كتاب البخاري بالأندلس، لأنه قرأه تفقهاً أيام قراءته، له تصانيف بديعة؛ منها: المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، ثم شرحه، وعُلق عنه تعليق حسن عليه، وله كلاماً في شرح الموطأ، توفي سنة(435هـ). ينظر: الذهبي: السير، ج17/ ص579، ابن العماد: شذرات الذهب، ج5/ ص167.
537. المستملي: هو الإمام المحدث الرحّال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخيُّ، راوي الجامع الصحيح عن الفربري، كان من ثقات المتقنين، طوّف وسمع الكثير، توفي سنة(376هـ). ينظر: الذهبي: السر، ج16/ ص492، ابن العماد: شذرات الذهب، ج3/ ص86، الزركلي: الأعلام، ج1/ ص28.
538. الفربري: هو العلامة المحدث الثبت أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، راوي الجامع الصحيح عن أبي عبد الله البخاري، ولد بفربر-بكسر الفاء وبفتحها- سنة (231هـ)، وكان متقناً ورعاً معمّراً، سمع الجامع الصحيح من البخاري مرتين، وحدث عنه الكثير، توفي سنة(320هـ). ينظر: النووي: التلخيص شرح الجامع الصحيح، ج1/ ص238، الذهبي: السير، ج15/ ص10، ابن العماد: شذرات الذهب، ج2/ ص286.
539. المروزي: هو الإمام البارع النحرير المحقق الزاهد أبو زيد محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد المروزي الفاشاني الشافعي، سمع الكبار، وحدث بصحيح البخاري عن الفربري، وهو من أجلّ الروايات، وحدث

3- ثم قوله:(انتسخت كتاب البخاري من أصله كان عند محمد بن يوسف الفربري ...) فالضمير-في أصله-، يحتمل: إما أن يكون عائداً إلى أصل البخاري، بمعنى أن كتاب البخاري كان عند الفربري، فكأن الفربري كان يملك نسخة الأصل من البخاري وهي النسخة التي كان يحدث منها الفربري، فهذا باطل قطعاً، فلو كان أصل البخاري عند الفربري لتبجح بذلك، ثم إنه أخبر أنه سمع الصحيح على البخاري مرات مختلفة، في دخلات على البخاري إليها سنة 248، وأخرى في بخارا سنة 252؛ أي: قبل وفاة البخاري بأربع سنوات، هكذا قاله الحافظ أبو نصر الكلاباذي[540]، واشتهر القول عند الكثيرين[541].

وروى الحافظ غنجار[542]، عن الكشاني[543]، عن الفربري قال: (سُمع الجامع من البخاري بفربر في ثلاث سنين، في سنة 253، وسنة 254، وسنة 255)[544].

وفي هامش إفادة النصيح طرة عن التُجيني، صورتها هي:(قرأت بخط شيخنا عبدالمؤمن الدمياطي: قال الفربري: أنا البخاري بالجامع الصحيح في سنة ثلاث وخمسين ومائتين)[545]، فعلى هذا يكون سماعه للكتاب ثلاث مرات[546] والله أعلم.

ثم قال:(أخبرنا ابن الفراء بقرائتي عليه بالجامع المظفري في الصالحية، عن ابن نقطة الحافظ: أنه ذكر عن الفربري أنه سمع الصحيح من البخاري بفربر في ثلاث سنين، في سنة 53، و54، و55)[547] وذكر القول الأول أيضاً.

ثم قال:(ثم وقفت على ذلك في المجلس الخامس من أمالي أبي بكر محمد بن منصور السمعاني، في نسختي التي بخط عيسى الرعيني الضابط، ونص ما ذكر: قال الفربري: سمعت الجامع الصحيح من أبي عبد الله بفربر، وكان يقرأ عليه في ثلاث سنين، في سنة 35، و45، و55)[548].

عنه الدارقطني والحاكم وغيرهما، توفي سنة(371هـ) ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج1/ ص314، الذهبي: السير، ج16/ ص313.

[540]. الكلاباذي: هو الإمام الحاف المتقنظ أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن البخاري الكلاباذي، وكلاباذ محلَّة من بُخارى، قيل: هو أحفظ مَن بما وراء النهر في عصره، روى عنه الدارقطني في"المدبج" مع تقدُّمه، له مصنف في معرفة رجال البخاري، توفي سنة(380هـ). ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج4/ 434، الذهبي: السير، ج17/ ص94.

[541]. قال النووي:(روينا عن الإمام أبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، قال: كان سماع الفربري من البخاري- يعني صحيحه- مرتين: مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين، ثم مرة ببخارا سنة ثنتين وخمسين ومائتين). النووي: التلخيص شرح الجامع الصحيح، ج1/ ص238. قلتُ: يلاحظ أن هذا النص ليس مروياً عن الفربري، وإنما هو من قول الكلاباذي مع ملاحظة أن الكلاباذي ولد سنة(323هـ) أي: بعد وفاة الفربري هي سنة(320هـ) بثلاث سنوات، وسيأتي بيان حقيقة هذا القول.

[542]. غنجار: هو الحافظ ومحدث ما وراء النهر أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سليمان بن كامل البخاري، له تصانيف؛ منها: تاريخ بخارى، توفي سنة(412هـ). ينظر: السيوطي: تذكرة الحفاظ، ص413.

[543]. الكشاني: هو الشيخ المسند الصدوق أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشاني-بضم الكاف والشين المعجمة-، سمع الجامع الصحيح من الفربري سنة(320هـ)، وهو آخر من رواه عالياً، توفي سنة(391هـ). ينظر: الذهبي: السير، ج16/ ص481.

[544]. ابن نقطة: التقييد، ج1/ ص132، نقلاً عن البلقيني: تراجم البخاري، ص19.

[545]. ابن رشيد السبتي الفهري(721هـ): أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد: إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار التونسية للنشر، ص17.

[546]. قلتُ: وهذا هو الذي رجحه الدكتور جمعة عبد الحليم في دراسته حول روايات البخاري ونسخه. يراجع: جمعة فتحي عبدالحليم: روايات الجامع الصحيح ونسخه، دار الفلاح للتحقيق العلمي، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط1، 1434هـ/2013م، ج1/ ص193، وانظر كلام محقق هداية الساري لسيرة البخاري للحافظ ابن حجر، ص148-149.

[547]. ابن رشيد السبتي الفهري: إفادة النصيح ص17.

[548]. ابن رشيد السبتي الفهري: المصدر السابق، ص17.

فلو كان أصل البخاري عند الفربري كيف كان البخاري يحدث بكتابه إلى قبيل وفاته.
ولو كان عنده كيف رواه عن البخاري من لم يجتمع بالفربري قط، كالبزدوي[549] آخر الرواة عن البخاري موتاً[550]، فإن الفربري لم يعرفه، ولو كان يعرفه لما زعم أنه ما بقي من رواة الصحيح أحد غيره، ثم وجدنا الرواة عن البخاري اتفقوا في هذه التراجم، كالنسفي[551] وحماد بن شاكر[552] وغيرهم عن الفربري، بل رأينا نصوصاً على اجتماعهم على رواية أبواب مشكلة بَعُدَ تعلقها بأحاديثها، فلو كان الزعم كما قال الباجي أفيظن أن التلفيق من رواة الفربري وافق التلفيق عند رواة النسفي، وعند رواة حماد بن شاكر، ذلك ما لا يقوله من عنده مسكة من عقل.
هذا مع وجود نصوص من الإمام البخاري أنه ترجم الترجمة وأخلاها؛ لأنه كره أن يعيد الحديث وهو قريب من هذا الموضع، نقل هذا الصاغاني [553]صاحب النسخة المشهورة.
وما ذكرناه من استحالة توافق التلفيق بين الرواة عن البخاري يبطل ما زعمه الباجي إن كان أراد أن أصل البخاري عند الفربري، وإن كان أراد بأن أصل الفربري كان عند المستملي فهذا أشد بطلاناً، لأن الرواة عن البخاري وافقوه في النقل، ولأن الرواة عن الفربري وافقوه كذلك، فهل يكون هذا كله من باب التوافق؟!.
ثم إن هذا الذي ذكره الباجي رواية إنما يصلح لتوجيه نوع من التراجم واحد، وهي الأبواب التي أخلاها من الأحاديث، ثم أعقبها بأحاديث لم يذكرلها أبواباً، أو أبواب أخلاها من الترجمة وذكر فيها أحاديث[554].
أما الأول فممتنع حقيقة، إذ لم تتفق الروايات في الصحيح على باب خلا من حديث أعقبه بحديث خلا من تبويب، حتى يصح ما توهمه الباجي.
ثم تتبع الروايات في مثل هذه الحالات مفيدة جداً، فإن الأحاديث إن تداخلت في رواية قد تأتي على الصواب في رواية أخرى، وليس التداخل بلازم في كل الروايات.
ولأذكر مثالاً يقرب هذا الذي أذكره، لأنه به يتضح الحال والمقال:

---

[549]. البزدوي: هو الشيخ الكبير المسند منصور بن محمد بن علي بن قرينة بن سوية البزدوي النسفي، وقد اشتهر برواية الجامع الصحيح، فسمعه منه أهل بلده، ورُحل إليه، وهو آخر من حدث بالجامع الصحيح، توفي سنة(329هـ). ينظر: الذهبي: السير، ج5/ ص280.

[550]. ينظر: الذهبي: السير، ج15/ ص279.

[551]. النسفي: هو القاضي الحافظ الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج بن خداش النسفي، سمع من أعيان أهل الحديث في خراسان والعراق والشام ومصر، وحدث بصحيح البخاري عنه، لكنه فاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة، وكان حافظاً بصيراً باختلاف العلماء، عفيفاً صيِّناً، توفي سنة(295هـ). ينظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج2/ ص686، ابن العماد: شذرات الذهب، ج2/ ص218.

[552]. حماد بن شاكر: حماد بن شاكر: هو الشيخ الثقة أبو محمد حماد بن شاكر بن سوية النسفي، روى عن البخاري والترمذي وغيرهما، وحدث عنه الأعلام، وقد سمع الجامع الصحيح من البخاري، وله فيه فوت، توفي سنة(311هـ). ينظر: الذهبي: السير، ج15/ ص5.

[553]. الصاغاني: هو الإمام الحافظ المجوِّد الحجة أبو بكر محمد بن إسحاق بن جعفر البغدادي، كان ذا معرفة واسعة، ورحلة شاملة، مع صلابة في الدين، واشتهار بالسنة، واتساع في الرواية سمع من خلق كثير، وحدَّث عنه مسلم وأبو داود، والترمذي والنسائي وغيرهم، قال فيه الدارقطني:(ثقة وفوق الثقة)، توفي سنة(270هـ). ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج1/ ص240، الذهبي: السير، ج12/ ص592.

[554]. وقد قال الشيخ المعلمي اليماني:(لكن ترك[أي البخاري] مواضع بياضاً لحديث كان يفكِّر في زيادته، وأخَّر ذلك لسبب ما، ككونه كان يحب إثباته كما هو في أصله، ولم يتيسر له الظَّفَر به حينئذ.
الثاني: أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة، فيثبت الترجمة ويؤخر إثبات الحديث لنحو ما مرَّ.
الثالث: أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضاً للترجمة؛ لأنه يُعنى جداً بالتراجم ويضمِّنها اختياره،... فإذا كان متردداً ترك بياضاً ليتمَّه حين يستقر رأيه، وليس في شيء من ذلك ما يوهم احتمال خلل في ما أثبته). المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص354-355.

وهو حديث أم المؤمنين عائشة في قصة خروج النساء إلى المساجد في الفجر متلفعات بمروطهن[555]، رواه البخاري في ثلاثة مواضع:
أولها: باب كم تصلي المرأة من الثياب[556] ومناسبته واضحة.
وثانيها: وباب وقت الفجر[557]، ومناسبته واضحة.
وثالثها: باب سرعة انصراف النساء من الصبح[558]، ومناسبته كذلك واضحة.
لكن ورد في بعض النسخ في باب انتظار الناس قيام الإمام[559]، هكذا هو في رواية كريمة ونسخة الصاغاني، وهو من التداخل في نسختيهما، لأن الروايات اتفقت على ذكره في باب خروج النساء إلى المساجد، كما ذكره المهلب في تخريجه[560]، وهو محله الذي أليق به، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في آخر باب المذكور:(وقع في رواية كريمة عقب الحديث الثاني من هذا الباب: باب انتظار الناس قيام الإمام العالم، وكذا في نسخة الصغاني، وليس ذلك بمعتمد إذ لا تعلق لذلك بهذا الموضع، بل قد تقدم في موضعه من الإمامة معناه)[561].
ولم نحتج إلى ما توهمه الباجي في روايته عن المستملي.
وأما الثاني: وهو الأبواب الخالية من التراجم، فإن الحافظ-وسبقه كثير من الشراح- قرروا أن ذلك كالفصل من الباب السابق.
ثم إن الذي يبطل ذلك كله أن الحافظ الصغاني قد اطلع على نسخة الفربري التي هي بخطه محبسة في بعض مساجد بغداد، وهي النسخة التي كان يروي منها، وينسخ الناس منها، فنسبها للفربري بخطه لا للبخاري، وقد كانت نسخة الفربري تلك مرتبة وليست على الحال التي ذكر الباجي.
وما استدل به من اختلاف النسخ عن الفربري ليس بدليل على حصول هذا التداخل المزعوم الذي أورث إشكالاً في تناسب الأحاديث مع تراجم أبوابها، لأمور، منها:

1- أن الاختلاف في الغالب إنما هو في الكلمة بعد الكلمة، في ضبطها أو هيئتها ونحو ذلك من الأمور التي قد يزيدها الراوي من تلقاء نفسها، وليس اختلافهم من قبيل زيادة باب بأجمعه مع أحاديثه أو حذفه[562].
2- إن النسخ قد اختلفت عن الرواة عن الفربري، كأبي زيد المروزي اختلف الرواة عنه، فالأصيلي الذي ضبط نسخة القابسي، اختلف مع القابسي في ألفاظ، فهل يقال في أبي زيد كما قيل في الفربري، وهكذا مع الرواة عنه[563]؟!

---

555. لفظه: قالت عائشة:(لقد كان رسول الله يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات مُتَلَفِّعات في مُرُطِهِنَّ ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد).
556. صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة في الثياب، جز1/ ص84، ح372.
557. صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الفجر، جز1/ ص120، ح578.
558. صحيح البخاري: كتاب الأذان، باب سرعة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامهن في المسجد، جز1/ ص173، ح872.
559. صحيح البخاري: كتاب الأذان، باب انتظار الناس قيام الإمام العالم، جز1/ ص173، ح867.
560. ينظر: المهلب بن أبي صفرة: المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، ج1/ ص304.
561. ابن حجر: فتح الباري، ج3/ ص115.
562. قال الشيخ المعلمي:(فأما التقديم والتأخير فالاستقراء يبيّن أنه لم يقع إلا في الأبواب والتراجم، يقدم أحد البابين في نسخة ويتأخّر في أخرى، وتقع الترجمة قبل هذا الحديث في نسخة وتتأخر عنه في أخرى، فيلتحق بالترجمة السابقة. ولم يقع من ذلك ما يمسّ سياق الأحاديث بضرر). المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص355.
563. ينظر: جمعة عبدالحليم: روايات الجامع الصحيح ونسخه، ج2/ ص540. وراجع: محمد بن زين العابدين رستم: الجامع الصحيح للإمام البخاري وعناية الأمة الإسلامية به شرقاً وغرباً، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1434هـ/2013م، ص86 وما بعدها، فيه تفصيل رائع حول أسباب اختلاف الروايات وأنواعها وفوائدها وطرق الترجيح بينها، فجزاه الله خيرا.

وقد صرح المهلب في كتاب المناقب[564] أنه سقط من كتاب أبي زيد ورقتان فأكمله من رواية أبي ذر.

3- أن النسخ عن البخاري متفقة في إيراد التراجم المشكلة مع أحاديثها، فهل اتفقوا كلهم- الفربري مع رواته والنسفي وحماد وغيرهم- على ضم أوراق الصحيح وترتيبها على نسق قريب متشابه؟!، هذا لاتقبله العقول، ولو قيل: إن هؤلاء ما اجتمعوا في مجلس واحد لسماع الصحيح لما استبعدت صحة ذلك، بل دليل تأريخ السماع يدل عليه.

وقد تنبه القسطلاني[565] لشذوذ هذه الرواية التي نقلها الباجي، فقال:(وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر، من حيث إن الكتاب قرئ على مؤلفه ولاريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتباً، فالعبرة بالرواية لا بالمسودة التي ذكر صفتها)[566].

وهذا الذي قاله القسطلاني كاف في رد ما رواه الباجي عن المستملي، ولو سلمنا جدلاً صحة ذلك في رواية المستملي، فما له ولرواية الأثبات كأبي زيد وابن السكن وغيرهم، والله أعلم.

ثم عقب ابن رشيد بقوله: (إنما وقع للبخاري هذا لما كان عليه من النفوذ في غوامض المعاني، والخلوص من مبهماتها، .... ولم تمهله الأيام، لا لما قاله أبو الوليد من قوله الخطأ الذي ضربنا عن ذكره، ومن تأمل كلامه فقهاً واستنباطاً وعربية ولغة رأى بحراً جمع بحاراً، مع ما كان عليه من حسن النية وجميل الفعلة في وضع تراجم هذا الكتاب)[567].

نعم، قد ذكر المهلب أن البخاري عجل عن كتابه بالوفاة[568]، وكان يريد أن يحققه وينقحه ويزيد شرح أحاديثه وأبوابها بياناً، وهذا الذي ذكره محل نظر[569] فقد حدث البخاري بكتابه سنين كثيرة، ودهوراً طويلة، حدث به من سنة 248 إلى 255 قبيل وفاته بقليل، ومع ذلك فالروايات مؤتلفة في الجملة، متفقة على إيراد هذه الأحاديث في أبوابها إلا ما شذ وندر، والله الموفق[570].

وأما ما نسبه أبو رية إلى الحافظ ابن حجر فمنتقد؛ وذلك أن الحافظ نفسه انتقد بعض شراح الجامع الصحيح لأجل عدم فهمهم مقصد البخاري في تراجمه، وقال-وهو يتحدث عن منهجية البخاري في صحيحه-:(وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثراً أو آية؛ فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي، وللغفلة عن

---

564. الملهب بن أبي صفرة: المختصر النصيح، ج4/ ص147.

565. القسطلاني: هو العلامة المحدث أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني الأصل المصري الشافعي، ولد ونشأ بمصر، كان من قمم علماء عصره، لطيف الإشارة بليغ العبارة، له تصانيف نافعة؛ أهمها: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية. ينظر: ابن العماد: شذرات الذهب، ج8/ ص121، الشوكاني: البدر الطالع، ج1/ ص102، الزركلي: الأعلام، ج1/ ص233.

566. القسطلاني(923هـ): شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القاهري الشافعي: إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق، مصر، ط7، 1323هـ، ج1/ ص24.

567. ابن رشيد: إفادة النصيح، ص26.

568. المهلب بن أبي صفرة: المختصر النصيح، ج1/ ص150.

569. قال الإمام البخاري:(صنفت جميع كتبي ثلاث مرات) كما ذكره عنه الحافظ ابن حجر في هداية الساري، وقال محقق الكتاب-معلقا على كلام البخاري بعد كلام له-:(فإن له أسلوباً خاصاً في تأليفه للكتب .... [منها]: جمع المادة العلمية الخادم لموضوع الكتاب.....[ومنها]: التنقيح والتهذيب المستمر:... وبسبب ذلك التعديل المستمر والتنقيح المتواصل لم تكن تصحيحات الإمام البخاري مجموعة في نسخة معينة من نسخ مصنفاته، بل كانت موزعة بين النسخ بحسب ما كان متوفراً بين يديه لحظة انبعاث المعلومة المقيدة في ضميره، بل إن بعض تلك التعديلات-خصوصاً ما كان يزيده عند إملاء الكتاب-لم يكن موجوداً مقيداً عنده هو نفسه وإنما يصطاده النجيب النبيه من التلاميذ فيقيِّده في نسخهم؛ وبناءً على ذلك فلا توجد نسخة من نُسَخ كتبه يُمكن أن تُعَدَّ نسخة نهائية(مبيضة)، وهذه الحال هي التي ألجأت الحافظ الملهب بن أبي صفرة الأندلسي إلى اعتقاد أن الإمام البخاري توفي قبل أن يُتمَّ العمل في صحيحه، وأنه تركه في المسودة غير محررة. ابن حجر: هداية الساري لسيرة البخاري، ص109وما بعدها.

570. يراجع: البلقيني: تراجم البخاري، ص25.

هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر ومن جدَّ وجد)[571].

ومن جهة أخرى ينبغي أن يفهم كلامه السابق في سياقه الذي قاله فيه، فإنه لا يعني أن البخاري قد ترك كتابه الصحيح مسودة ولم يبيضه، بل هذا النص يتعلق بجزئية فنية وهي الترتيب، وحتى هذا القول مبني على رؤية بعض الرواة للجامع الصحيح، وابن حجر يقصد أن الرواة قد تصرفوا في الصحيح من ناحية الترتيب والجمع؛ ظناً منهم أنه مسودة؛ بدليل أنه نقل كلام المستملي عن الباجي، وقال بقول مخالف، والله أعلم.

ثانياً: متون أحاديث الجامع الصحيح مروية بالمعنى دون الألفاظ:

ذكر أبو رية في صدر كتابه "الأضواء" أن:(البخاري-وهو شيخ رجال الحديث-، وكتابه كما هو مشهور بين الجمهور-أنه أصح كتاب بعد كتاب الله كما يقولون، يروى بالمعنى)[572]، وقال:(..أني وجدت أنه لايكاد يوجد في كتب الحديث كلها مما سموه صحيحاً، أو ما جعلوه حسناً حديث قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه كما نطق الرسول به)[573].

قلت: قضية الرواية بالمعنى دندن حولها أبو رية كثيراً[574]، واتهم الرواة بأنهم لم يراعوا الألفاظ النبوية فضيعوا الأحاديث النبوية، وأدى ذلك إلى اختلاط الألفاظ النبوية بألفاظ الرواة.

فتكلمنا سابقاً حول هذا الموضوع، ولكن أزيد على ما سبق، وأقول:

يمكن أن يقال: أن أبا رية:(رجع عن الميل إلى منع رواية الحديث بالمعنى، أو رأى جوازها في غير الحديث النبوي-ولو مع التمكن من الإتيان باللفظ الأصلي-إذا كان ذلك لمصلحته)[575]، وتثبيت آرائه، والدليل على ذلك:

قال أبو رية -في بيان جمع القرآن وسببه في عصر الخليفة الراشد أبي بكر الصديق-:(ولما تولى أبو بكر ونشبت حرب الردة وقتل فيها كثير من الصحابة-خشي عمر من ضياع القرآن بموت الصحابة، فدخل على أبي بكر وقال له: إن أصحاب رسول الله باليمامة يتهافتون تهافت الفراش في النار، وإني أخشى أن لا يشهدوا موطناً إلا فعلوا ذلك حتى يقتلوا وهم حملة القرآن...إلخ) ثم سرد باقي الحديث من رواية الصحابي الجليل زيد بن ثابت[576].

قلت: ورد في سبب جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق حديث زيد بن ثابت الذي رواه البخاري في خمسة مواضع في صحيحه؛ وذلك كالتالي:

الموضع الأول: بلفظ:(إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بالناس، وإني أخشى أن يستحرَّ القتل بالقُرَّاء في المواطن...إلخ)[577].

الموضع الثاني: بلفظ:(إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقراء القرآن، وإنى أخشى أن يستحرَّ القتل بالقراء بالمواطن)[578].

وهذه الجملة تركت في موضع الثالث[579]، والخامس[580].

---

[571]. ابن حجر: هدي الساري، ج1/ ص14.

[572]. أبو رية: الأضواء، ص8.

[573]. أبو رية: المصدر السابق، ص7-8.

[574]. ينظر: أبو رية: الأضواء، ص273، فقد ذكر روايات على أن البخاري يروي الأحاديث بالمعنى، ونقل قول الحافظ أنه قال فيه:(من نوادر ما وقع في البخاري، أنه يخرج الحديث تامّاً بإسناد واحد بلفظين).

[575]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص329.

[576]. أبو رية: الأضواء، ص220.

[577]. صحيح البخاري: كتاب التفسير، باب (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ) من الرأفة، جز6/ ص71، ح 4679.

[578]. صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، جز6/ ص183،ح 4986.

[579]. صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب كاتب النبي، جز6/ ص184،ح 4989.

[580] صحيح البخاري: كتاب التوحيد، باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم، جز9/ ص125،ح 7425.

وفي موضع الرابع: وردت الجملة بلفظ:(إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بقراء القرآن في المواطن)[581].
والشاهد في ذلك: أن أبا رية نقل اللفظة الواردة في الرواية وهي القرَّاء بكلمة الصحابة؛ كما قال:(.. ونشبت حرب الردة وقتل فيها كثير من الصحابة، خشي عمر من ضياع القرآن بموت الصحابة..) ولا ريب أن الفرق بينهما واضح، وكره أن يصرِّح بأن الخشية كانت من استحرار القتل بقراء القرآن خاصة لا عموم الصحابة، وأحبَّ أن يجعلها من استحرار القتل بالصحابة على الإطلاق ليبني عليها ما علّقه في الحاشية إذ قال:(مما يلتفت النظر البعيد ويسترعي العقل الرشيد، أن عمر لما راعه تهافت الصحابة في حرب اليمامة تهافت الفراش في النار، وفزع إلى أبي بكر لكي يسارع إلى جمع القرآن وكتابته، لم يقل عنهم إنهم حملة الحديث، بل قال إنهم حملة القرآن ولم يطلب جمع الحديث وكتابته... وفي ذلك أقوى الأدلة وأصدق البراهين على أنهم لم يكونوا يعنون بأمر الحديث، ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ ويبقى على وجه الدهر كالقرآن الكريم)[582].
والأعجب من ذلك أنه قال:(في حديث للشيخين أن الساعة تقوم قبل انتهاء القرن الأول الهجري)!![583]، وأشار بهذا القول إلى قوله السابق تحت عنوان أحاديث مشكلة، ومما قاله:(وروى الشيخان واللفظ لمسلم عن أنس بن مالك: أن رجلاً سأل النبي قال: متى تقوم الساعة؟ قال: فسكت رسول الله هنية ثم نظر إلى غلام بين يديه من أزد شنوءة فقال:(إن عمّر هذا لم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة) قال أنس: ذاك الغلام من أترابي يومئذ)[584].
ثم قال أبو رية:(وقد مات أنس في سنة 93هـ على المشهور وهو ترب الغلام الذي قال النبي إنه لا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة، وبذلك يكون قيام الساعة قبل انقضاء القرن الأول الهجري كما نص الحديث!)، ثم يسخر بالأئمة الأعلام ويقول:(فما قول عباد الأسانيد؟! لعل بعضهم ينبري فيقول: وما يدرك لعل هذا الغلام لم يدركه الهرم إلى الآن!)[585] هكذا قال !!.
قلت: الحديث الذي أشار إليه أبو رية قد أخرجه مسلم فقط كما سبق.
وأما ما أخرجه الشيخان فهو حديث قتادة عن أنس أن رجلاً من أهل البادية أتى النبيﷺ، فقال: يا رسول الله متى الساعة قائمة، قال:(ويلك، وما أعددت لها) قال: ما أعددت لها إلا أني أحب الله ورسوله، قال:(إنك مع من أحببت)، فقلنا: ونحن كذلك، قال:(نعم)، ففرحنا يومئذ فرحاً شديداً فمَرَّ غلام للمغيرة وكان من أقراني فقال:(إن أخر هذا فلن يدركه الهرم حتى تقوم الساعة)، وقال البخاري عقبه: واختصره شعبة عن قتادة سمعت أنساً عن النبي[586].
وأما ما يتعلق بتفسير الحديث، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل:(الحديث إذا لم تجتمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً)[587].
وقال ابن حجر:(إن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد؛ فإن الحديث أولى ما فسَّر

---

[581]. صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب الإمام يأتي قوماً فيصلح بينهم، جز9/ ص74، ح7191.
[582]. أبو رية: الأضواء، ص220[هامش]. وأما ما يتعلق بعدم جمع وتدوين الأحاديث النبوية في عصره أو في عصر الخلفاء الراشدين، فتكلم فيه العلماء كثيراً، يراجع: المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص329 وما بعدها.
[583]. أبو رية: الأضواء، ص213[هامش].
[584]. أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة، ج2/ ص1351، ح2953.
[585]. أبو رية: الأضواء، ص201.
[586]. أخرجه البخاري واللفظ له: كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل:(ويلك)، جز8/ ص39، ح6167، وأخرجه مسلم رواية شعبة عن أنس مختصراً، في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة، ج2/ ص1351، ح2953.
[587]. الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي، ص487.

الحديث)[588].
وقال أيضاً:(الأحاديث إذا ثبتت وجب ضم بعضها إلى بعض؛ فإنها في حكم الحديث الواحد، فيحمل مطلقها على مقيدها، ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها، وبالله التوفيق)[589]
وهذا الحديث ذكره أبو رية؛ قد فسره العلماء بحديث آخر قد أخرجه الشيخان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: كان رجالٌ من الأعراب جُفاةً يأتون النبيﷺ فيسألونه متى الساعة، فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول:(إن يعيش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم) قال هشام[أحد رواة الحديث] يعني موتهم[590].
قال القاضي عياض:(وحديث(إن يعش هذا الغلام فعسى ألّا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة) يفسره الحديث الذي قبله[أي حديث عائشة]، وهذا يدل أن المراد بساعتكم: موتكم)[591].
وقال ابن حجر:(قال قاضي[عياض]: حديث عائشة هذا يفسر حديث أنس، وأن المراد ساعة المخاطبين)[592].
وكذلك يمكن رفع الإشكال بما قاله هشام وهو من رواة الحديث، فمعلوم أن الراوي أدرى بما يرويه.
والشاهد في هذا الحديث:
أن أبا رية قال: في حديث للشيخين أن الساعة تقوم قبل انتهاء القرن الأول الهجري، ولكننا ما وجدنا لفظ القرن ولا الأول في الأحاديث التي ذكرها أبو رية، فبالتالي:
إما نقول: أن أبا رية تقول على الجامع الصحيح، ونسب إليه وإلى صحيح مسلم ما لم يكن فيهما.
وإما أن نقول: أن أبا رية وقع فيما اتهم به الأصحاب والرواة بأسرهم، وأنه يلوم رجال الحديث فيما يرونه بالمعنى-مع مراعاة الشروط والضوابط العلمية-، وبالمقابل أبو رية سولت له نفسه وروى حديثاً في البخاري بالمعنى مع عدم مراعاة الشروط والضوابط التي قعدها النقاد، ومع ذلك كله أن مراعاة الألفاظ النبوية أسهل لأمثال أبي رية مقارنة بالرواة السابقين، لأنهم قد يعجزون الإتيان بالألفاظ كما هي وذلك لأنهم حدثوا من محفوظاتهم ولم يوجد عندهم آلات حفظ المعلومات كالأجهزية الألكترونية والذاكرات وغيرها لعدم وجودها في زمانهم، بخلاف زمن أبي رية فوجدت-بحمد الله وفضله- شتى الأنواع من الأجهزة الميسرة لحفظ المعلومات والرواة والمرويات، ومع ذلك ترك الألفاظ المحفوظة في السطور والصدور، واستبدلها بالذي هو أدنى لأجل اختلاق الإشكالات على الأحاديث النبوية.
قال القاضي عياض:(ولا يُحتج باختلاف الصحابة في نقل الحديث الواحد بألفاظ مختلفة؛ فإنهم شاهدوا قرائن تلك الألفاظ وأسباب تلك الأحاديث، وفَهِموا معانيها حقيقةً؛ فعبَّروا عنها بما اتفق لهم من العبارات؛ إذ كانت محافظتهم على معانيها التي شاهدوها والألفاظ ترجمةً عنها. وأما مَنْ بعدهم فالمحافظة أولى على الألفاظ المُبَلَّغة إليهم التي تُستخرَج المعاني، فما لم تُضبط الألفاظ وتُتَحرَّى، وتُسُومِح في العبارات والتحدث على المعنى انحلَّ النظم، واتسع الخرق)[593].
ثالثاً: دعوى عدم انتقاد متون الجامع الصحيح:
ذكر أبو رية أن جهود المحدثين تدور حول السند فقط، وأنهم لم يعتنوا بالمتون ولم ينتقدوها، وأن في منهجم خلل ونقص.
وقد نقل كلاماً عن الشيخ محمد رشيد رضا، وفيه:(وإذا قرأت ما قاله الحافظ فيها رأيتها كلها في

---

[588]. ابن حجر: فتح الباري، ج8/ ص62.
[589]. ابن حجر: المصدر السابق، ج14/ ص555.
[590]. صحيح البخاري: كتاب الرقاق، باب سكرات الموت، جز8/ ص107، ح6511، ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة، ج2/ ص1350، ح2952.
[591]. القاضي عياض: إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج8/ ص508.
[592]. ابن حجر: فتح الباري، ج14/ ص707.
[593]. القاضي عياض: الإلماع، ص254-255.

صناعة الفن...) فعلق أبو رية على صناعة الفن؛ وقال:(أي فن مصطلح الحديث، أي من ناحية السند، أما من ناحية متون أحاديث البخاري فلم يعرض لنقدها، ولو تجرد لها عالم فقيه متحرر لوجد فيها أحاديث كثيرة تستحق النقد)[594].

وقال أيضاً:(... ولكن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس، وتركوا أمره لمن وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب، أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء)[595]

قلت: وقد تأثر أبو رية في نسبة الخلل إلى مناهج المحدثين بشيئين:

1- بعض أقوال المؤرخ الشهير ابن خلدون الذي يفهم منه ذلك.
2- المدرسة الاستشراقية.

هذا الذي قاله أبو رية منتقد، وهذا ذهول منه عن انتقادات الجهابذة للجامع الصحيح، بل هو شبهة أثارها المستشرقون، ثم تبعهم في ذلك بعض المسلمين[596]، فقد تكلم العلماء في متون صحيح البخاري، وأعلوا المرويات[597]، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ منها:

المثال الأول: حديث ابن عباس أن النبيﷺ تزوج ميمونة وهو محرم. فهو مخرج في الصحيحين[598].

فقد وَهَّمَ فيه الأئمة عبد الله بن عباس، منهم:

1- سعيد بن المسيب[599].
2- أحمد بن حنبل[600].
3- ابن تيمية[601].
4- ابن القيم الجوزي[602]، وغيرهم من الجهابذة.

المثال الثاني: حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر في حادثة المعراج. وهو مخرج في البخاري[603].

وقد أعل العلماء بعض الألفاظ زادها ابن أبي نمير، ولم يذكرها غيره من الثقات الأثبات[604].

المثالث الثالث: حديث أبي هريرة في اختصام الجنة والنار، وفيه:(فأما الجنة، فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً، وأنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها ...)[605].

---

[594]. أبو رية: الأضواء، ص275[هامش].
[595]. أبو رية: الأضواء، ص7.
[596]. للتوسع يراجع: محمد لقمان السلفي: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، ص467-471، 473.
[597]. وسيأتي بيان سبب قلة انتقاد المتون من قبل النقّاد الكبار مقارنة بانتقادهم للرواة والأسانيد.
[598]. صحيح البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب تزويج المحرم، جز3/ ص15، ح1837، صحيح مسلم: كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته، ج1/ ص638، ح1410.
[599]. ابن حجر: فتح الباري، ج11/ ص414.
[600]. ابن حجر: المصدر السابق، ج11/ ص414.
[601]. ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج13/ ص353.
[602]. ابن القيم(751هـ): أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ/2019م، ج5/ ص102-103.
[603]. صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج، جز5/ ص52، ح3887، وفي مواضع أخرى، يراجع: الملهب بن أبي صفرة: المختصر النصيح، ج4/ ص117.
[604]. ينظر: القاضي عياض: إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج1/ ص497، ابن القيم: زاد المعاد، ابن كثير: البداية والنهاية، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أكثر من عشرة إشكالات؛ واجتهد في محاولة الإجابة عنها، انظرها: ابن حجر: فتح الباري، ج8/ ص627 وما بعدها. وللتوسع يراجع: سليمان الدبيخي: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، ص495.
[605]. أخرجه البخاري: كتاب التفسير، سورة ق، جز6/ ص138، ح4850، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، ج2/ ص1304-1305، ح2846.

فقد أعلَّه جمع من الحفاظ النقاد؛ منهم:
1- الإسماعيلي[606].
2- ابن تيمية[607].
وقال الحافظ ابن حجر:(قال جماعة من الأئمة: إن هذا الموضع مقلوب، وجزم ابن القيم بأنه غلط... وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني)[608].
المثال الرابع: حديث:(إن أمتي يُدعون يوم القيامة غرّاً محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطل غرته فليفعل)[609].
وقد أعلَّ بعض العلماء قوله:(فمن استطاع...)، واعتبروه مدرجاً من كلام أبي هريرة راوي الحديث.
قال ابن القيم:(فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي بيَّنَ ذلك غير واحد من الحفاظ)، ثم ذكر أن ابن تيمية أعله[610].
وستأتي الأمثلة على ذلك من كلام الدارقطني أيضاً.
رابعاً: دعوى عدم وجود الحديث المتواتر في الجامع الصحيح:
واقع الأخبار التي وصلت إلينا فليست على وتيرة واحدة، بل منها ما وصل إلينا من طرق عشرات الرواة وأكثر، ومنها ما وصلت إلينا من طريق راوي أو اثنين أو ثلاث وهكذا؛ بناء على ذلك قسم العلماء الأخبار إلى قسمين:
أولهما المتواتر: وهو في اللغة: اسم فاعل من التواتر بمعنى التتابع؛ أي عبارة عن تتابع أشياء واحداً بعد واحد، بينهم مهلة.
وفي الاصطلاح: فقد عرفه العلماء بعدة تعريفات[611]، وكان المحصل من تعريفاتهم للحديث المتواتر هو:
ما تعددت طرقه بلا حصر، بأن رواه جمع يمتنع، أو تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب، عن محسوس، عن مثلهم من أول السند إلى منتهاه في جميع الطبقات[612].
وثانيهما: الآحاد: جمع أحد بمعنى الواحد، واصطلاحاً: ما اختلَّ فيه شرط من شروط المتواتر، أو ما لم يجمع شروط التواتر[613].
ذكر أبو رية في معرض قوله حول كيفية نشأة تدوين الحديث أن المتواتر لا وجود له، فقال:(ومن أجل ذلك جاءت كتبهم كلها، وليس فيها مما جاء عن رسول الله حديث يعتبر متواتراً، بل نجد قد جمعت بين ما هو صحيح في نظر الرواة، وما هو موضوع لا أصل له، ولا يخلو من

---

606. ينظر: طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص405.
607. ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص262.
608. ابن حجر: فتح الباري، ج17/ ص454.
609. أخرجه البخاري عن أبي هريرة: كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء والغُرُّ المحجلون من آثار الوضوء، جز1/ ص39، ح136، ومسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، ج1/ ص130، ح246.
610. ابن القيم(751هـ): أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، تحقيق زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، السعودية، ط1، 1428هـ، ج1/ ص428. وللتوسع يراجع: ابن حجر: فتح الباري، ج1/ ص409، الألباني: إرواء الغليل، ج1/ ص133.
611. قال الشيخ طاهر الجزائري:(اعلم أن سبب اختلاف العبارات واضطرابها، إنما هو غموض هذا المبحث[أعني مبحث التواتر] ودقَّته؛ بحيث صارت العبارات فيه قاصرة عن أداء جميع ما يجول في النفس منه، فكُنْ منتبهاً لذلك، وقِسْ عليه ما أشبهه من المباحث، واحرصْ على أخذ زبدة ما يقولون، ولا يَصُدَنَّكَ عن ذلك اختلاف العبارات أو الاعتبارات). طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص148.
612. للتوسع يراجع: ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث، ج4/ 344، السخاوي: فتح المغيث، ج1/ ص29، السيوطي: تدريب الراوي، ص112، طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص129.
613. يراجع: المصادر السابقة.

ذلك كتاب حتى التي سموها الصحاح وهي البخاري ومسلم)[614].
وقال أيضاً:(جاءت كل كتب الحديث تحمل الصحيح وغير الصحيح حتى ما كان موضوعاً مكذوباً، ولم يسلم من ذلك كتاب حتى البخاري ومسلم...ولما كانت هذه الكتب قد جاءت بهذه المثابة وأنها قد خلت من الأحاديث المتواترة التي تعطي اليقين بل كل ما فيها أحاديث آحاد التي لا تفيد غير الظن، فإن علماء الأمة من فقهاء وأصوليين وكلاميين لم يأخذوا بها، ولاتقيدوا بما فيها)[615].
وعنون بقوله:(ليس في الحديث متواتر)[616]، ونقل عن الحازمي[617] أنه قال:(الحديث الواحد لا يخلو إما أن يكون من قبيل التواتر أو من قبيل الآحاد، وإثبات التواتر في الحديث عسر جداً، لاسيما على مذهب من لم يعتبر العدد في تحديده)[618].
ونقل عن الشاطبي مثل قول الحازمي.
ثم نقل عن ابن حبان أنه قال:(وأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد، لأنه ليس يوجد عن النبي خبر من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين، وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله، فلما استحال هذا وبطل، ثبت أن الأخبار كلها أخبار الآحاد)[619].
ثم نقل كلاماً عن النووي أنه نقل عن البعض أنهم نفوا المتواتر اللفظي إلا حديث:(من كذب عليَّ) وحديث الحوض، وبضعة أحاديث أخرى.
ثم علق أبو رية على ما نقله عن النووي بقوله:(نص هذا الحديث[أي حديث الحوض]: حوضي بين عدن إلى عمان البلقاء ماؤه أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل، وأكوابه عدد نجوم السماء!! من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها، وأول الناس وروداً عليه فقراء المهاجرين الشعث رءوساً، الدنس ثياباً، الذين لاينكحون المنعمات، ولا تفتح لهم السدود!! هذا مثل من التواتر عندهم؛ ولهذا الحديث روايات متعددة تختلف ألفاظها ويختلف مقدار هذا الحوض اختلافاً كثيراً فيها!!)[620].
قلتُ: في هذا الموطن وقع الخلط بين استعمال المصطلحات ولوازمها؛ وذلك أن مبحث المتواتر والآحاد تكلم فيه المتكلمون والفقهاء والأصوليون والمحدثون.
أصل تقسيم الخبر باعتبار عدد طرقه إلى المتواتر والآحاد بغض النظر عن مفاديهما وترتب الأحكام عليهما واقع لا محالة، ولا إشكال فيه البتة، لأنه تقسيم واقعي في الأحاديث النبوية وأقوال المحدثين، كما هو موجود في الحكم على الأحاديث بالفرد أو المخالفة وغيرها من المباحث الحديثية، وهذا مبحث حديثي محض[621].
وأما التواتر والآحاد المبحوث عنه في كتب الأصوليين هو المتعلق بالأخبار العامة، لا الأخبار الخاصة التي هي نقل الشريعة، ولذلك نجد أنهم يمثِّلون للمتواتر بقولهم: ككون(فاس) أي كوجود

---

614. أبو رية: الأضواء، ص231.
615. أبو رية: المصدر السابق، ص259.
616. أبو رية: المصدر السابق، ص252.
617. الحازمي: هو الإمام الحافظ البارع زين الدين أبوبكر محمد بن موسى بن عثمان الهمذاني، أحد الحفاظ المحققين، جمع بين الرواية والدراية، وبرع في الفقه والحديث، خصوصاً في النسب، له مصنفات نافعة، من أهمها: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ والآثار، شروط الأئمة الخمسة، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي، لبث الحازمي ملازماً للخير والإفادة والتصنيف، حتى توفاه الله إليه شاباً سنة (584هـ) ببغداد وهو ابن خمس أو ست وثلاثين سنة. ينظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج4/ ص1363، وله: السير، ج21/ ص170، السيوطي: طبقات الحفاظ، ص212.
618. الحازمي: شروط الأئمة الخمسة-ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث-، ص133.
619. ابن حبان: المسند الصحيح، ج1/ ص112.
620. أبو رية: الأضواء، ص253[هامش].
621. ينظر: محمد بن عمر بازمول: مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين، دار الآثار، مصر، ط1، بدون سنة الطبع، ص134.

مدينة اسمه فاس، فهم يبحثون عن الأخبار من حيث أخبار عامة منتشرة.
ثم دخل هذا الأصل في أخبار الشريعة وتنازعه متأخروا الأصوليين والمصنفين في علوم الحديث، ممَّا نتج عنه غلط عند الطائفتين، وقد انتحل هذا المذهب بعض أهل السنة يريدون به معنى صحيحاً في نفسه لا بالنظر إلى المقرَّر عند المحدِّثين، وانتحلته المعتزلة وغيرهم يريدون مأخذاً عقدياً فيه وذلك بإبطال المنقولات الواردة في الأسماء والصفات والشفاعة وغيرها في الحديث وقالوا أن الأحاديث كلها آحاد، وخبر الآحاد كلها يفيد الظن، والظن لا يبنى عليه المسائل العقدية، وذلك لما عجزوا عن حملها على مذهبهم الرديء، فزعموا عدم الاعتداد بالآحاد في أصول الدين.
وأهل السنة والأثر مطبقون على الاعتداد بالآحاد الثابتة في المسائل الاعتقادية، ولا قائل منهم حتى ممَّن ردّ هذه القسمة بأن الآحاد لا يثبت بها اعتقاد[622].
وقد أثبت العلماء وجود التواتر في الأخبار النبوية في موطنين:
أولهما: الرد على المعتزلة ومن على شاكلتهم، بأنه يوجد من الأخبار ما هو من جنس المتواتر، كأحاديث الرؤية، والشفاعة، والحوض، والميزان، وهذا من احتجاج الحق على الخصم.
وثانيهما: في ضبط لما يكفر به المخالف أو المنكر أو مما لايكفر به، وهذا فيه تفصيل لأن التواتر أنواع فليس كل متواتر يكفر منكره.
وقد أشار الحافظ ابن الصلاح إلى تسرب اصطلاح الأصوليين إلى كتب المصطلح، وذلك أثناء كلامه عن الخبر المشهور، وقال:(ومن المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، فإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره؛ ففي كلامه ما يُشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم، فإنه عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة[623]، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه. ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يُروى من الحديث أعياه تَطَلُّبُه[624]، .... نعم حديث(من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) نراه مثالاً لذلك...)[625].
وأما سبب إنكار وجود التواتر في الأحاديث عند بعض العلماء؛ فمرده إلى وقوع الإبهام والإيهام في العبارات، وكذلك لا نجد المتقدمين من المحدثين استخدموا هذا المصطلح.
والخلاف المذكور(إنما وقع في أحاديث ذكرتْ في كتب السنة، ولها أسانيد شتَّى اتفقت لها، لفرط العناية بها، وإلا فالمتواتر يعسر إيراد إسناد له على قواعد المحدثين، فضلاً عن أسانيد، وذلك أن الإسناد إنما يُحرص عليه في أخبار الآحاد لما يَعرض فيها من الشك)[626]، والدليل على ذلك أننا لا يمكن أن نورد إسناداً لما علمناه وتيقنناه من الأمور المتواترة التي لا تحصى ولو كانت قريبة العهد بنا، وذلك مثل عدد الركاعات، وخروج النبي من مكة إلى المدينة، ووفاته بها، ودفنه فيها،

---

622. للتوسع يراجع: الراجحي: عبدالعزيز بن فيصل: قدوم كتائب الجهاد لغزو أهل الزندقة والإلحاد، دار الصميعي، السعودية، ط1، 1419هـ/1998م، ص8 وما بعدها، ربيع بن هادي المدخلي: حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، دار المنهاج، مصر، 1426هـ/2005م، ص146، أحمد عادل الغريب: تثبيت حجية خبر الواحد، من منشورات مركز التفكر للبحوث والدراسات، ط1، 1437هـ/2016م، ص175.
623. التواتر في الأحاديث النبوية هو من باب التواتر النظري، لا من باب التواتر الضروري، لأن معرفته موقوفة على جمع طرق الحديث ورواياته، فهو مبني على البحث والنظر، والعلم به غير حاصل ضرورة كتواتر نقل القرآن المستغني عن الأسانيد والطرق، وهذا من دقائق الفروق التي اختلف فيها الأصوليون مع المحدثين، والله أعلم. ينظر: الجديع: تحرير علوم الحديث، ج1/ ص43.
624. فأراد ابن الصلاح أن يؤكد للناس هذا الإعياء في تطلب المثال على هذا المصطلح، ليؤكد لهم نفيه السابق لوجود المتواتر اللفظي-لا مطلق التواتر- في صناعة أهل الحديث، ويدل على ذلك تمثيله بحديث"من كذب عليَّ متعمداً"، والله أعلم.
625. ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث، ج4/ ص344.
626. طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص165.

ومسجده، ومنبره، وغير ذلك.
وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رداً على سؤال في عدد الأحاديث المتواترة في الصحيحين-:
(وأما عدة الأحاديث المتواترة التي في الصحيحين؛ فلفظ المتواتر: يراد به معانٍ، إذ المقصود من المتواتر ما يفيد العلم، لكن من الناس من لايسمي المتواتر إلا ما رواه عدد كثير يكون العلم حاصلاً بكثرة عددهم فقط، ويقولون: إن كل عدد أفاد العلم في قضية أفاد مثل ذلك العدد معرفة العلم في كل قضية، وهذا قول ضعيف.....، وأيضاً فالخبر الذي تلقاه الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً بموجبه يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف، وهذا في معنى المتواتر، لكن من الناس من يسميه المشهور، والمستفيض، ويقسمون الخبر إلى متواتر، ومشهور، وخبر واحد، وإذا كان كذلك فأكثر متون الصحيحين معلومة متقنة، تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول، والتصديق، وأجمعوا على صحتها، وإجماعهم معصوم من الخطأ، ... ثم هذه الأحاديث التي أجمعوا على صحتها قد تتواتر وتستفيض عند بعضهم دون بعض، ...فأهل العلم بالحديث، والفقه قد تواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة، كسجود السهو، ووجوب الشفعة، وحمل العاقل العقل، ورجم الزاني المحصن، وأحاديث الرؤية، وعذاب القبر، والحوض، والشفاعة، وأمثال ذلك)[627].
وقال الحافظ ابن حجر:(وما ادَّعاه[أي ابن الصلاح] من العزة ممنوع، وكذلك ما ادَّعاه غيره من العدم[628]؛ لأن ذلك نشأ عن قلة الإطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطئوا على الكذب، أو يحصل منهم اتفاقاً... ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط أفاد العلم اليقيني بصحة نسبته إلى قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير)[629].
أما بالنسبة لقول ابن حبان؛ فقوله صحيح بالنظر إلى غالب السنن المروية، أو بالنظر إلى التواتر اللفظي، فإنه عزيز الوجود، فيصح بهذا الاعتبار أن يكون الأصل في الأخبار أخبار الآحاد، والله أعلم[630].
وأما ما نقله أبو رية عن النووي فلم يتابع ابن الصلاح في قوله بندرة وجود الحديث المتواتر كما يفهم من صنيع أبي رية، والدليل على ذلك ما قاله النووي نفسه في جواب سؤال وجه إليه حول وجود المتواتر في الصحيحين، وفيه:(ففي البخاري ومسلم أحاديث كثيرة متواترة، منها حديث حجة الوداع، وحديث(من كذب علي متعمداً فليتبؤ مقعده من النار)، وحديث إتيان حوض النبيﷺ، وأحاديث كثيرة)[631].
فبذلك يظهر أن دعوى عدم وجود التواتر في الجامع الصحيح دعوى مجردة عن الدليل، وعن واقع الأحاديث الواردة فيه.

---

627. الفريوائي: شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه، ج1/ ص305 وما بعدها.
628. قال الكتاني:(وزعم ابن حبان والحازمي أنه معدوم بالكلية لا يوجد له مثال). الكتاني(1245هـ): أبو عبدالله محمد بن أبي الفيض جعفر الحسني الإدريسي: نظم المتناثر في الحديث المتواتر، اعتنى به عبدالحفيظ بن الحسن، دار المعارف، سوريا، ص11.
629. ابن حجر: نزهة النظر، ص25.
630. ينظر: الجديع: تحرير علوم الحديث، ج1/ ص45.
631. النووي(676هـ): أبو زكريا يحيى بن شرف: المنثورات في عيون المسائل المهمات المعروفة بفتاوى الإمام النووي-ترتيب ابن العطار-، تحقيق محمد رحمت الله حافظ الندوي، المكتب الإسلامي-بيروت-ودار الإشراق-الدوحة-، ط1، 1422هـ/2001م، ص271.

الفصل الثالث: منهج الدارقطني وأبي رية في الانتقاد وملامح عن نقدهما الحديثي

المبحث الأول: منهج الدارقطني في نقد صحيح البخاري

المطلب الأول: منهج الدارقطني في انتقاد رجال البخاري

بينَّا سابقاً إلى أن الدارقطني لم يكن مجرد محدِّث يروي الأسانيد فحسب، بل كان إماماً في الحديث وعلومه، بل هو من حفاظ الدنيا في معرفة علل الحديث وغوامضه ومراتب الرجال وأحوالهم.

وفي هذا المطلب الذي نحن بصدده سنجلِّي شيئاً من منهجه في الكلام حول رجال البخاري، وأسانيد مرويات الجامع الصحيح.

وفي هذا المطلب سأبين منهجه في انتقاد رجال الجامع الصحيح، ثم أتبعه في مطلب خاص بعرض منهجه في نقد الأسانيد.

أولاً: تعديل الصحابة بأسرهم وعدم التعرض لهم بسوء:

الدارقطني له كتاب ضخم في فضائل الصحابة أسماه"فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض صلوات الله عليهم"[632]، وهذا الكتاب-مع الأسف- لم يصلنا منه إلا قطعة من الجزء الحادي عشر على نقص في آخره، وفيه فضائل أبي بكر وعمر، وهو ليس كغيره من كتب الفضائل التي تكتفي بإيراد النصوص المتضمنة لذلك من الأحاديث المرفوعة أو الآثار الموقوفة، وإنما التزم فيه الدارقطني ذكر أقوال بعض الصحابة في بعض، وهذا ما لم يعرف عند غيره ممن ألف في هذا الباب.

ومعروف عن الدارقطني أنه على منهج أهل السنة والجماعة في جميع أبواب الاعتقاد والعمل، فما عرف عنه غمز أو طعن في أحد من الصحابة؛ خاصة من رواة الأحاديث النبوية، بل هو على ما عليه أهل السنة والجماعة من حبهم، والترضي عنهم، وذكرهم بالجميل، ومن تفضيل أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان ثم علي ثم باقي العشرة المبشرة بالجنة رضوان الله عليهم أجمعين.

وما وجدنا أنه انتقد حديثاً في الصحيحين أو في أحدهما أو في السنن أو غيرها بناء على جرحه للصحابي الذي روى الحديث؛ كلا بل هذا أمر دونه العَيّوق[633].

وبما أننا نتكلم عن الصحابة وعدالتهم؛ ينبغي أن نشير إلى أمر اتهم به الدارقطني، ألا وهو التشيع[634]، لأن من لوازمه الغمز في بعض الصحابة ولمزهم.

قال الخطيب البغدادي:(سمعت حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق يقول: كان أبو الحسن الدارقطني يحفظ ديوان السيِّد الحميري في جملة ما يحفظ من الشعر؛ فنُسِب إلى التشيع بذلك)[635].

والحميري هذا شاعر شيعيٌّ غالٍ، مات ذكره، وهجر الناس شعره؛ لما كان يفرط فيه من سب

---

632. الكتاب متداول، وله عدة طبعات؛ منها: باعتناء محمد بن خليفة الرباح، عن مكتبة الغرباء الأثرية، بالمدينة النبوية، ط1، 1419هـ/1998م، ومنها: طبعة التي ضبط نصها أبومصعب الحلواني، عن دار ماجد عسيري، بالسعودية، ط1، 1422هـ/2001م.

633. مثل تضربه العرب لما يتعذر وجوده. ينظر: الميداني(518هـ): أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم: مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، سوريا، ط3، 1393هـ، ج1/ ص264.

634. وقد قسم الحافظ الذهبي-في الميزان في ترجمة أبان بن تغلب- التشيع إلى ثلاثة أقسام، وقال الحافظ ابن حجر-في هدي الساري-:(إن التشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في التشيع ويطلق عليه رافضي،وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب والتصريح بالبغض فغال في الرفض). ويراجع تعليق وتعقيب الصنعاني على كلامهما. الصنعاني(1182هـ): محمد بن إسماعيل الأمير: ثمرات النظر في علم الأثر-مطبوع مع متن النخبة لابن حجر-، تحقيق وتعليق عبدالحميد بن صالح آل أعوج سبر، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م، ص94 وما بعدها.

635. الخطيب: تاريخ بغداد، ج12/ ص35.

الصحابة وأمهات المؤمنين[636].
فهذا هو سبب نسبة الدارقطني إلى التشيع، وما أعلم سبباً غيرهذا السبب، وهو في الدلالة على المراد سبب واهٍ من وجوه كثيرة:
أولها: الكتاب الذي صنفه في فضائل الصحابة ومناقبهم، كما أشرنا إليه سابقاً، وقد جمع فيه(ثناء الصحابة على القرابة، وثناء القرابة على الصحابة)[637].
ثانيها: أنه لو صحَّ أن الدارقطني حفظ هذا الديوان، فهو من ضمن جملة دواوين كثيرة حفظها، والرجل كان محباً للأدب، موصوفاً بالفصاحة، مطبوعاً على العربية، بصيراً بالشعر، ذوَّاقة للبيان، فلا يُستنكر أن يكون في جملة محفوظه ديوان لشاعر شيعي محكم الشعر جيِّده[638].
ثالثها: أن الدارقطني بيَّن موقفه من هذا الشاعر، وأعلن إنكاره عليه، ورغبته عن مسلكه.
فقال فيه:(السيد الحميري، الشاعر، اسمه: إسماعيل بن محمد بن يزيد، كان غالياً، يسبُّ السلف في شعره، ويمدح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب)[639].
رابعها: أن للدارقطني من العبارات والأقوال المنبئة عن صحة عَقْده، وسداد نهجه، ما تطيش معه تلك التهمة الواهية، إذا ما وزنت بميزان العدل والإنصاف.
فمن ذلك؛ قوله:(اختلف قوم ببغداد من أهل العلم، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: علي أفضل، فتحاكموا إليَّ فيه، فسألوني، فأمسكت، وقلت: الامساك عنه خير، ثم لم أُرد السكوت وقلت: دَعْهم يقولون فيَّ ما أحبُّوا، فدعوت الذي جاءني مستفتياً، وقلت: ارجع إليهم، وقل: أبو الحسن يقول: عثمان بن عفان رضي الله عنه أفضل من علي بن أبي طالب، باتفاق جماعة أصحاب رسول الله، هذا قول أهل السنة، وهو أول عَقْدٍ يُحَلُّ في الرَّفْض)[640].
ومن ذلك: أنه جعل الميل إلى الشيعة ضاراً، إلا ما كان منه قليلاً.
قال السلمي:(وسألته عن محمد بن المظفر، فقال: ثقة، مأمون. فقلت: يقال: إنه يميل إلى الشيعة، فقال: قليلاً، مقداره ما لا يضرُّ إن شاء الله)[641].
خامسها: أنه جرح جماعة من الرواة بسبب رفضهم وتناولهم للصحابة.
ومن ذلك: قال السهمي:(سألت أبا الحسن الدارقطني عن بكار، الذي يروي عنه المقانعي؟ فقال:(لا يساوي شيئاً، رافضي). قلت: رافضي وحده؟ قال:(لا، يجيء بمثالب الصحابة)[642].
وقال البرقاني: ذُكر أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عند أبي الحسن الدارقطني، فقال

---

[636]. ينظر في ترجمته: الدارقطني(385هـ): أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي: المؤتلف والمختلف، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ، ج3/ ص1309، الذهبي: السير، ج8/ ص44.

[637]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج4/ ص301-302.

[638]. ينظر: ابن معتز: طبقات الشعراء، ص32، الأصفهاني: الأغاني، ج7/ ص224. قال محمد تقي التستري-وهو شيعي-:(ومن الغريب أن السمعاني قال: كان يحفظ كثيراً من دواوين العرب، منها ديوان السيد الحميري، فنُسب إلى التشيع بذلك! فإنه كما عرفتَ من السِّبط[يعني: سبط ابن الجوزي] كان ناصبياً، ولابدَّ أن حفظه ديوان السيِّد كان من حبِّه للأدب. التستري: قاموس الرجال، ج12/ ص33.

[639]. الدارقطني: المؤتلف والمختلف، ج3/ ص1309.

[640]. السهمي(428هـ): حمزة بن يوسف: السؤالات للدارقطني، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط1، 1404هـ، ص238. فعلق الذهبي على القصة بقوله:(ليس تفضيل علي برفض ولا ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكل من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما، ولكن جمهور الأمة على ترجيح عثمان على الإمام علي وإليه نذهب. والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شك أبوبكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعي جلد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبَّهما واعتقد أنهما ليسا بإمامي هدى فهو من غلاة الرافضة، أبعدهم الله)اهـ. الذهبي: السير، ج16/ ص457.

[641]. السهمي: السؤالات، ص313.

[642]. السهمي: المصدر السابق، ص255.

أبو الحسن-وأنا أسمع-:(كان خبيثاً رافضياً)[643].
وقال السلمي: وسألته عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، فقال:(ضعيف الحديث، ضعيف الدين، رافضي، قدري)[644].
سادسها: أن الشيعة لا يعدُّنه منهم، بل هو عندهم ناصبيٌ، متعصب، من محدِّثي العامَّة أي أهل السنة!![645].
وبذا يتبين للمنصف براءة الحافظ الدارقطني من هذه التهمة.
وقد نفى تلك النسبة الباطلة جماعة من الحفاظ، منهم: الحافظان شمس الدين الذهبي[646]، وابن حجر العسقلاني[647].
ثانياً: الجرح بقدر الحاجة:
منهج الجرح والتعديل وأصوله سنة ماضية، ومضي هذه السنة ليس مضيّاً مبنياً على الرأي المجرد أو النظر المحض أو الهوى، وإنما مضي على النقل الصحيح والعقل الراجح الصريح، وقد أجمع العلماء على جوازه، إذ كان الغرض منه غرض شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بهما، وهو من الغيبة الجائزة، بل قد تكون واجبة[648].
ولما كان الجرح أمراً صعباً-فإن فيه حقَّ الله مع حق الآدمي، وربما يُورث مع قطع النظر عن الضرر في الآخرة ضراراً في الدنيا، من المنافرة والمقت بين الناس، وإنما جُوِّز للضرورة الشرعية- حكموا بأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة، ولا الاكتفاء على نقل الجرح فقط فيمن وُجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من النقاد[649].
قال الذهبي:(والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تامّ، وبراءة من الهوى والمَيْل، وخبرةٍ كاملة بالحديث وعلله ورجاله)[650].
وقال السخاوي:(لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد)[651].
وإذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة أو بأدنى تصريح لا تجوز له الزيادة على ذلك، فالأمور المرخَّص فيها للحاجة لا يُرتقى فيها إلى زائد على ما يُحصل الغرض.
ونقل السخاوي عن المزني أنه قال:(سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا إبراهيم اكسُ ألفاظك أحسنها، لا تقل كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء ونحوه، [و]أن البخاري كان لمزيد ورعه قلَّ أن يقول: كذاب أو وضَّاع. أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه،

---

643. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج11/ ص51.
644. السهمي: السؤالات، ص11.
645. ينظر: التستري: قاموس الرجال، ج12، ص33-436، بحرالعلوم: الفوائد الرجالية، ج4/ ص57، الشاهرودي: مستدركات علم رجال الحديث، ج8/ ص514، الأبطحي: تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي، ج5/ ص306.
646. الذهبي(748هـ): شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ، ج1/ ص351.
647. ابن حجر: لسان الميزان، ج6/ ص249.
648. ينظر: القرافي(684هـ): شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس المالكي: الفروق، تحقيق عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، دمشق-سوريا، ط2، 1432هـ/2011م، ج4/ ص310
649. ينظر: اللكنوي(1304هـ): أبو الحسنات محمد عبد الحي الهندي: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق وتعليق عبدالفتاح أبو غدة، دار السلام، القاهرة، ط7، 1421هـ/2000م، ص56-57.
650. الذهبي: الموقظة، ص82.
651. السخاوي: فتح المغيث، ج4/ ص446-447.

ونحو هذا. نعم ربما يقول: كذَّبه فلان، أو رماه فلان بالكذب)[652].
قلت: والدارقطني حينما ينتقد رجال البخاري فهو يجرح بقدر الحاجة، ولا يطيل الكلام في جرحهم وذكر مساويهم، بل يبين حاله بكلمات معدودة، وحروف يسيرة، وذلك لأن الجرح كأكل الميتة!، تباح للمصلحة الشرعية والضرورة الملحة، ومن الأمثلة على ذلك:

1- إبراهيم بن عبدالرحمن السكسكي: قال فيه الدارقطني:(ضعيف)[653].
2- إسماعيل بن أبي أويس: قال فيه الدارقطني:(لا أختاره في الصحيح)[654].
3- إسماعيل بن أبان الوراق الكوفي: قال فيه:(أثنى عليه أحمد، وليس بقوي)[655].
4- عبدالرحمن بن عبد الله بن دينار المدني: قال فيه:(خالف فيه البخاريُ الناس)[656].

والأمثلة على ذلك كثيرة، وهذا يدل على ورعه وشدة تيقظه، لأن الكلام في أعراض الناس لا يباح إلا للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها.

ثالثاً: التجريح النسبي:

المقصود بذلك أن رجال الجامع الصحيح هم ثقات وعدول-في الجملة-، ولكن الدارقطني يجرحهم ويتكلم فيهم في بعض مروياتهم، فيكون الجرح مقيداً، ويُقيد الجرح به عند التعارض إذا انتفت الموانع.

قال الشيخ عبدالعزيز العبداللطيف:(قد يريد التوثيق والتضعيف من الأئمةمُقَيَّدَين، فلا يُحكم بواحد منهما على الراوي بالإطلاق، بل بحسب ما يقتضيان معاً من جرح وتوثيق)[657].

وهو على قسمين:

القسم الأول: تقييد الجرح بأحاديث معدودة:

قال ابن رجب:(من هذا النوع أيضاً قوم ثقات لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون ويحدثون أحياناً من كتابهم فيضبطون)[658].

وقال ابن حجر:(القسم الثاني فيمن ضعف بأمر مردود... ويلتحق به من تُكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه. فإنه لا يجمل إطلاق الضعف عليه، بل الصواب في أمره التفصيل)[659].

وقد يتكلم الدارقطني فيهم، ويبين خطأهم في أحاديث معدودة، ومن الأمثلة على ذلك:

1- خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي الكوفي أبو محمد: قال فيه الدارقطني:(ثقة؛ إنما أخطأ في حديث واحد)[660]. حديث عمرو ابن حريث، عن عمر في الشعر، رفعه هو، ووقفه النسائي.
2- أيمن بن نابل الحبشي المكي: أنكر عليه الدارقطني وغيره زيادته في أول التشهد[661].

القسم الثاني: تجريحهم بالرواية عن بعض شيوخهم:

ومن الأمثلة على ذلك:

1- بدل بن المحبر التميمي البصري: ضعفه الدارقطني في روايته عن زائدة كما قاله

---

[652]. السخاوي(902هـ): شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن الشافعي: الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ أهل التاريخ، تحقيق المستشرق فرانز روزنثال، ترجمة صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ/1986م، ص117.
[653]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1013.
[654]. ابن حجر: المصدر السابق، ج2/ ص1022.
[655]. ابن حجر: المصدر السابق، ج2/ ص1021.
[656]. ابن حجر: المصدر السابق، ج2/ ص1110.
[657]. عبدالعزيز العبداللطيف: ضوابط الجرح والتعديل، ص73.
[658]. ابن رجب: شرح علل الترمذي، ج2/ ص765.
[659]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1244.
[660]. ابن حجر: المصدر السابق، ج2/ ص1054.
[661]. ابن حجر: هدي المصدر السابق، ج1026/2.

الحاكم[662].

2- الربيع بن يحيى بن مقسم الأشناني أبو الفضل البصري: قال فيه الدارقطني:(ليس بالقوي، يروي عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر:(جمع النبي بين الصلاتين)؟، [وهذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل]، وهذا يسقط مائة ألف حديث)[663].

قلت: ما أخرج عنه البخاري إلا من حديثه عن زائدة كما قاله الحافظ ابن حجر[664].

رابعاً: التجريح من قبل الحفظ لا العدالة:

الطعن في الراوي يكون من ناحيتين:

الأولى: من حيث عدم عدالته.

الثانية: من حيث عدم ضبطه.

وأوجه الطعن المتعلقة بانتفاء العدالة خمسة؛ هي:

1- الكذب.
2- التهمة بالكذب.
3- الفسق.
4- البدعة.
5- الجهالة.

وأوجه الطعن المتعلقة بانتفاء الضبط خمسة أيضاً؛ وهي:

1- فحش الغلط.
2- الغفلة.
3- مخالفة الثقات.
4- الوهم.
5- سوء الحفظ[665].

فالرواة الذين تكلم فيهم الدارقطني بنوع من التجريح، لا نجد فيهم من جُرِّح بوصف يمس عدالته؛ بحيث لاينجبر، ولا يلتفت إلى مروياته حتى للاعتبار والاستشهاد، بل جُلُّ الذين انتقدهم فالطعن موجه إليهم من حيث عدم ضبطهم لا عدالتهم، وإليك الأمثلة:

1- عثمان بن الهيثم بن الجهم المؤذن أبو عمرو البصري: قال فيه الدارقطني:(كان صدوقاً كثير الخطأ)[666].
2- محمد بن الفضل السدوسي أبوالنعمان؛ لقبه عارم: قال فيه الدارقطني:(تغير بآخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة)[667].

وقد سمع منه البخاري قبل اختلاطه بمدة، قال الحافظ ابن حجر:(إنما سمع منه البخاري سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه بمدة)[668].

3- سعيد بن يحيى بن مهدي الحميري أبو سفيان الواسطي: قال فيه الدارقطني:(كان متوسط

---

662. ينظر: ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1028.
663. الحاكم: السؤالات، ص206، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج3/ ص218.
664. ينظر: ابن حجر: هدي الساري، ج2/1057.
665. يراجع: عبدالكريم الخضير: تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، دار المنهاج، السعودية، ط5، 1433هـ، ص101.
666. ينظر: ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1132-1133.
667. السهمي: السؤالات، ص349. قال الحافظ ابن حجر:(له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة(ق)، من روايته عن عوف، عن محمد بن سيرين، وله شاهد). ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1072.
668. ينظر: ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1183.

الحال ليس بالقوي)[669].

وفيهم من جرَّحه بما يمس عدالته، ومع ذلك يبين أنهم ثقات عدول، وهذا الجرح لا يؤثر على مروياتهم، ومن الأمثلة على ذلك:

1- إبراهيم بن طهمان الخراساني: قال فيه الدارقطني:(ثقة إنما تُكُلِّم فيه بسبب الإرجاء)[670].
وقد روى الدارقطني في موضعين في"السنن" بإسناده إلى عبد الله بن المبارك، أنه قال:(كان إبراهيم بن طهمان ثَبْتاً في الحديث)[671].

2- التابعي عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي: قال فيه الدارقطني:(ثقة، إلا أنه كان رافضياً غالياً فيه)[672].

خامساً: الإشارة إلى الخلاف الواقع في جرح الرواة وتعديلهم:

عند ما يتكلم الدارقطني عن رجال الجامع الصحيح، قد يذكر الراوي مع إشارة موجزة إلى ما قيل فيه من قبل النقاد السابقين قبله، ثم يرجح ما انتهى إليه علمه باختصار، ومن الأمثلة على ذلك:

1- فليح بن سليمان الخزاعي-أو الأسلمي- أبو يحيى المدني: قال فيه الدارقطني:(مختلف فيه، ولا بأس به)[673].

2- إسماعيل بن أبان الوراق الكوفي: قال فيه الدارقطني:(أثنى عليه أحمد بن حنبل، وليس بقوي)[674]، وقال فيه أيضاً:(قد أثنى عليه أحمد بن حنبل، وليس بالقوي عندي، قلت[القائل: هو الحاكم]: من هذا المذهب؟ قال: المذهب وغيره، فإن أحاديثه ليست بالصافية)[675].

3- سعيد بن سليمان الواسطي المعروف بسعدويه:(يتكلمون فيه)[676].

سادساً: تغيير الاجتهاد في الكلام على الرجال:

الكلام على الرجال بالجرح أو التعديل قواعده الأصلية متفق عليها بين العلماء، ولكن تنزيلها على الرجال وتطبيقها على الرواة مسألة اجتهادية كاجتهاد الفقهاء في الفروع الفقهية[677].

والعلماء يجرحون ويعدلون بناءً على ما يظهر لهم من حال الرواة، فهم أبعد الناس عن الهوى، وأقرب الناس إلى العدل والإنصاف، وقد يجرحون أناساً بناءً على اجتهادهم، ثم يظهر لهم خلاف ما اعتقدوا فيه فسرعان يرجعون عن قولهم، وبالعكس.

---

669. الحاكم: السؤالات، 337.

670. السلمي: السؤالات، ص44. قال الحافظ ابن حجر:(ذكر الحاكم أنه رجع عن الإرجاء، ... وأكثر ما خرج له البخاري في الشواهد). ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1013.

671. الدارقطني: السنن، ج2/ ص218، ح1425-ج4/ ص58، ح3089، ونقل قبل ذلك عن النيسابوري، أنه قال:(قلت لمحمد بن يحيى: إبراهيم بن طهمان يحتج بحديثه؟، قال: لا).

672. السلمي: السؤالات، ص85. قال الحافظ ابن حجر:(احتج به الجماعة، وما أخرج له في الصحيح شيء مما يقوي بدعته). ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1133.

673. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1163.

674. ونقل ابن حجر قول الدارقطني فيه؛ أنه قال:(ثقة مأمون). ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج1/ ص270.

675. الحاكم: السؤالات، 278.

676. الحاكم: السؤالات، ص214. قال الحافظ ابن حجر-معلقاً على قول الدارقطني-:(هذا تليين مبهم، لايقبل ولم يكثر عنه البخاري، نعم روى هو والباقون أيضاً عن رجل[هو: محمد بن عبد الرحيم] عنه، وجميع ما له في البخاري خمسة أحاديث، ليس فيها شيء تفرد به). ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1068.

677. قال الحافظ المنذري:(واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا. وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص، ونقل إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا، ويجري الكلام عنده فيما يكون جرحاً في تفسير الجرح وعدمه، وفي اشتراط العدد في ذلك كما يجري عند الفقيه، ولا فرق بين أن يكون الجارح مخبراً بذلك للمحدث مشافهة، أو ناقلاً له عن غيره بطريقه، والله أعلم). المنذري: رسالة في الجرح والتعديل، ص47. وينظر: أبويحيى زكريا بن غلام قادر: الألباني ومنهج الأئمة المتقدمين في علم الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 1431هـ/2010م، ص16.

قال أبو بكر الإسماعيلي:(وهذا لأنه قد يخطر على قلب المسؤول عن الرجل من حاله في الحديث وقتاً ما ينكره قلبه، فيخرج جوابه على حسب النكرة التي في قلبه، ويخطر له ما يخالفه في وقت آخر، فيجيب عما يعرفه في الوقت منه. قال: وليس ذلك بتناقض ولا إحالة، ولكنه صدر عن حالين مختلفين عرض أحدهما في وقت والآخر في غيره)[678].

والدارقطني له آراء مختلفة في كلامه على بعض رجال البخاري، ومن الأمثلة على ذلك[679]:

1- عبدالله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري: تكلم فيه الدارقطني؛ فقال مرة:(ثقة حجة)[680]، وقال مرة أخرى:(ضعيف)[681]، وقال مرة:(ليس بالقوي)[682]

2- زكريا بن يحيى بن عمر بن حصن الطائي أبو السكين: تكلم فيه الدارقطني؛ فقال مرة:(ليس بالقوي، يحدِّث بأحاديث ليست بمضيئة)[683]، وقال مرة:(متروك)[684].

المطلب الثاني: منهج الدارقطني في انتقاد الأسانيد

أما ما يتعلق بمنهج الدارقطني الذي سلكه في نقد أسانيد مرويات الجامع الصحيح، فقد يتيقن المرء أنه انتقد البخاري في موضوع علم علل الحديث، الذي هو أهم مباحث علم الحديث، وأدقها مسلكاً.

وقد أظهر الدارقطني براعة فائقة في هذا الجانب، دلّت على تمام حفظه، ووفور فهمه، وعلوِّ شأنه في هذا الفن الدقيق.

ومعرفة العلل ترجع إلى فهم الناقد، وحفظه، وخبرته، وطول ممارسته، فإذا كان هو وغيره في هذا متماثلين تجد رأيهما في هذا الميدان سواء كما يظهر جلياً في قصة أبي حاتم مع أبي زرعة في جوابهما عن بعض أسئلة العلل[685].

قال الحافظ ابن حجر:(هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولايقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غائصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله تعالى فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه، دون غيرهم ممن يمارس ذلك. وقد تقصر عبارة المعلل منهم، فلا يفصح بما استقرَّ في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه. وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث)[686].

---

678. المنذري: جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، نقلاً عن ماهر الفحل: الجامع في العلل والفوائد، ج2/ ص162.

679. وقد بين العلماء ما يجيب على طالب العلم فعله في هذا الحال؛ ينظر على سبيل المثال: عبدالله الجديع: تحرير علوم الحديث، ج1/ ص517، القناص: محمد بن عبدالله: إتحاف أهل الأثر بشرح نزهة النظر، دار الصميعي، السعودية، ط1، 1433هـ/2012م، ص405.

680. الحاكم: السؤالات، ص233.

681. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1103، موسوعة أقوال الدارقطني في رجال الحديث وعلله: جمع وترتيب جماعة من الباحثين، دار عالم الكتب، بدون معلومات أخرى، ج1/ ص371.

682. الدارقطني(385هـ): أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي: الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح، تحقيق سعد بن عبدالله آل حميد، دار الصميعي، السعودية، ط1، 1427هـ/2006م، ص66، راجع كلام المحقق عليه.

683. الحاكم: السؤالات، ص212.

684. البرقاني: السؤالات، ص78. وينظر: ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1060.

685. ينظر: ابن أبي حاتم: مقدمة الجرح والتعديل، ص394.

686. ابن حجر: النكت، ج3/ ص201.

وقد انتقد الدارقطني الجامع الصحيح وخصص له ولكتاب مسلم كتابين[687].
أولهما: التتبع[688]: قال الدارقطني في مقدمة الكتاب:(ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما بيَّنْتُ عللها، والصواب منها)[689].
فالدارقطني انتقد من أحاديث الصحيحين مائتي حديث[690] مما يرى أن له علة.
وقد بلغت أحاديثه بالعدد ثمانية عشر حديثاً ومائتين، منها تسعة مكررة[691]، وسبعة ذكرها لإلزام من لم يخرجها من الشيخين[692]، والحديث الأخير ليس في(الصحيحين)[693].
وثانيهما: الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح:
قال الدارقطني في مقدمته:(ما حضرني ذكره من الأحاديث التي خرجها محمد بن إسماعيل البخاري في كتاب(السنن الصحاح) عنده؛ مما اختلف في أسانيد بعضها، وفي إرسال بعضها، وفي إيصالها، وفي عدالة ناقليها وجرحهم)[694].
ويعد هذا الجزء فرعاً من موضوع كتابه السابق"التتبع" غير أنه كما زاد في"التتبع" ذكر علل الأحاديث في صحيحي البخاري ومسلم[695].
وأما المنهج العام الذي سار عليه في معظم انتقاداته فهو كما يلي:

---

687. أقصد أن الدارقطني خصص هذين الكتابين في الكلام على الجامع الصحيح، بخلاف انتقاداته الأخرى التي بثها في العلل وغيرها.
688. يسميه بعض العلماء بالاستدراكات، كما سبق الإشارة إليه.
689. الدارقطني: التتبع، ص209.
690. حسب ترقيم الشيخ مقبل الوادعي -محقق الكتاب-.
691. وهي:(172، 173، 174، 176، 179، 182، 184، 192، 200).
692. وهي:(131، 132، 139، 140، 142، 167، 193)، وكلها إلزام للبخاري بإخراج أحاديث أخرجها مسلم، عدا الحديث(167) فهو إلزام لمسلم بإخراج نسخة انتقى منها حديثاً. وغير هذه السبعة الصريحة في الإلزام: هناك الحديث(141) يرى الشيخ مقبل الوادعي أنه من باب الإلزامات-ألزم فيه الدارقطني مسلماً بإخراج حديث أخرجه البخاري- وكلام الدارقطني فيه محتمل، والحديث(158) ألزم فيه مسلماً بإخراج زيادة في حديث قد أخرج مسلم أصله.
693. فعدة أحاديث التتبع (218) بحذف المكرر(9) أحاديث، والإلزامات(7) أحاديث، و(2) الحديثين الذي ذكرتهما في التعليق السابق-وهما:(141، 158)، و(1) الحديث الأخير وليس في أحد الصحيحين، فالمتبقى (199) حديثاً: انتقد فيها على الشيخين معاً(32) حديثاً، منها حديث علق البخاري فيه موضع الانتقاد(ح150)، ومنها(3) أحاديث رجح فيها الدارقطني رواية الشيخين(44، 52، 105)، ومنها حديثان احتج بهما على جواز المكاتبة والإجازة(119، 152)، ومنها حديثان لم يتفق الشيخان فيهما على إسناد واحد وانتقد الدارقطني فيهما كلا السندين(3-وكرره في- 200، 104). وانتقد البخاري-وحده- (69) حديثاً، منها حديثان أخطأ فعزاهما إلى وسلم(وهما: 129، 130)، ومنها حديث لم يخرج البخاري موضع الانتقاد(7)، ومنها حديث علق البخاري فيه السند المنتقد(191)، ومنها حديث رجح الدارقطني فيه رواية البخاري(164)، ومنها حديث احتج به على جواز المكاتبة والإجازة(143). وانتقد على مسلم-وحده- (98) حديثاً، منها حديث أخطأ فعزاه إلى الشيخين، ومنها حديث في مقدمة صحيح مسلم(8)، ومنها (3) أحاديث رجح فيها رواية مسلم (100، 165، 214). تنبيه: فإن قيل: قد ذكر في آخر النسخة: أن الحافظ السلفي قد عدها(207) مواضع، قلت: لعله لم يعد أحاديث الإلزامات وهي(7) أحاديث، وحديث(158)؛ لأن الدارقطني ذكره في أثناء كلامه على الحديث الذي قبله، ولعله عدَّ أحاديث الحسن عن أبي بكرة(88-91)-وهي4 أحاديث- موضعاً واحداً، والله أعلم.
694. الدارقطني: الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح، ص39.
695. قال محقق الجزء الدكتور سعد الحميد:(فعدة أحاديث هذا الجزء اثنان وعشرون حديثاً، وعدة أحاديث البخاري في"التتبع" مائة حديث، وحديث؛ بزيادة تسعة وسبعين حديثاً، وهذا في الذي وصل إلينا، وأما الحافظ ابن حجر فذكر في "مقدمة فتح الباري" أن عدة ما انتقده الدارقطني على البخاري مائة وعشرة أحاديث، وافقه مسلم على تخريج اثنين وثلاثين حديثاً، وانفرد البخاري بتخريج ثمانية وسبعين حديثاً، فلعلَّ الحافظ ابن حجر لم يقتصر على ما انتقده الدارقطني في"التتبع" فقط، بل أدخل ما زاده في هذا الجزء، وما زاده في"كتاب العلل" والله أعلم). الدارقطني: الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح، ص19.

أولاً: الاختصار في الانتقادات:
إعلالات الأئمة النقاد المتقدمين-على رأسهم الدارقطني- للأخبار والأسانيد مبنية في الأعم الأغلب على الإجمال والاختصار، والإشارة وعدم التفصيل. وهم في الأعم الأغلب لا يذكرون الأدلة والأسباب التي دعتهم إلى هذا القول؛ لأن كلامهم في الغالب موجه إلى أناس يفهمون الصناعة الحديثية والعلل، ويدركون المراد بمجرد إشارة الناقد للعلة ذكرها، وكأنهم لا يحتاجون إلى مزيد إيضاح، ولسان حال أولئك أنهم ألفوا هذا العلم لهؤلاء القوم.
ثانياً: انتقاد الدارقطني طرق التحمل وبيان مدى حجيته:
مناهج تلقي الحديث وضعت لصيانة الحديث والدقة البالغة في توصيله، وذلك لأن المتلقي لا يكون في حالة واحدة عند التلقي، فمرة يستمع وشيخه يملي عليه، وقد يكون املاء الشيخ من حفظه أو من كتابه، ومرة يقرأ الطالب على الشيخ وهو ساكت يسمع، وقد يقرأ الطالب من حفظه أو من كتابه، وقد يدفع الشيخ للمتلقي أصل سماعه ليرويه عنه. وقد يجيز الشيخ تلميذه رواية كتابه أو مروياته، وقد يعلمه بها أو يوصي له بها عند سفره أو موته، وقد يجد كتاباً بخط شيخ معروف وهكذا.
وهذه الأنواع تتفاوت حكمها بين ما هو مقبول بالاتفاق، أو مردود بالاتفاق أو مختلف فيه[696].
والدارقطني قد اهتم بهذا الجانب اهتماماً بالغاً؛ وذلك لأنه يبنى عليه معرفة اتصال السند وعدمه.
وقد انتقد البخاري في عدَّة أحاديث؛ منها:
المثال الأول: قال البخاري: حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا عاصم بن يوسف اليَرْبُوعي، حدثنا أبو إسحاق الفزاري، عن موسى بن عُقْبة، قال: حدثني سالم أبوالنضر مولى عمر بن عبيد الله، كنتُ كاتباً له قال: كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى حين خرج إلى الحرورية، فقرأته فإذا فيه: إن رسول اللهﷺ في بعض أيامه التي لقي فيها العدوَّ انتظر حتى مالتِ الشمس، ثم قام في الناس فقال:(لا تمَنَّوا لقاء العدوِّ، وَسَلوا الله العافية، فإذا لقيتُمُوهُم فَاْصْبِروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف)، ثم قال:(اللهم منزل الكتاب، ومُجريَ السحاب، وهازِمَ الأحزاب، اهْزِمْهُم وانصرْنا عليهم)[697].
وقال موسى بن عقبة: حدثني سالم أبوالنَّضر، كنت كاتباً لِعُمَرَ بن عبيد الله فَأَتَاهُ كتاب عبدالله بن أبي أوفى: أن رسول اللهﷺ قال:(لا تمنَّوا لقاء العدوِّ)[698].
وقد أعلَّه الدارقطني على الاحتمال بالانقطاع، وقال:(وهو صحيح وحجة في جواز الإجازة والمُكاتبة؛ لأن أبا النضر لم يسمع من ابن أبي أوفى، وإنما رآه في كتابه، وبالله التوفيق)[699].
ويدل على ذلك ما أفصح عنه ابن القطان بقوله:(وهو حديث لم يسمعه أبو النضر سالم من عبدالله بن أبي أوفى، وإنما كتب به إلى مولاه، فلعله رآه في كتابه، وقد نبه عليه الدارقطني...
إلى أن قال: فالحديث إذن منقطع، حدث به أبو النضر عن كتاب ابن أبي أوفى إلى مولاه المذكور)[700].

---

[696]. للتوسع يراجع: القاضي عياض: الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع، ص147 وما بعدها، الحاكم: معرفة علوم الحديث، ص340، السخاوي: فتح المغيث، ج2/ ص325-530، طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج2/ ص408، الجديع: تحرير علوم الحديث، ج1/ ص131-185.
[697]. صحيح البخاري: كتاب الجهاد، باب كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يقاتل أول النهار أخَّر القتال حتى تزول الشمس، جز4/ ص51، ح2966.
[698]. صحيح البخاري: كتاب الجهاد، باب لا تمنوا لقاء العدو، جز4/ ص63، ح3024-ح3025.
[699]. الدارقطني: التتبع، ص464، ح152.
[700]. ابن القطان: بيان الوهم والإيهام، ج2/ ص540.

قلت: والرواية بالمكاتبة[701] جائزة، وعمل بها السلف والخلف[702].
قال النووي:(وقد جوزوا العمل بالمكاتبة والإجازة، وبه قال جماهير العلماء من أهل الحديث والأصول والفقه، ومنعت طائفة الرواية بها، وهذا غلط، والله أعلم)[703].
قال ابن حجر-بعد ذكره كلام الدارقطني-:(قلت: فلا علة، لكنه ينبني عن أن شرط المكاتبة هل هو من المكاتب إلى المكتوب إليه فقط، أم كل مَنْ عرف الخط روى به وإن لم يكن مقصوداً بالكتابة إليه؟ الأول: هو المتبادر إلى الفهم من المصطلح، وأما الثاني: فهو عندهم من صور الوجادة، لكن يمكن أن يقال هنا أن رواية أبي النضر هنا تكون عن مولاه عمر بن عبيدالله عن كتاب ابن أبي أوفى إليه[704]، ويكون أخذه لذلك عن مولاه عرضاً؛ لأنه قرأه عليه؛ لأنه كان كاتبه، فتصير والحالة هذه من الرواية بالمكاتبة، كما قال الدارقطني، والله أعلم)[705].
المثال الثاني: قال البخاري: حدثنا محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثُمامة بن عبدالله بن أنس، أن أنساً حَدَّثَهُ أن أبابكر كتب له هذا الكتاب لَمَّا وجهه إلى البحرين:(بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فَمَنْ سُئِلَها من المسلمين على وجهها فَلْيُعْطِها، ومن سُئل فوقها فلا يُعطِ: في كل أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاةٌ... إلى آخر الحديث[706].
أعلَّه الدارقطني بأن عبدالله بن المثنى لم يسمعه من ثمامة، إنما هو كتاب دفعه إليه.
وكذا لم يسمعه ثمامة من أنس، إنما هو كتاب.
قال الدارقطني:(وأخرج البخاري عن الأنصاري، عن أبيه، عن ثمامة، عن أنس، حديث الصدقات.
وهذا لم يسمعه ثمامة من أنس، ولا سمعه عبد الله بن المثنى من عَمِّهِ ثمامة.
قال علي بن المديني: حدثني عبد الصمد، حدثني عبدالله بن المثنى، قال: دفع إليَّ ثمامةُ هذا الكتاب، قال: حدثنا عفان، حدثنا حماد، قال: أخذت من ثمامة كتاباً، عن أنس نحو هذا. وكذلك قال حمَّاد بن زيد، عن أيوب، أعطاني ثمامة كتاباً... فذكر هذا.
وأخرج أيضاً بهذا الإسناد: كان نقش الخاتم ثلاثة أسطر)[707].
قلت: هذه ليست بعلة، لأنه على فرض صحة كون الحديث مروي بالمناولة[708]، فهو صحيح،

---

701. المكاتبة: وهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب وهو غائب شيئاً عن حديثه بخطه، أو يكتب ذلك وهو حاضر ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه. ينظر: النووي: التقريب والتيسير، ص267، السخاوي: فتح المغيث، ج2/ ص497، السيوطي: تدريب الراوي، ص302.
702. يراجع: النووي: التقريب والتيسير، ص267، ابن رجب: شرح علل الترمذي، ج1/ ص525، السخاوي: فتح المغيث، ج2/ ص498.
703. النووي: شرح مسلم، جز12/ ص274.
704. والذي يظهر: أن رواية أبي النضر ليست عن مولاه، بل هي عن كتاب عبد الله بن أبي أوفى-كما نبه عليه محقق التتبع-، فقد ورد في مسلم: عن أبي النضر عن كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبي يقال له عبدالله بن أبي أوفى، فكتب إلى عمر بن عبيدالله حين سار إلى الحرورية ...إلخ. ولو كان كما ظهر للحافظ لذكر عمر بن عبيد الله من رجال الشيخين، وليس موجوداً في"تهذيب التهذيب" والله أعلم. يراجع: الدارقطني: التتبع، ص465.
705. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص956.
706. صحيح البخاري: كتاب الحيل، باب في الزكاة وأنْ لا يُفَرَّق بين مُجْتَمَعٍ ولا يُجْمَعُ بين متفرِّق خشية الصدقة، جز9/ ص23، ح6955.
707. الدارقطني: التتبع، ص392-393، ح110. وقد أعلَّ الدارقطني بهذا الإسناد حديث استسقاء عمر بالعباس، في جزئه[فيه بيان علل أحاديث الجامع الصحيح: ص66-] وزاد فيه:(عبد الله بن المثنى ليس بالقوي).
708. المناولة: هو إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مروياته مع إجازته له به صريحاً، أو كناية. والظاهر من صنيع البخاري التسوية بين المكاتبة والمناولة كما سيأتي. ينظر: فهمي القزاز: أقوال الإمام البخاري في علوم الحديث في كتابه الجامع الصحيح، ص103.

لأن المناولة أحد طرق التحمل الجائزة بالشروط عند العلماء.
وقد استدل البخاري على جواز التحديث بالمناولة بفعل عثمان حينما نسخ المصاحف وأمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداه.
قال البخاري:(وقال أنس: نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق، ورأى عبدالله بن عمر ويحيى بن سعيد ومالك ذلك جائزاً، واحتجَّ بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي حيث كتب لأمير السرية كتاباً وقال:(لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبيﷺ)[709].
قال الحافظ-بعد ذكره كلام الدارقطني-:(قلت: ليس فيما ذكر ما يقتضي أن ثمامة لم يسمعه من أنس كما سطر به كلامه، وأما كون عبدالله بن المثنى لم يسمعه من ثمامة فلا يدل على قدح في هذا الإسناد،ه دليل على صحة الرواية بالمناولة إن ثبت انه لم يسمعه مع أن في سياق البخاري عن عبدالله بن المثنى: حدثني ثمامة أن أنساً حدثه، وليس عبدالصمد فوق محمد بن عبدالله الأنصاري في الثقة ولا أعرف بحديث أبيه منه، والله أعلم)[710].
ثالثاً: منهجه في ذكر الأسانيد وكيفية الانتقاد:
الدارقطني له عدة طرق في ذكر الأسانيد وبيان انتقاداته عليها:
1- منها قد يذكر الإسناد المنتقد بلا متن، ومن الأمثلة على ذلك:
المثال الأول: قال الدارقطني:(وأخرج البخاري حديث ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشِبْلٍ.
ولم يتابع ابن عيينة على شبل، خالفه مالك ومعمر ويونس وابن أبي ذئب والليث وصالح بن كيسان وابن جريج وغيرهم)[711].
المثال الثاني: قال في "التتبع":(وأخرج البخاري حديث خنساء بنت خِذام وقد كتبناه)[712]؛ هكذا قال، وقد نقل ابن حجر نص كلامه في الهدي[713]، وتكلم فيه الدارقطني في آخر كتابه "العلل" بالتفصيل[714].
2- ومنها: قد يذكر السند ويشير إلى موضع آخر قد بين علته، كما قال في "التتبع":(وقد أخرج البخاري حديث داود بن أبي الفرات عن ابن بُريدة. وقد كتبت علته في موضع آخر)[715].
وقد يبين علته في نفس الكتاب[716].
3- ومنها: قد يذكر الأسانيد والاختلاف فيها بالاختصار كما هو حاله في معظم انتقاداته.
4- ومنها: قد يتوسع في ذكر الطرق والاختلاف فيها، كما أطال النفس في ذكر طرق حديث عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه عن عبد الله:(أتيت النبيﷺ بحجرين وروثة)، فقد ذكر الأوجه والطرق المختلفة في هذا الحديث بما يزيد عن سبيعاً طريقاً ولم يرجح في كتابه"العلل"[717]، وقد لخَّص كلامه في "التتبع"، ورجَّح طريق البخاري[718].

---

[709]. صحيح البخاري: باب ما يُذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، جز1/ ص23، ذكره تعليقاً. ينظر: فهمي القزاز: منهج الإمام البخاري ص102.
[710]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص947.
[711]. الدارقطني: التتبع، ص221، ح7.
[712]. الدارقطني: المصدر السابق، ص305، ح57.
[713]. قال ابن حجر:(قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث خنساء بنت خذام الأنصارية أن أباها زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك... الحديث، من رواية مالك ... إلخ). ثم ذكر موضع النقد وأجابه. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص984.
[714]. ينظر: الدارقطني: العلل، ج12/ ص505، سؤال رقم4130.
[715]. الدارقطني: التتبع، ص417، ح126.
[716]. ينظر: الدارقطني: التتبع، ص504، ح179.
[717]. الدارقطني: العلل، ج3/ ص180، سؤال رقم 686.

5- ومنها: قد ينتقد سنداً روى به البخاري عدة متون، كما قال الدارقطني:(وأخرج البخاري أحاديث الحسن عن أبي بكرة؛ منها: الكسوف، ومنها: (زادك الله حرصاً، ولا تَعُد)، ومنها: لا يفلح القوم ولَّوا أمرهم امرأة)، ومنها: (ابني هذا سيِّد)، والحسن لا يَروي إلا عن الأحنف، عن أبي بكرة)[719].

6- ومنها: قد يذكر الخلاف في السند ويرجح طريق البخاري، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: قال الدارقطني:(وأخرج مسلم حديث وكيع، عن هشام، عن أبيه، عن المسور، أن عمر استشار في إملاص المرأة.

وهذا وهم؛ وخالفه أصحاب هشام: وُهَيْبٌ، وزائدة، وأبو معاوية، وعبيدالله بن موسى، وأبو أسامة، فلم يذكروا المسور، وهو الصواب.

وفي حديث زائدة عن هشام، عن أبيه: سمع المغيرة، وكذلك قال أبو الزناد: عن عروة، عن المغيرة.

ولم يخرج مسلم غير حديث وكيع، وهو وهم.

وأخرج البخاري[720] أحاديث من خالف وأتى بالصواب)[721].

المثال الثاني: قال الإمام مسلم: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبي خَرَّ رجلٌ من بعيره، فَوُقِصَ فماتَ، فقال:(اغسلوه بماء وسدرٍ، وكَفِّنوهُ في ثَوْبَيْهِ، ولا تُخَمِّروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة مُلَبِّياً)[722].

قلت: أعلَّ الدارقطني صنيع مسلم، ورجح طريق البخاري[723]؛ وقال:(إنما سمعه منصور من الحكم؛ وأخرجه البخاري عن قتيبة، عن جرير، عن منصور، عن الحكم، عن سعيد[724]، وهو الصواب. وقيل: عن منصور، عن سلمة، ولا يصح)[725]، أي: أن الحديث منقطع بين منصور وسعيد؛ بينهما الحكم بن عتبة؛ هكذا أخرجه البخاري كما سبق.

رابعاً: منهجه في بيان الزيادة في الإسناد وكيفية انتقادها:

الزيادات الواقعة في المتون أو الأسانيد لها أهمية بالغة عند علماء الحديث، وهذا نوع من أنواع الاختلاف، وهو أمر طبيعي لا غرابة فيه، إلا إذا كثر ذلك منه، فإنه محل بحث ونظر، فمن أكثر من ذلك فهو مكثر من المخالفة، وكثرة المخالفة منافية للضبط، فإن الضبط يعرف بموافقة الراوي للثقات أو مخالفتهم[726].

ثم إن هذه الزيادات تكون بجمع الطرق والأبواب، وقد تكون من الثقات ومن الضعفاء، والزيادة من الضعيف غير مقبولة؛ لأن حديثه مردود أصلاً سواء زاد أم لم يزد. أما الزيادة من الثقة في الأسانيد فهي محل بحثنا.

قال ابن رجب في بيان تعريف زيادة الثقة:(أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن

---

718. الدارقطني: التتبع، ص360-363، ح94.

719. الدارقطني: المصدر السابق، ص355، ح88-89-90-91.

720. قال البخاري: حدثني محمد بن عبدالله، حدثنا محمد بن سابق، حدثنا زائدة، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، أنه سمع المغيرة بن شعبة يُحَدِّث عن عمر:(أنه استشارهم في إملاص المرأة مثلَه). صحيح البخاري: كتاب الديات، باب جنين المرأة، جز9/ ص11، ح6908.

721. الدارقطني: التتبع، ص350، ح85.

722. صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب الكفن في الثوبين، جز2/ ص75-76، ح1265-1266-1267-1268، صحيح مسلم: كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، ج1/ ص544، ح1206.

723. لعل الإمام مسلم ذكره ليبيِّن علَّته؛ خاصة أنه أخرجه في المتابعات والله أعلم. يراجع: الدارقطني: التتبع، ص534، مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ج1/ ص244.

724. صحيح البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب ما يُنهى من الطيب للمحرم والمحرمة، جز3/ ص15، ح1839.

725. الدارقطني: التتبع، ص533، ح197.

726. قال الإمام الشافعي:(ويُعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يُستدلَّ على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له). الشافعي: الرسالة، ص401.

واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة)[727].
وقد يقع في كثير من الأحاديث اختلاف بين الرواة في زيادة رجل ونقصانه في الإسناد، وهو على قسمين:
القسم الأول: أن تكون الزيادة بذكر الصحابه وإسقاطه، وهي مسألة تعارض الوصل والإرسال المشهورة، وطريقة النقاد فيها معروفة؛ بأنهم يرجحون رواية الأكثر عدداً، أو الأحفظ[728].
من الأمثلة على هذا القسم:
المثال الأول: قال البخاري: حدثنا مسدد، حدثنا عيسى بن يونس، عن هشام،عن أبيه، عن عائشة قالت:(كان رسول اللهﷺ يَقبل الهدية ويُثيب عليها)[729].
قال الدارقطني:(ورواه وكيع ومحاضر ولم يذكرا عن عائشة)[730].
قلت: فالدارقطني يرجح رواية وكيع ومحاضر على رواية عيسى بن يونس؛ لاجتماعهما، ولأنهما أوثق من عيسى بن يونس.
قال الشيخ مقبل الوادعي في تعليقه على "التتبع":(وإذا رجعنا إلى "تهذيب التهذيب" وجدنا الثناء على وكيع بن الجراح أكثر منه على عيسى، وإن كان كل منهما قد أثنى عليه المحدثون، ووكيع قد توبع؛ ولذلك جاء في"تهذيب التهذيب" في ترجمة عيسى بن يونس: وقال الأثرم عن أحمد: كان عيسى بن يونس يسند حديث الهدية والناس يرسلونه. وقال ابن معين: عيسى بن يونس يسند حديثاً عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبيﷺ يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة. والناس يحدثون به مرسلاً)[731].
أقول: هؤلاء الجهابذة من المحدثين: ابن معين، وأحمد بن حنبل، والدارقطني يرجحون رواية وكيع ومحاضر، على رواية عيسى بن يونس؛ لاجتماعهما، ولأنهما أوثق من عيسى بن يونس.
قال ابن حجر-بعد ذكره كلام الدارقطني-:(قلت: رجح الرواية الموصولة بحفظ روايتها)[732].
المثال الثاني: قال البخاري: حدثنا أزهر بن جميل، حدثنا عبدالوهاب الثقفي، حدثنا خالد، عن عكرمة عن ابن عباس، ان امرأة ثابت بن قيس أتتِ النبيﷺ فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس ما أَعْتِبُ عليه في خُلُق ولا دين، ولكنِّي أكره الكفر في الإسلام. فقال رسول الله:(أَتُرَدِّينَ عليه حديقته)؟ قالت: نعم. قال رسول الله:(اقبَلِ الحديقة وطَلِّقْها تطليقةً).
قال أبوعبدالله: لايُتابع فيه عن ابن عباس[733].
حدثنا إسحاق الواسطي، حدثنا خالد، عن خالد الحذَّاء، عن عكرمة، أن أخت عبدالله بن أُبَيٍّ بهذا، وقال:(تُرَدِّينَ حديقته)؟ قالت: نعم، فرَدَّتْها وأمرَهُ يُطَلِّقْها.
وقال إبراهيم بن طهمان: عن خالد، عن عكرمة، عن النبي وَطَلِّقْها.
وعن أيوب بن أبي تميمة، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى

---

[727]. ابن رجب: شرح علل الترمذي، ج2/ ص635.
[728]. للتوسع يراجع: ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث، ج3/ ص105، 108، 112، 116، 127، ابن رجب: شرح علل الترمذي، ج2/ ص630، السخاوي: فتح المغيث، ج2/ ص29، الزركشي: النكت، ج3/ ص726، الجديع: تحرير علوم الحديث، ج2/ ص684، ماهر الفحل: الجامع في العلل والفوائد، ج3/ ص108، حمد العثمان: المحرر في مصطلح الحديث، ص249، نورالدين الوصابي: الفتاوى الحديثية، ج1/ ص314
[729]. صحيح البخاري: كتاب الهبة، باب المكافأة في الهبة، جز3/ ص157، ح2585، قال البخاري عقب الحديث:(لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة). قال الحافظ-معلقاً على كلام البخاري-:(فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام). ابن حجر: فتح الباري، ج6/ ص435.
[730]. الدارقطني: التتبع: ص540، ح202.
[731]. الدارقطني: المصدر السابق، ص540-541.
[732]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص955.
[733]. صحيح البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، جز7/ ص47،ح5273.

رسول الله، فقالت: يا رسول الله، إني لا أعتب على ثابت في دين ولا خلق، ولكنِّي لا أطيقه، فقال رسول الله:(فتردين عليه حديقته؟) قالت: نعم[734].
حدثنا محمد بن عبدالله بن المبارك المُخَرِّميُّ، حدثنا قُرادٌ أبونوح، حدثنا جرير بن حازم، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى النبيﷺ فقالت: يا رسول الله، ما أَنْقِمُ على ثابت في دين ولا خلق، إلا أني أخاف الكفر. فقال رسول الله:(فتردِّين عليه حديقته؟) فقالت: نعم، فرَدَّتْ عليه حديقته وأمره ففارقها.
حدثنا سليمان، حدثنا حماد، عن أيوب، عن عكرمة، أن جميلة ... فذكر الحديث[735].
قال الدارقطني:(وأخرج البخاري عن أزهر بن جميل، عن الثقفي، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن امرأة ثابت بن قيس، قصة الخُلع. وعن المخرمي، عن قراد، عن جرير، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس.
وحماد بن سلمة عن أيوب، وأصحاب الثقفي غيرَ أزهرَ يُرسِلونه أيضاً.
وخالد الطحان وإبراهيم بن طهمان يُرسلونه عن خالد، عن عكرمة)[736].
فالحاصل: أن الدارقطني رجح الإرسال-حديث عكرمة-، لأنه رواية الجمهور عنه، وهم الأوثق والأكثر.
قال ابن حجر:(قلت: حكى البخاري الاختلاف فيه؛ وعلقه لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلاً، وعن أيوب موصولاً، وذلك لما يقوي رواية جرير بن حازم.
وفي رواية أبي ذر عن المستملي من الزيادة قال البخاري عقب حديث أزهر: لا يتابع فيه عن ابن عباس. وهذا معنى قول الدارقطني: إن أصحاب الثقفي يرسلونه، وقد ذكرت من وصل حديث ابن طهمان في "تغليق التعليق")[737].
وذكر في "الفتح" أنه وصلها الإسماعيلي[738].
فيظهر أن هذا الحديث: الصحيح الراجح فيه الإرسال، والله أعلم.
القسم الثاني: أن تكون الزيادة بذكر رجل في الإسناد -غير الصحابي- أو نقصانه، وهذه تدخل في مبحث التدليس، والإرسال الخفي، والشاذ، والمزيد في متصل الأسانيد.
طريقة كثير من الأئمة-منهم الدارقطني- الأخذ بالإسناد الذي فيه الزيادة، ويَرِيد في إطلاقات بعضهم قوله:(الزيادة من الثقة مقبولة)، ولا يعنون بها على الإطلاق كما هي طريقة الفقهاء والأصوليين ومن مجرى مجراهم، بل يقصدون بها زيادة الحفاظ المبرزين في الحفظ والإتقان[739].
وقد سئل الدارقطني عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات، مثل أن يروي الثوري حديثاً ويخالفه فيه مالك، والطريق إلى كل منهما صحيح، فأجاب بقوله:(ينظر ما اجتمع عليه ثقتان يحكم بصحته، أو جاء بلفظة زائدة مثبت لا تقبل منه تلك الزيادة، ويحكم للأكثر منهم حفظاً وثبتاً على من هو دونه)[740].
ومن الأمثلة على قبوله الزيادة :
المثال الأول: قال البخاري: حدثنا يحيى بن سليمان، قال: حدثني ابن وهب، قال: حدثني عمر بن محمد، قال: فأخبرني جدِّي زيد بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، قال: بينما هو في الدار خائفاً إذ

---

[734]. صحيح البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، جز7/ ص47،ح5274-5275-5276.
[735]. صحيح البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، جز7/ ص47،ح5277.
[736]. الدارقطني: التتبع، ص519، ح188.
[737]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص985.
[738]. ابن حجر: فتح الباري، ج9/ ص399-401.
[739]. ينظر: ماهر الفحل: الجامع في العلل والفوائد، ج3/ ص104، وقد نقل تحريراً دقيقاً عن الشيخ عمرو عبد اللطيف-طيب الله ثراه- حول معنى الثقة التي يقبلون زيادتها ويرجحون روايتها.
[740]. الزركشي: النكت على ابن الصلاح، ج3/ ص733.

جاءه العاص بن وائل السَّهْمي أبو عمرو عليه حُلَّةُ حِبْر، وقميصٌ مكفوف بحرير، وهم من بني سهم وهم حلفاؤنا في الجاهلية، فقال له: ما بالك؟ قال: زعم قومُك أنهم سيقتُلُونَني إنْ أسلمت، قال: لا سبيل إليك. بعد أن قالها أَمِنْتُ، فخرج العاص فلقي الناس قد سال بهم الوادي، فقال: أين تريدون؟ فقالوا: نريد هذا بان الخطَّاب الذي صَبَأَ، قال: لا سبيل إليه فَكَرَّ الناس[741].

أعلَّه الدارقطني بقوله:(خالفه الوليد بن مسلم، عن عمر بن محمد، حدثني أبي عن جَدِّه، عن ابن عمر، زاد رجلاً)[742].

أي: زاد في السند:(حدثني عن أبي).

وقد أوضحه فأكثر؛ وقال:(رواه الوليد بن مسلم، فخالف عبد الله بن وهب؛ حدَّث به الوليد، عن عمر بن محمد؛ قال: حدثني أبي، عن أبيه زيد، عن جدّه عبدالله بن عمر؛ قال: بينما عمر ... نحوه، قاله عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن داود بن رُشَيد، عن الوليد)[743].

قلت: قد صرح عمر بن محمد بسماعه الحديث من أبيه ومن جدّه، فالظاهر أنه سمعه منهما، والله أعلم.

قال ابن حجر:(قد صرح في رواية البخاري بسماعه من جده، فالظاهر أنه سمعه منهما إن كان الوليد حفظه)[744].

المثال الثاني: قال البخاري: حدثنا محمد وأحمد بن سعيد، قالا: حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول اللهﷺ قال:(إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما). وقال عكرمة بن عمار: عن يحيى، عن عبدالله بن يزيد، سمع أبا سلمة، سمع أبا هريرة، عن النبيﷺ ... مثله[745].

قال الدارقطني:(يحيى بن أبي كثير يُدلس كثيراً، ويُشبه أن يكون قول عكرمة بن عمار أولى بالصواب، لأنه زاد رجلاً وهو ثقة)[746].

قال الحافظ بن حجر-بعد ذكره كلام الدارقطني-:(قلت: قد أخرج البخاري طريقة عكرمة تعليقاً، فهو عنده على الاحتمال، والله أعلم)[747].

وقال أيضاً:(ودل صنيع البخاري على أن زيادة عبدالله بن يزيد بين يحيى وأبي سلمة في هذه الرواية المعلقة لم تقدح في رواية علي بن المبارك عن يحيى بدون ذكر عبدالله بن يزيد عنده، إما لاحتمال أن يكون يحيى سمعه من أبي سلمة بواسطة، ثم سمعه من أبي سلمة، وإما أن يكون لم يَعْتَدَّ بزيادة عكرمة بن عمار؛ لضعف حفظه عنده.

وقد استدرك الدارقطني عليه إخراجه لرواية علي بن المبارك، وقال: يحيى بن أبي كثير مدلس، وقد زاد فيه عكرمة رجلاً، والحق أن مثل هذا لا يتعقب به البخاري؛ لأنه لم تخف عليه العلة بل عرفها وأبرزها وأشار إلى أنها لا تقدح، وكأن ذلك لأن أصل الحديث معروف ومتنه مشهور مروي من عدة طرق، فيستفاد منه أن مراتب العلل متفاوتة، وأن ما ظاهره القدح منها إذا انجبر زال عنه القدح، والله أعلم)[748].

المثال الثالث: وقد ينتقد الدارقطني البخاريَ في إسناد ما، ثم يرجع ويهاب أن يوهم رجاله، ويتوقف فيه، كأنه يرجح الطريقين؛ ومن الأمثلة على ذلك:

قال الدارقطني:(وأخرجا جميعاً حديث يحيى بن سعيد القطان، عن عبيدالله، عن سعيد المقبُري،

---

[741]. صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام عمر بن الخطاب، جز5/ ص48، ح3864.

[742]. الدارقطني: التتبع، ص402، ح116.

[743]. الدارقطني: جزء فيه بيان علل أحاديث الجامع الصحيح، ص61-62.

[744]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص971.

[745]. صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب مَن كفَّر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، جز8/ ص26، ح6104.

[746]. الدارقطني: التتبع، ص216، ح4.

[747]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص991.

[748]. ابن حجر: فتح الباري، ج13/ ص680-681.

عن أبيه، عن أبي هريرة، قصة المسيء صلاتَه، وقول النبيﷺ:(ارجع فَصَلِّ، فإنك لم تُصَلِّ).
قال: وقد خالف يحيى أصحابُ عبيدالله كلهم؛ منهم: أبو أسامة، وعبدالله بن نمير، وعيسى بن يونس، وغيرهم؛ ورووه عن عبيدالله، عن سعيد، عن أبي هريرة، فلم يذكروا أباه.
ورواه معتمر، عن بيد الله، عن سعيد مرسلاً، عن النبيﷺ.
ويحيى حافظ، ويُشبه أن يكون عبيدالله حَدَّثَ به على الوجهين، والله أعلم)[749].
قلت: كأن الدارقطني هاب أن يوهم يحيى بن سعيد القطان[750]، لذا لم يرجح طريق الذين خالفوه، وهذا يدل على دقة هذه المسالة، وصعوبة التحكم فيها، وأنها مسألة اجتهادية.
وقد يقبل الدارقطني الإسناد الناقص ولو لم يرد التصريح بالسماع في موضع الزيادة؛ لجلالة الراوي الذي نقص وحفظه وإتقانه، ومن الأمثلة على ذلك:
قال البخاري: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا شعبة، قال: أخبرني علقمة بن مرثد، سمعت سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان عن النبيﷺ قال:(خيركم من تعلم القرآن وعلمه)، قال: وأَقْرَأَ أبوعبدالرحمن في إِمْرَةِ عثمان حتى الحجاج، قال: وذاك الذي أقعدني مقعدي هذا[751].
حدثنا أبو نُعيم، حدثنا سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان قال: قال النبيﷺ:(إن أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه)[752].
وقد ذكره الدارقطني في "العلل" وأطال في ذكر علل طرقه، ومما قال:(هو حديث يرويه علقمة بن مرثد وسعد بن عبيدة وعبد الملك بن عمير وسلمة بن كهيل وعاصم بن بهدلة والحسن بن عبيد الله وعبد الكريم وعطاء بن السائب-واختلف عنه- عن أبي عبد الرحمن السلمي.
واختلف عن علقمة بن مرثد: فرواه موسى بن قيس الفراء-من رواية أبي نعيم عنه- وعمرو بن قيس المُلائي ومسعر وأبو اليسع والجراح بن الضحاك وعمرو بن النعمان ومحمد بن طلحة وأبو اليمان وعبد الله بن عيسى-إلا أنه وقفه- عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان.
ورواه سفيان الثوري، واختلف عنه: فرواه موسى بن أعين وقبيصة ووكيع وابن مهدي وأبو أسامة ومؤمل بن إسماعيل ويحيى بن اليمان وعبد الله بن وهب وغيرهم، عن الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبدالرحمن، عن عثمان.
وخالفهم: يحيى القطان: فرواه عن الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان. وكذلك قال سعيد بن سالم القداح عن الثوري ومحمد بن أبان، عن علقمة، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن.
ورواه الجراح بن الضحاك الكندي، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبدالرحمن، عن عثمان ....
وأصحها: حديث علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن، عن عثمان، عن النبيﷺ)[753].
وقال في "التتبع":(وقال سعيد بن سالم عن الثوري كما قال يحيى القطان عنه، وخالفهما ابن المبارك، ووكيع، وأبو نعيم، وعبدالرزاق، ومحمد بن بِشر وغيرهم.
وقال قيس وعبدالله بن عيسى ومحمد بن جُحادة وموسى بن قيس الحضرمي، والنضر بن

---

[749]. الدارقطني: التتبع، ص223-224، ح9.
[750]. وأعجب من ذلك أن سفيان بن زياد ذكر ليحيى بن سعيد القطان: أربعة من الرواة خالفوا سفيان الثوري في حديث، فقال له القطان: لو كان أربعة آلاف مثل هؤلاء كان الثوري أثبت منهم. ابن حجر: النكت، ج2/ ص84.
[751]. صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، جز6/ ص192، ح5027.
[752]. صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، جز6/ ص192، ح5028.
[753]. الدارقطني: العلل، ج2/ ص63 وما بعدها، سؤال رقم 283.

إسحاق السلمي، ومحمد بن جابر، وغيرهم؛ عن علقمة كقول شعبة. إلا أن عبدالله بن عيسى يُختلف عنه في رفعه.
وقال عمرو بن قيس، ومسعر، وأبو اليسع، وعمر بن النعمان، ومحمد بن طلحة، وأبو حماد، وحفص بن سليمان، وأيوب بن جابر، وسلمة الأحمر، وغياث؛ كقول الثوري لم يذكروا فيه سعد بن عبيدة)[754].
وقال في موطن آخر:(قلت: وقد اختلف شعبة والثوري في إسناد هذا الحديث، فأدخل شعبة بين علقمة وبين أبي عبدالرحمن سعد بن عبيدة، وجعله الثوري عن علقمة، عن أبي عبدالرحمن، لم يذكر بينهما أحداً، وهذا اختلاف، وقد تابع شعبة على زيادته في الإسناد سعد بن عبيدة من لا يُحتجُّ به، ولا بد [.....][755] الثوري ولا بغيره.
وتابع الثوري جماعة ثقات، منهم: مسعر، وعمر بن قيس الملائي، وأبو اليسع وغيرهم)[756].
فالحاصل: أن الدارقطني أعلَّ الحديث باختلاف شعبة والثوري في إسناده، فأدخل شعبة بين علقمة وبين أبي عبدالرحمن سعد بن عبيدة.
وقد تابع شعبة على زيادته من لا يحتج به، وتابع الثوري جماعات ثقات.
فرجح الدارقطني الإسناد الناقص، ومع ذلك لم يرد التصريح منه بالسماع في موضع الزيادة، وذلك لجلالة الثوري وإتقانه.
وقد أجاب الحافظُ ابن حجر الدارقطنيَ بكلام طويل، ورجح أن كلا الوجهين محفوظان.
وذلك أن رواية الثوري تابعه مجموعة من الثقات.
وأما رواية شعبة فلاحتمال أن علقمة سمعه من سعد عن أبي الرحمن ثم لقي أبا عبد الرحمن السلمي فسمعه منه.
قال الحافظ-بعد ذكره كلام الدارقطني في جزئه، ولم يذكر كلامه في "العلل" ولا "التتبع":(قلت: قدمنا أن مثل هذا يخرجه البخاري على الاحتمال؛ لأن رواية الثوري عند جماعة من الحفاظ هي المحفوظة، وشعبة زاد رجلاً، فأمكن أن يكون علقمة سمعه من سعد بن عبيدة عن أبي عبدالرحمن، ثم لقي أبا عبدالرحمن فسمعه منه)[757].
قلت: وقد يرجح الدارقطني بالكثرة، مع كونهم نقصوا من الإسناد، ولو لم يُصَرِّح أحد منهم في روايته بالسماع في موضع الزيادة، ومن الأمثلة على ذلك:
قال البخاري: حدثني إسحاق، حدثنا خالد، عن الشيباني، عن سعيد بن بُردة، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعري، أن النبيﷺ بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تُصنع بها، فقال:(وما هي)؟ قال: البِتْعُ والمِزْرُ. فقلتُ لأبي بردة: ما البتع؟ قال: نبيذ العسل، والمزر نبيذ الشعير، فقال:(كل مسكر حرام). رواه جريرٌ وعبدالواحد، عن الشيباني، عن أبي بردة[758].
قلت: ذكر الدارقطني الاختلاف في الحديث في كتابه "العلل"[759]، ولم يُرَجِّح.
وقال في "التتبع":(رواه جماعة من الحفاظ، عن الشيباني، فخالفوا خالداً؛ منهم: جرير، وعبدالواحد، وابن فُضَيل، وعلي بن مسهر، وعمرو بن أبي قيس، والثوري، وإبراهيم بن الزِّبْرقان، وورقاء وإبراهيم بن طهمان، وسعيد بن حازم، ومنصور بن أبي الأسود وغيرهم؛ رووه عن الشيباني، عن أبي بردة، عن أبيه، ولم يذكروا في الإسناد سعيد بن أبي بردة)[760].

---

[754]. الدارقطني: التتبع، ص424-425، ح130.
[755]. بياض في الأصل. قاله محقق الكتاب.
[756]. الدارقطني: جزء فيه بيان علل أحاديث في الجامع الصحيح، ص89 وما بعدها، ح18.
[757]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص983.
[758]. صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب بعث موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، جز5/ ص161، ح4343.
[759]. الدارقطني: العلل، ج4/ ص668، سؤال رقم1298.
[760]. الدارقطني: التتبع، ص264، ح35.

وقد أشار الدارقطني إلى أن البخاري بين الخلاف في بعض الرواة في إسناده ثم قال:(قلت أنا: وهذا الحديث قد رواه جماعة من الحفاظ الثقات عن الشيباني، منهم: جرير بن عبدالحميد، وعبدالواحد بن زياد، ومحمد بن فضيل، وعلي بن مسهر، وعمرو بن أبي قيس، وسفيان الثوري، وإبراهيم طهمان، ومنصور بن أبي الأسود، وسعيد بن حازم أبو عبدالله التيمي وغيرهم؛ رووه عن الشيباني، عن أبي بردة، عن أبي موسى؛ لم يذكر أحد في إسناده سعيد بن أبي بردة كما ذكره خالد)[761].

فالحاصل: أن الدارقطني رجح هنا رواية الجماعة الذين أنقصوا من الإسناد ولم يذكروا سعيد بن أبي بردة، ولم يصرح أحد منهم في روايته بالسماع في موطن الزيادة، وأعل رواية أبي إسحاق الشيباني الذي لم يصرح بالسماع من أبي بردة، وأدخل خالد بن عبدالله الواسطي في روايته عنه بينه وبين أبي بردة: سعيد بن أبي بردة، والله أعلم.

قلت: ولم أر الحافظ تكلم على هذا الإسناد[762]، فالحديث صحيح كيفما دار، إلا أن تكون رواية الجماعة راجحة، ورواية خالد مرجوحة[763].

قال الشيخ مقبل الوادعي في تعليقه على "التتبع":(وبما أن أبا إسحاق الشيباني وهو سليمان بن فيروز؛ قد روى عن سعيد وعن أبيه فلا مانع من أن يكون سمع الحديث من سعيد ثم سمعه من أبيه أو سمعه من الأب ثم ثبّته ولده سعيد، ولم يوصف الشيباني بالحديث)[764].

قلت: من خلال الأمثلة السابقة ظهر لنا أن الدارقطني كغيره من النقاد قد يحكم للراوي بما وصل، وأحياناً بما أرسل، وأحياناً يصحح الوجهين، وأحياناً يتوقف فيه لدقته وصعوبة التحكم فيه، وأحياناً يرجح الزيادة، وأحياناً يعل بها، وأحياناً يحكم للأكثر حفظاً عند المخالفة، وأحياناً للأقل حفظاً، وذلك لأمر يظهر له ، أو لشيء استرابه، أو علة انقدحت في ذهنه، فالمسألة تدور مع القرائن والترجيحات وغلبة الظن ومع ما ينقدح في نفسه لطول ممارسته وخبرته التامة، ولا تضبطها القواعد المطردة دائماً وأبداً، ولا تدخل تحت قاعدة كلية أو مجموعة قواعد عامة تندرج تحتها جميع الجزئيات.

رابعاً: الدارقطني يتكلم عن طريق واحد من طرق الحديث:

الأحاديث المروية في البخاري بعدة أسانيد قد يتكلم عنها الدارقطني على طريق معين، أو على رواية شيخ معين، فلا يتكلم على الأسانيد كلها، ومن خلال التتبع ظهر لنا أن غالب انتقاداته إنما هو لأسانيد معينة لأحاديث الجامع الصحيح، بغض النظر عن وجود الطرق أو الشواهد والمتابعات على تقويتها، وأصول صحيحة ترجع إليها أم لا؛ هذا شيء آخر لم يلتفت إليه الدارقطني في معظم انتقاداته.

وكلامه على طريق من طرائق المرويات متنوعة، يمكن تقسيمها على عدة أنواع:

النوع الأول: قد ينتقد البخاريَ في سند معين ويعل روايته، ومع ذلك يصحح الحديث بأسانيد أخرى مما رواه البخاري نفسه[765]، ومن الأمثلة على ذلك:

---

761. الدارقطني: جزء فيه بيان علل أحاديث الجامع الصحيح، ص39، ح1.

762. وكذلك لم أرَ الشيخ مصطفى باحو تكلم على هذا السند في كتابه"الأحاديث المنتقدة في الصحيحين"، والله أعلم.

763. وللحديث طرق أخرى عن أبي بردة؛ مخرج في الصحيحين، ينظر: ابن الملهب:المختصر النصيح، ج4/ ص58.

764. الدارقطني: التتبع، ص264، ح35. وانظر: الدارقطني: جزء فيه بيان علل أحاديث الجامع الصحيح، ص43، كلام المحقق عليه فإنه وجيه جداً.

765. قلت: فعلى هذا لا يجوز لطالب الحديث أن يحكم على الحديث بالضعف بمجرد أن يراه في كتب العلل، فربما يكون صحيحاً من طريق أخرى، أو صحيحاً من صحابي آخر. ولايحكم على الحديث بالضعف المطلق إلا حافظ كبير كالإمام أحمد، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، ومن كان في مضمارهم كالدارقطني وبقية حفاظ المتبحرين في هذا الفن. ينظر: نور الدين الوصابي: الفتاوى الحديثة لعلامة الديار اليمنية، ج1/ ص354.

المثال الأول: قال البخاري: حدثنا محمد بن سنان، قال: حدثنا فُلَيح، قال: حدثنا أبو النَّضر، عن عبيد بن حُنَين، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، قال: خطب النبيﷺ فقال:(إنَّ الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله)، فبكى أبوبكر الصديق فقلت في نفسي: ما يُبكي هذا الشيخ، إن يكن الله خيَّر عبداً بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله، فكان رسول الله هو العبد، وكان أبوبكر أعْلَمَنا، قال:(يا أبا بكر لا تبكِ، إنَّ أمنَّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبو بكر، ولو كنتُ متخذاً خليلاً من أمتي لاتخذت أبابكر، ولكن أخوة الإسلام ومودَّتُهُ، لا يَبْقَيَنَّ في المسجد بابٌ إلا سُدَّ إلا بابُ أبي بكر)[766].

أعله الدارقطني بأن قوله: عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد وهم، والصواب: عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد عن أبي سعيد.

قال الدارقطني:(هذا السياق غير محفوظ، واختلف فيه على فليح؛ فرواه محمد بن سنان هكذا وتابعه المعافى بن سليمان الحراني، ورواه سعيد بن منصور ويونس بن محمد المؤذن وأبو داود الطيالسي عن فليح عن أبي النضر عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد جميعاً عن أبي سعيد)[767].

قلت: وصحح الدارقطني الحديث من طرق أخرى واردة في البخاري، وقال:(وأخرج مسلم أيضاً حديث زكريا بن عدِّي، عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبد الله بن الحارث، حدَّثني جندب سمعت النبيﷺ يقول:(لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، وإني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل).

قال[أي الدارقطني]: خالفه أبوعبد الرحيم، قال فيه: عن حميد النَّجْراني، عن حُرَيْثٍ[768] رجلٌ مجهولٌ. والحديث صحيح من رواية أبي سعيد وابن مسعود)[769].

قلت: وقد روى البخاري عن أبي النضر عن بسر عن أبي سعيد كما سبق ذكره.

ورواه أيضاً عن أبي النضر عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد[770].

وقد خرج مسلم حديث ابن مسعود[771].

المثال الثاني: قال البخاري: حدثني محمد بن عبيد، حدثنا عيسى بن يونس، عن عمر بن سعيد، قال: أخبرني ابن مليكة، أن أبا عمرو ذكوان مولى عائشة أخبره أن عائشة كانت تقول: إنَّ من نعم الله عليَّ أن رسول اللهﷺ توفي في بيتي، وفي يومي، وبين سَحْري ونَحْري، وأن الله جمع بين ريقي وريقهِ عند موته، دخل عليَّ عبدالرحمن وبيده السواك وأنا مُسْنِدَةٌ رسولَ الله فرأيته ينظر إليه، وعرفت أنه يحب السواك، فقلت: آخذه لك؟ فأشار برأسه أن نَعَمْ، فتناولته فاشتدَّ عليه

---

[766]. صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، جز1/ ص98، ح466.

[767]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص933. وقد وافق ابن حجر على هذا التعليل، ثم أجابه بقوله:(وأما رواية محمد بن سنان فوهم؛ لأنه صيّر بسرَ بن سعيد شيخاً لعبيد بن حنين، وإنما هو رفيقه في رواية هذا الحديث، ويمكن أن تكون الواو سقطت قبل قوله عن بسر، وقد صرح بذلك البخاري فيما رواه أبو علي بن السكن الحافظ في زوائده في الصحيح، قال: أنبأنا الفربري قال: قال البخاري: هكذا رواه محمد بن سنان عن فليح، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف، فقد أفصح البخاري بأن شيخه سقطت عليه الواو من هذا السياق وأن من إسقاطها نشأ هذا الوهم، وإذا رجعنا إلى الإنصاف لم تكن هذه علة قادحة مع هذا الإيضاح، والله أعلم).

[768]. صوابه: عن جميل النجراني عن جندب، والذي يؤيد هذا ما قاله القاضي عياض:(هذا ما استدركه الدارقطني على مسلم وقال: خالف عبيدالله فيه أبو عبدالرحيم فقال عن جميل النجراني، عن جندب. وجميل مجهول، والحديث محفوظ عن أبي سعيد وابن مسعود، قال غيره: وقد ذكر النسائي الحديث من رواية عبيدالله بن عمرو، ثم ذكر رواية أبي عبدالرحيم عن زيد، عن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، عن جميل النجراني عن جندب)اهـ القاضي عياض: إكمال المعلم، ج2/ ص453.

[769]. الدارقطني: التتبع، ص293، ح51.

[770]. صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبيﷺ وأصحابه إلى الجنة، جز5/ ص57، ح3904.

[771]. صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق، ج2/ ص1120، ح2383.

وقلت: أُلَيِّنُهُ لك؟، فأشار برأسه أن نعم، فَلَيَّنْتُهُ، فأمَرَّهُ وبين يديه رَكْوَةُ أو عُلبة يَشُكُّ عمرُ فيها ماءٌ، فجعل يُدخل يديه في الماء فيمسح بهما وجهه يقول:(لا إله إلا الله إنَّ للموت سكرات) ثم نصب يده فجعل يقول:(في الرفيق الأعلى) حتى قُبِضَ ومالَتْ يده[772].

ثم قال البخاري بعد حديث بعد هذا: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة قالت: توفي رسول اللهﷺ في بيتي، وفي يومي، وبين سحري ونحري، وكانت إحدانا تُعَوِّذه بدعاء إذا مرض، فذهبتُ أعوذه فرفع رأسه إلى السماء وقال:(في الرفيق الأعلى)، ومرَّ عبدالرحمن بن أبي بكر وفي يده جريدة رَطْبة فنظر إليه النبي فظننت أن له بها حاجة، فأخذتها فمضغْتُ رأسها ونفضتها فدفعتها إليه، فاستنَّ بها كأحسن ما كان مستنًّاً، ثم ناولنيها فسقطت يده أو سقطتْ من يده، فجمع الله بين ريقي وريقه في آخر يوم من الدنيا، وأول يوم من الآخرة)[773].

قلت: وقد أعله الدارقطني بالانقطاع، أي: ابن مليكة لم يسمع هذا الحديث من عائشة، وإنما سمعه من مولاها عنه.

قال الدارقطني:(وأخرج البخاري وحده حديث أيوب ونافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، أنها قالت: توفي رسول الله في بيتي وفي يومي، وبين سحري ونحري، وجُمِعَ بين ريقه وريقي. وقصة السواك.

وأخرجه أيضاً من حديث يحيى، عن عمر بن سعيد، عن ابن أبي مليكة، عن ذكوان، عن عائشة مثلَه. ولم يُخرجهما مسلم)[774].

قلت: وهذا ظاهر أن الدارقطني إنما انتقد الحديث من هذه الطريق لا مطلقاً، لأنه أعله بالطريقة التي خرجه البخاري.

وقد أجاب الحافظ ابن حجر بأن البخاري على عادته في تخريج شبه هذا لصحة سماع ابن أبي مليكة من عائشة.

قال-بعد ذكره كلام الدارقطني-:(قلت: أخرج البخاري الطريقين على الاحتمال لصحة سماع ابن أبي مليكة من عائشة، كما تقدم نظائره، ويؤيد ذلك أن قتيبة بن سعيد روى هذا الحديث عن حفص بن ميسرة عن ابن أبي مليكة قال: سمعت عائشة تقول: فذكره)[775].

وقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال:(يرويه ابن أبي مليكة، واختلف عنه: فرواه عمر بن سعيد بن أبي حسين، عن ابن أبي مليكة، عن ذكوان أبي عمرو، عن عائشة. وقال ذلك عيسى بن يونس.

وخالفه ابن المبارك فلم يذكر ذكوان أبا عمرو، وقال: عن ابن أبي مليكة، عن عائشة.

وكذلك رواه أبو الزبير ونافع بن عمر الجمحي وعبد الجبار بن الورد وأيوب السختياني وسهل بن أبي الصلت السراج، واختلف عنه: فقيل عن سهل، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وكذلك قال محمد بن شريك المكي.

وخالفهم عمر بن قيس المكي: فرواه عن ابن أبي مليكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة.

والصحيح حديث ذكوان عن عائشة)[776].

والأمثلة على ذلك كثيرة[777].

النوع الثاني: ينتقد سنداً من الأسانيد ويسكت عن آخرين مقراً على صحتها:

---

[772]. صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب مرض النبيﷺ ووفاته، جز6/ ص13، ح4449.

[773]. صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب مرض النبيﷺ ووفاته، جز6/ ص13، ح4451.

[774]. الدارقطني: التتبع، ص549، ح208.

[775]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص978.

[776]. الدارقطني: العلل، ج11/ ص173-174، سؤال رقم 3669.

[777]. انظر على سبيل المثال: الدارقطني: التتبع، الحديث الأول، ص210- الحديث الرابع، ص216.

الأحاديث التي رواها البخاري في صحيحه بعدة أسانيد؛ فالدارقطني حينما ينتقد سنداً من هذه الأسانيد الموجودة في الجامع الصحيح؛ فهذا السكوت منه عن الأسانيد الأخرى الموجودة في الجامع دليل على إقراره وتصويب البخاري فيها، وهذا ظاهر من جميع انتقاداته كما ظهر لي بالاستقراء.

النوع الثالث: قد يطلق نفي المتابعات، ويصرح بذلك، ويقصد نفي الطرق الصحيحة، فلا ينبغي أن يُورد على إطلاقه مع ذلك الطرق الضعيفة[778].

ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: قال الدارقطني:(وانفرد البخاري بحديث شيبة بن عثمان ولم يرو عنه غير أبي وائل من وجهٍ يصح مثله، فهذا حديث الثوري والشيباني عن واصل عن أبي وائل)[779].

المثال الثاني: قال الدارقطني:(وانفرد البخاري بحديث أبي عبس بن جبر:(من اغتبرَّت قدماه في سبيل الله)، من رواية عبابة بن رفاعة ولم يرو عنه من وجهٍ يصح مثله)[780].

خامساً: منهج الدارقطني في بيان الاختلاف على الرواة وكيفية انتقاده:

اختلاف الرواة أوسع مجالات العلل، إذ إن هذا الاختلاف على الرواة، لايظهر إلا بجمع طرق الحديث في مكان واحد، والمقارنة بينها.

وأما منهجه العام الذي سار عليه الدارقطني؛ وهو كالتالي:

1- عدم النظر إلى صحة الطريق التي خرجها البخاري أو إعلالها عند ذكر اختلاف الرواة: وهذا من جنس الأحاديث التي يتعقبها الدارقطني على البخاري لبيان الاختلاف فقط، لا لأنه يراها ضعيفة، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: قال البخاري: حدثني عباس بن الحسين، حدثنا يحيى بن آدم، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن صِلَةَ بن زفر، عن حذيفة، قال: جاء العاقب والسيِّد صاحبا نجران إلى رسول اللهﷺ... فقال:(قم يا أبا عبيدة بن الجراح)، فلما قام، قال رسول اللهﷺ:(هذا أمين هذه الأمة)[781].

حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت أبا إسحاق، عن صلة بن زفر، عن حذيفة قال: جاء أهل نجران إلى النبي فقالوا: ابعث لنا رجلاً أميناً، فقال:(لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حَقَّ أمين) فاستشرف له الناس، فبعث أبا عبيدة بن الجراح[782].

قال الدارقطني:(رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عبدالله بن مسعود، ولا يثبت قولُ إسرائيل)[783].

قال ابن حجر:(قلت: فقد وافقهما على تصحيحه عن حذيفة)[784].

قلت: والطريق الذي أعلها الدارقطني قد أخرجها أحمد في مسنده[785].

المثال الثاني: قال البخاري: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب، عن أبيه وعمِّهِ عبيدالله بن كعب، عن كعب، أن النبيﷺ كان إذا قدم من سفر ضُحىً دخل المسجد فصلى ركعتين قبل أن يجلس[786].

---

778. ينظر: الوادعي(1422هـ): أبو عبدالرحمن مقبل بن هادي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، دار الآثار، اليمن، ط3، 1429هـ/2008م، ص22-23.
779. الدارقطني: الإلزامات، ص125.
780. الدارقطني: المصدر السابق، ص125.
781. صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب قصة أهل النجران، جز5/ ص172، ح4380.
782. صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب قصة أهل النجران، جز5/ ص172، ح4381.
783. الدارقطني: التتبع، ص295، ح52.
784. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص968.
785. مسند أحمد: بأرقام 3930-12481-12789-13217-14048
786. صحيح البخاري: كتاب الجهاد، باب الصلاة إذا قدم من سفر، جز5/ ص77، ح3088.

وقد خرجه مسلم من طريق عبدالرزاق عن ابن جريج، به[787].
قال الدارقطني:(وقد خالفهما أبو أسامة: رواه عن ابن جريج، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب، عن أبيه، وكذلك قال عبدالرزاق، عن معمر.
وقال حجاج: عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن ابن كعب، عن كعب.
وحديث ابن جريج الأول عندي أصحهما ولا يضره من خالفه)[788].
قلت: يعني أن الدارقطني رجح الرواية التي خرجها البخاري عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب عن أبيه وعمه عن كعب عن النبي، وأن الذي خالف الرواية السابقة فهو ضعيف. وعليه الأولى أن لا يعيد هذا الحديث وأمثاله مما انتقده الدارقطني؛ بل هو من جنس الأدلة التي تبين دقة البخاري وعلو رتبته في انتقاء الأسانيد[789].
وقد يذكر الاختلاف ويرجح طريق البخاري، وقد سبق الأمثلة على ذلك.

2- ومنها استيعاب الطرق والأسانيد المختلفة وانتقاد جميعها:

وهذا من دلائل قوة حافظة الدارقطني، وسعة اطلاعه، ومن الأمثلة على ذلك:
المثال الأول: قال البخاري: حدثنا أبو نعيم، حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، قال: ليس أبوعبيدة ذكره ولكن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه، أنه سمع عبدالله يقول: أتى النبيﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجر، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثة فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال:(هذا ركس). وقال إبراهيم بن يوسف: عن أبي عن أبي إسحاق حدثني عبدالرحمن[790].
قلت: وقد أطال الدارقطني النفس في ذكر طرق الحديث، فقد ذكر الأوجه والطرق المختلفة في هذا الحديث بما يزيد عن سبيعاً طريقاً في كتابه"العلل"[791]؛ ولم يرجح، وقد لخَّص كلامه في "التتبع"، وفي النهاية رجَّح طريق البخاري[792].
المثال الثاني: قال البخاري: حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا معتمر، عن عبيدالله عن نافع، سمع ابن كعب بن مالك، يُخبر ابن عمر؛ أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترعى غنماً بِسَلْع، فأبصرتْ بشاة من غنمها موتاً، فكسرت حجراً فذبحتها، فقال لأهله: لا تأكلوا حتى آتيَ النبيﷺ فأسأله-أو حتى أُرسل إليه من يسأله- فأتى النبي أو بعث إليه فأمر النبي بأكلها[793].
حدثنا موسى، حدثنا جويرية، عن نافع، عن رجل من بني سلمة، أخبر عبدالله، أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً[794].
حدثنا صدقة، أخبرنا عبدة، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن لكعب بن مالك، عن أبيه، أن امرأة...
وقال الليث: حدثنا نافع أنه سمع رجلاً من الأنصار، يخبر عبدالله، عن النبي أن جارية لكعب بهذا[795].
حدثنا إسماعيل، قال حدثني مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد-أو سعد

---

787. صحيح مسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ج2/ ص1270، ح2769.
788. الدارقطني: التتبع، ص384، ح105.
789. ينظر مثالاً آخر في: الدارقطني: التتبع، ص295، ح52.
790. صحيح البخاري: كتاب الوضوء، باب الاستنجاء بالحجارة، جز1/ ص43، ح156.
791. الدارقطني: العلل، ج3/ ص180، سؤال رقم 686.
792. الدارقطني: التتبع، ص360-363، ح94.
793. صحيح البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب ما انهر الدَّم من القصب والمروة والحديد، جز7/ ص91-92، ح5501.
794. صحيح البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب ما انهر الدَّم من القصب والمروة والحديد، جز7/ ص92، ح5502.
795. صحيح البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب ذبيحة المرأة والأمة،، جز7/ ص92، ح5504.

بن معاذ-، أخبره أن جارية لكعب بن مالك ...[796].
قلت: وقد أعل الدارقطني الأسانيد بالاضطراب.
قال الدارقطني:(وأخرج البخاري حديث عبيدالله عن نافع، عن ابن عمر، عن أبيه أن جارية لكعب.
وعن مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن مُعاذ بن سعد أو سعد بن مَعاذ أن جارية لكعب.
وعن موسى عن جويرية، عن نافع، عن رجل من بني سلمة أخبر عبدالله أن جارية لكعب.
وقال الليث: عن نافع، سمع رجلاً من الأنصار خَبَّرَ عبدالله أن جارية لكعب.
وهذا اختلاف بيِّن، وقد أخرجه.
قال[الدارقطني]: وهذا قد اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه عنه، اختلف فيه على عبيدالله، وعلى يحيى بن سعيد، وعلى أيوب، وعلى قتادة، وعلى موسى بن عقبة، وعلى إسماعيل بن أمية، وعلى غيرهم، فقيل: عن نافع، عن ابن عمر ولا يصح. والاختلاف فيه كثير)[797].
ووافقه ابن حجر على التعليل، فقال:(قلت: هو كما قال، وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف)[798].

3- منها ذكر الاختلاف بدون تعقيب:

قد يذكر الدارقطني الأسانيد واختلافها بدون تعقيب، وفي الحقيقة هذا النوع ليس تعليلاً ولا من جنس الانتقادات.
ومن الأمثلة على ذلك:
قال البخاري: حدثنا بشر بن خالد، حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن سليمان، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبيﷺ أنه قال:(المرء مع من أحب)[799].
حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي وائل، قال: قال عبد الله بن مسعود: جاء رجل إلى رسول اللهﷺ فقال: يا رسول الله، كيف تقول في رجل أحبَّ قوماً ولم يلحق بهم؟ فقال رسول اللهﷺ:(المرء مع من أحب). تابعه جرير بن حازم وسليمان بن قَرْمٍ وأبوعوانة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي[800].
حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، قال: قيل للنبيﷺ: الرجل يحب القوم ولمَّا يلحق بهم؟ قال:(المرء مع من أحب) تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد[801].
قال الدارقطني:(وأخرجا جميعاً حديث أعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى:(المرء مع من أحب)، من رواية الثوري وأبي معاوية ومحمد بن عبيد.
قال[أي الدارقطني]: وتابعهم زهير وزياد بن خيثمة ومحمد بن كُناسة ومنصور بن أبي الأسود وجُبَير بن حُنَين الحُجَري.
وأخرجاه من حديث شعبة وجرير وسليمان بن قرم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله،

---

796. صحيح البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب ذبيحة المرأة والأمة ، جز7/ ص92، ح5505
797. الدارقطني: التتبع، ص385، ح106.
798. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص987.
799. صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب علامة حب الله عز وجل لقوله تعالى:(قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ)، جز8/ ص39، ح6168.
800. صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب علامة حب الله عز وجل لقوله تعالى:(قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ)، جز8/ ص39، ح6169.
801. صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب علامة حب الله عز وجل لقوله تعالى:(قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ)، جز8/ ص39، ح6170.

زاد البخاري: تابعهم أبوعوانة.
قال[أي الدارقطني]: وتابعهم عبيدة بن حُميد ومَنْدَل وحفص وعمران وصالح بن أبي الأسود. محفوظان عن الأعمش، والله أعلم)[802].
قال الحافظ ابن حجر:(والطريقان محفوظان عن الأعمش، قلت: فلا معنى لاستدراكه)[803].
وإن قيل: إذا كان ليس تعليلاً ولا انتقاداً فلماذا يذكره الدارقطني ؟
والجواب: يقال: لعله ذكره ليبين أنه وقع فيه خلاف يسير بحيث لا يضر، فلا يتمسك به في تضعيف ما خرجه الشيخان أو أحدهما، والله أعلم.

4- منها المتن ثابت وإن اختلفوا في السند:

قد يذكر الدارقطني الاختلاف في الأسانيد ويشير إلى المتن أنه ثابت، وأن هذا الاختلاف لا يضر المتن.
ومن الأمثلة على ذلك:
قال البخاري: حدثنا عيَّاش بن الوليد، أخبرنا عبد الأعلى، حدثنا معمر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ قال:(يتقارب الزمان، وينقص العمل، ويُلقى الشحَّ، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج) قالوا: يا رسول الله أيُّما هو؟ قال:(القتل القتل).
وقال شعيب ويونس والليث وابن أخي الزهري: عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ[804].
قال الدارقطني في"التتبع":(قلت: وقد تابع حمادُ بن زيد عبدَالأعلى، وقد خالفهما عبدالرزاق، فلم يذكر أبا هريرة، وأرسله، ويقال: إن معمراً حدَّث به بالبصرة، من حفظه بأحاديث وهم في بعضها، وقد خالفه شعيب ويونس والليث بن سعد وابن أخي الزهري: رووه عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة، وقد أخرجا جميعاً حديث حميد أيضاً)[805].
وقال في"العلل":(... يرويه الزهري واختلف عنه، فرواه معمر عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وخالفه يونس بن يزيد وإسحاق بن يحيى: فروياه عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، وكذلك قال عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة، والمحفوظ حديث حميد)[806].
قلت: الدارقطني أعلَّ طريق معمر، وحكم عليه بالشذوذ؛ إذ خالفه ستة من أصحاب الزهري، وهم: يونس، والليث، وشعيب، وابن أخي الزهري، وإسحاق بن يحيى، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر.
واستدل على أن معمراً لم يضبط الحديث أنه تارة يرويه عن سعيد، عن أبي هريرة، كما تقدم.
وتارة يرويه عن همام، عن أبي هريرة، كما عند مسلم[807].
وتارة يرسله كما ذكره.
أما متن الحديث فهو ثابت من طريق حميد، كما أومأ إليه الدارقطني.
قال ابن حجر:(قلت: الزهري صاحب حديث، فلا استبعاد أن يكون عنده عن حميد وسعيد جميعاً، والظاهر أن البخاري أخرجه على الاحتمال، كما تقدم في نظائره)[808].
المثال الثاني: حديث اختلاف الصحابة في القدوم على بلد فيها الطاعون ورجوعهم.

---

[802]. الدارقطني: التتبع، ص284/ ح44.
[803]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص992.
[804]. صحيح البخاري: كتاب الفتن، باب ظهور الفتن، جز9/ ص48، ح7061.
[805]. الدارقطني: التتبع، ص210، ح1.
[806]. الدارقطني: العلل، ج5/ ص717، سؤال رقم1703.
[807]. صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، ج1/ ص82، ح157.
[808]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص996.

قال البخاري: حدثنا عبدالله بن يوسف، أخبرنا مالك عن ابن شهاب، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن بن زيد ابن الخطاب، عن عبدالله بن عبدالله بن الحرث بن نوفل عن عبدالله بن عباس، أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام.... إلى قول النبيﷺ:(إذا سمعتم به بأرض فلا تقدَموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه) قال فحمد الله عمر ثم انصرف[809].

قال الدارقطني:(وأخرج مسلم حديث الطاعون من حديث معمر ويونس ومالك عن الزهري. وقد اختلفوا فيه؛ فقال مالك: عبدالله بن عبدالله بن الحارث، وقال معمر ويونس: عبدالله بن الحارث؛ خلاف قول مالك، والبخاري أخرجه من حديث مالكٍ وحده.

والحديث صحيح على اختلافهم في إسناده)[810].

ومراد الدارقطني بقوله:(والحديث صحيح على اختلافهم في إسناده):

إما أن يكون مراده أن المتن صحيح وإن اختلفوا في سنده.

وإما أن يقصد أن الحديث صحيح بالوجهين، ويكون يونس نسبه إلى جده[811].

سادساً: ما اكتفى فيه الدارقطني من الانتقادات بالنقل عن العلماء السابقين له:

هذا المسلك لم يفعله الدارقطني إلا في مواضيع قليلة، وله مسلكان:

المسلك الأول: قد يذكر الذي ينقل عنه ويعينه، ومن الأمثلة على ذلك:

قال البخاري: حدثنا محمد بن عبدالرحيم، حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا عبيدالله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس قال: (كان رسول اللهﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات). وقال مُرَجَّى بن رَجاء: حدثني عبيد الله، قال: حدثني أنس، عن النبي ويأكلهن وِتراً[812].

قال الدارقطني:(وقد أنكر أحمد بن حنبل هذا من حديث هُشَيم، عن عبيد الله بن أبي بكر، وقال: إنما رواه هشيم عن ابن إسحاق، عن حفص بن عبيد الله، عن أنس. وقيل: إن هشيماً كان يُدَلِّسُه عن عبيدالله بن أبي بكر)[813].

قلت: وحاصل ما نقل الدارقطني عن أحمد أن الصحيح في الحديث عن هشيم عن محمد بن إسحاق عن حفص بن عبيدالله عن أنس.

وأما رواية هشيم التي خرجها البخاري فوهم.

وقيل: مدلسة.

قال ابن حجر:(وأحمد بن حنبل إنما استنكره لأنه لم يعرفه من حديث هشيم، لأن هشيماً كان يحدث به قديماً هكذا، ثم صار بعد لا يحدث به إلا عن محمد بن إسحاق، ولهذا لم يسمعه منه إلا كبار أصحابه.

وأما التدليس فمردود بأنه قد خرج البخاري عن هشيم قال: أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر. فقد صرح بالتحديث، فصح سماعه.

ولهذا جزم أبو مسعود الدمشقي بأنه كان عند هشيم بالوجهين، وأن أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول، فلا تضر طريق ابن إسحاق المذكور، قال البيهقي: ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على الوجهين، ثم ساقه من رواية معاذ بن المثنى عنه عن هشيم بالإسنادين المذكورين.

---

[809]. صحيح البخاري: كتاب الطب، باب ما يُذكر في الطاعون، جز7/ ص130، ح5729، وأخرجه مسلم بالإسناد السابق في: كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، ج2/ ص1056، ح2219، ثم رواه من طريق معمر ويونس.

[810]. الدارقطني: التتبع، ص448، ح144.

[811]. ينظر: مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ج2/ ص184.

[812]. صحيح البخاري: كتاب العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج، جز2/ ص17، ح953.

[813]. الدارقطني: التتبع، ص477، ح160.

ومما يؤكد صحة ما اختاره البخاري أيضاً: متابعة مرجى[814] بن رجاء لهشيم على روايته له عنعبيد الله بن أبي بكر، وقد علقها البخاري عقب هذا الحديث من باب التقوية.
ووصلها ابن خزيمة والإسماعيلي وأبو ذر في زياداته في الصحيح وغيرهما.
وتابع هشيماً كذلك عتبة بن حميد عن عبيد الله به)[815].
المسلك الثاني: قد لا يعين الدارقطني القائل الذي ينقل عنه، بل يطلق القول، ومن الأمثلة على ذلك:
قال البخاري: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا شبابة بن سَوَّار أبو عمرو الفزاري، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبيه، قال:(لقد رأيت الشجرة ثم أُنْسِتُها بعدُ، فَلَمْ أعرفها. قال محمود: ثم أنستها بعد)[816].
حدثنا محمود، حدثنا عبيد الله، عن إسرائيل، عن طارق بن عبدالرحمن، قال:(انطلقت حاجًّاً فمررت بقوم يُصَلُّون، قلت: ما هذا المسجد؟ قالوا: هذه الشجرة حيث بايع رسول الله بيعة الرضوان، فأتيتُ سعيد بن المسيب فأخبَرْتُه، فقال سعيد: حدَّثني أبي أنه كان في مَنْ بايع رسولَ الله تحت الشجرة، قال: فلمَّا خرجنا من العام المُقبل نسيناها فلم نَقدر عليها، فقال سعيد: إن أصحاب محمد لم يعلموها وعلمتُمُوها أنتم، فأنتم أعلم)[817].
حدثنا موسى، حدثنا أبو عوانة، حدثنا طارق، عن سعيد بن المسيب، عن أبيه، أنه كان ممَّن بايع تحت الشجرة، فرجعنا إليها العام المقبل فَعَمِيَت علينا[818].
حدثنا قَبِيْصَةُ، حدثنا سفيان، عن طارق، قال:(ذُكِرَتْ عند سعيد بن المسيب الشجرةَ فَضَحِكَ، فقال: أخبرني أبي وكان شَهِدَها)[819].
قال الدارقطني:(وأخرجا حديث طارق، عن ابن المسيب، عن أبيه. وعن شَبابة، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد: شهدنا الشجرة. وأصحاب المغازي يُنكرون ذلك، وحديث شبابة لم يتابع عليه)[820].
قلت: الدارقطني لم يعين أصحاب المغازي، وهذا الحديث من الأحاديث التي لم يتعرض للرَدِّ عليه لا النووي، ولا ابن حجر في "الهدي".
لكن الحافظ ابن حجر قال في "التهذيب" في ترجمة المسيب والد سعيد:(زعم الواقدي ومصعب الزبيري أنه-أي المسيب- من مسلمة الفتح، ولم يصنعا شيئاً، فقد ثبت في الصحيح أنه شهد الحديبية)[821].
وقال في ترجمته-أيضاً- في "الإصابة" بعد ذكره حديث الصحيحين المتقدم:(وفي كل ذلك رد لقول مصعب الزبيري: لا يختلف أصحابنا أن المسيب وأباه من مسلمة الفتح، وقد ردَّ كلامه

---

[814]. قال ابن حجر:(تنبيه: مرجى بوزن معلى، وأبوه بلفظ رجاء ضد الخوف بصري مختلف في الاحتجاج به، وليس له في البخاري غير هذا الموضع الواحد). ابن احجر: فتح الباري، ج3/ ص271.
[815]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص938، وللتوسع يراجع: مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ج1/ ص213-214.
[816]. صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية وقول الله تعالى:(لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ)، جز5/ ص124، ح4162
[817]. صحيح البخاري:كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية وقول الله تعالى:(لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ)، جز5/ ص124، ح4163.
[818]. صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية وقول الله تعالى:(لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ)، جز5/ ص124،ح4164.
[819]. صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية وقول الله تعالى:(لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ)، جز5/ ص124، ح4165.
[820]. الدارقطني: التتبع، ص343، ح81.
[821]. ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج4/ ص80.

بذلك أبو أحمد العسكري)[822].
وبهذا يتضح أن الدارقطني قد اعتمد في انتقاده على كلام أصحاب المغازي، وأن ابن حجر قد اعتمد في الدفاع على أن كلامهم لم يقم على دليل، بل الأدلة تخالفه[823].
وقد قال ابن كثير:(المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي: شهد بيعة الرضوان)[824].
سابعاً: اختلاف الدارقطني في بعض انتقاداته:
قد ينتقد الدارقطني البخاري في إخراجه لحديث ما، ويتراجع عن هذا الانتقاد إما في نفس الموطن الذي يستدرك عليه كما في انتقاداته المتعلقة بطرق التحمل وقد أشرنا إليها سابقاً، أو في مصنف آخر له، أو بالعكس، فقد وجدنا أن الدارقطني له أكثر من قول في بعض أسانيد البخاري، وهذا من تغير اجتهاده فيها، مما يُطمئنا إلى أن عِلَّتها ليس مقطوعاً بها، ويبقى بعد ذلك النظر: أي هذه الكتب كان أسبق "جزء فيه بيان علل أحاديث في صحيح البخاري" أو "التتبع" أو"العلل" ؟، وهذا ما لم أجد ما يسعفني في معرفته على سبيل الجزم[825]، لذا بناء على جهلنا بمعرفة المتقدم والمتأخر من مصنفاته؛ لم نقل: تراجعات الدارقطني، بل ذكرناه كاختلاف آرائه واجتهاداته في بعض أسانيد الجامع الصحيح.
والأمثلة على ذلك كثيرة؛ منها:
المثال الأول: قال البخاري: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا هشيم، أخبرنا أبو هاشم، عن أبي مِجْلَز، عن قيس بن عباد، عن أبي ذرٍّ أنه كان يقسم فيها قسماً إن هذه الآية:﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ ﴾[الحج:19] نزلت في حمزة وصاحبيه، وعتبة وصاحبيه، يوم برزا في يوم بدر.
رواه سفيان، عن أبي هاشم، وقال عثمان: عن جرير، عن منصور، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز قوله[826].
حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا معتمر بن سليمان قال: سمعت أبي قال: حدثنا أبو مجلز، عن قيس بن عباد، عن علي بن أبي طالب قال:(أنا أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة).
قال قيس: وفيهم نزلت:﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ ١٩ ﴾ [الحج:19] قال: هم الذين بارزوا يوم بدر: عليّ وحمزة وعبيدة، وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة[827].
قلت: وقد أعل الدارقطني في"التتبع" بالاضطراب في سنده.
وقال:(وأخرجا[828] أيضاً من حديث التيمي عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد عن علي ... ثم قال البخاري: وقال عثمان: عن جرير، عن منصور، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز قوله، فاضطرب

---

[822]. ابن حجر: الإصابة، ج3/ ص1840.
[823]. المسيب قد أخرج له الشيخان ثلاثة أحاديث، اتفقا على حديثين، وانفرد البخاري بواحد وهو حديث وفاة أبي طالب، ولم يرو عنه غير ابنه سعيد بن المسيب. ينظر: يحيى العامري: الرياض المستطابة، ص279، الولوي الإتيوبي: قرة العين في تلخيص تراجم رجال الصحيحين، ص199.
[824]. ابن كثير: البداية والنهاية، ج7/ ص391.
[825]. وهذا يحتاج إلى تتبع أقوال الدارقطني ومقارنة بين مصنفاته في بحث علمي محكم، وهذا من الأشياء التي تمس إليها الحاجة، ولكنني لم يساعدني الوقت لضيقه على تحقيق ذلك، لعل الله أن ييسر لي أن أقوم به فيما بعد. ينظر: الدارقطني: جزء فيه بيان علل أحاديث في صحيح البخاري[مقدمة المحقق]، ص20.
[826]. صحيح البخاري: كتاب التفسير، باب هذان خصمان اختصموا في ربهم، جز6/ ص98، ح4743.
[827]. صحيح البخاري: كتاب التفسير، باب هذان خصمان اختصموا في ربهم، جز6/ ص98، ح4744.
[828]. قال الحافظ ابن حجر:(تنبيه: قوله: وأخرجاه من حديث سليمان التيمي وهم، وإنما هو من أفراد البخاري). ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص979.

الحديث)[829].
قال ابن حجر:(قلت: لا اضطراب فيه، بل رواية منصور قصَّر فيها منصور، وقد وصلها الطبراني عن ابن حميد، عن جرير، إن كان ابن حميد حفظ، ووصلها أيضاً الثوري وهشيم. وأما حديث سليمان التيمي عن أبي مجلز فلا مخالفة بينه وبين حديث أبي هاشم عنه؛ لأن رواية التيمي لحديث علي غير رواية أبي هاشم لحديث أبي ذر، فهما حديثان مختلفان[830]، وبهذا يجمع بينهما، وينتفي الاضطراب، والله أعلم)[831].
قلت: وقد ذكر الدارقطني الحديث في"العلل"؛ -وقد كفانا مؤنة البحث- وقال في خاتمته:(والصحيح عن التيمي، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن علي أنا أول من يجثو للخصومة، قال قيس: وفيهم نزلت هذان خصمان اختصموا، وحديث هشيم عن أبي هاشم صحيح)[832].
فرجع الدارقطني إلى تصحيح الحديث من الوجه الذي ساقه البخاري.
المثال الثاني: قال البخاري: حدثنا عبدالله بن يوسف، حدثنا الليث، حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن بُكير بن عبدالله، عن سليمان بن يسار، عن عبدالرحمن بن جابر بن عبدالله، عن أبي بردة قال: كان النبيﷺ يقول:(لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد من حدود الله)[833].
حدثنا عمرو بن علي، حدثنا فضيل بن سليمان، حدثنا مسلم بن أبي مريم، حدثني عبدالرحمن بن جابر، عَمَّنْ سمع النبيﷺ قال:(لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد من حدود الله)[834].
حدثنى يحيى بن سليمان، حدثني ابن وهب، أخبرني عمرو أن بُكَيْراً حدَّثه قال: بينما أنا جالس عند سليمان بن يسار إذ جاء عبدالرحمن بن جابر فحدَّث سليمان بن يسار، ثم أقبل علينا سليمان بن يسار فقال: حدثني عبدالرحمن بن جابر أن أباه حدَّثه أنه سمع أبا بردة الأنصاري، قال: سمعت النبيﷺ يقول:(لا تَجلدوا فوق عشرة أسواط، إلا في حَدٍّ من حدود الله)[835].
قلت: أعل الدارقطني الحديث في"التتبع" ورجح قول عمرو، وقال:(خالفه ليث وسعيد بن أبي أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير لم يقولا: عن ابن جابر. وقال مسلم بن أبي مريم عن ابن جابر عمَّن سمع النبيﷺ.
وقول عمرو صحيح -والله أعلم-؛ لأنه ثقة، وقد زاد رجلاً، وتابعه أسامة بن زيد عن بكير عن سليمان عن عبدالرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة مثله)[836].
وفي"العلل" رجح طريق الليث، وقال:(والقول قول الليث بن سعد ومن تبعه عن بكير)[837].
قال ابن حجر في"الفتح":(وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي مبهم أو مسمى؟ الراجح الثاني، ثم الراجح أنه أبو بردة بن نيار، وهل بين عبدالرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أو لا؟ الراجح الثاني أيضاً، وقد ذكر الدارقطني في"العلل" الاختلاف ثم قال: القول قول الليث ومن تابعه، وخالف ذلك في جميع كتاب"التتبع" فقال: القول قول عمروبن الحارث وقد تابعه أسامة بن زيد. قلت: ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث، فإنه كيف ما دار يدور

---

[829]. الدارقطني: التتبع، ص509، ح183.
[830]. ينظر: مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ج2/ ص88.
[831]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص979. وقد أسهب الحافظ في"الفتح" في تخريج طرقه فمن يريد فيراجعه. ابن حجر: فتح الباري، ج10/ ص373.
[832]. الدارقطني: العلل، ج3/ ص675، سؤال رقم 952.
[833]. صحيح البخاري: كتاب الحدود، باب كم التعزير والأدب، جز8/ ص174، ح6848.
[834]. صحيح البخاري: كتاب الحدود، باب كم التعزير والأدب، جز8/ ص174، ح6849.
[835]. صحيح البخاري: كتاب الحدود، باب كم التعزير والأدب، جز8/ ص174، ح6850.
[836]. الدارقطني: التتبع، ص357-358، ح92.
[837]. الدارقطني: العلل، ج3/ ص678، سؤال رقم952.

على ثقة، ويحتمل أن يكون عبدالرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبدالرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير ثم تحديث سليمان بكيراً به عن عبدالرحمن، أو أن عبدالرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه، وتارة بغير واسطة، وادعى الأصيلي أن الحديث مضطرب فلا يحتج به لاضطرابه، وتعقب بأن عبدالرحمن ثقة فقد صرح بسماعه، وإبهام الصحابي لا يضر، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح)[838] ثم ذكر له شاهدان.

وقد يذكر الخلاف الوارد في الأسانيد في"التتبع" بدون ترجيح، ويرجح بين الروايات في مصنفاته الأخرى، وهذا يدل على أنه ينبغي على الباحث الذي يريد أن يعرف انتقادات الدارقطني أن يفتش مصنفاته الأخرى-قدر الاستطاعة- ويبحث عن اجتهاداته؛ لكي يطلع على تراجعاته.

ومن الأمثلة على ذلك:

قال البخاري: حدثنا يحيى بن بُكير، حدثنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، قال:(اللهم ارزقني شهادة في سبيلك، واجعل موتي في بلدي رسولك). وقال ابن زريع: عن روح بن القاسم، عن زيد بن أسلم، عن أمه، عن حفصة بنت عمر، قالت: سمعت عمر نحوه. وقال هشام: عن زيد، عن أبيه، عن حفصة سمعت عمر[839].

قلت: وقد انتقد الدارقطني البخاري وقال في"جزئه في علل البخاري":(وهذه ثلاثة أقوال عن زيد بن أسلم قد ذكرها البخاري، وأخرج الحديث على اختلافهم)[840].

وذكر الدارقطني في"التتبع" وفي"جزئه في علل البخاري" الاختلاف بدون ترجيح، ولكن سئل عنه في"العلل" فأجاب بقوله:(يرويه زيد بن أسلم، واختلف عنه. فرواه روح بن القاسم وحفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن أمه، عن حفصة. ورواه هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة. والصحيح قول من قال: عن أمِّه)[841] فرجح بين الاختلاف الواقع في السند.

فهذا الذي ذكرناه هو المنهج العام الذي سار عليه الدارقطني في استدراكاته وانتقاداته على أسانيد ورواة الجامع الصحيح.

المطلب الثالث: منهج الدارقطني في انتقاد المتون

ومن خلال المتون التي انتقدها الدارقطني في الجامع الصحيح، ظهر لي منهجه العام الذي سلكه في نتقاداته؛ وإليك بيانه:

أولاً: قلّ انتقاده للمتون:

الأحاديث التي انتقد الدارقطني متونها قليلة جداً مقارنة بانتقاده للأسانيد، ولكن هل هذا يعني أنه لم يهتم بالمتون ولم يلتفت إليها؟!.

لا ريب أن العلماء النقاد على رأسهم الدارقطني؛ كما انتقدوا الأسانيد واهتموا بها كذلك اهتموا بالمتون اهتماماً بالغاً، من جهة إثبات نسبتها إلى النبيﷺ ونفيها وانتقادها وشرحها واستنباط الأحكام منها وغير ذلك.

وقد يقال: لماذا الدارقطني وغيره من العلماء السابقين لم ينتقدوا المتون كما انتقدوا الأسانيد والرواة؟

بمعنى أن معظم انتقاداتهم متعلقة بالرواة والأسانيد، ولا يتكلمون عن المتون إلا في حالات قليلة

---

[838]. ابن حجر: فتح الباري، ج15/ ص698.

[839]. صحيح البخاري: كتاب فضائل المدينة، باب، جز3/ ص23-24، ح1890.

[840]. الدارقطني: جزء فيه بيان علل أحاديث في صحيح البخاري، ص73، ح13، وبنحوه وأخصر منه ذكره في"التتبع"، ص411، ح123.

[841]. الدارقطني: العلل، ج1/ ص546، سؤال رقم163.

كما هو حال انتقادات الدارقطني.
قلت: وهذا السؤال يُطرح كثيراً، وبني عليه البعض آراء غريبة، كما ظن أبو رية وغيره أن هؤلاء الجهابذة لم ينتقدوا المتون مطلقاً، خاصة متون الجامع الصحيح كما ذكرنا فيما سبق، بل كلامهم وانتقاداتهم موجهة إلى الأسانيد والرواة فقط.
وفي جواب هذا السؤال أقول:
ينبغي أن نتنبه لأمور حتى ينكشف الغطاء، ويبين منهج المحدثين في نقد المتون:
الأمر الأول: معلوم أن الحديث: عبارة عن سند ومتن، فالسند هو الأصل، والمتن هو الفرع، فلولا وجود الأصل-السند- لم يكن المتن له وجود.
وقد قال بعض السلف:(لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[842]، أي: أن السند هو الأصل الذي يعتمد عليه في إثبات المتن أو نفيه، فلو لم يكن السند فحكمنا على المرويات كلها[843] أنها لايثبت منها شيء عن النبيﷺ، ولذا سُمِّي سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه[844]، كيف وقد قيل: الإسناد حكاية المتن، فإذن المتن يصور لنا ما تناقله رجال السند من كلام. وفي الأمر الذي يليه يظهر المقصود.
الأمر الثاني: ما من علة في المتن إلا له تعلق بالمتن غالباً؛ بمعنى كل العلل التي يرد بها المرويات مردها إلى الأسانيد والرواة، وذلك لأن الحديث إنما يرد لأنه مخالف للواقع، ولايكون مخالفاً للواقع إلا إذا كان فيه كذب، أو خطأ، والكذب والخطأ مردهما إلى الرواة، فإذا وجدنا علة في المتن فلابد أن يوجد في الإسناد راوي يُلحق به العلة، كما يظهر في الأمثلة التي نسردها.
ومعلوم أن (مرجع علل المتن في الأصل إلى الإسناد، لأن خطأ الرواة بزيادة لفظ في المتن أو إغرابه عن بقية الرواة هي علة الإسناد، ودراسة علل المتون لا تبحث في مجرد الزيادات أو الاختصارات بل تبحث في توافق الروايات مع بعضها أو تنافرها)[845].
و(مباحث الشذوذ والنكارة في المتن إنما تعتمد أولاً على كشف على السند، وبيان ما فيه من موطن ضعفٍ يُمكن أن تتسرّب منه نكارة أو شذوذ إلى المتن، فالمتن والإسناد متلازمان لا ينفكّ النظر في أحدهما عن الآخر)[846].
لذا نجد أن العلماء المحققين ينبهون على الدقائق والنوادر المتعلقة بحال الرواة، فمثلاً:
يذكر العلماء أن الإمام سفيان بن عيينة يدلس، وهذا نصَّ عليه العلماء[847].
ولكن سفيان هو المدلس الوحيد في الدنيا الذي تستوي عنعنته مع تصريحه بالتحديث، لأنه ما كان يدلس إلا عن ثقة مثل نفسه[848].

---

[842]. ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ص487.
[843]. ما عدا المتواتر منها، لأن المتواتر لا يشترط لها الأسانيد والطرق. ينظر: طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص169.
[844]. ينظر: طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص106.
[845]. ماهر الفحل: الجامع في العلل والفوائد، ج2/ ص400.
[846]. محمد الثاني: المدرسة الحديثية في مكة والمدينة وأثرها في الحديث وعلومه، ج1/ ص159.
[847]. يراجع: الذهبي: السير، ج8/ ص465، ابن حجر(852): أحمد بن علي بن محمد العسقلاني: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق وتعليق عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، الأردن، ط1، ص32. أحمد عطية الوكيل: نثل النبال بمعجم الرجال، ج2/ ص100.
[848]. قال ابن حبان -في مقدمة صحيحه[ج1/ ص115]-:(وأما المدلسون الذين هم ثقات عدول، فإنا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا... لأنه لا يُدرى لعلَّ هذا المدلس دلَّس هذا الخبر عن ضعيف يهي الخبر بذكره إذا عُرف؛ اللهم إلا أن يكون المدلس يُعلم أنه ما دلَّس قط إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك قبلت روايته وإن لم يبين السماع، وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وَحْدَه؛ فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلَّس فيه إلا وُجد ذلك الخبر بعينه قد بيَّن سماعه عن ثقة مثل نفسه، والحكم في قبول روايته لهذه العلة). وقال الدارقطني:(ابن جريج يتجنب تدليسه؛ فإنه وحش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح... فأما ابن عيينة؛ فإنه يدلس عن الثقات). الحاكم: السؤالات،

ومعلوم أن الحديث لا يُعَلُّ بعنعنته، لأنه يدلس عن الثقات المتقنين، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلَّس فيه إلا وُجد ذلك الخبر بعينه قد بيَّن سماعه عن ثقة مثل نفسه، كما قاله ابن حبان.
فإن قيل: ما الفائدة المنشودة في أن الأئمة والعلماء الأفذاذ نبهوا على هذه التدليسات النادرة بالنسبة لهؤلاء الأعلام أمثال سفيان وغيره؟
فيقال في الجواب: هذا التنصيص ينفع في حديث إسناده نظيف والظاهر فيه الصحة والسلامة من العلل، ولكن متنه منكر وباطل.
كما لو فرضنا أن المتن مخالف للقرآن مخالفة صريحة، أو يخالف مما علم من الإسلام بالضرورة، ففي هذه الحالة أين منشأ العلة؟.
فيقال: العلة حينئذ تأتي من هذا القليل النادر الذي قَلَّما يَنْقُلُ منه الخلل، وهو عنعنة سفيان.
لذا من المقرر عند النقاد أن الأئمة المحققين إذا استنكر أحد منهم حديثاً بإسناد ظاهره الصحة والثبوت، فإنهم يلتمسون له علة قادحة مطلقاً حيث وقعتْ، فإنْ لم يجدوا التمسوا له علة غير قادحة مطلقاً حيث وقعتْ، أي: يُعِلُّون بعلة في عادتهم لا يُعلون بهذه العلة.
وقد أشار العلامة المعلمي إلى هذا التحرير الدقيق، وقال:(إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر. فمن ذلك: إعلاله بأنّ راويه لم يصرِّح بالسماع، هذا مع أن الراوي غير مدلِّس.
أعلَّ البخاري بذلك خبراً رواه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عكرمة، تراه في ترجمة عمرو من "التهذيب". ونحو ذلك من كلامه في حديث عمرو بن دينار في القضاء بالشاهد واليمين. ونحوه أيضاً كلام شيخه علي ابن المديني في حديث:(خلق الله التربة يوم السبت.. إلخ) كما تراه في"الأسماء والصفات" للبيهقي ...
وحجتهم في هذا: أن عدم القدح بتلك العلة مطلقاً، إنما بُني على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً، يغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد يحقق وجود الخلل، وإذ لم يوجد سبب له إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها.
وبهذا يتبين أن ما يقع ممن دونهم من التعقب بأن تلك العلة غير قادحة، وأنهم قد صححوا ما لا يُحصى من الأحاديث مع وجودها فيها إنما هو غفلة عما تقدم من الفرق، اللهم إلا أن يثبت المتعقِّب أن الخبر غير منكر)[849].
قلت: وإن قيل: إذن ما معنى الضوابط والقواعد الكلية التي ذكرها أهل العلم للحكم بها على المتن، دون الوقوف على الأسانيد؟
فالجواب من وجهين:
الوجه الأول: إن هذه الضوابط والقواعد التي ذكرها أهل العلم بالحديث إنما هي مع السند جنباً إلى جنب، لا بدون السند؛ فهي كالقرائن يستند إليها لا الأدلة القاطعة بنفسها[850]، لأنه إذا لم يكن هناك سند للخبر المروي عن رسول اللهﷺ، لم يستجيزوا نسبته أصلاً إلى رسول اللهﷺ، بَلْهَ أن

ص 174. وهناك ثلة من الرواة هذا حالهم في التدليس لكن عن رواة مخصوصين لا بإطلاق، مثل رواية سفيان الثوري عن مشايخه الثلاثة: حبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كُهيل، ومنصور بن المعتمر، وغير ذلك. يراجع: ابن حجر: النكت، ج2/ ص254.

[849]. المعلمي(1386هـ): عبدالرحمن بن يحيى اليماني: المقدمات وما إليها-مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة-، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1434هـ، ص251.

[850]. قال الحافظ ابن حجر:(ومن القرائن التي يُدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي ... ومنها ما يؤخذ من حال المروي: كأن يكون مناقضاً لنص القرآن أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل؛ حيث لا يُقبل شيء من ذلك التأويل). ابن حجر: نزهة النظر بشرح طارق عوض الله: ص227.

يكون الخبر دون سند ويحتاج للحكم بوضعه إلى هذه الضوابط!!، إذ ما قيمة هذا المتن دون سند؟!.
قال الإمام يحيى القطان :(لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صحَّ الإسناد وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد)[851].
وقال الإمام الشافعي:(ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث. وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لايجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه هو أثبت، وأكثر دلالات بالصدق منه)[852].
وقال ابن أبي حاتم:(ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم)[853].
نعم بعد ثبوت السند ينظر في الحديث إذا وجد بينه وبين غيره اختلاف بحسب ما قرره العلماء في علم مختلف الحديث، وهذا النظر الثاني للمحدث الفقيه، ولايتوقف عليه الحكم بثبوت الحديث أو عدمه.
الوجه الثاني: ومن جهة أخرى هذه الضوابط الكلية التي أوردها أهل العلم للحكم على المتن، نصوا على أنها في معرفة الموضوع من الحديث[854]، وليس مرادهم بها إمكان الحكم على الحديث بالمتن فقط دون الرجوع إلى السند!.
كيف يكن هذا مرادهم وهم ينصون على وضع أحاديث ذات معان صحيحة وألفاظ فصيحة؟ بل وهم ينصون على وضع الحديث عن فلان، وأن الصواب عن فلان؟ بل وهم ينصون على وضع الحديث بهذا السياق وصحته بسياق آخر؟.
وإنما مرادهم-والله أعلم- أن هذه الضوابط في نقد المتن تكون جنباً إلى جنب مع السند، وأنه بها يمكن الحكم بالوضع على الحديث وإن لم يكن راويه كذاباً، وأنها تدل على وجود علة في السند الذي ظاهره الصحة.
ولمَّا قال الإمام ابن القيم:(سئلت: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، وخُلطت بدمه ولحمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله وهديه فيما يأمر وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول بين أصحابه.
ومثل هذا يَعرِف من أحوال الرسول وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به ولايجوز؛ ما لايعرفه غيره.
وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فللأخصّ به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله في العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن يُنسب إليه وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم، والله أعلم)[855].

---

[851]. الذهبي: السير، ج9/ ص188.
[852]. الشافعي: الرسالة، ص399.
[853]. ابن أبي حاتم(327هـ): عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي: تقدمة الجرح والتعديل، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1271هـ، ص351.
[854]. ستأتي مقتطفات كلام ابن القيم في ذكر الضوابط مع الأمثلة عليها، وللتوسع يراجع: فالح عبدالله ارتيبان العجمي: ضوابط وفوائد في معرفة الحديث الموضوع، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، ط1، 1434هـ/2012م.
[855]. ابن القيم: المنار المنيف، ص26.

قد تعقبه صاحب أسنى المطالب[856] بقوله:(وهذا الجواب صحيح بالنظر للموضوع والمنكر[يعني: الحديث الموضوع والحديث المنكر]، المخالف للشريعة المطهرة. وأما الموضوع من حيث هو؛ فمنه ما يخالف الشريعة، ومنه الذي معناه صحيح، وهذا لا يعرف إلا بمعرفة الإسناد، فلا بد من النقل، وقد نُقل كل ما وضع في السابق، فلتراجع كتب القوم)[857].

قلت: هذا مع أن كلام ابن القيم ظاهر في تقييد ذلك، وأنه لا يستطيع كل أحد، بل قد تحرز في الضوابط التي ذكرها تحرزاً دقيقاً، يدل على دقته المتناهية، وتناهيه في الدقة[858]؛ بأمور:

1- أنه بين أن هذه الضوابط الكلية إنما هي في معرفة الحديث الموضوع، فذكر أنه متى يمكن وصف الحديث بأنه موضوع لا لمعرفة الحديث الضعيف أو الحسن أو الصحيح. مع ملاحظة أن الحديث يُعرف أنه موضوع إذا وجدد له سنداً، سواء كان ظاهره الصحة أو الضعف.
2- أنه لم يطلق قوله في: مناقضة الحديث لما جاءت به السنة، بل قيد ذلك بقوله:(لما جاءت به السنة الصريحة، مناقضة بينة)[859]، فلم يطلق السنة حتى قيدها بالصريحة، ولم يطلق المناقضة حتى قيدها بالبينة، كأنه يشير إلى أن مجرد وجود المخالفة والمناقضة مع إمكان الجمع والتوفيق لايكفي في الحكم بالوضع والبطلان.
3- لما ذكر مخالفة الحديث للقرآن الكريم، قيده بقوله:(صريح القرآن)[860]. وفيه ما في سابقه من الإشارة.
4- : قوله:(أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه)[861]، فانظر إلى دِقَّته:(الشواهد الصحيحة). فهو لم يكتف بالشواهد حتى قيدها بالصحة، وفيه ما في سابقه من الإشارة، والله أعلم.

فبهذا التقرير يُظهر أن نظر المحدث في المتن عند أهل الحديث إنما يكون تبعاً للنظر في السند، ولذا لم يقع في كلامهم عند وصفهم للحديث المقبول اشتراط سلامة المتن بنحو هذه الضوابط، وإنما اكتفوا في ذلك باشتراط انتفاء الشذوذ والعلة، لبيان ارتباط النظر في المتن بالنظر في السند ارتباطاً وثيقاً، وهذا ظاهر جداً في كلام الشافعي الذي نقلته قبل قليل، والله أعلم[862].

الأمر الثالث: لايمكن أن ينتقد السند إلا الجهابذة النقاد؛ وذلك لأن معرفة الأسانيد وأحوال الرواة والمقارنة بين المرويات ليس أمراً هيناً، لذا قيل أن علم الحديث علم الذكران من العالمين![863]، وذلك لأن رأس مال المحدث هو الإسناد مفرق في آلاف الكتب والأجزاء الحديثية فلايمكن لأحد

---

856. هو المحدِّث المتفنن أبو عبد الله محمد بن درويش بن محمد الحوت البيروتي الشافعي، صاحب تصانيف بديعة، من أهمها: أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المرات، أسماء رجال البخاري مرتبة على حروف الهجاء، وغيرها، توفي سنة(1276هـ). ينظر: الزركلي: الأعلام، ج7/ ص74.

857. البيروتي: محمد درويش الحوت(1277هـ): أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، ترتيب عبدالرحمن بن محمد بن درويش الحوت، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1997م، ص338.

858. ينظر: ابن القيم: المنار المنيف، ص36-100.

859. ابن القيم: المنار المنيف، ص46.

860. ابن القيم: المصدر السابق، ص74.

861. ابن القيم: المصدر السابق، ص70.

862. وهذا لا يعني أن العلماء النقاد يحكمون على الأسانيد بمنأى عن المتون، لا؛ بل قد نصَّ كثير من الأئمة الأجلة على أنه لا بد من اعتبار المتن عند الحكم على السند، وأنه لا يمكن بحال الحكم على الأسانيد بمنأى عن المتون. وهذا ظاهر جداً من تعريف ابن الصلاح للحديث المعلل، حيث قال:(هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر). وكلام المعلمي الذي ذكرته سابقاً فصل الخطاب في الباب.

863. روى القاضي عياض بسنده إلى الزهري أنه قال:(لا يطلب الحديث من الرجال إلا ذُكرانها، ولا يزهد فيه إلا إناثها)، وفي غير هذه الرواية:(الحديث ذَكَرٌ؛ يُحِبُّه ذكور الرجال). القاضي عياض: الإلماع، ص102.

من المتأخرين الإحاطة بكل الأسانيد، ولو استطاع أحد فيبقى نظر، لأن أمامه أسانيد متضاربة، وزمن الحفظ الذي سار عليه أئمتنا قد مضى وانتهى.
ومن أجل صعوبته عدل الناس عن الاعتماد عليه في بيان إثبات المرويات وردها.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية-بعد كلام له-:(فإن كثيراً من الخاصة فضلاً عن العامة يتعذر عليه معرفة التمييز بين الصدق والكذب من جهة الإسناد في أكثر ما يروى من الأخبار في هذا الباب وغيره. وإنما يعرف ذلك علماء الحديث، ولهذا عدل كثير من أهل الكلام والنظر عن معرفة الأخبار بالإسناد وأحوال الرجال لعجزهم عنها، وسلكوا طريقاً آخر)[864].
بخلاف المتون؛ فانتقادها سهل ميسور مقارنة بالأسانيد، فقد يستطيع الفقيه والأصولي والمفسر وغيرهم على نقد المتون وبيان ما فيها من الإشكالات، ولكن لايستطعون نقد رجال الحديث وأسانيد مروياتهم، فيعسر عليهم، وليس لهم ذوق النقاد، ولايبلغ نقدهم قوة انتقاد الحفاظ المطلعين على الرواة والطرق.
قال الشيخ طاهر الجزائري:(أن المحدثين قلَّما يحكمون على الحديث بالاضطراب ..... وذلك لأنَّ الاطلاع على ما في الإسناد من علة على ما ينبغي يعسر على غيرهم، بخلاف الاطلاع على ما في المتن من علة، سواء كان فيه اضطراب أم لا، فإنه سهل المدرك، فلذلك صرفوا جُلَّ عنايتهم إلى بيان ما يتعلق بالإسناد، ليكفوا غيرهم مَئُونة ذلك، ولذلك ترى كتب العلل تتعرض لذكر ما وقع فيه الاضطراب من جهة الإسناد، وقلَّما تتعرض لذكر ما وقع فيه الاضطراب من جهة المتن، وإنما تعرضوا للمضطرب لأنه داخل في المُعَلِّ، فانتبه لذلك)[865].
الأمر الرابع : وهو خاص بالدارقطني ألا وهو أن هذا الإقلال من انتقاد المتون ربما يعود إلى أن أغلب ما يورده من المتون ثابت عنده، ولا يوجد فيه ما يُوجب نقد المتن، كما هو ظاهر في انتقاداته على الجامع الصحيح أن أغلبها إسنادية كما بيننا الأمر بجلاء فيما سبق.
قال الشيخ مقبل الوادعي:(لا يهتم العلماء بالكلام على الاضطراب في المتن؛ لأنه ممكن أن يوجه، أو تكون أصل القصة ثابتة، مثل ما اختلف في قصة جمل جابر، وقصة دين أبيه، وأحاديث كثيرة يمكن أن يجمع بينها، وإن لم يمكن الجمع يقال أصل القصة ثابتة، وأصل الحكم ثابت سواء كانت كذا أم كانت كذا.
ولهذا لم ينتقد الدارقطني شيئاً على البخاري ومسلم مما حصل فيه اختلاف في المتن؛ لأنه ممكن أن يستفاد الحكم من الحديث، مثل حديث: إن أمي أو إن أختي توفيت ولم توصِ أفأحج عنها؟ وفي رواية: إن أبي، وفي رواية: إن أخي فالحكم يؤخذ من اللفظ، سواء كان الذي توفي أخوه أم أبوه أم أمه، فالحكم يؤخذ)[866].
قلت: فبهذه الأمور يظهر سبب عدم انتقاد المتون من قبل الحفاظ الأكابر إلا قليلاً مقارنة بانتقاداتهم للأسانيد والرواة، والله أعلم[867].

ثانياً: منهجه في ذكر المتون المنتقدة:

بما أن معظم انتقادات الدارقطني في الصناعة الإسنادية؛ لذا قلَّ انتقاداته في المتون؛ والمتون التي ينتقدها قلَّ أن يتعرض لسرده كاملاً، بل يشير إلى لفظ بارز في الحديث، أو معنى العام الذي يدور عليه المتن.
وأما منهجه في ذكر المتون المنتقدة؛ فهو كالتالي:

1- قد يذكر الدارقطني متن الحديث كله، إذا كان الحديث مختصراً، كما سيأتي حديث أنس بن مالك، قال:(كنَّا نصلي العصر ثم يذهب الذاهب منَّا إلى قباء، فيأتهم والشمس

---

[864]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج4/ ص333.
[865]. طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج2/ ص157-158. وينظر: ماهر الفحل: الجامع في العلل والفوائد، ج2/ ص400.
[866]. نورالدين الوصابي: الفتاوى الحديثية، ج1/ ص394.
[867]. ينظر: محمد أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص43.

مرتفعة).

2- وقد يذكر موطن النقد في المتن فقط، ولا يذكر المتن كله، وهذا منهجه في معظم انتقاداته، ومن الأمثلة على ذلك:

روى البخاري عن سهل بن سعد الساعدي، أن رسول اللهﷺ قال:(رباط يوم في سبيل الله خيرٌ من الدنيا وما عليها، والرَّوحة يَرُوحها العبد في سبيل الله أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها)[868].

قال الدارقطني:(وأخرج البخاري حديث عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، عن أبي حازم، عن سهل:(رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها). لم يقل هذا غير عبدالرحمن، وغيره أثبت منه، وباقي الحديث صحيح)[869].

قال ابن حجر:(قلت: عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار يأتي الكلام عليه في الفصل الذي بعد هذا، وقد تفرد بهذه الزيادة)[870].

وقد نقل ابن حجر في الفصل الذي أشار إليه أقوال العلماء فيه؛ من بينهم نقل عن الدارقطني قوله:(خالف فيه البخاري الناس، وليس هو بمتروك). والظاهر أن حديثه في رتبة الحسن، ولكنه يعتبر هنا شاذّاً والله أعلم[871].

ثالثاً: استدلال بالأسانيد على انتقاد المتون:

الدارقطني صاحب حافظة قوية نادرة، حينما يريد أن يبين علة في متن من المتون، قد يستحضر جميع الطرق والأسانيد ويحاول استيعابها، فيقارن بينها، ويبين أوجوه الاتفاق والاختلاف، ثم يحكم على المتن ويتكلم فيه، ومن الأمثلة على ذلك:

قال البخاري -في المتابعة-: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، قال:(كنَّا نصلي العصر ثم يذهب الذاهب منَّا إلى قباء، فيأتهم والشمس مرتفعة)[872].

أعله الدارقطني بأن جماعة من الحفاظ رووه عن الزهري به، لكنهم قالوا:(إلى العوالي).

وقد أخرجه في سننه من طريق إبراهيم بن أبي عبلة عن الزهري، عن أنس: أن رسول اللهﷺ كان يصلي العصر والشمس مرتفعة حيَّةٌ، فيذهب الذاهب إلى العوالي، فيأتيها والشمس مرتفعة، والعوالي من المدينة على ستة أميال) ثم قال: وكذلك رواه صالح بن كيسان ويحيى بن سعيد الأنصاري وعُقَيل ومعمر ويونس والليث وعمرو بن الحارث وشعيب بن أبي حمزة وابن أبي ذئب وابن أخي الزهري وعبدالرحمن بن إسحاق ومعقل بن عبيدالله وعبيدالله بن أبي زياد الرصافي والنعمان بن راشد والزُّبيدي وغيرهم، عن الزهري، عن أنس.

ورواه مالك بن أنس، عن الزهري وإسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس: (أن النبي كان يصلي العصر، ثم يذهب الذاهب إلى قباء، قال أحدهما: فيأتهم وهو يصلون، وقال الآخر: والشمس مرتفعة).

ثم أسنده إلى الحسن بن سفيان، حدثنا حبان بن موسى، حدثنا ابن المبارك عن مالك، قال:(بذلك)[873].

ولكن مع دقته المتناهية، فلم يعتن الدارقطني على ذكر الرفع وعدمه في سننه، لأن المؤدَّى اللفظين وفحواهما واحد.

---

[868]. صحيح البخاري: كتاب الجهاد، باب فضل رباط يوم في سبيل الله، جز4/ ص35، ح2892.

[869]. الدارقطني: التتبع، ص326، ح71.

[870]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص958.

[871]. ينظر: ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1110، مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ج1/ ص379.

[872]. صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت صلاة العصر، جز1/ ص115، ح551.

[873]. الدارقطني: السنن، ج1/ ص475-476، ح994-995.

وقد اعتنى بذكر الرفع وعدمه، والمخالفة فيه[874]، وقد أفصح عن ذلك في كتابه"الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس" وهذا نص كلامه بحروفه:
(روى مالك"في الموطأ" عن الزهري، عن أنس:(كنا نصلي العصر ثم يذهب الذاهب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة) موقوفاً.
وأسنده عنه ابن المبارك وغيره في غير الموطأ.
وخالف مالكاً أصحابُ الزهري في قوله:(إلى قباء)، فرفعوه كلهم إلى النبيﷺ، وقالوا فيه:(فيذهب الذاهب إلى العوالي)، ولم يقل أحد منهم:(إلى قباء)، منهم: صالح بن كيسان، وعمرو بن الحارث، وشعيب، ويونس، وعقيل، ومعمر، والليث بن سعد، وابن أبي ذئب، وإبراهيم بن أبي عبلة، وابن أخي الزهري، والنعمان بن راشد، وأبو أويس، وعبدالرحمن بن إسحاق)[875].
وكذلك أفصح عنه في "التتبع"، وقال:(أخرجا جميعاً حديث مالك عن الزهري، عن أنس كنَّا نصلي العصر ثم يذهب الذاهب منَّا إلى قباء.
وهذا مِمَّا يُعتدُّ[876] به على مالك لأنَّه رفعه، وقال فيه: إلى قباء، وخالفه عدد كثير، منهم: صالح بن كيسان، وشعيب، وعمرو بن الحارث، ويونس، والليث، ومعمر، وابن أبي ذئب، وإبراهيم بن أبي عَبْلَةَ، وابن أخي الزهري، والنعمان، وأبو أويس، وعبدالرحمن بن إسحاق.
وقد أخرجا قول من خالف مالك أيضاً)[877].
وذكر في "السنن" زيادةً من الرواة الذين رووا عن الزهري وقالوا فيه:(إلى العوالي)، ولم يقولوا:(إلى قباء)، وهم: معقل بن عبيدالله، وعبيدالله بن أبي زياد الرُّصَافي، والزبيدي، ثم قال: وغيرهم[878].
وكذا تعقب مالكاً النسائيُ.
قال ابن حجر:(وقد تعقب النسائي أيضاً على مالك... ومثل هذا الوهم اليسير لايلزم منه القدح في صحة الحديث، لاسيما وقد أخرجا الرواية المحفوظة)[879].
والحاصل: أن الإمام مالك واهم في قوله:(إلى قباء)؛ إذ قد رواه الجماعة:(إلى العوالي)، وإنما الدارقطني أعلَّ هذه اللفظة لا مطلق الحديث، لأن هذا الوهم لايضر أصل الحديث، إذ هو ثابت:(إلى العوالي) كما أخرجا الرواية الأخرى على الصواب كما أشار إليها الدارقطني في "التتبع".
وقد روى البخاري من طريق شعيب عن الزهري قال: حدثني أنس بن مالك، قال:(كان رسول الله يصلي العصر والشمس مرتفعة حيَّةٌ فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة)[880].
وقد استدل الدارقطني على إثبات الوهم في المتن بواسطة السند، وهو مخالفة مالك لهؤلاء الثقات، وذلك حينما جمع الطرق والأسانيد وقارن بينها، فظهر له أن مالكاً قد وهم في هذا اللفظ، واستدل على ذلك بمخالفته لهؤلاء الجماعة.
وبهذا يؤكد ما قلنا سابقاً على أن كل ضعف في المتن ينشأ من رواة الحديث ورجاله، وله تعلق

---

874. أي: إلى قباء أو إلى العوالي.
875. الدارقطني(385هـ): أبوالحسن علي بن عمر بن أحمدبن مهدي: الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، تحقيق أبي عبدالباري رضا بن خالد الجزائري، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ/1997م، ص63، ح16.
876. وفي نسخة: ينتقد. كما أشار إليه محقق التتبع.
877. الدارقطني: التتبع، ص470، ح156.
878. الدارقطني: المصدر السابق.
879. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص935.
880. صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الصلاة، جز1/ ص115، ح550.

بالسند.
وجميع الأمثلة التي ذكرناها فيما سبق؛ ونذكرها فيما بعد يمكن التمثيل بها على ذلك، لذا لا نطيل في سرد الأمثلة.

رابعاً: النقد الجزئي لا الكلي في الأعم الأغلب:

بمعنى أن الدارقطني قد ينتقد لفظاً وارداً من الحديث في الجامع الصحيح لا المتن مطلقاً، فيكون متن الحديث ثابتاً في الأصل بلا إشكال، وأما هذة الجزئية فهو منتقد عنده، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: قال الإمام البخاري: حدثنا علي بن عياش الألْهاني الحمصي، حدثنا أبوغَسَّان، قال: حدثني أبوحازم، عن سهل بن سعد الساعدي، قال: نظر النبيﷺ إلى رجل يُقاتل المشركين، وكان من أعظم المسلمين غَناءً عنهم، فقال:(من أحبَّ أن ينظر إلى رجل من أهل النار فَلْيَنظر إلى هذا) فتبعه رجل فلم يزل على ذلك حتى جُرِح فاستعجل الموتَ، فقال بذُبابة سيفيه فوضعه بين ثدييه فتحامل عليه حتى خرج من بين كتيفيه، فقال النبي:(إن العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل أهل الجنة، وإنه لمن أهل النار، ويعمل فيما يرى الناسُ عمل أهل النار وهو من أهل الجنة، وإنما الأعمال بخواتيمها)[881].

قلت: وقد أعلَّ الدارقطني الجزء الأخير من الحديث، وذلك لأن أبا غسان تفرد بقوله في آخر الحديث:(وإنما الأعمال بالخواتيم) وخالف جماعة.

قال الدارقطني:(وأخرج البخاري حديث أبي غسان، عن أبي حازم، عن سهل:(إنما الأعمال بخواتيمها). ورواه ابن أبي حازم ويعقوب بن عبدالرحمن وسعيد الجُمَحي لَمْ يقولوا هذا. وأخرجه مسلم من حديث يعقوب فقط)[882].

قال ابن حجر:(قلت: زادها أبو غسان، وهو ثقة حافظ، فاعتمده البخاري)[883].

وهذه الزيادة لها شواهد تصح بها، والله أعلم[884].

المثال الثاني: قال الإمام البخاري: حدثنا علي بن عبدالله، حدثنا سفيان، قال الزهري: عن سهل بن سعد، قال:(شهدت المتلاعنينِ وأنا ابن خمس عشرة سنة، وفُرِّق بينهما)[885].

قلت: وقد أعل الدارقطني الجزء الأخير (فُرِّق بينهما)، وقال:(وهذا مما وهم فيه ابن عيينة من أصحاب الزهري، قالوا: فطلَّقها قبل أن يأمره النبيﷺ، فكان فراقه إياها سُنَّةً. ولم يقل أحد منهم أن النبي فرَّق بينهما)[886].

قال ابن حجر:(قلت: لم أره عند البخاري بتمامه، وإنما ذكر بهذا الإسناد طرفاً منه، وكأنه اختصره لهذه العلة، فبطل الاعتراض عليه)[887].

قلت: قد أخرج البخاري الموضع المنتقد، فالظاهر صحة الاعتراض، والله أعلم.

هذا بالنظر إلى رواية الزهري عن سهل، وإلا فقد صح تفريقه بينهما في أحاديث أخرى عند الشيخين وغيرهما.

كما جاء في الصحيحين عن سعيد بن جبير عن ابن عمر، قال:(فرق رسول اللهﷺ بين أخوي

---

[881]. صحيح البخاري: كتاب الرقاق، باب الأعمال بالخواتيم وما يُخاف منها، جز8/ ص103، ح6493.
[882]. الدارقطني: التتبع، ص325، ح70.
[883]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ 994.
[884]. ينظر: مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ج2/ ص274.
[885]. صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب من قضى ولاعن في المسجد، جز9/ ص68، ح7165.
[886]. الدارقطني: التتبع، ص324، ح69.
[887]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص997.

بني العجلان)[888].
وكذلك أخرجا عن نافع عن ابن عمر، قال:(لاعن رسول اللهﷺ بين رجل من الأنصار وامرأته وفرق بينهما)[889].
وقد ينتقد الدارقطني المتن كله، ويبين أن ما نسب إلى النبيﷺ ليس بثابت عنه، ومن الأمثلة على ذلك:
ما روى البخاري من طريق مالك، عن حميد، عن أنس بن مالك، أن رسول اللهﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تُزهي، فقيل له: وما تُزْهي؟ قال: حتى تحمَرَّ، فقال رسول اللهﷺ:(أرأيت إذا منع الله الثمرة بِمَ يأخذ أحدكم مال أخيه؟)[890].
وقد ذكر الدارقطني أن قوله:(أرأيت إذا منع الله الثمرة بِمَ يأخذ أحدكم مال أخيه) ليس بثابت عن النبيﷺ، وأن إسناده إليه وهم.
قال الدارقطني:(... وقد خالف مالكاً جماعة منهم: إسماعيل بن جعفر، وابن المبارك، وهُشَيْم، ومروان، ويزيد بن هارون، وغيرهم، قالوا فيه: قال أنس: أرأيت إن منع الله الثمرة.
وأخرجا أيضاً حديث إسماعيل بن جعفر، عن حميد، وقد فصل كلام أنس من كلام النبي)[891].
خامساً: نقد المتن بغض النظر عن وجود الشواهد:
فالدارقطني في انتقاداته يركز على سند معين كما ذكرنا سابقاً، وينصب استدراكه على متن محدد؛ بغض النظر عن وجود الشواهد لهذا المتن في الدواوين الأخرى، وهذا ما عليه الدارقطني في أغلب انتقاداته.
ومن الأمثلة على ذلك:
المثال الأول: قال البخاري: حدثنا مطر بن الفضل، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا العوَّام، خدثنا إبراهيم أبو إسماعيل السَّكْسَكي، قال: سمعت أبا بردة واصطحب هو ويزيد بن أبي كَبْشَةَ في سفر، فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة: سمعت أبا موسى مراراً يقول: قال رسول اللهﷺ:(إذا مرض العبد أو سافر كُتِبَ له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً)[892].
قلت: أعله الدارقطني في"التتبع" بقوله:(لم يسنده غير العوام، وخالفه مسعر، رواه عن إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة قوله، ولم يذكر أبا موسى ولا النبي، والله أعلم)[893].
وقال أيضاً:(وهذا حديث تفرد به العوام بن حوشب متصلاً مسنداً، وخالفه مسعر بن كِدام-وهو أثبت منه- فرواه عن إبراهيم ....إلخ)[894].
وقد دافع ابن حجر عن البخاري وأجاب الدارقطني بجوابين-مع اعترافه بأن مسعراً أحفظ من العوام بن حوشب-:
أحدهما: أنه لا يقال من قبل الرأي، فهو مرفوع[895].
والثاني: أن في الحديث قصة، فدل على أن راويه قد حفظه، ونقل عن أحمد قوله:(إذا كان في

---

888. صحيح البخاري: كتاب الطلاق، باب صداق الملاعنة، جز7/ ص55، ح5311، وفي صحيح مسلم: كتاب اللعان، ج2/ ص695-696، ح1493.
889. صحيح البخاري: كتاب الطلاق، باب التفريق بين المتلاعنين، جز7/ ص56، ح5315، وفي صحيح مسلم: كتاب اللعان، ج2/ ص697، ح1494.
890. صحيح البخاري: كتاب الجهاد، باب يُكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، جز4/ ص57، ح2996.
891. الدارقطني: التتبع، ص480، ح161.
892. صحيح البخاري: كتاب الجهاد، باب يُكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، جز4/ ص57، ح2996.
893. الدارقطني: التتبع، ص269، ح39.
894. الدارقطني: جزء فيه بيان علل أحاديث في صحيح البخاري، ص44، ح2.
895. قال الشيخ مصطفى باحو:(ففيه نظر، لأنه حينئذ مرفوع حكماً لا حقيقة، والكلام هنا هل هو مرفوع رواية أم لا؟). مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ج1/ ص383.

الحديث قصة دل على أن راويه حفظه)[896].
قلت: وللحديث شواهد مقوية؛ منها:
1- ما أخرجه أحمد بسنده عن القاسم بن مخيرة عن عبدالله بن عمرو بلفظ:(إن العبد إذا كان على طريقة حسنة من العبادة ثم مرض ، قيل للملك الموكل به: اكتب له مثل عمله إذا كان طليقاً حتى أطلقه أو أكفته إليَّ)[897].
وهذا الشاهد سنده صحيح، إلا أنه منقطع، لأن القاسم لم يسمع من عبدالله. لكن تابعه خيثمة عن عبدالله به، وقد أخرجه أحمد[898]، وسنده حسن.
وأخرج أحمد والحاكم وصححه عن القاسم عن عبدالله بلفظ:(ما أحد من المسلمين يبتلى ببلاء في جسده إلا أمر الله الحفظة الذين يحفظونه: اكتبوا لعبدي مثل ما كان يعمل، وهو صحيح ما دام محبوساً في وثاقي)[899].
2- ومنها ما ورد عن أنس مرفوعاً:(إذا ابتلى الله العبد المسلم ببلاء في جسده، قال الله: اكتب له صالح عمله الذي كان يعمله، فإن شفاه غسله وطهره وإن قبضه غفر له ورحمه)[900].
قال المنذري:(رواته ثقات)[901].
3- ومنها ما ورد عن شداد بن أوس مرفوعاً:(إن الله يقول: إذا ابتليت عبداً من عبادي مؤمناً فحمدني على ما ابتليته فأجروا له كما كنتم تجرون له)[902].
وللحديث شواهد أخرى عن أبي هريرة وابن مسعود كما ذكرها المنذري في"الترغيب والترهيب"[903].
فثبت الحديث ثبوتاً لا شك فيه، والله أعلم[904].
المثال الثاني: قال الإمام البخاري: حدثنا علي بن عياش الألْهاني الحمصي، حدثنا أبوغَسَّان، قال: حدثني أبوحازم، عن سهل بن سعد الساعدي، قال: نظر النبيﷺ إلى رجل يُقاتل المشركين، وكان من أعظم المسلمين غَناءً عنهم، فقال:(من أحبَّ أن ينظر إلى رجل من أهل النار فَلْيَنظر إلى هذا) فتبعه رجل فلم يزل على ذلك حتى جُرِح فاستعجل الموتَ، فقال بذُبابة سيفيه فوضعه بين ثدييه فتحامل عليه حتى خرج من بين كتيفيه، فقال النبي:(إن العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل أهل الجنة، وإنه لمن أهل النار، ويعمل فيما يرى الناسُ عمل أهل النار وهو من أهل الجنة، وإنما الأعمال بخواتيمها)[905].
قد أعلَّ الدارقطني الجزء الأخير من الحديث، وذلك لأن أبا غسان تفرد بقوله في آخر الحديث:(وإنما الأعمال بالخواتيم) وخالف جماعة.
قال الدارقطني:(وأخرج البخاري حديث أبي غسان، عن أبي حازم، عن سهل:(إنما الأعمال بخواتيمها).
ورواه ابن أبي حازم ويعقوب بن عبدالرحمن وسعيد الجُمَحي لَمْ يقولوا هذا. وأخرجه مسلم من حديث يعقوب فقط)[906].

---

[896]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص960.
[897]. مسند أحمد: ج2/ ص205.
[898]. مسند أحمد: ج2/ ص203.
[899]. مسند أحمد: ج2/ ص159-194، والحاكم في: المستدرك، ج2/ ص29، ح1287.
[900]. رواه أحمد في مسنده: ج3/ ص148-239-258.
[901]. المنذري: الترغيب والترهيب، ج4/ ص147.
[902]. أخرجه أحمد: ج4/ ص123.
[903]. يراجع: المنذري: الترغيب والترهيب، ج4/ ص147.
[904]. ينظر: مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ج1/ ص384.
[905]. سبق تخريجه.
[906]. الدارقطني: التتبع، ص325، ح70.

قال ابن حجر:(قلت: زادها أبو غسان، وهو ثقة حافظ، فاعتمده البخاري)[907].
قلت: وهذه الزيادة لها شواهد تصح بها، والله أعلم[908].

المبحث الثاني: منهج أبي رية في نقد صحيح البخاري

المطلب الأول: منهج أبي رية في انتقاد الأسانيد والرواة

من خلال ما عرضنا حول منهج قبول الحديث ورده عند أبي رية، وكذلك من خلال موقفه من صحيح البخاري؛ ظهر لي المنهج الذي سلكه أبو رية في انتقاده لأسانيد ورجال صحيح البخاري، فهو كما يلي:

أولاً: عدم الاهتمام بالأسانيد في إثبات الحديث ونفيه:

دراسة سند الحديث مهمة جداً لتبيين حاله صحة وضعفاً، (فهي الوسيلة الأولى التي عن طريقتها يتم الحكم على أي حديث ما بأنه صحيح أو ضعيف)[909].

ولا يخفى عند كل طالب الحديث أهمية الإسناد وسمو مكانته لدى الأئمة الأعلام، وقد بين العلماء أهميته وأسهبوا في بيان عظمته والاهتمام به، روى الخطيب بسنده إلى عبدالله ابن المبارك أنه قال:(الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[910].

وقال ابن تيمية:(الإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة، والرافضة من أقل الناس عناية، إذ كانوا لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه[عندهم] أنه يخالف هواهم، ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم)[911].

ومع ما له من الأهمية بمكان؛ فوجدنا أبو رية لايهتم به ولا يعطي حقه في بناء الحكم على الأحاديث، كما هو ظاهر في معظم-إن لم نقل كل-انتقاداته، ويبرر ذلك باستحالة الحكم على الرجال وفق هذا المقياس الظاهري إذا لم يقع التعمق في فهم أسرار الرجال وبواطنهم والدوافع الخفية التي قد تحمل الراوي على تحريف الحديث الذي ينقله عن النبيﷺ أو انتحاله، (ولا تثريب عليهم في ذلك لأن الوقوف على أسرار الرجال وبواطنهم محال بل مستحيل)[912] كما قرَّر، فتكاد توحي كل صفحات كتابيه"الأضواء" و"أبوهريرة" بعدم وثوقه في رواة الحديث وبعدم اطمئنانه إلى ما رواه رجال الحديث عن أبي هريرة وغيره من الأصحاب(وإن كان فيهم البخاري أو غير البخاري)[913] على حدّ تعبيره[914]، لذا لا يهتم بالأسانيد حق الاهتمام.

ثانياً: المنهج الانتقائي في الكلام على الرواة:

لقد سار أبو رية في كلامه على الرجال على المنهج الانتقائي؛ فقد رأينا أنه انتقى الروايات والآراء التي توافق آرائه ولو لم يثبت، وكذلك أخذ بالقيل والقال وجعله معولاً لهدم آراء الآخرين، ونفخ فيها، ولم يتجرد بذكر ما لها وما عليها، وهذا واضح وضوح الشمس في رابعة النهار.

---

907. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ 994.
908. ينظر: مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ج2/ ص274.
909. عبدالكريم الخضير: الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، دار المنهاج، السعودية، ط2، 1426هـ، ص320.
910. الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي، ص487.
911. ابن تيمية: منهاج السنة، ج4/ ص84.
912. أبو رية: الأضواء، ص285.
913. أبو رية: أبو هريرة، ص111.
914. وقد أسهبنا في هذا الموضوع في ذكر شروط الحديث المقبول عند أبي رية؛ فليراجع: ص29 في هذا البحث.

وقد تنوعت الانتقائية في منهج البحث عند أبي رية لتشمل ثلاثة محاور:
الأول: المصادر: وسيأتي تفصيلها.
الثاني: الاستدلال: حيث نجد الانتقائية في اختيار الأدلة وترتيبها ظاهراً في كلامه على الرواة، فكثيراً ما يقدم أبو رية القصص الواهية والآراء الشاذة والضعيفة على نصوص السنة والإجماع المحكم وأقوال الأئمة المعتبرين.
الثالث: المسائل والآراء: حيث ينتقي أبو رية مسائل معينة ومحدودة ليجعلها موضع البحث لغرض-غير علمي- يريد أن يصل إليه، كما في الفتنة الواقعة بين الصحابة.
وكذلك ظهر المنهج الانتقائي عنده في إيراد الآراء عند المناقشة، فهو عادة يقدم آراء المعتزلة ومن تأثر بهم والروافض والمستشرقين على آراء العلماء الراسخين والأئمة المعتبرين من أهل السنة والجماعة[915]، وإن كانت هذه الآراء لا تمت لحقيقة الواقعة بصلة، ولكنها تلتقي مع ما يقصد إليه أبو رية، ولهذا جعل لها الأولوية، وأما الآراء المخالفة فإما أن لا يلتفت إليها البتة كما هو حاله في معظم انتقاداته، أو يعرض لها عرضاً ضعيفاً، أو يؤولها تأويلاً بعيداً[916].
والأمثلة على جميع ما قلته كثيرة؛ منها:
المثال الأول: أبو هريرة-رضي الله عنه-: فتكلم عنه كثيراً وخصص له كتاباً، فجمع فيه ما قيل عنه من الثلب والذم، ففي البداية فقد عرَّض به بأنه:(لم يختلف الناس في اسم أحد في الجاهلية والإسلام، مثل ما اختلفوا في اسم أبي هريرة)[917]، ثم يتحدث عن سبب إسلامه ويتكلم عن نيته ويشكك في إيمانه بقوله:(فإذا ما انتهى إلى مسمعه أن نبيّاً ظهر بمكة بدين يدعو إلى مساعدة البائسين، وسد عوز المحتاجين، فإنه ولاريب يغتبط بذلك ويشرق قلبه فرحاً!)[918]، ثم يلوم العلماء والمسلمين ويقول:(قد اصطلحوا على أن يجعلوا مثله من صحابته ثم انقلب بعد ذلك فاتصل بمن كانوا أكبر أعداء الدعوة المحمدية وصاحبها من أول ظهورها، فظاهرهم، وسارت تحت رايتهم، ونال جزاءه على ذلك من رفدهم ونوالهم)[919]، ويتكلم عن سبب تأخر إسلامه ويقول:(لم تأخر هذا الزمن الطويل إذا كانت له رغبى صادقة، ونية خالصة أن يتبع هذا الدين، ويكون مسلماً مجاهداً مع المجاهدين؟)[920]، ويتهمه أكثر ويقول:(والذي نستطيع أن نقطع به ونحن مطمئنون إليه بما تبين لنا من القرائن والأدلة الصحيحة وما بدا من اعترافاته الصريحة أن أبا هريرة إنما كان يبتغي من قدومه على النبي(ص) أن يحقق مطامعه الشخصية، ومآربه الذاتية لا ليلتمس أن يتفقه في الدين)[921]، ويتهمه بأنه ليس له كرامة، ويقول:(ولو كان لأبي هريرة نفس يعرف قدرها، أو كرامة يحافظ عليها، لأبى أن تمتد يده إلى ما ليس من حقه، أو

---

915. ينظر على سبيل المثال: أبو رية: الأضواء، ص161-163-164-189.
916. ينظر على سبيل المثال: أبو رية: أبو هريرة، ص76-77، ترى تأويله البارد لسبب إرسال أبي هريرة من قبل النبي إلى البحرين.
917. أبو رية: أبوهريرة، ص48. وينظر جواب مصطفى السباعي في مناقشته لأبي رية في اختلاف العلماء في اسم أبي هريرة: مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص483. ويراجع: محمد عجاج الخطيب: أبو هريرة راوية الإسلام، مكتبة وهبة، مصر، ط3، 1402هـ/1982م، ص167.
918. أبو رية: أبوهريرة، ص45.
919. أبو رية: المصدر السابق، ص40. قلت: يدعي الشيعة أن أبا هريرة كان من أعداء آل البيت، ومن الموالين لبني أمية؛ عدو آل البيت الأكبر واجتماع هذين الخصلتين فيه جعلته مطية سهلة لأطماع معاوية التي كانت تتلخص في انتقاص آل أبي طالب بوضع المثالب وإلصاقها بهم، فوجد معاوية بغيته؛ إذ أنه من كبار الصحابة ومن المعادين لآل البيت، فرأى أنه خير من يصلح لوضع المثالب. انظر لزاماً: عبد القادر الصوفي: موقف الشيعة الأثني عشرية من صحابة رسول الله، ج3/ ص1512، كرَّ الباحث النبيل بتفنيد هذين الشبهتين بالبراهين الواضحة والأدلة الساطعة، فجزاه الله خيرا.
920. أبو رية: أبو هريرة، 45.
921. أبو رية: المصدر السابق، 47. وقد قال الإمام السمعاني:(التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة). ابن حجر: فتح الباري، ج5/ ص622.

يرنو بعينيه إلى مغانم حرب لم يشهدها، ولما تعرض لهذا الازدراء والتحقير-وبخاصة- وهو في أول يوم يلقي النبي وأصحابه)[922]، ويقول أيضاً:(وإن ما بدا من أبي هريرة في خيبر، وكشف به- من أول يوم- عن مكنون مطامعه، وخفي مآربه، وحقيقة نفسه،... ولاريب أن النبي(ص) قد أسقطه من عينه، فلم يقم له من يومئذ وزناً،... وحقت عليه المهانة أمام الصحابة جميعاً من أول يوم جاء فيه إلى النبي(ص))[923]، ويحقره ويقول عنه:(.. ذلك بأن الله قد حرمه نعمة الشجاعة وخلقه جبيناً رعيداً، ولقد كان هذا الجبن من أسباب إبعاده عن المدينة إلى البحرين!)[924]، وكذلك يتهمه بالكذب والافتراء ويقول:(وأما ما زعمه هو وروته عنه كتب السنة، من أنه أقام مع النبي حتى مات أو صحب النبي(ص) حتى مات! فهذا كله محض افتراء منه وممن رووه عنه. ولايمكن لعاقل أن يستمع إليه، أو يعول عليه. اللهم إلا إذا كان قد فقد عقله ومنطقه)[925]!!، وأنه سوغ لنفسه أن يروي ما يشاء وينسب إلى النبي ما يشاء وذلك بحيلته[926]، وأنه عندما يريد شيئاً يضع له حديثاً!![927]، وأن الصحابة نسبوه إلى الكذب[928]، وغير ذلك من الاتهامات والشتائم التي ملأ به كتابه مستنداً إلى روايات الروافض ومقولات المستشرقين[929].

قلت: لا ريب أن أبا هريرة-راوي الإسلام- من أوعية الحفظ بإجماع العلماء، وأنه سيد الحفاظ الأثبات، وقد قال الإمام الشافعي:(أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره)[930]. وكان حفظه الخارق من معجزات النبوة كما قاله الحافظ الذهبي[931]، وكان متثبتاً، ذكياً، مفتياً، صاحب صيام وقيام، شهد له الصحابة بالحفظ والفهم، وروى عنه الجَمُّ الغفير من الصحابة والتابعين، وأحاديثه في جميع المسندات والأجزاء والدواوين، وله في الصحيحين ست مئة حديثٍ وتسعة أحاديث، اتفقا على ثلاث مئة وستة وعشرين، وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين، ومسلم بمئة وتسعين[932].

وقد قال الشيخ محمد رشيد رضا-وهو يرد على شبهات النصرانيين حول أبي هريرة-:(نقول:

أولاً: ليس في هذه الروايات التي أوردها الطاعن، تصريح من أحد بأن أبا هريرة قد ثبت عليه الكذب.

وثانياً: إن التهمة لا تثبت إلا بالبينة والدليل، باتفاق الشرائع والقوانين، وعرف أهل العقل والعدل من البشر أجمعين، ولم يُقم أحد دليلاً، ولا بينة على أن أبا هريرة كذب[933]، وإنما عرض لبعض

---

[922]. أبو رية: أبوهريرة، 51-52.

[923]. أبو رية: المصدر السابق، 52-53.

[924]. أبو رية: المصدر السابق، ص80.

[925]. أبو رية: المصدر السابق، ص74. قلت: وهذا الاتهام أخذه أبو رية من الروافض وأشياعهم، لمعرفة أقوال الروافض ومستنداتهم وإبطال مزاعمهم يراجع: عبدالقادر صوفي: موقف الشيعة الأثني عشرية من صحابة رسول الله، ج3/ ص1513.

[926]. أبو رية: أبوهريرة، ص138.

[927]. أبو رية: المصدر السابق، ص156. قلت: وقد التقط أبو رية هذه الفرية بلا مرية من المستشرقين، انظر في تفنيدها: سعد بن عبدالله بن سعد الماجد: موقف المستشرقين من الصحابة، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، رسالة دكتوراه، الرياض، السعودية، 1426هـ، ص256.

[928]. ينظر في تفنيدها: ابن قتيبة: مختلف الحديث، ص76.

[929]. قال الدكتور عبدالقادر صوفي:(والشبهات التي أوردها أبو رية قد أخذها من كتب الشيعة كما تبين لي ذلك بعد التتبع والمقابلة). عبدالقادر صوفي: موقف الشيعة الأثني عشرية من صحابة رسول الله، ج3/ ص1512.

[930]. ابن كثير: البداية والنهاية، ج8/ ص154.

[931]. الذهبي: السير، ج2/ ص594.

[932]. ينظر: العلائي: كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب، ص187، يحيى العامري: الرياض المستطابة، ص302، الولوي الإتيوبي: قرة العين في تلخيص تراجم رجال الصحيحين، ص272.

[933]. وأما ما ورد من الأحاديث والأثار التي فيها تكذيب النبيﷺ لبعض الصحابة، أو تكذيب بعض الصحابة لبعض؛ فلم يثبت في حديث واحد منها أن لفظ التكذيب منصرفٌ إلى حقيقته التي يقصد بها التقوّل على

الصحابة شبهة في رواية أبي هريرة، ولو ثبتت الشبهة، وظلت مجهولة وسببها خفيًّاً لصح أن تجعلة علة، لعدم إلحاق روايته برتبة الصحيح احتياطاً، ولكن سبب الشبهة معروف، وهو لايقتضي سلب العدالة ولا عدم الثقة بالرواية) ثم ذكر سبب الشبهة أنها سببان، أحدهما: خاص بكثرة روايته، ثم تكلم عنها وبين أسباب كثرة روايته بسبعة أوجوه بالأدلة المقنعة، ثم قال: (فمن تدبر هذه الأسباب لم يستغرب كثرة رواية أبي هريرة، ولم ير استنكار أفراد من أهل عصره لها موجباً للارتياب في عدالته وصدقه، ..... على أن جميع ما أخرجه البخاري في صحيحه له 446 حديثاً بعضاً من سماعه، وبعضاً من روايته عن بعض الصحابة....، فهل يستكثر عاقل هذا المقدار على مثل أبي هريرة أو من هو دونه حفظاً، وحرصاً على تحمل الرواية وأدائها، فيجاري هذا الطاعن في الشريعة على الطعن في الإمام البخاري لتخريجها؟ كيف، وهذا الطاعن لا يوثق بنقله ولا بفهمه، ولا بقصده إلى بيان الحقيقة؟ بل نعلم يقيناً أن يريد التشكيك والطعن؛ لأن هذا هو عمله الذي يعيش له وبه)[934]، ثم يذكر الشبهات الأخرى حوله ويفندها بالحجج والبراهين.

قلت: فإذا كان هذا الصحابي الجليل هو حاله -كما قاله أبو رية-، فينبغي أن يطرح مروياته كلها، ولايلتفت إليه ولا إلى أحاديثه، لأنه كذاب-والعياذ بالله-، ومعلوم أن الكذاب يترك روايته ولا كرامة، ومع ذلك وجدنا أن أبا رية نفسه يستدل ببعض مروياته التي توافق عقله ولوكان ضعيفاً عند جهابذة الحديث[935]!!، فهذا هو عين التناقض الدال على بطلان ما نسبه إلى راوي الإسلام، ومعلوم أن (من كان عدلاً في بعض نقله فهو عدل في سائره، ومن المُحال أن يجوز قبول بعض خبره ولايجوز قبول سائره إلا بنص من الله تعالى أو إجماع في التفريق بين ذلك، وإلا تحكم بلا برهان، وقول بلاعلم)[936] وترجيح بلا مرجح، ولا ريب أن الترجيح بلا مرجح، والتفريق بين المتماثليين بدون دليل مجرد اتباع للهوى، والعياذ بالله من الهوى وأهله[937].

المثال الثاني: أم المؤمنين عائشة: قد نسج أبو رية على منواله السابق، فقد طعن في أم المؤمنين عائشة واتهمها بشتى أنواع الرذائل، اتهمها بأنها:(حرضتهما[أي طلحة والزبير]على الوقوف من علي موقف الخصومة والحرب، لأنها كانت غاضبة من بيعة الناس لعلي أشد الغضب.....، وذلك لما كانت تكن في قلبها من بغض وموجدة لعليّ، بسبب رأيه المعروف في حديث الإفك، ولأنه زوج بنت ضرتها السيدة الجليلة خديجة، وكانت تغار منها حتى بعد موتها، .... ولم تلبث عائشة حتى أمسكت بزمام الفتنة وركبت جملها لتحرض الناس على عليّ، ولتؤيد طلحة والزبير في محاربتهما إياه)[938].

رسول اللهﷺ بكلام لم يقله، بل معناه التخطئة، وقال النووي -في شرحه على مسلم[جز1/ ص29]-:(القاعدة لأهل السنة: أن الكذب يتناول إخبار العامد والساهي عن الشيء بخلاف ما هو عليه). وذكر ابن حجر أن الكذب يطلق على الخطأ في لغة أهل الحجاز. وللتوسع يراجع: عبدالله القحطاني: الصحابة والصحبة، ج2/ ص704.

[934]. محمد رشيد رضا: دفاعاً عن الإسلام، ص144-146. وينظر: عبدالله القحطاني: الصحابة والصحبة، ج2/ ص1205-1207.

[935]. في مبحث ملامح النقد الحديثي عند أبي رية نذكر الأمثلة على ذلك.

[936]. طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص124.

[937]. لمعرفة مكانة أبي هريرة في الإسلام والرواية وتفنيد الشبهات حول شخصيته وكثرة مروياته يراجع: مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص482 وما بعدها، محمد أبوشهبة: دفاع عن السنة، ص90 وما بعدها، محمد عجاج الخطيب: أبوهريرة راوية الإسلام، ص105، محمد رشيد رضا: دفاعاً عن الإسلام، ص144، عبدالمنعم صالح العلي الغزي: دفاع عن أبي هريرة، دار القلم، بيروت، لبنان، ط2، 1981م، صهباء محمد بندوق: أبوهريرة ذاكرة عهد النبوة، دار السلام، مصر، ط1، 1430هـ/2009م.

[938]. أبو رية: أبوهريرة، ص185-186. قلت: هذا القول مأخوذ من شبهات المستشرقين، انظر في تفنيدها: سعد ماجد: موقف المستشرقين من الصحابة، ص535 وما بعدها، وقد أخذها المستشرقون من الروافض،

قلت: هذه الأشياء التي نسبها أبو رية إلى أم المؤمنين يحتاج إلى الأدلة والبينات على إثباتها، ولم يذكر الدلائل والحجج على إثبات دعواه، ولكنه أخذ الطعون من الروافض فيما اختلقوه ونسبوه إليها حذوة القذة بالقذة[939].

وهذا الذي نسبه إليها ليس له أصل صحيح، بل بالعكس أن أم المؤمنين عائشة أنكرت وجود أية عداوة بينها وبين علي، وكانت تقول إثر معركة الجمل:(والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها، وإنه عندي على معتبتي من الأخيار)، فأجابها أمير المؤمنين علي بن طالب أمام الناس بقوله:(يا أيها الناس صدقت والله برَّت، ما كان بيني وبينها إلا ذلك، وإنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة)[940]؛ فأين ما يزعم أبو رية وجوده من العداوة والبغضاء؟!.

قال ابن أبي الحديد الشيعي[941]:(على أن أمير المؤمنين عليه السلام أكرمها، وصانها، وعظَّم من شأنها، ومن أحب أن يقف على ما فعله معها فليطالع كتب السيرة)[942].

وموقف علي من عائشة بعد موقعة الجمل يدل على عدم وجود أي حقد بينهما أو تصفية حسابات على دعاوى الكاذبة، فقد جهزها وأعطاها ما تحتاج إليه، وأعادها معززة مكرمة إلى مدينة رسول الله ﷺ[943]، وكان هذا من أسباب نقمة الخوارج المارقين على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، كل هذا يدل على أن ما وقع بين الصحابة عن اجتهاد وتأويل، وليس عن حقد دفين.

ومن الأعاجيب ما ذكره أبورية ونسبها إلى عائشة أنها تكره علي وتبغضه بسبب ما قاله علي في حادثة الإفك، فهذا أبعدها من التصديق، لأن علي لم يخض في الإفك كما خاض غيره[944].

ومن جهة أخرى أن نصيب الخائضين من عائشة العفو والصفح، بل أكثر من ذلك حتى إنها تُنافح عنهم إذا ذكرهم أحدٌ أمامها بسوء.

فهذا حسّان بن ثابت كان من الخائضين في الإفك[945]، وكان ممّن أكثر في رمي عائشة[946]، ومع

وأخذها أبو رية عنهم، انظر لزاماً: عبدالقادر صوفي: الصاعقة في نسف أباطيل وافتراءات الشيعة على أم المؤمنين عائشة، أضواء السلف، مصر، ط1، 1425هـ/2004م، ص 165.

939. ينظر: عبدالقادر صوفي: موقف الشيعة الأثني عشرية من صحابة رسول الله، ج3/ ص1369، 1374، 1382، 1427، وله: الصاعقة، ص145، 152، 165، محمد بن حامد آل عجلان: براءة آل البيت من عقيدة الاثنى عشرية في الإمامة والصحابة، ج2/ ص295.

940. انظر لزاماً: عبد القادر الصوفي: الصاعقة، ص165.

941. ابن أبي الحديد: هو أبو المعالي المدائني موفق الدين قاسم بن هِبة الله بن محمد الأصولي الكاتب البليغ، أجاز له عبدالله بن أبي المجد، وله باع مديد في النظم والنثر، وكان ابن العلقمي يكرمه وينوّه بذكره كثيراً وبذكر أخيه الأوْحَد عزالدين أبي محمد عبدالحميد، وله عدة مصنفات؛ أهمها: شرح نهج البلاغة، والحواشي على كتاب المفصل في النحو، فمات الوزير ابن العلقمي فتوفي بعده الموفق بأربع ليال في سنة(1258هـ) في بغداد. ينظر: الذهبي: السير، ج23/ ص372.

942. ابن أبي الحديد(1285هـ): شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ط2، 1387هـ/1967م، ج17/ ص294.

943. ينظر: الندوي(1373هـ): السيد السليمان بن أبي الحسن: سيرة السيدة عائشة أم المؤمنين، عرَّبه وحققه وخرج أحاديثه محمد رحمة الله حافظ الندوي، دار القلم، سوريا، ط2، 1431هـ/2010م، ص188.

944. ينظر: السليمان الندوي: المصدر السابق، ص190.

945. الإفك: في اللغة أبلغ ما يكون من الكذب الذي يتحير الشخص من شدته، والافتراء والبهتان الذي لا تشعر به حتى يفجأك. وهي حادثة وقعت في زمن النبي، ورمى المنافقون به الصديقة بنت الصديق من الفاحشة، وراج على نفر من المسلمين في غزوة بني المصطلق(الإفك)؛ صار اسم تلك الحادثة علماً على ذلك. للتوسع يراجع: المقدسي(600هـ): أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور: حديث الإفك، تحقيق وتخريج أبي أسامة سليم الهلالي، غراس للنشر والتوزيع، ط1، 1426هـ/2009م، ص63، موسوعة السيرة النبوية الشريفة-مرتبة ألفبائياً-، إعداد جماعة من المختصِّين، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008م، ص107.

946. جزم القرطبي وابن الأثير أن حسان لم يتكلم بالإفك من صميم قلبه، وإنما نقله عن ابن أبيّ ومع زحمة الأحداث، وتناقل الأنباء، نُسب إلى حسان الخوض في حديث الإفك. للتوسع يراجع: عبدالغني المقدسي:

ذلك لم تحقد عليه الصديقة، بل كانت تنهى عن سَبِّه أو الإساءة إليه.
فقد ثبت في صحيح البخاري أن عائشة قالت لعروة بن الزبير لمّا أخذ يسب حسان:(لا تسبّه، فإنه كان يُنافح عن رسول الله)[947].
وإذا دخل عليها حسّان ألقت إليه وسادة ليجلس عليها[948].
أفيُعقل أن تقدّر مواقف حسّان مع النبيﷺ، فتُغضي عن إساءته البالغة إليها، ولاتقدِّر مواقف أمير المؤمنين علي مع النبي، وبلاءه الحسن معه، وجهاده في سبيل إعلاء كلمة الله عز وجل؟![949].
ونقل أبو رية قول المستشرق ولز![950]، أنه قال في حق أم المؤمنين:(... فقد كان هَمُّ عائشة أن تقهر عليّاً قبل كل شيء)[951] وأقر على هذا النقل!!.
وأقرَّ واستند على نقله عن المستشرق اليهودي بركلمان![952]؛ لمّا وصف أم المؤمنين بأنها:(المحبة للفتنة)[953]!!.
وقال أيضاً:(ومن أعجب العجب أن عائشة لم يفثأ من غليان حقدها ولم يطفيء من نار غيظها أن قتل علي وخلا الجو لها)[954].
وغير ذلك من الاتهامات التي نسبها إلى أم المؤمنين عائشة، لولا خشية الإطالة لسردتها كما حشدها أبو رية، وبينت ما فيها من الحق والصواب.
المثال الثالث: معاوية بن أبي سفيان: وهو من الذين أسهب أبو رية في ثلبهم وحشد القيل والقال فيه، ونقل أقوال طوائف مبغضيه.
ففي البداية قال فيه:(معاوية مطعون في دينه وقد كان في الجاهلية زنديقاً، وأصبح بعد الإسلام طليقاً)[955]، ثم ذكر عنه أنه :(أشد الناس عداوة لعلي يتربص به الدوائر دائماً، ولا يفتأ يسعى في الكيد له سرّاً وعلانية، قولاً وعملاً)[956]، ثم يظهر إعجابه!، ويقول:(من العجيب أن يتورط بعض المؤرخين فيحكمون بصدق إيمان معاوية، ويستدلون على ذلك بأنه كان يؤدي الفرائض، ويتبرك بآثار النبي حتى بأظفاره، ونسي هؤلاء أنه هو وأبوه وأمه قد أسلموا كرهاً، وأن قلوبهم قد ظلت على جاهليتها!-وفاتهم أنه كان يخاصم رجلاً لايمكن أن يساويه في العلم ولا الفضل ولا في القدر- وإذن كان لا بد له-وهو الداهية الخدعة- لكي يستقيم أمره،... ومثل معاوية بما اقترف

حديث الإفك، ص119، أبوعبدالملك أحمد مسفر العتيبي: نقض افتراءآت المؤرخين والنقاد حول شخصية حسان بن ثابت، دار بلنسة، الرياض، ط1، 1414هـ، ص37.

947. صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حديث الإفك، جز5/ ص121، ح4145.

948. عبد الرزاق: المصنف، ج11/ ص237.

949. عبد القادر الصوفي: الصاعقة، ص176.

950. ينظر: يحيى مراد: معجم أسماء المستشرقين، ص724.

951. أبو رية: أبوهريرة، ص188.

952. بركلمان: هو المستشرق الألماني كارل بروكلمان، وهو من أعلم المستشرقين، وكان ذاكرته قوية، ودرس اللغات السامية مع تفوقه فيها، وعُني باللغة التركية، ودرس التاريخ الإسلامي ونال درجة الدكتوراه فيه، له مصنفات كثيرة؛ منها: الآداب العربية، ديوان لغات الترك، وغيرهما. ينظر: خالد بن عبدالله القاسم: مفتريات وأخطاء دائرة المعارف الإسلامية"الإستشراقية"، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ج1/ ص113، يحيى مراد: معجم أسماء المستشرقين، ص155.

953. أبو رية: أبوهريرة، ص.189

954. أبو رية: المصدر السابق، ص192.

955. أبو رية: أبو هريرة، ص189. الطلقاء: هم مسلمة الفتح، الذين أسلموا عام فتح مكة، وأطلقهم النبي؛ وكانوا نحواً من أَلْفَي رجل، فدلَّ هذا على أن هذا النعت ليس نعت ذم. يراجع: ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص74.

956. أبو رية: أبو هريرة، ص189-190.

في حكمه من الموبقات لايصح في عقل عاقل أن يعد من المؤمنين الصادقين)[957]، وقال:(مازال يراوغه[أي الحسن بن علي] حتى تخلص منه بالسم)[958].

قلت: اتفق المسلمون على أن معاوية أسلم عام فتح مكة؛ أي قبل وفاة النبيﷺ بنحو من ثلاث سنين، وذلك أن مكة فتحت باتفاق الناس في شهر رمضان سنة ثمان من الهجرة، والنبيﷺ توفي في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة[959].

والناس كلهم قبل الفتح كفّاراً قبل إيمانهم بما جاء به النبيﷺ، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٣٨﴾[الأنفال: 38] وتاب من شركه وأقام الصلاة وآتى الزكاة، وقد قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾[التوبة: 11] ولم يُعرف عن معاوية قبل الإسلام أذى للنبيﷺ لا بيد ولا بلسان، فإذا كان من هو أعظم معاداة للنبيﷺ[960] من معاوية قد أحسن إسلامه بعد الفتح، وصار ممن يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، فما المانع أن يكون معاوية كذلك؟

وهو ممن حسن إسلامه باتفاق أهل العلم[961]، ولهذا ولّاه عمر بن الخطاب موضع أخيه يزيد بن أبي سفيان لما مات أخوه يزيد بالشام، وقد قال ابن تيمية:(وعمر لم يكن تأخذه في الله لومة لائم، وليس هو ممن يحابي في الولاية، ولا كان ممن يحب أبا سفيان أباه... فتولية عمر لابنه معاوية ليس لها سبب دنيوي، ولولا استحقاقه للإمارة لما أمَّرَه)[962].

ومن المعلوم من الدين بالضرورة أن الإسلام يَجُبُّ ما قبله، ولو كان لمعاوية من الذنوب ما كان لكان الإسلام يجب ما قبله، فكيف ولم يعرف له ذنب يهرب لأجله، أو يُهدر دمه لأجله؟!، وأهل السير والمغازي متفقون على أنه لم يكن معاوية ممن أهدر دمه عام الفتح[963].

وأما دعوى ارتداده، أو عدم دخوله في الإسلام في الأصل، وهو مأخوذ من كتب الروافض وأذنابهم[964]، ولا دليل عليه، لو لم يعلم كذبه، فالطريق الذي يُعلم به بقاء إسلام أكثر الناس من الصحابة وغيرهم يُعلم به بقاء إسلام معاوية، قال ابن تيمية في رده على الروافض الذين يقولون بارتداد معاوية وغيره من الأصحاب، و(المدعي لارتداد معاوية وعثمان وأبي بكر وعمر ليس هو أظهر حجة من المدَّعي لارتداد علي. فإن كان المدعي لارتداد علي كاذباً، فالمدعي لارتداد هؤلاء أظهر كذباً، لأن الحجة على بقاء إيمان هؤلاء أظهر، وشبهة الخوارج أظهر من شبهة

---

[957]. أبو رية: المصدر السابق، ص181.

[958]. أبو رية: المصدر السابق، ص190.

[959]. يراجع: ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص102-103، 106-107، ابن حجر: الإصابة، ج3/ ص1855، الهيتمي(899هـ): أحمد بن حجر المكي: تطهير الجنان واللسان عن الخطور والفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان –مطبوع على هوامش الصواعق المحرقة للمؤلف نفسه-، قدم له السيد طيب الجزائري، نسخة مصورة، مكتبة الهدى، النجف، العراق، ص11.

[960]. مثل أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم رسول اللهﷺ؛ كان من أشد الناس بغضاً للنبي وهجاءً له قبل الإسلام.

[961]. ينظر: ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص74.

[962]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص75. وللتوسع يراجع: حمد بن إبراهيم العثمان: معاوية بن أبي سفيان، ص48.

[963]. قال ابن تيمية:(فهذه مغازي عروة بن الزبير، والزهري، وموسى بن عقبة، وابن إسحاق، والواقدي، وسعيد بن يحيى الأموي، ومحمد بن عائذ، وأبي إسحاق الفزاري وغيرهم، وكتب التفسير والحديث تنطق بخلاف ما ذكره ويذكرون من إهدار النبي دمه[أي معاوية]). ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص109.

[964]. يراجع: عبدالقادر صوفي: موقف الشيعة الأثني عشرية من صحابة رسول الله، ج3/ ص1447.

الروافض)[965].
وخاتمة معاوية خاتمة خير، ومات على الإسلام.
قال فيه الحافظ أبونعيم الأصفهاني:(وكان عنده قميص رسول الله، ورداؤه، وإزاره، وشعره، فأوصاهم عند موته، فقال: كفنوني في قميصه، وأدرجوني في ردائه، وأزروني بإزاره، واحشوا منخري وشدقي بشعره، وخلوا بيني وبين رحمة أرحم الراحمين)[966].
أما القتال الذي وقع بينه وبين علي؛ لم يكن لأجل الخلافة، بل إنما هو في شأن قتلة عثمان، إذ أن معاوية لم ينكر فضل علي واستحقاقه للخلافة، وإنما امتنع عن البيعة حتى يسلمه القتلة، أو يقتلهم، وكان علي يستمهله في الأمر حتى يتمكن هو بأخذ قتلة عثمان[967].
ومن الأدلة على أنه لم يبغض علي، عند ما جاءه خبر موت علي؛ فلم يملك عينه من البكاء، فقيل له في ذلك، فقال:(ويحكم إنما أبكى لما فقد الناس من حلمه، وعلمه، وفضله، وسوابقه، وخيره)[968].
ولم يكن معاوية ممن يختار الحرب ابتداءً، بل كان أشد الناس حرصاً على أن لايكون قتال، والذي عليه عامة أهل السنة والجماعة: أن ترك القتال كان خيراً للطائفتين، فليس في الاقتتال صواب، ولكن علي أقرب إلى الحق من معاوية، والقتال قتال فتنة ليس بواجب ولا مستحب، وهو ما عليه أكابر الصحابة والتابعين لهم بإحسان[969]، وهو قول عمران بن الحصين، وكان ينهى عن بيع السلاح في ذلك القتال، ويقول:(هو بيع السلاح في الفتنة)، وهو قول أسامة بن زيد، ومحمد بن مسلمة، وابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وأكثر من بقي من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار[970].
ومن الأدلة على ذلك:
ما ثبت عن النبيﷺ أنه قال في حق الحسن:(إن ابني هذا سيد، وإن الله سيصلح به بين فئتين عظيمتين من المؤمنين)[971].
قال ابن تيمية:(فأصلح الله به بين أصحاب علي وأصحاب معاوية، فمدح النبي الحسن بالإصلاح بينهما، وسماهما مؤمنين، وهذا يدل على أن الإصلاح بينهما هو المحمود، ولو كان القتال واجباً

---

965. ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص151.
966. حمد بن إبراهيم العثمان: معاوية بن أبي سفيان، ص129.
967. للتوسع يراجع: ابن حزم: الفصل في الملل والنحل، ج4/ ص159، ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ 427، محمد أمحزون: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين، دار السلام، مصر، ط3، 1432هـ/2011م، ص458، ذياب بن سعد آل حمدان الغامدي: تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة، الدار الأثرية، مصر، ط1، 1432هـ/2011م، ص56.
968. ابن كثير: البداية والنهاية، جز3/ ص78.
969. إن الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة هم أغلب الصحابة، منهم-وعلى رأسهم-: سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد-أحد العشرة المبشرين بالجنة-، وزيد بن ثابت، وعبدالله بن مغفل، ومحمد بن مسلمة، وأبوبرزة الأسلمي، وأبوبكرة، وأبوموسى الأشعري، وأسامة بن زيد، وعبدالله بن عمر، وغيرهم ... للتوسع يراجع: محمد أحمزون: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، ص479، عثمان الخميس: حقبة من التاريخ، ص168، ذياب الغامدي: تسديد الإصابة، ص59.
970. قال ابن تيمية:(والقتال يوم الجمل وصفِّين فيه نزاع: هل هو من باب قتال البغاة المأمور به في القرآن؟ أو هو قتال فتنة، القاعد فيه خير من القائم، فالقاعدون من الصحابة وجمهور أهل الحديث والسنة وأئمة الفقهاء بعدهم يقولون: هو قتال فتنة، ليس هو قتال البغاة المأمور به في القرآن؛ فإن الله لم يأمر بقتال المؤمنين البغاة ابتداءً لمجرد بغيهم، بل إنما أمر إذا اقتتل المؤمنون بالإصلاح بينهم). ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص144-145.
971. صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب قول النبيﷺ للحسن بن علي:(إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يُصلح به بين فئتين عظيمتين، جز3/ ص186، ح2704.

أو مستحباً، لم يكن تركه محموداً)[972].
وقال حذيفة بن اليمان:(ما أحد من الناس تدركه الفتنة إلا أنا أخافها عليه إلا محمد ابن مسلمة؛ فإني سمعت رسول اللهﷺ يقول له:(لا تضرك الفتنة)[973].
ومعلوم أن ابن مسلمة لم يقاتل لا مع علي ولا مع معاوية، وقد قال ثعلبة بن ضُبيعة: دخلنا على حذيفة، فقال:(إني لأعرف رجلاً لا تضره الفتنة شيئاً، فخرجنا فإذا فسطاط مضروب فدخلنا فإذا فيه محمد بن مسلمة، فسألناه عن ذلك فقال:(ما أريد أن يشتمل عليَّ شيء من أمصارهم حتى تنجلي عمَّا انجلت)[974].
وأما قوله إن معاوية سمَّ الحسن، فهذا لم يثبت عنه ببينة شرعية، أو إقرار معتبر، ولا نقل يُجزم به، وهذا لا يمكن العلم به، فالقول به قول بلا علم كما قاله ابن تيمية[975].
قال القاضي أبوبكر بن العربي:(إنه أمر مغيب لايعلمه إلا الله، فكيف تحملونه بغير بيِّنة على أحد من خلقه، في زمان متباعد لم نثق فيه بنقل ناقل، بين أيدي قوم ذوي أهواء، وفي حال فتنة وعصبية ينسب كل واحد إلى صاحبه ما لا ينبغي، فلا يقبل منها إلا الصافي، ولا يُسمع فيها إلا من العدل الصميم)[976]
وقد ثبت أن النبيﷺ توفي وهو عنهم راض، ومن رضي الله عنه ورسوله لايضره طعن أحد من الخلق عليه كائناً من كان، بل من رضي الله عنه ورضي عن الله، يكون رضاه موافقاً لرضا الله، فإن الله راض عنه، فهو موافق لما يرضى الله، وهو راض عن الله، فحكم الله موافق لرضاه[977].
والقاعدة الكليَّة التي اتفقت كلمة أهل السنة والجماعة عليها وهي:
أن أهل الجنة ليس من شرطهم سلامتهم عن الخطأ، بل ولا عن الذنب، وما يذكرعن الصحابة من السيئات كثير منه ما يتبين كذبه، ومنها ما لا يعلم صحته، ومنها ما لا يُعلم كيف وقع، ومنها ما يُعلم عذر القوم فيه، ومنها ما يُعلم توبتهم منه، وكثير منه كانوا مجتهدين فيه، ولكن لم يعرف كثير من الناس وجه اجتهاداتهم، وما قُدِّر أنه كان فيه ذنب من الذنوب لهم، فهو مغفور لهم: إما بتوبة، وإما بحسنات ماحية، وإما بمصائبة مكفِّرة، وإما بغير ذلك[978]؛ فلهم من السعي المشكور والعمل المبرور ما ليس لمن بعدهم، وهم بمغفرة الذنوب أحق من غيرهم ممن بعدهم.
فإنه قد قام الدليل الذي يجب القول بموجبه: إنهم من أهل الجنة[979]، فامتنع أن يفعلوا ما يوجب

---

[972]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص115.
[973]. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة،ح4663. ينظر: العظيم آباد(توفي قبل 1322هـ): أبوعبدالرحمن شرف الحق محمد أشرف الحق الصديقي: عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق يوسف الحاج أحمد، دار الفيحاء، سوريا، ط1، 1430هـ/2009م، جز12/ ص315.
[974]. رواه أبو داود في موضع السابق.
[975]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص126. وقال أيضاً:(..لكن يقال: إن امرأته سمَّته...وقد يقال: سمته لغرض آخر مما تفعله النساء؛ فإنه كان مطلاقاً لا يدوم مع امرأة، وقد قيل: إن أباها الأشعث بن قيس أمرها بذلك... والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال، وهو يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون). وينظر: عبدالقادر صوفي: موقف الشيعة الأثني عشرية من صحابة رسول الله، ج3/ ص1469.
[976]. الصاعدي: عزيزة بنت سعيد بن شاهر: منهج ابن العربي في بيان مكانة الصحابة والدفاع عنهم، جامعة طيبة، رسالة ماجستير، السعودية، ص445.
[977]. ينظر: ابن تيمية: منهاج السنة، ج2/ ص669.
[978]. قال ابن تيمية:(إن المؤمن إذا أذنب كان لدفع عقوبة النار عنه عشرة أسباب: ثلاثة منه، وثلاثة من الناس، وأربعة يبتديها الله: التوبة، والاستغفار، والحسنات الماحية، ودعاء المؤمنين له، وإهداؤهم العمل الصالح له، وشفاعة نبينا، والمصائب المكفرة في الدنيا، وفي البرزخ، وفي عرصات القيامة، ومغفرة الله له بفضل رحمته. ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص41-42.
[979]. لمعرفة الأدلة على أن معاوية مغفور له وأنه في الجنة بعينه، يراجع: حمد بن إبراهيم العثمان: معاوية بن أبي سفيان، ص22.

النار لا محالة، وإذا لم يمت أحد منهم على موجب النار لم يقدح ما سوى ذلك في استحقاقهم للجنة، ونحن قد علمنا أنهم من أهل الجنة، ولو لم يُعلم أن أولئك المعيَّنين في الجنة لم يجز لنا أن نقدح في استحقاقهم للجنة بأمور لا نعلم أنها توجب النار، فإن هذا لا يجوز في آحاد المؤمنين الذين لم يُعلم أنهم يدخلون الجنة، ليس لنا أن نشهد لأحد منهم بالنار لأمور محتملة لا تدل على ذلك، فكيف يجوز مثل ذلك في خيار المؤمنين، والعلم بتفاصيل أحوال كل واحد منهم باطناً وظاهراً، وحسناته وسيئاته واجتهاداته أمر يتعذر علينا معرفته؟! فكان كلامنا في ذلك كلاماً فيما لا نعلمه، والكلام بلا علم حرام[980].

بناء على ما سبق في ترجمة هؤلاء الثلاث، فلم أجد أبا رية أن يذكر في تراجمهم مما تواتر في مدحهم والثناء عليهم من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، وهذا بعد عن الموضوعية والتجرد في البحث العلمي، ولو ذكر شيئاً من هذا المدح فيحاول تأويله كي يتوافق مع ما يريد إثباته، فاعتقد قبل الاستدلال، وهذا هو المنهج الإسقاطي الذي نبينه فيما بعد، لذا وقع في تأويلات باردة وبعيدة عن الواقع.

ثالثاً: المنهجي الاسقاطي:

هذا المنهج يتمثل في خضوع الباحث إلى هواه، وعدم استطاعته التخلص من الانطباعات التي تركتها لديه بيئته الثقافية المعينة، وعدم تحرره من الأحكام المسبقة التي يكون على موضوع بحثه سواء أكانت هذه الأحكام عقلية أم انفعالية.

وصاحب هذا المنهج لا يرى إلا صورته الذهنية أو ما يمليه عليه شيخه أو مَن تعلم منهم دون غيرها من الصور الفكرية التي ربما يخالف أحكامه المسبقة، ويحاول جاهداً إخضاع جميع الصور الأخرى إلى ما ارتضاه لنفسه حتى وإن جانبت الموضوعية العلمية.

فالباحث-الإسقاطي- عندما يضع في ذهنه صورة معينة لأفكار معينة وهذه الأفكار لا وجود لها من الناحية الفعلية فإنه يحاول إيجادها في ذهنه ويلتمس لها الحلول والفروض مهما كانت منتفية، وإذا كانت الظاهرة الفكرية موجودة فعلاً ولكن لا تصور لها في ذهنه فإنه يحاول نفيها مهما كانت صحة وجودها.

وقد طبق أبو رية المنهج الإسقاطي على رجال الجامع الصحيح، ووصل بتطبيقه إلى أحكام تعسفية لا صلة لها بالتحليل العلمي السليم. وطوَّع هذه الصور الذهنية الكامنة في عقله سلباً وإيجاباً لتفسير تأريخ الصحابة عموماً وأبي هريرة خصوصاً.

ومن الأمثلة على ذلك:

في مسألة عدالة الصحابة؛ فقد تكلم أبو رية في هذا الموضوع، وتناول مواقف الأئمة الأعلام الذين عدلوا كل الصحابة بالنقد والرد[981]، وذكر أن هذا إسراف في الثقة وإفراط في التقدير، والقول بتعديل جميع الصحابة(هو السبب الأول فيما أصاب الإسلام من طعنات أعدائه وضيق صدور علماء الدين، ذلك أن عدالة جميع الصحابة تستلزم دون ريب الثقة بما يروون مع ما تحمله رواياتهم من غثٍّ كان مبعث الضرر الذي أصاب المسلمين)[982]، ويتجلى ذلك-عنده- في مظهرين:

أولهما: الخلاف الشديد الذي أصاب الأمة الإسلامية بالانصداع فمزق صفوفها وجعلها فِرقاً متباينة ومذاهب مختلفة.

وثانيهما: ما يوجه إلى الإسلام من مطاعن بسبب ما يوجد في كتب الحديث من روايات تحمل الخرافات والجهالات(مما لا يقبله عقل صريح ولا يؤيده علم صحيح)[983]، حتى أطلق على

---

[980]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص33-34-48.

[981]. وقد أشبعنا القول في هذا الموضوع فيما سبق، يراجع: ص71 في هذا البحث.

[982]. أبو رية: الأضواء، ص338-339.

[983]. أبو رية: المصدر السابق، ص339.

الإسلام دين الخرافات والأوهام في حين أن بثّ هذه الروايات يعود إلى الصحابة ومن ثمة تلقاها الرواة عنهم ودوّنوها. ويصرح عند تناوله عدالة الصحابة ويقول:(إن البلاء الذي يصيب الإسلام إنما يرجع إلى أمرين: عدالة الصحابة المطلقة، والثقة العمياء بكتب الحديث التي تجمع بين الغثِّ والسمين)[984].

بناء على هذه الصورة الذهنية في عقل أبي رية؛ فنجد أنه حاول وتكفّل في إثبات رأيه على أن عدالة الصحابة أغلبية وليست كلية، وذكر أن المسألة مسألة خلافية، وأن المسلمين اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً!!، طبعاً يقصد بالمسلمين أهل السنة والجماعة والشيعة والروافض وأصحاب الفرق الأخرى أمثال المعتزلة وأفراخهم!، فجعل خلافهم حجة للانحياد إلى هذا القول المرذول المتروك الذي يخالف إجماع أهل السنة والجماعة بأسرهم، ثم يستند إلى شذوذات المقبلي والرضا على أنهم قالوا مثل قوله؛ وذلك لأن الصحابة فيهم المنافقون والمرتدون كما نقل عن هؤلاء!! وقد سبق بين ذلك بشيء من التفصيل.

ثم جاء بعد ذلك إلى أفراد الصحابة وتكلم في أبي هريرة، وقدح فيه وحاول-قدر استطاعته- أن يجمع ما قيل فيه من الذم الشنيع والقول القبيح فيه بغض النظر عن صحته، بل زاد الطين بلة حينما حمّل أبا هريرة مسؤولية كل الأحاديث المنسوبة إليه من قبل الكذابين الوضاعين[985] لغايات متعددة سواء ما يتعلق منها بتشويه الإسلام والسنة، أو بالصراع السياسي أو بالتنافس المذهبي أو غير ذلك، فقد نسبوا إليه عدداً هائلاً من الروايات المكذوبة، وهذا معلوم ومشاهد بالعيان لا يشك فيه اثنان!.

قال الشيخ المعلمي:(انتقد أبو رية في ترجمة أبي هريرة نيفاً وثلاثين حديثاً، وهي على خمسة أضرب:

[1] ضرب نسبه إلى أبي هريرة اعتباطاً وإنما رُوي عن غيره.

[2] وضرب نحو عشرة أحاديث في سند كلٍّ منها كذَّاب أو متهم أو ضعف أو انقطاع، فهذا لا شأن لأبي هريرة به لأنه لم يثبت عنه.

[3] وضرب اُختلف فيه أَيَصِحُّ عن أبي هريرة عن النبيﷺ أم لا فهذا قريب من سابقه، فإنه على فرض تبين بطلان متنه يترجَّح عدم صحته عن أبي هريرة؛ لأن تَبِعة الحديث إنما تتجه إلى الأدنى.

[4] وضرب صحيح عن أبي هريرة وقد وافقه عليه غيره من الصحابة؛ اثنان أو ثلاثة أو أكثر.

[5] ويبقى بعد الأضرب السابقة ثلاثة أو أربعة أحاديث قد مرَّ الجواب الواضح عنها بحمد الله تعالى)[986].

قلت: ولا ريب أن تبيعة هذه الأقسام كلها على أبي هريرة بعيد عن روح الموضوعية في البحث العلمي، وأنه من المنهج الإسقاطي الصرف الذي خضع لهوى الباحث وأحكامه المسبقة، فإن النتائج المرجوة منه لا تكون صائبة في أغلب الأحيان، كما رأينا فيما توصل إليه أبو رية فإنه انتج من منهجه الإسقاطي النتائج السقيمة بما أدى إلى الخروج عن البحث العلمي.

رابعاً: الغموض والخلط في انتقاد رجال البخاري ومراتبهم:

لا ريب أن إعطاء كل ذي حق حقه ومرتبته من العدل الذي أمر الله به ورسوله.

---

[984]. أبو رية: المصدر السابق، ص340.

[985]. ينظر على سبيل المثال: أبو رية: الأضواء، ص200-206. قلت: أبو رية قد تأثر بأحمد أمين؛ ونقل عنه في مواطن كثيرة، ولكن أحمد أمين أكثر موضوعية في هذه المسألة مقارنة بأبي رية، حينما ردّ جزءاً من هذه الروايات التي أسندت إلى أبي هريرة إلى عمل الكذابين الوضاعين الذين انتهزوا فرصة إكثاره فزوّروا عليه أحاديث لا تعد ولا تحصى. ينظر: أحمد أمين: فجر الإسلام، ص220.

[986]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص307-308 باختصار وتصرف يسير.

وقد ذُكر عن عائشة أنها قالت:(أمرنا رسول اللهﷺ أن ننزِّل الناس منازلهم)[987].
ولكن أبو رية ليس عنده القواعد الكلية في الكلام على الرواة حتى يرجع إليها الجزئيات ويتكلم في ضوئها على أفراد الرواة بما يستحقه، لذا نجد أن منهجه فيه خلط واضطراب؛ لأنه لم يفرق بين رجال البخاري ومراتبهم، ولم يفرق بين من أخرج له البخاري في الأصول محتجاً به، أو من أخرج له في المتابعات والشواهد، أو من انتقى من أحاديثهم، وأخطر من ذلك لم يخص الصحابة بالأوصاف التي خصهم الله ورسوله بها، ولم يلتفت إلى الإجماعات الواردة حول عدالة الصحابة ومكانتهم، بل طعن فيهم بأنواع الثلب والقدح والاتهامات بدون تحقيق وتدقيق.
ومن جهة أخرى عدم الوضوح في الكلام على رجال الجامع الصحيح، وهذه من الظواهر التي تظهر بجلاء، ومن الأمثلة على ذلك:
حينما يتكلم عن الصحابة، فيذكر أن فيهم المنافق والمرتد، وفيهم الكذب والهوى إلى غير ذلك من الرذائل والقبائح[988]، ومع ذلك لم يضع النقاط على الحروف، ولم يبين لنا ولا لأتباعه من هم هؤلاء الأصحاب الذين ارتدوا على أدبارهم، وما عددهم، وما هو أسمائهم ؟!
وهل أخرج لهم أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن والمعاجم في مصنفاتهم؟
ومن هم الأصحاب الذين يقبل منهم الروايات ولم يتلبسوا بالهوى وحظ النفس ولم ينسبوا إلىﷺ إلا ما أيقنوا ثبوته عنه ؟!، وما هو مقدار مروياتهم في المصنفات الحديثية؟!
فلم يذكر الضوابط العامة، ولا القواعد المحكمة حتى يمكن أن يرجع إليها ويوزن بها رجال الجامع الصحيح عموماً والأصحاب خصوصاً، ومن خلالها نستطيع أن نميز بها بين المنافقين والمرتدين والذين اتبعوه بإحسان إلى يوم الدين، وبين الذين كذبوا واختلقوا من عند أنفسهم وبين الذين صدقوا فيما نسبه إلى النبيﷺ وما حفظوه منه.

خامساً: عدم التحقيق والتدقيق فيما يقوله حول رواة الجامع وبناء الانتقادات على الآراء الشاذة والضعيفة:

لم يلتزم أبو رية بما يجب عليه الباحث في العلوم الشرعية عامة، وعلم الحديث خاصة من التحقيقات والتدقيقات فيما يقوله، فصدر منه أخطاء كثيرة بحق الصحابة خاصة، فذكر أن فيهم المنافقين، وأن الكذب والافتراء واتباع الهوى والسذاجة[989] وغيرها من الرذائل كانت موجودة عندهم كما زعم، وأنهم كذبوا على النبي ونسبوا إليه ما لم يقله إلى غير ذلك من التهم الشنيعة المأخوذة من مبغضي الصحابة قديماً وحديثاً.
ومن الأمثلة الدالة على عدم تحقيقه في شأن رجال الجامع الصحيح:
المثال الأول: قال أبو رية:(أخرج ابن عساكر[990] من حديث السائب بن يزيد أنه سمع عمر يقول لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس، وقال لكعب الأحبار:

---

[987]. أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، ج1/ ص3. ينظر في بيان درجته وشرحه: القاضي عياض: إكمال المعلم، ج1/ ص99، النووي: شرح مسلم: جز1/ ص16، الولوي: محمد ابن الشيخ العلامة علي بن آدم بن موسى: قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1/ 1433هـ، ج1/ ص317-318.

[988]. ينظر: ص78 من هذا البحث.

[989]. ينظر: أبو رية: الأضواء، ص125، حيث يتهم أبورية الخليفة الراشد عمر الفاروق بالسذاجة والتغفيل البالغ. وينظر: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، 146 فقد ردَّ التهمة ردّاً علمياً.

[990]. قال ابن تيمية- بعد ذكر جملة من الكتب المشتملة على الحقائق والأكاذيب-:(وهكذا المصنفون في التواريخ، مثل"تاريخ دمشق" لابن عساكر وغيره، إذا ذكر ترجمة واحد من الخلفاء الأربعة أو غيره، يذكر كل ما رواه في ذلك الباب، فيذكر لعلي ومعاوية من الأحاديث المروية في فضلها ما يعرف أهل العلم بالحديث أنه كذب... فإن كان المخالف يقبل كل ما رواه هؤلاء وأمثالهم في كتبهم، فقد رووا أشياء كثيرة تناقض مذهبهم. وإن كان يرد الجميع، بطل احتجاجه بمجرد عزوه الحديث بدون المذهب إليهم). ابن تيمية: منهاج السنة، ج4/ص85-86.

لتتركن الحديث أو لألحقنك بأرض القردة، وفي رواية: لتتركن الحديث عن الأُول)[991]، ثم أشار في الحاشية أنه نقله عن الذهبي[992] وابن كثير[993].

قلتُ: لم يتحقق أبو رية في سند الخبر وفي رواته؛ هل هم أهل لقبول الخبر عنهم أم ليسوا أهلاً للقبول؟، ولم يطبق عليهم شروط قبول الرواية التي قعدها بنفسه على هذه الرواية !.

وقد حقق الخبر العلامة المعلمي اليماني وأثبت أن هذا الخبر غير ثابت عن عمر بن الخطاب سنداً ومتناً؛ وتكلم فيه بكلام علمي متين، ومما قاله:(من الممتنع أن يكون عمر نهى أبا هريرة عن الحديث البتة ولايشتهر ذلك في المدينة، ولايلتفت إلى ذلك الصحابة الذين أثنوا على أبي هريرة ورووا عنه، وهم كثير؛ منهم ابن عمر، هذا باطل قطعاً، على أبا رية يعترف أن كعباً لم يزل يحدِّث عن الأُوَل حياة عمر كلها، وكيف يعقل أن يرخِّص له عمر ويمنع أبا هريرة؟ هذا باطل حتماً، وأبو هريرة كان مهاجراً من بلاد دوس، والمهاجر يحرم عليه أن يرجع إلى بلده فيقيم بها، فكيف يهدّد عمر مهاجراً أن يردّه إلى بلده التي هاجر منها؟ وقد بعث عمر في أواخر إمارته أبا هريرة إلى البحرين على القضاء والصلاة، وبطبيعة الحال كان يعلمهم ويفتيهم ويحدّثهم)[994].

ومن جهة أخرى أن الحافظ ابن كثير بعد ما ذكر الرواية، فقال:(وهذا محمول من عمر على أنه خشي من الأحاديث التي قد يضعها الناس على غير مواضعها...) ثم قال-مباشرة-:(وقد جاء أن عمر أذن له بعد ذلك في التحديث) ثم سرد روايتين[995]، ولكن أبا رية لم يلتفت إلى هذا القول، ولم يذكره ولم يشير إليه ولو بنصف كلمة!.

المثال الثاني: قال أبو رية:(ذكر علماء الحديث أن أبا هريرة كان يدلس)[996]، وقال أيضاً:(وقد أثبت العلماء أن أبا هريرة كان مدلساً)[997]، ونقل عن الذهبي[998] أنه نقل عن شعبة بن الحجاج، أنه يقول: أبو هريرة كان يدلس، ثم نقل أبو رية تعليق الذهبي على خبر شعبة؛ وقال:(وعلق الذهبي على هذا الخبر بقوله: تدليس الصحابة كثير ولا عيب فيه. وقد جاء قول يزيد بن هارون هذا الذي سمع من شعبة-تاما- في رواية أخرى، وهاك نصها...)[999].

قلتُ: الذي قاله أبو رية فيه نظر، لأمور؛ أهمها:

أولاً: لم يثبت القول عن شعبة بن الحجاج، وهذا الذي اعتمد عليه أبو رية خبر واهٍ من جهة الإسناد[1000]، وهذا كاف لعدم قبوله.

ثانياً: يقال: نعم صورة المسألة مما نسميه بمرسل الصحابي، هي صورة التدليس، ولكن:(أنه

---

[991]. أبو رية: أبو هريرة، ص112-113. وقد أشار الشيخ المعلمي والدكتور مصطفى السباعي في ردهما على أبي رية أنه حرَّف النص في الطبعة الأولى من كتابه "الأضواء". يراجع لزاماً: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص213، مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص545.

[992]. الذهبي: السير، ج2/ ص600-601.

[993]. ابن كثير: البداية والنهاية، ج8/ ص155.

[994]. المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص213-214 بشيء من الاختصار.

[995]. ابن كثير: البداية والنهاية، ج8/ ص155.

[996]. أبو رية: الأضواء، ص175-176.

[997]. أبو رية: أبو هريرة، ص123-124.

[998]. وقد ذكر بعض العلماء أن هذا النص المذكور في "السير" مكذوب على الحافظ الذهبي!. للتوسع يراجع: السندي: عبدالقادر بن حبيب الله: دفاع عن أبي هريرة وإزالة الشكوك والشبهات حوله وحول مروياته، دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة النبوية، ط1، 1418هـ/1997م، ص64.

[999]. أبو رية: أبو هريرة، ص124.

[1000]. قال الشيخ عبدالله الجديع:(أخرجه ابن عدي(151/1) –ومن طريقه: ابن عساكر(359/67)- قال: أخبرنا الحسن بن عثمان التستري، أخبرنا سلمة بن شيب، قال: سمعت[يزيد بن هارون، قال: سمعت] شعبة، به. وهذه الرواية ساقطة بسقوط التستري هذا، فإنه متهم بالكذب). وانظر تعليقه على كلام الذهبي. عبد الله الجديع: تحرير علوم الحديث، ج2/ ص948 باختصار.

قبيح من جهة اللفظ أن يُنسب للصحابة تدليس، فلفظ التدليس وإن كان له معنى اصطلاحي يتناول ما نسميه مراسيل الصحابة، إلا أن الاصطلاح مُنشأ من قبلنا، قصدنا به دفع ما وقع من الموصوفين بالتدليس من إسقاط الوسائط المجروحة، ممَّا يوهم سلامة الإسناد في الظاهر، وهو أمر حادث بعد الصحابة)[1001].

ثالثاً: من هم العلماء الذين أثبتوا التدليس لأبي هريرة غير ما نُسب إلى شعبة وما قاله الذهبي وابن كثير[1002] حول ما نقلوه من شعبة؟، وعبارة أبي رية يفهم منها أن العلماء اتفقوا على نسبة التدليس إلى أبي هريرة، وهذا التفخيم والتعميم بعيدان عن التحقيق والتدقيق العلمي.

رابعاً: نقل أبو رية جزءً من كلام الحافظ الذهبي، وهو قوله:(تدليس الصحابة كثير، ولا عيب فيه)، ولم ينقل عنه أنه قال-مباشرة بعد كلامه السابق-:(فإن تدليسهم عن صاحب أكبر منهم؛ والصحابة كلهم عدول)!! وذلك لأنه ينسف كلامه وكتابه نسفاً، وهذه خيانة علمية في النقل والاختصار، وإلى الله المشتكى.

ومع ذلك كله؛ فقد قال أبو رية-بعد ثلبه وطعنه في أبي هريرة بشتى الألفاظ القبيحة-:(وما بيناه من تاريخ أبي هريرة قد سقناه لك على حقيقته، وأظهرنا شخصيته كما خلقها الله ولم نأت فيها بشيء من عند أنفسنا، بل أتينا بالروايات الصحيحة فيها، ورجعنا إلى مصادر ثابتة لا يرقى الشك إليها، ولا يدنو الريب منها)[1003]!!.

قلت: وهذا الذي قاله مجرد دعوى؛ يرده واقع الكتاب، وتواتر شهادات العلماء على كتابه وشخصيته.

وهذه ظاهرة في مصنفات أبي رية، وما قاله في نهاية كتابه "الأضواء":(..وما وفقنا إليه من بحث، مستعينين بالله في إخراجه إلى الناس جميعاً في صورة صادقة، مؤيدة بأقوم البراهين، وأقوى الأسانيد)[1004]، مجرد دعوى بلا برهان، فقد وجدنا أنه مناقض لدعواه، وأنه تتبع الشذوذات وطعن في الصحابة بناء على ما نقله عن زلات بعض العلماء، أو آراء أهل الأهواء.

ومن الأمثلة على ذلك: ما سردته في ترجمة أبي هريرة وعائشة ومعاوية رضي الله عنهم، فقد اعتمد اعتماداً كلياً على كتاب الرافضي عبدالمحسين العاملي الذي كتبه حول شخصية أبي هريرة، وقد شحن العاملي كتابه بالروايات الكاذبة والقصص الواهية، والاستنتاجات السقيمة[1005].

وفي كلامه في عائشة ومعاوية اعتمد على ما قاله الروافض والمستشرقون وأذنابهم بدون بحث وتحقيق كما سبق ذكره.

سادساً: الاعتماد على المصادر غير موثوقة في الكلام على رجال البخاري:

وهذا من جنس المنهج الانتقائي الذي سار عليه أبو رية كما أشرنا إليه سابقاً، حيث مارس الانتقائية في اختياره للمصادر التي اعتمد عليها في آرائه دون منهج معين، وقد نتج عن ذلك تقديم كثير منهم لمصادر ثانوية على مصادر أولوية، ففي مجال تاريخ الصحابة عموماً وأبي هريرة خصوصاً نجد أنه كثيراً يقدم كتب الأدب ومصنفات الروافض والمستشرقين وأذنابهم من المتأخرين على مصادر أولوية في سيرة الصحابة المعتمدة، وذلك لأغراض مقصودة تهدف في مآلها إلى التشكيك في وقائع معينة، أو لتأييد وجهة شاذة مخالفة لحقائق التأريخ ومشهورها.

[1001]. عبد الله الجديع: تحرير علوم الحديث، ج2/ ص948، وراجع ما سطره المعلمي في: الأنوار الكاشفة، ص221 وما بعدها؛ فإنه نفيس جداً.

[1002]. وقد ذكر بعض العلماء أن هذا النص المذكور في"البداية والنهاية" مكذوب على ابن كثير. يراجع: عبدالقادر السندي: دفاع عن أبي هريرة وإزالة الشكوك والشبهات حوله وحول مروياته، ص67-76.

[1003]. أبو رية: الأضواء، ص194.

[1004]. أبو رية: المصدر السابق، ص384.

[1005]. لمعرفة كتاب العاملي ونقده يراجع: مشهور حسن آل سلمان: كتب حذر منها العلماء، ج1/ ص362 وما بعدها.

فقد اعتمد أبو رية على مصنفات غير الموثقة في نقل طعوناتهم، وكذلك استند في ثلبهم إلى جملة من كتب الأدب والتواريخ وأمثالهما التي فيها غث وسمين، وما قاله في صدر كتابه:(والبحث عن حقيقة النص الصحيح لما تحدث به النبي صلوات الله عليه. وقد حفزني حب عرفان الحق إلى أن أبحث عن أصل الحديث وروايته، وتاريخ حياته من المصادر الصحيحة، والأسانيد الوثيقة)[1006] فلم يوف به؛ بل واقع مصنفاته يناقض ذلك.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك:

كتابه"شيخ المضيرة" في ثلب أبي هريرة، فهو اعتمد فيه اعتماداً كلياً على كتاب الرافضي عبدالحسين العاملي فهو ينقل عنه حذو القذة بالقذة.

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب-وهو يتكلم عن كتاب العاملي-:(ألفه عبدالحسين شرف الدين العاملي، وهو إمامي، والإمامية يتخذون أباهريرة هدفاً لكي يوهِّنوا أحاديث أهل السنة ويرفضوها ويروجوا أخبارهم)[1007].

وقد اعتمد أبورية على كتب الأدب ودواوين الشعر على إثبات أقواله.

قال الدكتور مصطفى السباعي:(وأما الحكايات التي نقلها أبو رية من بعض كتب الأدب، فهي أغرب ما رأيناه في دعوى التحقيق العلمي)[1008].

ومعلوم أن كتب التواريخ والفضائل وأشباهها يرون ما في الباب، كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه، والمصنف الذي يذكر حجج الناس ليذكر ما ذكروه، وإن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحته، بل يعتقد ضعفه؛ لأنه يقول بلسان الحال: أنا نقلت ما ذكر غيري، فالعهدة على القائل لا على الناقل.

وقال الدكتور السباعي:(إن أبا رية يرفض كل ما رواه أئمة الحديث المتثبتون وأئمة الفقه المجتهدون، من حقائق لا تعجبه، ثم يأتي إلى كتب لم تؤلف لتاريخ الرجال، ولم تصنف للتحقيق في سيرتهم وأحوالهم، وإنما ألفت لجمع النوادر والحكايات التي يتفكه بها الناس في مجالسهم، ويتزيدون بما شاءت لهم أهواؤهم وخيالاتهم، ...فهل هذا هو سبيل التحقيق العلمي إلا أن يكون على سنة جولد تسهير الذي يكذب ما جاء في موطأ مالك، ويؤيد ما جاء في حياة الحيوان للدميري؟!)[1009].

وكما يظهر من صنيع أبي رية أنه لم يلتزم بالضوابط المنهجية والأسس العلمية السليمة في اختياره للمصادر، والاعتماد عليها، من الأصالة والأقدمية، والشهرة العلمية ومتانة مادتها، وسمو مكانتها لدى العلماء الأفذاذ، بل اختار من المصادر ما يجد فيها ما يبرر له أقواله وآرائه، وفيها ما تشتهيه نفسه وتلذه عينه.

قال الدكتور السباعي:(فماذا نقول عن أبي رية الذي أخذ يخوض في موضوع خطير جد الخطورة ويهدم رجلاً له في تاريخ السنة خلال أربعة عشر قرناً، ومعند مئات ألوف الملايين منذ عصر الصحابة حتى عصرنا هذا، مكانة مرموقة هي عنوان التقدير والثقة والاحترام!! ثم يعتمد أبو رية في بحثه الخطير هذا وفي هجومه الكبير كتباً؛ ككتاب ثمار القلوب للثعالبي، ومقامات بيع الزمان الهمذاني، وأسانيد تالفة في كتاب الحلية لأبي نعيم[1010]، وهو الكتاب الذي

[1006]. أبو رية: الأضواء، ص7.

[1007]. محمد عجاج الخطيب: أبوهريرة راوية الإسلام، ص160.

[1008]. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص58.

[1009]. مصطفى السباعي: المصدر السابق، ص58.

[1010]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية:(..وأما كتاب "حلية الأولياء" فمن أجود مصنفات المتأخرين في أخبار الزهاد، وفيه من الحكايات ما لم يكن به حاجة إليه، والأحاديث المروية في أوائلها أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة). وقال أيضاً:(... كان رجلاً عالماً بالحديث، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب، لأنه يعرف أنه قد روي كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه.... وإن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحته، بل يعتقد ضعفه، لأنه يقول: إنما نقلت ما ذكر غيري فالعهدة على القائل، لا

ألفه لرجال التصوف والزهد من رجال الإسلام، وفي سنده ما هو غير صحيح، ولم يدَّع أنه ألفه ليكون مرجعاً في تاريخ الرجال،...ماذا نقول عن صنيع أبي رية هذا؟)[1011].

وقال الدكتور محمد أبو شهبة:(ومن عجيب شأن مؤلف كتاب"أضواء على السنة" -أنه على ما زعم من أنه طوف في عشرات من كتب الحديث- كيف خفى عليه ما قرره الأئمة المحدثون من أن المرويات لا يعتمد في الوثوق بها وقبولها على كتب الأدب والتواريخ[1012]؟ إذ فيها زيف كثير وغث غير قليل، وأن الحديث لا يؤخذ إلا من كتب الأئمة الثقات) ثم ذكر الأمثلة من كتب الأدب والتواريخ التي اعتمد عليها أبو رية؛ ثم قال:(... أن كتب الأدب، والتواريخ والأخلاق والمواعظ ونحوها مشتملة على الكثير من الإسرائيليات والأحاديث المكذوبة التي هي دخيلة على الإسلام... ومن أجل[ذلك] أن المؤلف[أبا رية] اعتمد على كتب الأدب ونحوها في النقل، ولاسيما في موضوع دقيق يتعلق بتاريخ صحابي جليل وهو أبو هريرة رضي الله عنه)[1013].

سابعاً: قسوة لهجته وحدتها على الرواة والسخرية بهم:

منهجه الذي سلكه أبو رية لإثبات آرائه في واقع الرواة ظهر أثره على طريقته في التعامل معهم، فكان موقفه منها صارماً شديداً، وعبر عن ذلك بأسلوب شديد اللهجة والألفاظ الجارحة، و(أنه لم يتحل بالأدب الكريم في بحثه، فكانت له الكلمات النابية التي مكانها مجالس السوق والرعاع، لا الكتب والمؤلفات)[1014] كما قال في حق أم المؤمنين عائشة:(ومن أعجب العجب أن عائشة لم يفثأ من غليان حقدها ولم يطفئ من نار غيظها أن قتل علي وخلا الجو لها، واستولى على الملك من تؤثرهم بحبها، فقد وقفت من الحسن موقفاً يدل على الخسة يشاركها في ذلك بنو أمية....)[1015].

وقد استعمل أسلوب السخرية والاستهزاء برواة الأحاديث عندما ينقل عنهم ما لا يوافق عقله وفهمه، وقد يستعمل أسلوب التعجب على سبيل القدح في كلامهم، كما استعمل على وجه السخرية أيضاً.

ومن الأمثلة على ذلك:

قال أبو رية في حديث الذباب:(يبدو أن أبا هريرة قد ذكر هذا الحديث وهو على إحدى الموائد الفاخرة-إذ كانت الأحاديث تروى في المناسبات- ورأى ذبابة وقعت في أحد الأواني وخشي أن يستقذر الآكلون ما فيها فيفوته شهي طعامها فقال هذا الحديث)[1016]!!.

وقال في موطن آخر وهو يتكلم عن مكانة أبي هريرة عند الصحابة؛ فقال:(وكان بينهم لا في العير ولا في النفير ذلكم هو أبو هريرة)[1017].

وقال أيضاً:(ولو كان لأبي هريرة نفس يعرف قدرها، أو كرامة يحافظ عليها، لأبى أن تمد يده إلى ما ليس من حقه، أو يرنو بعينيه إلى مغانم حرب لم يشهدها، ولما تعرض لهذا الازدراء والتحقير-وبخاصة- وهو في أول يوم يلقي النبي وأصحابه فيه)[1018].

على الناقل). وقد تكرر الكلام حول أبي نعيم وكتابه. يراجع: ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، ج3/ ص248-ج4/ ص84، وينظر: الفريوائي: شيخ الإسلام وجهوده في الحديث وعلومه، ج1/ ص650 وما بعدها، مشهور حسن آل سلمان: كتب حذر منها العلماء، ذكره مع كتب لأئمة ثقات وعلماء أخيار حوتْ أخباراً لا بد من الفحص عنها قبل نقلها، ج2/ ص213.

[1011]. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص59. ويراجع: ص553 من الكتاب السابق؛ فقد سرد الدكتور السباعي المصادر التي اعتمد عليها أبو رية بشيء من التفصيل.

[1012]. ينظر: ابن تيمية: منهاج السنة، ج4/ ص85.

[1013]. محمد أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص98.

[1014]. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص521.

[1015]. أبو رية: أبو هريرة، ص192.

[1016]. أبو رية: المصدر السابق، ص270.

[1017]. أبو رية: الأضواء، ص168.

[1018]. أبو رية: أبو هريرة، ص51-52.

وقال:(ولا ريب في أن النبي (ص) قد أسقطه من عينه، فلم يقم له من يومئذ وزناً)[1019].
وقال:(وحقت عليه المهانة أمام الصحابة جميعاً من أول يوم جاء فيه إلى النبي(ص))[1020].
وقال:(من ينعم النظر في طب أبي هريرة يجده كله أطعمة تشفي داء الأمعاء، وتداوي نهم البطن)[1021].
وأقواله بهذه الصورة وعلى هذا النمط كثيرة جداً[1022].
لذا قال الدكتور أبو شهبة:(وقد ظهر لك أبو رية على حقيقة دعيٌّ متطاول سليط اللسان، وسارق بارع يسطو على أفكار الناس وآرائهم ويتبجح بها لنفسه)[1023].

ثامناً: عدم مراعاة سياق في نقل أقوال العلماء لتبرير انتقاداته:

لا يختلف اثنان على أهمية معرفة سياق ما قيل فيه الكلام ومراعاته في تحديد معنى المراد وكشف مغزاه، وفق سياقه وما يحف به من القرائن مقالية أو مقامية، ومن المعلوم أن نظر العلماء الراسخين يقوم على مراعاة اللفظ-سواء كان من نصوص الوحيين أو أقوال العلماء- في جميع أبعاده الدلالية، مما أسفر عن ضرورة الإلمام بالموقف الكلامي، سواء تعلق الأمر بحال الخطاب من جهة نفس الخطاب أو المخاطِب أو المخاطَب أو الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب غير ذلك من الأمور الخارجية، وعمدتها مقتضيات الأحوال[1024].
ولكن أبا رية لم يراع السياق في انتقاده فيما ينقله عن العلماء، بل يقطع أولها عن آخرها، وآخرها عن أولها، فيجمع بين المتفرق، ويفرق بين المجتمع خشية إظهار ما يبطل أقواله ويقوض بنيانه. حتى صارت ظاهرة الهدر بادية للعيان، سواء في ميدان التنظير، أو التطبيق والممارسة.
ومن الأمثلة على ذلك:
المثال الأول: قال أبو رية:(وإليك كلمة حق تؤيد فيما أثبتناه من تناقض رجال حديث في تطبيق قواعدهم على الصحابة وغير الصحابة صرح بها علماء الكلام فقالوا[1025]:(ومن عجيب شأنهم أنهم ينسبون الشيخ إلى الكذب ولا يكتبون عنه ما يوافقه عليه المحدثون بقدح يحيى بن معين، وعلي بن المديني وأشباههما، ويحتجون بحديث أبي هريرة فيما لا يوافقه عليه أحد من الصحابة وقد أكذبه عمر وعثمان وعائشة)، وغيرهم. ولم يبرح أهل التحقيق يكذبونه حتى يومنا هذا وإلى يوم الدين)[1026].
قلت: تكلّف أبو رية على البرهنة والتدليل على صحة موقفه من شخصية أبي هريرة ومن كثرة رواياته، واستشهد في هذا الصدد في مواطن عديدة بكتاب "تأويل مختلف الحديث" للإمام ابن قتيبة، موهِماً أن الشاهد والأدلة الذي يقدمه هو لابن قتيبة!، إلا أن المطلع على كتاب ابن قتيبة يرى أن مؤلفه في هذا الكتاب يرد على المتكلمين وعلى الروافض الذين كانوا في عصره أشد خطورة من غيرهم، بمنهج الجدلي الكلامي؛ خصوصاً أنه يستعمل حجج خصومه نفسها وذلك لأنه مارس علم الكلام وتمهر فيه، فبالرجوع إلى الكتاب نرى أن المؤلف كان يورد حجج النظام المعتزلي في الطعن والثلب في مرويات أبي هريرة، ثم يرد عليها رداً مفحماً.

[1019]. أبو رية: المصدر السابق، ص52.
[1020]. أبو رية: المصدر السابق، ص53.
[1021]. أبو رية: أبو هريرة، ص61.
[1022]. ينظر: أبو رية: أبو هريرة، ص80-82-83-85-100-109-111.
[1023]. أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص123.
[1024]. ينظر: سعد بن مقبل الحريري: ظاهرة إهدار السياق في الخطاب الحداثي-دراسة تحليلية نقدية-، من منشورات مركز التأصيل للدراسات والبحوث، السعودية، ط1، 1437هـ/2016م، ص5-6.
[1025]. أشار أبو رية في الحاشية إلى كتاب"تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، ويُلاحظ أن أبا رية لم يشير إلى أن ابن قتيبة يحكي القول ولا يقر عليه بل ينقضه فيما بعد!!.
[1026]. أبو رية: أبوهريرة، ص133.

وقد بدء كتابه بمقدمة طويلة جداً، افتتحها بذكر سبب تأليفه للكتاب؛ حيث أُرسل إليه كتاب يُعْلِمُه بمقالات أهل الكلام في ثلب أهل الحديث، ورميهم برواية المتناقض والمكذوب، وذكر هذا المُرسِل: أنه وجد كلاماً جيداً لابن قتيبة في دفع التناقض عن بعض الأحاديث في كتابه"غريب الحديث"، وأمَّل أن يكتب كتاباً جامعاً في هذا.

فقال في ذلك:(أما بعد: أسعدك الله تعالى بطاعته، وحاطك بكلاءته، ووفقك للحق برحمته، وجعلك من أهله، فإنك كتبتَ إليَّ تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهلَ الحديث، وامتهانهم، وإسهابهم في الكتب بذمهم، ورميهم بحمل الكذب، ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف....)[1027].

ثم ذكر ما كتبه ذلك الرجل من مقالات كثير من أصحاب المذاهب المبتدعة؛ كالخوارج، والمرجئة، والقدرية، والمفوضة وغيرهم ومما قال:(قالوا[أي هؤلاء الطعانين والمشككين] ومن عجيب شأنهم أنهم ينسبون الشيخ إلى الكذب ... ويحتجون بقول فاطمة بنت قيس، وقد أكذبها عمر.... قالوا وهم-مع هذا- أجهل الناس بما يحملون، وأبخس الناس حظاً فيما يطلبون... إلى آخر الطعونات التي حكى عن المشككين، ثم قال: قال أبو محمد[ابن قتيبة]: هذا ما حكيتَ من طعنهم على أصحاب الحديث، وشكوتَ تطاول المر بهم على ذلك من غير أن ينضح عنهم ناضح، ويحتج لهذه الأحاديث محتج....)[1028].

ثم بعد جوابها عن جميع الشبهات التي نقلها، قال:(وذكر أبا هريرة، فقال: أكذبه عمر، وعثمان، وعلى، وعائشة رضوان الله عليه...) ثم ذكر الأمثلة على استدراكات عائشة على أبي هريرة[1029].

فكان الإمام ابن قتيبة في كتابه يمثل موقف أهل الحديث في الدفاع عن السنة ورواتها، وفي مجادلة المتكلمين ودحض آرائهم وشبهاتهم، ولكن أبا رية انقلب واقع الكتاب وانتقى منه ما يبرر موقفه السلبي من أبي هريرة ومروياته[1030].

وسيأتي أمثلة أخرى من أثناء البحث.

المطلب الثاني: منهج أبي رية في انتقاد المتون

أبو رية له منهج خاص في الانتقادات، يخالف منهج النقاد الكبار أمثال الدارقطني وغيره، فله طريق سار عليه في إثبات أقواله وآرائه، وقد اهتم بالمتون كغيره من المفكرين المعاصرين الذين يتكلمون في المتون وينتقدونها بمنأى عن الإسناد، وأقوم هنا ببيان منهجه في انتقاده لمتون الجامع الصحيح:

أولاً: الإكثار من انتقاد المتون:

ممّا يميز انتقادات المحدثين النقاد مع غيرهم أمثال أبي رية ومن سار على دربه أن الأوائل الكبار قلَّ انتقادهم للمتون للأسباب التي ذكرتها فيما سبق، وأما أبا رية فقد شحن كتابيه في نقد المتون عموماً، ومتون الجامع الصحيح خصوصاً، ولعل السبب في ذلك هو ما يظهر من خلال كلامه أنه يرى أن العلماء القدامى لم يهتموا بانتقاد المتون، بل جميع انتقاداتهم موجهة إلى الرواة والأسانيد، وقد ذكرنا فيما سبق هذا الرأي وأقمنا الأدلة على بطلانه.

وأبو رية يرى أن منهج المحدثين فيه قصور وخلل من ناحية عدم اعتنائهم بالمتون وانتقادها كما اعتنوا بالأسانيد، لذا ركّز على هذا الجانب الذي لاحظ فيها قصوراً وعناية محدودة.

وفي هذا الصدد قال:(.... أما من ناحية متون أحاديث البخاري فلم يعرض لنقدها، ولو تجرد لها

[1027]. ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص50.

[1028]. ابن قتيبة: المصدر السابق، ص65.

[1029]. ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص76 وما بعدها.

[1030]. ينظر على سبيل المثال: أبو رية: أبو هريرة، ص144 إلى 147 وقارن بين ما نسبه إلى ابن قتيبة بما كتبه ابن قتيبة نفسه في كتابه النفيس"تأويل مختلف الحديث".

عالم فقيه متحرر لوجد فيها أحاديث كثيرة تستحق النقد)[1031].
وقال في شأن الحديث أيضاً:(ولكن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس، وتركوا أمره لمن وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب، أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء)[1032].
قلت: نعم؛ العلماء الراسخون لم يسيروا على منهج أبي رية في انتقاد المتون، ولم ينتقدوا المتون كما ينتقده هو؛ بل لهم منهج متكامل منضبط وقواعد وأسس علمية ينطلقون عليها، ويبنون عليها اجتهاداتهم وانتقاداتهم، ومنهجم مخالف لمنهج أبي رية كما سبق بيانه، كذلك وُجد نقد المتون في عهد الصحابة ومَن بعدهم، ووضع العلماء النقاد قواعد لنقد المتون كما ذكرتُ سابقاً عن ابن القيم.

ثانياً: تسلط العقل على المتون الجامعة بدون ضوابط:

أبو رية جعل عقله[1033] حاكماً على المرويات، يتحاكم إليه في ما يراه من الإشكالات الواردة في مرويات الجامع الصحيح، فينتقدها بناء على عقله وفهمه، بدون مراعاة القواعد العلمية والضوابط الشرعية.
فقد وجدنا أنه استعمل عقله لا لفهم المرويات أو دفع التعارض والإشكالات التي قد يظن وجودها في بعض المتون، بل استعمل عقله في انتقادها وردها، وجعله دليلاً قاطعاً عرض عليه متون الجامع الصحيح؛ فكلما خالف رواية عقله فدل على عدم ثوبته عنده ولو كان الحديث متواتراً[1034]!.
فلا ريب أن العقل له مكانة عظمى في الشرع والعرف، ومع ذلك له حد فلا ينبغي تجاوزه، (وأما حكاية عرض الحديث على العقل حكاية قديمة نادى بها بعض المعتزلة وطبقها فعلاً، فرفض كل حديث لا يرتضيه عقله، ونادى المستشرقون حديثاً، ... وينادي بها اليوم الأستاذ أبو رية ويجعلها هي الأساس فيما ينبغي أن يقبل أو يرد من الأحاديث)[1035].
وعلمائنا قد اهتموا بالعقل وأعطوا حقه في النظر والنقد، فقد وجدنا أنهم قعدوا القواعدة عليها، كما في اشتراطهم لشروط الحديث المقبول، وقد ذكروا في القواعد الكلية التي يمكن يعرف بها كون الحديث موضوعاً أن يكون الحديث مناقضاً تاماً للعقول السليمة بحيث لايقبل التأويل ويعلم بطلانه ضرورة أو يخالف الأحاديث الصحاح[1036].
وقد قال ابن الجوزي:(فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع)[1037]

[1031]. أبو رية: الأضواء، ص275[هامش].
[1032]. أبو رية: المصدر السابق، ص7.
[1033]. قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي:(كلمة العقل وقع فيها التدليس، فهناك العقل الفطري الصريح الذي لا التباس فيه، وهو الذي أعدَّه الله تعالى ليُبنيَ عليه الشرع والتكليف... وهو الذي حاصلاً للصحابة ومن بعدهم من السلف. فهذا هو الذي يسوغ أن يقال: إن ما أثبته قطعاً فهو حق. ودون ذلك نظر متعمق فيه، مبني على تدقيق وتخرص ومقاييس يلتبس فيها الأمر.. ويشتبه، ويكثر الخطأ واللغط، ويطول النزاع والمناقضة والمعارضة). المعلمي(1386هـ): عبدالرحمن بن يحيى اليماني: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق محمد عُزير شمس ومحمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1434هـ، ج2/ ص532 باختصار وتصرف.
[1034]. بل أعجب من ذلك أنه أنكر وجود المتواتر من الأحاديث !. يراجع:ص97 من هذا البحث.
[1035]. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص67-68.
[1036]. ينظر ما حرَّرناه في مبحث منهج الدارقطني في انتقاده لمتون الجامع الصحيح، ينظر: 129 في هذا البحث.
[1037]. ابن الجوزي: الموضوعات، ج1/ ص106.

ومن المعلوم الثابت لدى الراسخين في العلم أنه لايوجد حديث يناقض العقل واتفق العلماء على ثبوت نسبته إلى رسول الله، فهذا محال شرعاً وقدراً وواقعاً، وذلك لأن النصوص من أمر الله، والعقل من مخلوقاته؛ وله الخلق والأمراً﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾فلا يخالف أمره خلقه أبداً.

قال ابن القيم:(إن ما علم بصريح العقل الذي لا يختلف فيه العقلاء لا يُتصور أن يعارضه الشرع البتة، ولا يأتي بخلافه، ومن تأمل ذلك في ما ينازع العقلاء فيه من المسائل الكبار، وجد ما خالفت النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للنقل)[1038].

وأما ما يظنه البعض لأول وهلة وجود التناقض بين العقل والنقل الصحيح فهذا ممكن، وقد أدرك علمائنا المحدثون هذا، لذا قاموا بتقعيد علمي مشكل الحديث ومختلفه، وكذا الأصوليون أحسنوا وأطالوا النفس فيه تحت باب التعارض والترجيح عندهم.

وأما وجود أحاديث ثابتة قد يستغربها بعض العقول وهذا واقع لا محالة، ولا يعارض صريح منقول صحيح المعقول قط، ففرق بين ما يستحله العقل ويتناقضه مع ما يستغربه ويستبعده ولا يفهمه[1039]، وقد ثبت (بالاستقراء التاريخي، وتتبع التطور العلمي والفكري أن كثيراً مما كان غامضاً على العقول أصبح مفهوماً واضحاً)[1040]؛ وهذا لا ينكره أحد، ومن الأمثلة على ذلك حديث الذباب الذي مجه ذوق أبي رية.

وقد قال الشيخ المعلمي:(واعلم أن الناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم ولا سيّما في ما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية؛ لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثير من الناس، وقد أُلفت في ذلك كتب. وكذلك استشكلت كثير من الناس كثيراً من الأحاديث الثابتة عن النبي منها ما هو من رواية كبار الصحابة أو عدد منهم، وبهذا يتبين أن استشكال النص لا يعني بطلانه. ووجود النصوص التي يُستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفواً وإنما هو أمر مقصود شرعاً؛ ليبلو الله تعالى ما في النفوس ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبواباً من الجهاد العلمي يرفعهم الله به درجات)[1041].

وسيأتي الأمثلة على ذلك.

ثالثاً: سرد الأحاديث بدون نقاش علمي بل تركها للعقول:

من الأشياء التي تفرد بها أبو رية في الانتقاد هو سرد الأحاديث مع التشكيك فيها وتركها لعقول القراء والناس أجمعين!، بدون نقد علمي منضبط، أو مناقشة تحليلية علمية، وإثبات بطلانها وعدم ثبوتها بالدلائل العقلية والنقلية والقرائن المعتبرة.

وقد قال أبو رية تحت عنوان(أمثلة مما رواه أبو هريرة):(وقد آن لنا أن نحدثك بأمثلة مما رواه أبو هريرة!. بعد ما قدمنا ما قدمنا من تأريخ أبي هريرة، نسوق إليك أمثلة مما رواه وعزاه إلى النبي(ص) ولا نعلق عليها، بل ندع ذلك لعقول القراء النبهاء وفطنتهم، لأن الكلام في أمره قد طال)[1042]، ثم ذكر أكثر من عشرين حديثاً مما أخرجه البخاري.

ولكن من الملاحظ على هذه الأحاديث التي ذكرها؛ أنها قسمان:

[1038]. ابن القيم: الصواعق المرسلة، ج3/ ص829.

[1039]. ينظر: التهانوي(1263هـ): محمد بن أشرف علي: الانتباهات المفيدة في حل الاشتباهات الجديدة، نقله إلى العربية نور البشر محمد نور الحق، مكتبة جامعة دار العلوم كراتشي، باكستان، بدون رقم الطبعة، 1429هـ، ص62، وقد قال الشيخ المعلمي:(فقد عرفنا من محاولي النقد أنهم كثيراً ما يدعون القطع حيث لا قطع، ويدَّعون قطعاً يكذبه القرآن، ويقيمون الاستبعاد مقام القطع مع أن الاستبعاد كثيراً ما ينشأ عن جهل بالدين، وجهل بطبيعته، وجهل بما كان عليه الحال في العهد النبوي، وكثيراً ما يسيئون فهم النصوص). المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص361.

[1040]. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص71.

[1041]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص308.

[1042]. أبو رية: أبو هريرة، ص265.

القسم الأول: عبارة عن أحاديث مشكلة في ظواهرها؛ قد تتعارض في أول وهلة مع العقل أو مع نصوص أخرى من الكتاب والسنة، وقد لاحظ العلماء القدامى والمعاصرون من أهل الحديث الراسخين فيه تلك الاشكالات والأوهام، وتكلوا فيها وبينوا أنها لا تتعارض مع العقل الصريح والنقل الصحيح أبداً، وأن وجود الاشكالات الظاهرة عند البعض لا تدل على بطلان الحديث وعدم ثبوتها.

وفي هذا الصدد قال الإمام ابن القيم:(إذا رأيت من أدلة الدِّين ما يُشكل عليك، ويَنبُ فهمُك عنه، فاعلم أنه لعظمته وشرفه استعصى عليك، وأن تحته كنزاً من كنوز العلم، ولم تؤتَ مفتاحه بعد في حقِّ نفسك)[1043].

ومن الأمثلة على هذا القسم:

المثال الأول: حديث لطم موسى لملك الموت:

عن أبي هريرة قال: قال رسول اللهﷺ:(أُرسل ملك الموت إلى موسى فلمَّا جاءه صكَّه، وفقأ عينه، فرجع إلى ربِّه فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت. قال: فردَّ الله عينه، وقال: ارجع إليه، فقل له: يضع يده على متن ثور، فله بما غطَّت يده بكل شعرة سنة، قال: أي ربِّ! ثمَّ مه؟، قال: ثم الموت. قال: فالآن. فسأل الله أن يُدنيه من الأرض المقدسة رميةً بحجر، فقال رسول اللهﷺ:(لو كنت ثم لأريتُكم قبرَه إلى جانب الطريق تحت الكثيب الأحمر)[1044].

قلت: قال أبو رية-بعد سرده لروايات الحديث-:(وقد أورد الثعالبي في كتابه"المضاف والمنسوب" هذا الحديث تحت عنوان(لطمة موسى) وقال عنه: إنه من أساطير الأولين وأن مالك الموت هذا (أعور) حتى قيل فيه:

يا ملك الموت لقيت منكراً لطمة موسى تركتك أعورا!

وختم قوله بهذه العبارة:(وأنا بريء من هذه الحكاية). ومن العجيب أن يصف الثعالبي هذا الحديث بأنه من أساطير الأولين بعد أن رواه البخاري ومسلم...)[1045].

قلت: وقد استشكل هذا الحديث من عدة وجوه؛ منها:

1- كيف يجوز أن يفعل نبي الله هذا الصنيع بملك الموت؛ إذ جاءه بأمر من أمره فيستعصي عليه ولا يأتمر له؟!.
2- كيف يخالف المَلَك أمر ربه فيعود إليه دون أن ينفذ أمره بقبض روح موسى؟!.
3- الملائكة ليس لهم العين، فكيف فقأ عينه؟!. وغير ذلك من الإشكالات التي أجاب عنها العلماء القدامى المختصون في الحديث وفقهه والمعاصرين منهم بأجوبة علمية مقنعة وأثبتوا صحة الحديث سنداً ومتناً[1046].

[1043]. ابن القيم: مدارج السالكين، ج2/ ص334-335.

[1044]. صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب وفاة موسى وذِكره بعد، جز4/ ص157، ح3407 وفي صحيح مسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى، ج2/ ص1113، ح2372 واللفظ له.

[1045]. أبو رية: أبو هريرة، ص266. وقد ذكر الحديث في كتابه"الأضواء" ضمن الأحاديث المشكلة، وقال بعد ذكره الحديث:(وأدهى منه تفهق الكتب بها ولا نستطيع إيرادها هنا لأن ذلك يحتاج إلى مجلدات برأسها). وقال بعد نقله كلام الثعلبي حول الحديث:(وله الحق في هذه البراءة)!. أبو رية: الأضواء، ص195-197.

[1046]. للجواب على هذه الاشكالات وغيرها يراجع على سبيل المثال: القاضي عياض: إكمال المعلم، ج3/ ص132، القرطبي: المفهم، ج6/ ص220، النووي: شرح مسلم، جز15/ ص128، ابن الجوزي(975هـ):عبدالرحمن بن علي بن الجوزي: كشف مشكل الصحيحين، حققه ورتبه وفهرسه مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 1420هـ/2000م، ج1/ ص564، ابن حجر: فتح الباري، ج8/ ص7، محمد بن أحمد العلوي الإسماعيلي(1367هـ): توضيح طرق الرشاد لحسم مادة الإلحاد في حديث صك الرسول المكلم موسى عليه السلام للملك المكرم الموكل بقبض أرواح العباد، دراسة وتحقيق محمد بن عزوز، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م، ص197، عبدالله القصيمي: مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، ص105، المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص302،

المثال الثاني: روى أبو هريرة عن النبيﷺ قال:(اشتكت النار إلى ربّها، فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً، فأذِن لها بنفسين: نفس في الشتاء، ونفس في الصيف، فهو أشد ما تجدون من الحَرِّ، وأشد ما تجدون من الزمهرير)[1047].

قلت:(إذ الظاهر منه أن الحرارة التي نحسها في الصيف، والبرودة التي نحسها في الشتاء صادرتان من النار، وهكذا يكاد يكون بطلانه من قسم الضرورة. فإن الحرارة والبرودة ناتجتان من موقف الشمس من الأرض لا من جهنم)[1048].

وقد تفطن المحدثون لمعنى الحديث؛ وأوردوا عليه الاشكالات وأجابوا عنها بأجوبة علمية دقيقة مع مراعاتهم ضوابط الفهم والاستدلال؛ وأقاموا الأدلة على أن بهذه الاشكالات وغيرها لا تُرد الحديث، وأنه صحيح ثابت عن النبي سنداً ومتناً[1049].

القسم الثاني: عبارة عن أحاديث التي تتكلم عن مسائل غيبية في الآخرة؛ لذا لم يستشكل معناها عند العلماء القدامى، لا أنهم لم يتفطنوا الاستشكالات بل أنهم لرسخوهم في العلم علموا أنها ليست محل الاستشكال حتى يتكلموا فيها ويرفعوا الاشكالات عنها.

ومن الأمثلة على هذا القسم:

المثال الأول: عن أبي هريرة عن النبيﷺ قال:(ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع)[1050].

قلت: هذا الحديث ذكره أبو رية ولم يتكلم عنه، بل تعجب عن معناه وتركه لعقل القراء لكي يتكلمون فيه بعقولهم المتفاوتة[1051]!!.

كأنه استشكل عنده أنه كيف يمكن أن يكبر منكبي الكافر بهذا الحجم الوارد في الحديث، مع أنه إنسان عادي كغيره ؟!.

ومعلوم أن الحديث يخبر عن شيء يقع للكافر في النار يوم القيامة، فبالتالي لايمكن قياسه على الواقع المشاهد، فشتان بين الحقائق الغيبية التي وردت في نصوص الكتاب والسنة، وبين الواقع المشاهد. ولو حكّما العقل وقسنا مشاهدات التي تقع يوم القيامة بما يقع في الدنيا وفتحنا هذا الباب على مصراعيه لكل من هبَّ ودبَّ لاضطررنا إلى رد الآيات القرآنية فضلاً عن الأحاديث النبوية الثابتة لدى الجهابذة والنقّاد.

فمثلاً: يوم القيامة تخرج الأرض ما في بطنها؛ كما أخبرنا سبحانه وتعالى بقوله:﴿وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ۝٢﴾[الزلزلة: 2] فلو قاس أحد واقع جسم الإنسان في الدنيا بحاله في الآخرة وقال: أن الأرض لا تخرج جسم الميت؛ لأننا نجد في واقعنا الدنيوي أن الميت إذا وضعناه في قبره

سليمان بن محمد الدبيخي: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، ص528، عيسى النعيمي: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، ص297.

[1047]. أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، جز1/ ص113، ح537، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر، ج1/ ص279، ح617.

[1048]. القصيمي: مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، ص113.

[1049]. للجواب على هذه الاشكالات وغيرها يراجع على سبيل المثال: القاضي عياض: إكمال المعلم، ج2/ ص582، ابن الجوزي: كشف مشكل الصحيحين، ج2/ ص614، ابن حجر: فتح الباري، ج2/ ص299، القصيمي: مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، ص113، عيسى النعيمي: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، ص796.

[1050]. صحيح البخاري: كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، جز8/ ص114، ح6551.

[1051]. ينظر: أبو رية: أبو هريرة، ص268. وذكره في"الأضواء" -تحت عنوان أحاديث مشكلة- وقال في آخر المبحث:(وروايات أبي هريرة من هذا القبيل، وأدهى منه تفهق الكتب بها ولا نستطيع إيرادها هنا لأن ذلك يحتاج إلى مجلدات برأسها)!. أبو رية: الأضواء، ص195-197. وينظر: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص304.

فبعد مدة يسيرة إذا نظرنا إلى قبره نرى أنه فنى جسمه وما بقي، فكيف يقال يخرج الميت بجسمه؟!.
فبهذا يظهر أن الحديث لا إشكال فيه البتة[1052].
المثال الثاني: روى أبو هريرة عن النبيﷺ قال:(من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته مُثِّلَ له مالُهُ يوم القيامة شجعاناً أَقْرَعَ له زبيبتان، يُطوَّقه يوم القيامة ....)[1053].
قلت: وقد ذكر أبو رية الحديث[1054] للقراء حتى يتكلموا فيه بعقولهم لذا لم يعلق عليه بشيء!!.
وهذا الحديث مثل الحديث السابق يخبر عمَّا يقع يوم القيامة، فاستغرب معناه لأنه عرض الحديث على عقله، وقاس الآخرة على الدنيا، فيمكن أن يقال فيه كما قلنا في الحديث السابق أن أحوال الإنسان في يوم القيامة تتغير مع أحواله في الدنيا، وأنه لا يمكن القياس فيها، ولا مجال فيها للعقل حتى يتحكم فيها لأنها لا يدرك حقيقتها.

رابعاً: المنهج الانتقائي:

وقد ذكرنا فيما سبق أن أبا رية اعتمد المنهج الانتقائي في انتقاده لرجال الجامع الصحيح، ومن خلال الاطلاع على المتون التي انتقدها وجدنا أنه اعتمد على الانتقاء أيضاً في كلامه على متون الجامع الصحيح، فقد انتقى بعض المتون وكتب عنها وانتقدها وأهمل غيرها.
وقد تنوعت-كالسابق- الانتقائية لتشمل المصادر، والآراء والاستدلال.
أما بنسبة أولها: المصادر: فقد مارس أبو رية الانتقائية في اختياره للمصادر معينة دون غيرها من المصادر الأولوية المعتمدة لدى أئمة الحديث، وقد نتج عن ذلك –في كثير من الأحيان-تقديم منه لمصادر التي لا تمت بموضوع النقد الحديثي بصلة.
ومن الأمثلة على ذلك:
اعتماد على ما ورد في كتاب العاملي الشيعي حول مرويات أبي هريرة؛ قال أبو رية:(ولأن حديث"بسط الثوب" مهم في تاريخ أبي هريرة، واختلفت رواياته، وهو في نفسه يُعتبر خرافة أو من أهم غرائبه، ولم نر أحداً-وا أسفاه- قد ناقش هذا الحديث مناقشة علمية تحليلية غير العلامة الكبير الأستاذ عبدالحسين شرف الدين في كتابه"أبو هريرة"، فقد رأينا أن نمد القراء بملخص لما ناقش به هذا الحديث لأن كلامه في ذلك طويل...) ثم ذكر خلاصته[1055].
وكذلك اعتماده على مصنفات محمد عبده ومحمد رشيد رضا في الكلام على الأحاديث الواردة في الأشراط الساعة الكبرى، وكذا اعتماده على كتاب"خاص الخاص" و"ثمار القلوب في المضاف والمنسوب" كلاهما للثعالبي[1056] وغير ذلك.
ثانيها: الاستدلال: حيث وجدنا الانتقائية في اختيار الأدلة وترتيبها، فكثيراً ما يقدم نصوصاً من التوراة والانجيل المحرفين على نصوص الكتاب والسنة[1057]، كما اختار روايات ضعيفة أو شاذة ثم قدمها على أحاديث الصحيحين[1058].

خامساً: التعميم في انتقاد المتون:

كل حديث وكل رواية له وضع خاص، ولايوجد لدى الجهابذة والنقاد ما يقال له التعميمات والحكم على الأحاديث جزافاً، كاد أن يندر وجود القواعد الكلية المطردة في الحكم على المتون بالقبول أو الرد، وهذا ظاهر بجلاء لمن تتبع أقوالهم وعرف تقعيداتهم.
ولكن أبا رية يعمم انتقاداته، ويتكلم بالعمومات، وهذا ظاهرة في أحكامه، ومن الأمثلة على ذلك:

[1052]. للتوسع يراجع: القرطبي: المفهم، ج7/ ص188، ابن حجر: فتح الباري، ج15/ ص94.
[1053]. أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، جز2/ ص106، ح1403.
[1054]. ينظر: أبو رية: أبو هريرة، ص279.
[1055]. أبو رية: أبو هريرة، ص230.
[1056]. أبو رية: الأضواء، ص195.
[1057]. ينظر: ص43 من هذا البحث.
[1058]. سيأتي الأمثلة على ذلك في مبحث كلامنا على ملامح النقد الحديثي عند أبي رية.

المثال الأول: قول أبي رية أن صحيح البخاري يروي بالمعنى، وأن أحاديث الجامع الصحيح كلها مروي بالمعنى، ومعلوم أن هذا الدعوى وهذا التعميم باطل قطعاً، لأن وجود حديث واحد بألفاظه يبطل قوله فكيف بوجود عشرات الأحاديث الواردة فيه؟!. وقد سبق مناقشة ذلك[1059].
المثال الثاني: دعوى عدم انتقاد متون الجامع الصحيح من قبل العلماء، فهذا أيضاً من المجازفات الباطلة، يبطلها الواقع؛ بل قد نقل أبو رية نفسه أن بعض العلماء أنكروا بعض متون الجامع الصحيح، وهذا يناقض ما بناه!. وقد ناقشنا هذه المسألة فيما سبق لذا لا نطيل في ذكرها ومناقشتها بما لها وما عليها[1060].

سادساً: انتقاد متون الجامع الصحيح بناء على تعارضها مع أحاديث أخرى:

قد ينتقد أبو رية المتون بناء على أن الحديث الفلاني الوارد في صحيح البخاري يتعارض مع أحاديث أخرى ثابتة، ويضرب بعضها مع البعض ويشكك في ثبوت ما ورد في البخاري، ويظهر للقراء أن هذه الأحاديث كلها متضاربة مما تدل على أنها مختلقة وموضوعة.
ومن الأحاديث التي ردها أبو رية بناء على أنها تتعارض مع أحاديث أخرى ثابتة:
المثال الأول: وقد كتب أبو رية عنواناً باسم:(أحاديث متناقضة ولا يدري المسلمون بأيها يأخذون!)[1061] وذكر تحتها ما روى البخاري عن عمران بن حصين قال: قال رسول اللهﷺ:(خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم). قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة، (ثم إن بعدكم قوماً يشهدون، ولا يُستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذُرون ولا يَفون، ويظهر فيهم السِّمَن)[1062].
ثم نقل عن الحافظ ابن حجر شرحه على الحديث مما يتعلق بمعنى القرن ثم عن معنى الحديث باختصار مخلّ[1063]، وأظهر أن الحافظ ابن عبدالبر يرجح حديث:(مثل أمتي مثل المطر، لا يدرى أوله خير أم آخره)[1064] على الحديث السابق، مع أننا بالرجوع إلى"الفتح" رأينا الحافظ ابن حجر ذكر كلام ابن عبدالبر في ثنايا ذكره الخلاف بين العلماء على الأفضلية الواردة في الحديث هل هي ثابتة بالنسبة إلى المجموع من الصحابة والتابعين وأتباع التابعيين، أم أنها ثابتة للأفراد ؟، بمعنى هل يمكن ان يوجد في طبقة التابعيين أحد أفضل من أحد الصحابة؟!.
ثم ذكر ابن حجر أن الجمهور على القول بأن الأفضلية ثابتة لجميع أفراد الصحابة والتابعيين وأتباع التابعين، وأما ابن عبدالبر يرى أن الأفضلية ثابتة بالنسبة إلى المجموع لا الأفراد، ثم ذكر دليل ابن عبدالبر على قوله وهو حديث:(مثل أمتي مثل المطر ...إلخ) وحسنه الحافظ بمجموع طرقه[1065].
ثم قال أبو رية:(ونحن نقول إن قرن النبي صلوات الله عليه وقع فيه من الأحداث الجسام ما وقع مثل فتنة عثمان، وما جرت على المسلمين من بلايا، ومثل ما فعل الأمويون في حكمهم من تقويض قاعدة الشورى في الإسلام... ومن أجل ذلك نرجح أن الحديث الصحيح الذي يتفق مع روح الرسالة المحمدية هو حديث:(مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره) هذا والأحاديث المتناقضة كثيرة تؤلف منها كتب)[1066].
قلت: وقد نقل الحافظ ابن حجر في الموطن السابق كلاماً للنووي مما يندفع هذا التعارض الذي

[1059]. يراجع: ص90 من هذا البحث.
[1060]. يراجع: ص94 من هذا البحث.
[1061]. أبو رية: الأضواء، ص216.
[1062]. صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبيﷺ، جز5/ ص2،ح3650.
[1063]. أبو رية: الأضواء، ص216-218.
[1064]. أخرجه الترمذي في سننه: ج2/ ص 84، ح2869، وأحمد في مسنده: ج7/ ص49، ح12327.
[1065]. ينظر: ابن حجر: فتح الباري، ج8/ ص317، وقارن بين ما قاله ابن حجر مع كيفية اختصار كلامه من قبل أبي رية.
[1066]. أبو رية: الأضواء، ص218.

ذكره أبو رية، وقال:(وأجاب عنه[عن حديث المطر] النووي بما حاصله: أن المراد من يشتبه عليه الحال في ذلك من أهل الزمان الذين يدركون عيسى ابن مريم عليه السلام ويرون في زمانه من الخير والبركة وانتظام كلمة الإسلام، ودحض كلمة الكفر، فيشتبه الحال على من شاهد ذلك أي الزمانين خير، وهذا الاشتباه مندفع بصريح قوله عليه الصلاة والسلام:(خير القرون قرني) والله أعلم)[1067].

وقد نفى ابن قتيبة التعارض بين الحديثين وقال:(فلسنا نشك في أن صحابته خير ممن يكون في آخر الزمان، وأنه لا يكون لأحد من الناس، مثل الفضل الذي أوتوه. وإنما قال:(مثل أمتي مثل المطر ...) على التقريب لهم من صحابته، كما يقال: ما أدرى أوجهُ هذا الثوب أحسن أم مؤخره ووجهه أفضل إلا أنك أردت التقريب منه، وكما تقول: ما أدري، أوجهُ هذه المرأة أحسن، أم قفاها!! ووجهها أحسن إلا أنك أردت تقريب ما بينهما في الحسن)[1068].

المثال الثاني: حديث حفظ الوعائين.

أخرج البخاري عن أبي هريرة قال:(حفظت من رسول الله وعاءين[1069]، فأما أحدهما فبثَثْتُه، وأما الآخر فلو بثثته قُطع هذا البلعوم)[1070].

وقد انتقد أبو رية هذا الحديث؛ وقال:(وهذا الحديث معارض بحديث رواه الجماعة بألفاظ متقاربة عن علي، فقد سئل: هل عندكم كتاب؟ فقال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة[1071]. وكذلك يعارضه ما رواه البخاري عن عبدالعزيز بن رفيع قال: دخلت أنا وشداد بن معقل على ابن عباس فقال له شداد: أترك النبي من شيء، فقال: ما ترك إلا ما بين الدفتين[1072]. ولو كان هناك شيء يؤثر به النبي أحد خواصيه ويحجبه عن سائر أصحابه لكان علي أول الناس جميعاً بذلك، ذلك بأنه ربيبه وابن عمِّه.... فإن لم يكن علي فالصديق أبوبكر أو عمر ....كان هؤلاء هم أولى الناس بأن يؤثرهم النبي بما لا يريد أن يظهره لأحد من سائر أصحابه، ومن هو أبوهريرة حتى يؤثره النبي بشيء يخصه به ويكتمه ويخفيه عن أصفيائه وأحبابه وأقرب الناس إليه؟! إنه لم يكن له أي فضل يدنو به إلى النبي.... ولا جاء في فضله حديث عن الرسول، وكل ما عرف عنه أنه كان من أهل الصفة لا أكثر ولا أقل!)[1073].

قلت: الحديثان لا يتعارضان؛ (لأن المنفيّ في خبري علي وابن عباس هو كتاب مكتوب غير القرآن، ولهذا استثنى علي صحيفتَه. ولم يقصد أبو هريرة ولا فهم أحد من كلامه أن عنده كتابين أو كتاباً واحداً، وإنما قصد وفهم الناس عنه أنه حفظ ضَربين من الأحاديث: ضرب يتعلق بالأحكام ونحوها مما لا يخاف هو ولا مثله من روايته. وضرب يتعلّق بالفتن وذمِّ بعض الناس، وكل أحد من الصحابة عنده من هذا وهذا)[1074].

وقال ابن حجر:(وإنما مراده أن محفوظه من الحديث لو كتب لملأ وعاءين، ويحتمل أن يكون أبو هريرة أملى حديثه على من يثق به فكتبه له وتركه عنده، والأول أولى، .... وحمل العلماء الوعاء الذي لم يبثه على الأحاديث التي فيها تبيين أسامى أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد

[1067]. ابن حجر: فتح الباري، ج8/ ص317.

[1068]. ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص170-171.

[1069]. وعاءين: ظرفين. والوعاء: ما يُجعل فيه الشيء يُحرز فيه، كأنه أراد به عِلْمَينِ في وعاءين. ينظر: ابن حجر: فتح الباري، ج1/ ص377.

[1070]. صحيح البخاري: كتاب العلم، باب حفظ العلم، جز1/ ص35، ح120.

[1071]. صحيح البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم، جز1/ ص33، ح111.

[1072]. صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب من لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما بين الدَّفَّتين، جز6/ ص190، ح5019.

[1073]. أبو رية: الأضواء، ص184-185.

[1074]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص281.

كان أبو هريرة يكني عن بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم)[1075].
قلت: وقد وجدنا أبا رية أنه ردَّ حديث علي وصحيفته في موطن آخر[1076]؛ مع أنه يستدل به-هنا- لكي يرد به حديث أبي هريرة!!.
ومن جهة أخرى أن أبا هريرة لم يقل خصني النبي وآثرني بشيء وقد كتمه عن أصفيائه وأقربائه وأحبابه وأقرب الناس إليه حتى ينفيه أبو رية!، فمعنى الحديث في واد، وكلام أبي رية في واد آخر؛ فبذلك يظهر أن ما قاله أبو رية ليس في محله[1077].

سابعاً: التهكم بالأحاديث المنتقدة:

عند ما يتناول أبو رية الأحاديث التي قد يظن فيها نوع من الإشكال والاضطراب في الظاهر؛ فيكرّ بردّها والتهكم والاستهزاء بها بدلاً عن تحليلها ومناقشتها نقاشاً علمياً، فهذا يدل على مبلغ علمه وأدبه ومدى التزامه بسمات العلماء الراسخين في المناقشة والمهارشة، وإقامة البراهين على أقوالهم ونقض آراء مخالفهم.
ومن الأمثلة على ذلك:
المثال الأول: حديث المعراج[1078].
قال أبو رية-متهكماً بالحديث والروايات الواردة في هذا الصدد-:(ولا ننسى هنا فضل موسى على الناس جميعاً[يقصد حديث لطم موسى لملك الموت]، وله فضل آخر عظيم على المسلمين، فقد كان هو السبب في أن وضع عنهم 45 صلاة كل يوم وليلة إذ أنه استدرك على الله وعلى النبي ونصح له أن يراجع ربه، وظل النبي يصعد ويهبط بين الله وبين موسى تسع مرات، وفي كل مرة تنقص الصلاة خمساً! إلى أن أصبحت خمس صلوات في اليوم والليلة، فجزى الله موسى عن المسلمين كافة أحسن الجزاء؛ إذ لولاه لكان على المسلمين أن يؤدوا كل يوم خمسين صلاة!)[1079].
قلت: ولا ريب أن هذا المنهج الذي سلكه أبو رية بعيد عن الموضوعية، وأنه ليس من سمات الباحث والناقد المريد للحق والصواب، لذا لا أطيل في الحكم على تهكمه وانتقاده سلباً ولا إيجاباً[1080].
المثال الثاني: حديث الذباب. وقد سبق بيانه بما لا مزيد عليه.

ثامناً: الاعتماد على أقوال غير المختصين في الحديث:

من المسائل التي تنادى لها خاصة في عصرنا الحاضر ولها أدلة من نصوص الوحيين وأقوال العلماء الراسخين هو الرجوع إلى أهل التخصص في ما يتعلق بفنِّهم، لأن القول هو قولهم والنظر هو نظرهم؛ وهذا لا يختلف فيه اثنان، ولا يتناطح عليه كبشان.
لذا من المنهج الشرعي والبحث العلي والمتقرر عند العقلاء أنه ينبغي على المرء أن يلتزم بهذا الأصل الأصيل، ويسر عليه في آرائه وأقواله، ويرجع في مشكلات المسائل ومعضلاتها إلى العلماء الراسخين فيه.

[1075]. ابن حجر: فتح الباري، ج1/ ص377. وينظر: محمد عبدالرزاق حمزة: ظلمات أبي رية، ص170-171.
[1076]. ذكر أبو رية حديث صحيفة علي وألفاظه بالتفصيل؛ وشكك في ثبوته ثم قال في خاتمه:(ومرد شكنا أن علياً رضي الله عنه إذا كان قد أراد أن يكتب عن رسول الله ما يراه نافعاً للدين وللمسلمين فلا تكفيه مثل هذه الصحيفة التي كان يضعها كما يقولون في قراب سيفه وإنما كان يكتب آلاف الأحاديث في جميع ما يهم المسلمين وهو صادق في كل ما يكتب إذا أراد). أبو رية: الأضواء، ص69.
[1077]. ينظر: محمد عبدالرزاق حمزة: ظلمات أبي رية، ص173.
[1078]. سبق تخريجه.
[1079]. أبو رية: أبو هريرة، ص266.
[1080]. كرَّ العلامة اليماني بالرد على أبي رية وتهكمه بالحديث بالتفصيل، يراجع: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص166. ويراجع أيضاً: محمد عبدالرزاق حمزة: ظلمات أبي رية، ص112.

وقد قال الحافظ ابن حجر:(إذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب)[1081].
ولكن أبا رية في معظم انتقاداته التي استند إلى أقوال غيره؛ قد اعتمد على أناس ليسوا من المتخصصين في الحديث ولا في علومه، وانتقى من انتقاداتهم الموجهة إلى المتون، مع أنه فيهم من لم يشم رائحة الحديث، وإن كان لهم النصيب من العلوم الأخرى هذا شيء آخر، ولكن في مباحث الحديث ومسائل المصطلح فقول غيرهم من العلماء المحدثين أولى من قول هؤلاء، ولكن أبا رية سولت له نفسه في انتقاء أقوال هؤلاء لكي يبرر به انتقاداته.
ومن الأمثلة على ذلك:
استناد إلى قول الرازي في انتقاده لحديث الوارد في صفة الدجال؛ وفيه:(تعلمون أنه أعور، وأنَّ الله ليس بأعور)[1082]، وقد نقله انتقاده مُقرَّاً عليه[1083].
وكذلك في انتقاده لحديث نخس الشيطان اعتمد على طعن الزمخشري والرازي في الحديث[1084].
وفي انتقاداته للأحاديث الواردة في الأشراط الساعة الكبرى كأحاديث نزول عيسى، وخروج الدجال، وظهور المهدى وأمثالها؛ قد اعتمد اعتماداً كلياً على ما سطره الشيخ رشيد رضا وشيخه محمد عبده ونقل كلامهم شبراً بشبر وذراعاً بذراع[1085].
بناء على ما سبق؛ يظهر بجلاء لمن تتبع انتقادات أبي رية يرى أنه لم ينتقد متون الجامع الصحيح على منهج علمي منضبط بعيداً عن الاضطراب والتناقض سواء كان متعلقاً بتعقيد القواعد والأسس، أو تنزيلها وتطبيقها على المرويات، فليس عنده الضوابط العلمية الدقيقة ينطلق منها إلى الحكم على المتون، بل أعجب من ذلك جُلُّ أسسه -ولا أبالغ إن قلت كلها!- التي شيدها في قبول المرويات يناقضها في تطبيقاته العملية، وهذا يدل على أنه ليس دقيقاً في تقعيد القواعد وكذا في تطبيقاتها.

المبحث الثالث: ملامح عن النقد الحديثي عند الدارقطني وأبي رية

المطلب الأول: ملامح عن النقد الحديثي عند الدارقطني

المتأمل في منهج الدارقطني في كيفية انتقاده لجامع الصحيح يلحظ أنه يلتقي في سمات وملامح عامة تجمع فيما بينها؛ وفيها العلامات والخصائص التي تشترك فيها هذه الانتقادات، وإليك بيانها:

أولاً: دقة الدارقطني في علل الحديث وعلو كعبه في معرفة الجامع الصحيح:

فالدارقطني أتقن الصناعة الحديثية، وعرف الجامع الصحيح ومكانته، ومنهج البخاري فيه، لذا كتب حوله مصنفات عديدة.
فكتابه "الإلزامات" دليل على معرفة الدارقطني برجال البخاري وشرطه في صحيحه، ومراتب رجاله وكيفية مروياتهم، لذا ألزمه بإخرج هؤلاء الأحاديث التي أودعها في كتابه، وحاول أن يسلك مسلك البخاري، وينسج على منواله.
لذا لم ينتقد البخاري في المعلقات، قال الحافظ ابن حجر:(ولهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر، لعلمه بأنها ليست من

[1081]. ابن حجر: فتح الباري، ج4/ ص715.
[1082]. صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى:(إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)، جز4/ ص134، ح3337.
[1083]. أبو رية: الأضواء، ص212.
[1084]. أبو رية: المصدر السابق، ص161.
[1085]. ينظر: أبو رية: الأضواء، ص214.

موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استئناساً واستشهاداً، والله أعلم)[1086].
وكتابه"ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم" يدل على علو كعب الدارقطني وشدة تيقظه في معرفة رجال البخاري، وما احتج بهم البخاري في صحيحه، وعن طريق من أخرج عنهم، وحتى يذكر في بعض الأحيان عدد مروياتهم في الجامع الصحيح، وكذلك ما استشهد بهم وأخرج لهم في المعلقات والمتابعات، وغير ذلك كما فصلناه سابقاً.
وهذا إن دل على شيء فهو يدل على علو كعب الدارقطني وإلمامه بالجامع الصحيح رجاله وأسانيده وأحاديثه، فهو يتكلم بعلم عميق، وتتبع دقيق، وفهم ثاقب، وهذا ظاهر في جميع انتقاداته.

ثانياً: انتقاداته مبنية على غلبة الظن لا اليقين والجزم:

انتقادات الدارقطني وغيره من الحفاظ المبرزين مبنية على ما يغلب على ظنهم، فترى أنهم يعلون الأحاديث ولا يجزمون بالتعليل، وهذا كثير عنهم وفي تصرفاتهم في الحكم على المرويات، وذلك لأن انتقاداته كانت في دقائق علم العلل والمسائل العويصة التي يتفطن إليها الكبار أمثال الدارقطني وغيره من الحفاظ المبرزين.
قال ابن حجر:(تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال فيعتمد، ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ)[1087].
وقال العلائي:(والمتبع في التعليل إنما هو على غلبة الظن)[1088].
قلت: لذا نرى الدارقطني يكثر في انتقاداته من قوله: يشبه أن يكون كذا وما أشبهها.
ومن الأمثلة على ذلك:
قوله:(... ويشبه أن يكون قول عكرمة بن عمار أولى بالصواب ...)[1089].
وقول:(... ويحيى حافظ، ويشبه أن يكون عبيدالله حدَّث به على الوجهين، والله أعلم)[1090].
وقوله:(... عشرة أقاويل عن أبي إسحاق، أحسنها إسناداً الأول الذي أخرجه البخاري، وفي النفس منه شيء لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق، والله أعلم)[1091].

ثالثاً: كل حديث له وضع خاص:

وهذا ظاهر في انتقادات التي وجهها الدارقطني إلى رجال البخاري، فقد تكلم على الأسانيد والرجال خلال إطار خاص، فقد يضعف الراوي في حديث معين، ويقبل منه في سند آخر؛ وذلك للقرائن التي يدركها الجهابذة النقاد أمثال الدارقطني وغيره.
قال الحافظ ابن رجب-في معرض كلامه حول منهج النقاد-:(ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه)[1092].
قلت: وقد أبدع الحافظ ابن القيم في بيان طريقة النقاد في كيفية النقد عندهم، فقال-بعد كلام له

[1086]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص924. قلت: هذا لا ينافي انتقاد أحاديث يسيرة وقعت فيها الوهم فيما أبرزوا من إسنادها، كما قال البخاري-تعليقاً-[ح3020]:(وروى عيسى، عن رَقَبَةَ، عن قيس بن مسلم ....الحديث). قال أبو علي الغساني في كتابه[التنبيه، ص124]:(هكذا في النسخ كلها عن البخاري عيسى عن رقبة). وقال أبو مسعود الدمشقي:(إنما رواه عيسى عن أبي حمزة يعني السكري عن رقبة، وعيسى هو غنجار؛ وهو عيسى بن موسى البخاري أبو أحمد شيخ مشهور بخراسان). وانظر لزاماً: ابن حجر: فتح الباري، ج7/ ص490، جمعة عبدالحليم: روايات الجامع الصحيح ونسخه، ج2/ ص792.

[1087]. ابن حجر: فتح الباري، ج2/ ص257.

[1088]. العلائي(761هـ): صلاح الدين أبي سعيد بن خليل كيكلدي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1426هـ/2005م، ص132.

[1089]. الدارقطني: التتبع، ص217، ح4.

[1090]. الدارقطني: المصدر السابق، ص224، ح9.

[1091]. الدارقطني: المصدر السابق، ص363، ح94.

[1092]. ابن رجب: شرح العلل، ج1/ ص352.

حول توثيق الرواة من وجه وتضعيفه من وجه آخر-:(وهذا كإسماعيل بن عيَّاش؛ فإنه عند أئمة هذا الشأن حجة في الشاميين أهل بلده، وغير حجة فيما رواه عن الحجازيين والعراقيين وغير أهل بلده. ومثل هذا تضعيف من ضعَّف قبيصة في سفيان الثوري، واحتج به في غيره، كما فعل أبو عبدالرحمن النسائي.

وهذا طريقة الحُذَّاق من أصحاب الحديث أطباء علله، يحتجون بحديث الشخص عمَّن هو معروف بالرواية عنه، وبحفظ حديثه وإتقانه، وملازمته له، واعتنائه بحديثه، ومتابعة غيره له، ويتركون حديثه نفسه عمَّن ليس هو معه بهذا المنزلة.

وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم؛ فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع، ثم يضعفونه بعينه ولايحتجون به في موضع آخر، ويوقولون: إن كان ثقة، وجب قبول روايته جملة، وإن لم يكن ثقة، وجب ترك الاحتجاج به جملة.

وهذه طريقة قاصري العلم، وهي طريقة فاسدة، مجمع بين أهل الحديث على فسادها؛ فإنهم يحتجون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه، وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس، أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه، إذ الغلطُ في موضع لا يُوجِبُ الغلط في كل موضع، والإصابة في بعض الحديث أو في غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه، ولا سيما إذا عُلِم من مثل هذا أغلاط عديدة، ثم روى ما يخالف الناس ولا يتابعونه على الظن، أو يُجْزَم بغلطه.

وهنا يَعرض لمن قصر نقده وذوقه عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن نوعان من الغلط، ننبه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منها).

ثم ذكر النوع الأول.

ثم قال:(النوع الثاني من الغلط: أن يرى الرجل قد تُكُلِّم في بعض حديثه، وضُعِّفَ في شيخ أو في حديث، فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وُجد، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم. وهذا أيضاً غلط؛ فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب تضعيف حديثه مطلقاً، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد، واعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ما انفرد به أو وافقه فيه الثقات)[1093].

قلت: وهذا الذي سطره ابن القيم بقلمه السيال، فالدارقطني من أوائل الذين يدخلون في كلامه.

ومع ذلك؛ فقد علم الدارقطني أن من منهج البخاري هو انتقاء الأحاديث من الرواة الذين جرحوا بقادح، سيما إذا كان من شيوخه؛ لأنه يكون في هذه الحال أعلم بصحيح حديثه من ضعيفه ولهذا نظائره[1094].

ومن أوضح الأمثلة على ما ذكرناه:

مرويات إسماعيل بن أبي أويس:

قد ذكرنا قول الدارقطني أن له أقوالا مختلفة في بيان حال إسماعيل، فقال مرة:(وهو ضعيف عند أهل الحديث)[1095]، وقال مرة:(وهو ضعيف عند أكثر أهل العلم)[1096]، وقال مرة:(لا أختاره في الصحيح)...

ومع ذلك، فقد أكثر عنه البخاري في صحيحه، حيث روى له مئتين وتسعة وعشرين حديثاً[1097]،

[1093]. ابن القيم: الفروسية المحمدية، ص179-183 باختصار.

[1094]. للتوسع يراجع: ماهر الفحل: الجامع في العلل والفوائد، ج2/ ص499، اللحيدان: عبدالعزيز بن صالح آل إبراهيم: قرائن ترجيح التعديل والتجريح-دراسة نظرية تطبيقية-، دار التدمرية، السعودية، ط1، 1430هـ/2009م، ص591.

[1095]. الدارقطني: بيان أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح، ص67.

[1096]. الدارقطني: المصدر السابق، ص69.

[1097]. نافذ حسين حماد: أحاديث الصحيحين ورجالهما، ص193.

إذ تفرد بحديثين عنده[1098]، ولم ينتقده الدارقطني إلا في حديث واحد[1099].
قال ابن حجر: (روينا في مناقب البخاري بسند صحيح، أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلّم له على ما يحدث به؛ ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لايحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره، فيعتبر فيه)[1100].
وقد علق الحافظ -بعد نقله لانتقاد الدارقطني على حديث انفرد به البخاري عن إسماعيل- على ذلك بقوله:(وأظن أن الدارقطني إنما ذكر هذا الموضع من حديث إسماعيل خاصة، وأعرض عن الكثير من حديثه عند البخاري؛ لكون غيره شاركه في تلك الأحاديث وتفرَّد بهذا، فإن كان كذلك فلم ينفرد، بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء، والله أعلم)[1101].

رابعاً: الانصاف والاعتدال:

الإنصاف من أعز الشيء، وقل تجد ناقداً منصفاً، ناصعاً بالحق، مريداً للصواب.
والدارقطني من هؤلاء القلائل، فقد أنصف في انتقاداته على البخاري، ومن خلال استدراكاته بيَّن لكل باحث منصف مكانة الجامع الصحيح وعلو مرتبته، وأظهر لنا شفوف نظر البخاري في انتقائه للأحاديث والرواة، فقد انتقد البخاري في عدة أحاديث بعلم عميق، ودقة بالغة، ومع ذلك لم يهاجم شخصية البخاري، ولا نقص من قدر الجامع الصحيح، ولا جازف في الانتقادات، بل تغيير اجتهاداته على بعض الأحاديث، وتراجعاته عن بعض أحكامه وانتقاداته من الدلائل البيِّنة على أن الدارقطني لم يتكلم بالتشهي والهوى، بل سلك منهج الراسخين في العلم في جميع انتقاداته.

خامساً: البعد عن التناقض في الأحكام على الأحاديث والرواة:

من سمات منهج العلماء الراسخين هو البعد عن التناقض، وذلك لأنهم اعتمدوا على القواعد الكلية في أحكامهم، ورجعوا الجزئيات إلى الكليات التي تندرج تحتها.
قال ابن تيمية-بعد كلام له-:(ونحن نذكر قاعدة جامعة في هذا الباب لسائر الأمة فنقول: لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات، ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم)[1102].
وقال ابن حجر:(من لم يتفقه في الدين؛ أي: يتعلم قواعد الإسلام وما يتصل بها من الفروع فقد حرم الخير)[1103].
ومن جهة أخرى لبعدهم عن الهوى ولإنصافهم في أقوالهم وأفعالهم.
وهذا لايعني أن قواعد المحدثين قوالب تجعل كل ما يرويه الثقة صحيحاً مقبولاً، أو كل ما يرويه الضعيف ضعيفاً مردوداً، بل هذه أحكام أغلبية وليست مطردة؛ إذ يوجد الضعيف والمنكر من أحاديث الثقات والأثبات، ويوجد القوي والصحيح من أحاديث الضعفاء وهذا هو الإنصاف والموضوعية التي يقتضيه البحث العلمي البحت.
وذلك لأن الراوي الثقة قد يهم ويقع في الغلط لا محالة، والضعيف قد يصدق ويوافق الثقات كما

[1098]. قال ابن حجر:(....ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين). ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1022.
[1099]. ينظر: ابن رجب: شرح العلل، ج2/ ص884.
[1100]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1023.
[1101]. ابن حجر: المصدر السابق، ج2/ ص960.
[1102]. ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج19/ ص203، وله: منهاج السنة: ج5/ ص83.
[1103]. ابن حجر: فتح الباري، ج1/ ص65.

هو ظاهر في واقع الحياة.
إذن البحث العلمي يقتضي أن يعطي كل ذي حق حقه، وندور مع الدلائل والقرائن حيث دار، كما هو نهج علمائنا الأخيار.
فالدارقطني بما حباه الله من قوة العلمية يستند في انتقاداته إلى القرائن التي تضطره إلى الإفصاح بوجود خلل في السند أو المتن أو كليهما، وإلى بيان الصحيح من السقيم من المرويات الواردة في الجامع الصحيح.
ومع ذلك كله العلماء ليسوا من المبرئين من الوقوع في الاختلاف في الجزئيات والتغيير في الاجتهادات، وإن كان يقل ويندر لدى الراسخين في العلم، لأنهم غير معصومين، والعصمة تدور مع الوحي.
وهنا سؤال يمكن أن يطرح ويقال: هل يمكن أن يقال أن اختلاف آراء الدارقطني في الرواة أو المرويات دليل على أنه وقع في التناقض؟!.
فيقال: وجود أقوال في الجرح والتعديل متغايرة، أو آراء في التصحيح والتضعيف مختلفة، مثل ما للفقهاء في مسائل الفقه والأحكام أقوالاً واختلافات؛ فكم من مسألة فقهية للإمام الشافعي فيه قولان![1104] وكم من حكم شرعي للإمام أحمد فيه أقوال[1105]!
وهكذا؛ وما ذاك إلا لاختلاف أنظارهم في الدليل سواء بالكثير أم القليل، فهل يقال في مثل هؤلاء الأئمة الأعلام: إنهم متناقضون؟!
والحقُّ أن هذا من تغيُّر الاجتهاد.
قال اللكنوي:(كثيراً ما تجد الاختلاف عن ابن معين وغيره من أئمة النقد في حق راو، وهو قد يكون لتغير الاجتهاد، وقد يكون لاختلاف كيفية السؤال)[1106].
ومسوغات الاختلاف كثيرة، فمن ذلك:
رواة كانوا على حال، ثم اختلف حالهم، كمن كان ثقة ضابطاً، ثم اختلط بأخرة، فمن استمع إلى حديثه قبل الاختلاط فقد وثقه، ومن استمع إلى حديثه بعد الاختلاط فتوقف فيه وضعفه، ومن علم بحاله قبل الاختلاط وبعد؛ فصل الكلام فيه.
ومن ذلك: رواة ضبطوا حديث أشياخ معينين ولم يضبطوا حديث غيرهم كضبطهم لحديث هؤلاء، فمن استمع إلى حديثه عمن ضبط عنهم وثقه، ومن وقف على حديثه عمن لم يضبط عنهم ضعفه، ومن علم حال الراوي جميعه فصل الكلام في روايته بحسب حاله في أشياخه.
ومن ذلك: رواة ضبطوا حديث أهل بلدهم ولم يضبطوا حديث غيرهم، فإذا حدَّث عن شيوخ بلده ضبط، وإذا حدث عن غيرهم لم يضبط، فمن وقف على حديثه عن أهل بلده فقط وثقه، ومن استمع إلى حديث عن غير أهل بلده فقط ضعفه، ومن استمع إلى كل حديثه وميز حاله فصل الكلام فيه.
ثم إن أحكام الدارقطني على الأحاديث -جُلها إن لم نقل كلها- كانت في دقائق علل الحديث، وطبيعة موضوع علم العلل عويصة جداً، وهو من أصعب العلوم وأدقها، وليست هناك قواعد كلية تضبطها، بل مدارها على الحفظ والفهم الدقيق وكثرة الممارسة، لأجل ذلك من البديهي أن نجد أقوال مختلفة للدارقطني أو غيره في الحكم على الأسانيد والمرويات.
وأما ما يتعلق بأحكامه المختلفة، فينبغي أن ينظر إليه بعين الإنصاف، لأن أقواله ليست على

[1104]. فائدة: لمعرفة قولي الشافعي القديم والجديد؛ وتغيير اجتهاداته، يراجع: الرستافي: محمد سميعي: القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي من خلال كتاب منهاج الطالبين-دراسة مقارنة بأشهر المذاهب الفقهية-، كلية الشرية والقانون، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، السودان، 1425هـ/2004م، ص110.

[1105]. ينظر: الفوزان: عبدالله بن فوزان بن صالح: مختلف الحديث عند الإمام أحمد-جمعاً ودراسة-، قسم فقه السنة في كلية الحديث الشريف، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، 1424هـ، ج1/ ص97 وما بعدها.

[1106]. اللكنوي: الرفع والتكميل، ص262.

وتيرة واحدة، فيمكن تقسيمها كالتالي:
أولاً: اختلاف أقواله في رجال البخاري، بعضها اختلاف لفظي، فهذا ليس بالاختلاف أصلاً ولا التناقض.
كما قال في إسماعيل بن أبي أويس، فقال مرة:(وهو ضعيف عند أهل الحديث)[1107]، أهل الحديث: أي أكثرهم لا كلهم، ويفسره قوله الثاني فيه:(وهو ضعيف عند أكثر أهل العلم)[1108]، وهذا إخبار منه على أن أكثر أهل الحديث؛ تكلموا فيه وضعفوه، منهم: يحيى بن معين، والنسائي، واللالكائي، وغيرهم، وهذا واقع لا محالة.
وقال مرة:(لا أختاره في الصحيح)، لأن الرجال الذين احتج بهم البخاري قد بلغوا ذروة السنامة في العدالة والإتقان، وإسماعيل لا يبلغ هذه المكانة عنده، لأنه مجروح لدى الكثيرين.
ثانياً: ولو كان الاختلاف حقيقياً في بعض الرواة، فيمكن الجمع والتوفيق بينها، فيندفع التعارض والتناقض المزعوم.
ثالثاً: وإن كان الاختلاف لم يكن لفظياً، ولم يمكن الجمع بين أقوالها، فيقال: تغير اجتهاده بما ظهر له من أحوال الرواة، وهذا من جنس تغيير اجتهادات الفقهاء، والمسألة اجتهادية قابلة للتغيير، كما أن للشافعي قول القديم وقول الجديد في الفروعات الفقهية، وكذا أحمد بن حنبل له روايات مختلفة في المسائل الفقهية.
ومن جهة أخرى تغيير اجتهاده دليل على اتباعه للحق، والرجوع عن الخطأ، وهذا هو عين الإنصاف والموضوعية في البحث العلمي.
رابعاً: وإن كان الاختلاف في الحكم على الحديث، فهذا لايخرج عن حالتين:
الحالة الأولى: إما أنه انتقد البخاري في حديث، ثم ظهر له أن الصواب مع البخاري، فرجع عن تخطئته وانتقاده، كما في حكم الرواية بالمكاتبة، وقد سبق ذكرها، فهذا هو الإنصاف واتباع الحق والرجوع عن الخطأ وليس تناقضاً.
الحالة الثانية: وإما أنه لم ينتقد البخاري في البداية، وأظهر صحة ما أورده البخاري ووافق في اجتهاده في حديث ما، ثم ظهر له أن البخاري جانب الصواب في هذا الحديث، فرجع الدارقطني عن موافقة البخاري وانتقده، وهذا أيضاً من اتباعه للحق وبعده عن التعصب والتقليد المذموم، وهو من جنس اجتهاداته التي تغير وتبدل.
والمسألة كيفما لاتخرج عن المسائل الاجتهادية التي محل بحث ونظر دقيق عند أهل الحديث والنظر، والدارقطني إمام مجتهد ومكانته العلمية تفرض عليه بيان ما أدى إليه اجتهاداته بالعلم والعدل، وهذا هو ما قام به الدارقطني.

المطلب الثاني: ملامح عن النقد الحديثي عند أبي رية

من خلال ما بيناه سابقاً حول منهجه، فقد ظهر لنا أن أبا رية قد وقع في طامات كبرى في أقواله حول رجال البخاري ومتون صحيحه، وهذا تدل على بضاعته المزجاة في فن الرواية والدراية، وانتقاداته تشترك في ملامح مشتركة وسمات ظاهرة، وإليك بيانها:
أولاً: قدحه في أصحاب رسول اللهﷺ، وتعظم من هو دونهم في الفضل والشرف والديانة:
وقد قال ابن تيمية:(ما تجد أحداً يقدح فيهم[أي في الصحابة] إلا وهو يعظِّم من هو دونهم، ولا تجد أحداً يعظِّم شيئاً من زلّاتهم إلا وهو يغضي عما هو أكبر من زلات غيرهم)[1109].
قلت: أبو رية قد وقع في هذه الشبكة، وصدق عليه قول ابن تيمية كما بينا سابقاً؛ أنه قدح في أبي هريرة وأم المؤمنين عائشة ومعاوية وأبي سفيان وغيرهم، ومع ذلك يعظم أمثال الرافضي

[1107]. الدارقطني: بيان أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح، ص67.
[1108]. الدارقطني: المصدر السابق، ص69.
[1109]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج3/ ص70.

عبدالحسين شرف الدين[1110]، وقال في حق رافضي آخر:(وقبل نختم الكلام عن المهدي نثبت هنا كلمة عنه للعلامة الكبير الأستاذ مرتضى العسكري من كبار علماء العراق)[1111]!!، ويتكلم عن كتاب للخوئي الشيعي، ويقول فيه وفي كتابه:(... للعلامة المحقق الكبير السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، وهذا الكتاب وحده كاف في بيان هذا الأمر لأن مؤلفه الجليل قد درسه درساً وافياً...) إلى آخر مبالغته في المدح والثناء[1112]!!، وقال أيضاً:(وقال العالم الكبير محمد الحسين آل كاشف الغطاء النجفي..)[1113] هكذا يتكلم عن علماء الشيعة، بالمقابل يقول لعلماء الحديث والأئمة الأعلام:(عباد الأسانيد) ويسخر بهم[1114]!!، ويسميهم بالحشوية ويتهمهم بالجمود[1115].

ودافع عن المستشرقين وأطنب في الثناء عليهم، وقال:(ألا فليعلم شيوخنا-سلمت عقولهم-[يقصد السباعي وأبا شهبة وعلماء الأزهر في عصره] أن المستشرقين إنما يعرفون من أمر الإسلام وتاريخه ما لو عرفتم أنتم بعضه لكنتم من العلماء المحققين. على أن هؤلاء المستشرقين الذين تنحطون عليهم وترمونهم دائماً بأنهم يطعنون في ديننا ويشوهون ديننا وعلمنا هم في الحقيقة لم يتجنوا علينا ولم يفتروا شيئاً من عند أنفسهم، وإنما وجدوا مادة خصبة من الخرافات والأوهام قد انبثت في ديننا ونسب عضها-وا أسفاه- إلى النبي(ص) فتشبثوا بها وتسلقوا عليها وانتقدونا من أجلها، ولاتثريب عليهم في ذلك، لأنهم قوم يفهمون بعقول راجحة وأذهان مستنيرة وعلوم واسعة وأفكار متحررة لايكبلهم شيء من تقليد أو عبادة للأسف، ولا يعرفون عبارة(قال المصنف رحمه الله!) من أجل ذلك لا تلوموهم ولوموا أنفسكم)[1116].

وقال في عثمان بن عفان:(وفي الحديث: ليس منا من دعا إلى عصبية أو قاتل على عصبية، إن هذه العصبية كانت قد اختفت في زمن النبي وصاحبيه أبي بكر وعمر حتى جاء عثمان فأعادها وأحياها)[1117] هَلُم جرَّ.

ثانياً: رمى الصحابة بالتهم والمجازفات:

هذه من أشنع المؤاخذات على أبي رية، وذلك ملأ كتابيه"الأضواء" و"أبو هريرة" بنسبة التهم والأباطيل والمجازفات إلى خير أمة أخرجت للناس، كاد يصعب حصرها في كتاب واحد !.

فقد أطال في ثلب الصحابة وأكثر في نقل الطعونات وتفخيمها وتصيدها، حتى أنه قال في أبي هريرة:(ويبدو لمن يدرس نفسية أبي هريرة من خلال سيرته أنه كان مصاباً بالمرض الذي يسمى في هذا الزمان (بمركب النقص)، فهو من أجل ذلك يسعى ليستكمل هذا النقص، ويخلع عن نفسه(إزار) الخمول والضعة ليستبدل به لبدة الأسد، ووجد أن أسهل طريق يُبلغه مأربه أن يبث أخباراً عن نفسه ثم ينسبها إلى رسول الله(ص) وأنه كان يؤثره على غيره من كبار الصحابة بفضله!).

وقال أيضاً:(ومن الأسباب التي أعانته على الرواية هو اتساع الفتوح الإسلامية، ومن أسلموا فيها لا يعرفون شيئاً مما كان في عهد النبي(ص) وخلفائه الراشدين، ومن وراء ذلك كله كان السلطان يؤيده، ويوسع له ولغيره مجال الوضع) !!.

ثم قال:(كل ذلك قد جعله-بعد أن خلا الجو له- أن يرخي لنفسه عنان الرواية ويهيم في أوديتها،

[1110]. أبو رية: الأضواء، ص284. وانظر لبيان حال العاملي ولكتابه حول أبي هريرة-وهو من المصادر المعتمدة عند أبي رية-: مشهور بن حسن آل سلمان، كتب حذر منها العلماء، ج1/ ص362، محمد عجاج الخطيب: أبو هريرة راوية الإسلام، ص160.

[1111]. أبو رية: الأضواء، ص208.

[1112]. أبو رية: المصدر السابق، ص221.

[1113]. أبو رية: المصدر السابق، ص245.

[1114]. أبو رية: المصدر السابق، ص201.

[1115]. أبو رية: أبو هريرة، ص270-271.

[1116]. أبو رية: المصدر السابق، ص28-29.

[1117]. أبو رية: المصدر السابق، ص185.

ويفتنّ ما شاء أن يفتن فيها، حتى سال سيلها، وطم واديها، وأصبح بذلك(محدث الدولة الرسمي) فكل ما يرويه يجب أن يكون صحيحاً مقبولاً !!)[1118].

قلت: لأجل ذلك سماه بعض المعاصرين بعدوي أبي هريرة![1119].

وقال في شأن عائشة:(وكانت عائشة أم المؤمنين أشد الناس له[أي علي] وأقواهم تحريضاً عليه)[1120].

وقسم الناس مع معاوية إلى ثلاثة أقسام؛ ثم قال في القسم الثالث:(وقسم: رضي الضلال والباطل وتشيع له واتبع ما يهوى وما يريد فناصروه وأيدوه ضد علي رضي الله عنه. إن برواية أحاديث يرفعونها إلى النبي تشيد بذكره وذكر قومه وتحط من قدر علي! ومن هذا القسم أبو هريرة، إن بذلك وبغيره من عُدد النصرة الكيدية والحربية، ومن هذا القسم: عمرو بن العاص وابنه عبدالله بن عمرو، والمغيرة بن شعبة، وأبو موسى الأشعري، ويعلى بن أمية وغيرهم، ولكل من هؤلاء جميعاً غرض يسعى له، ويرمي إليه)[1121].

وقد يستدل أبو رية بما يرى أنه يدل على ما يذهب إليه، ويترك ما ينقض قوله من أساسه، ولا يشير إليه ولو بتأويل يتأوله ولوكان بعيداً!، وهذا من التطفيف الذي نهى الله سبحانه وتعالى عنه في قوله تعالى:﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣ ﴾[المطففين: 1-3].

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي في تفسير الآية:(بل يدخل في عموم هذا الحُجَجُ والمقالات، فإنه كما أن المتناظرين قد جرت العادة أن كل واحد منهما يحرص على ما له من الحجج، فيجب عليه أيضاً أن يبين ما لخصمه من الحجج التي لا يعلمها، وأن ينظر في أدلة خصمه كما ينظر في أدلته هو، وفي هذا الموضع يعرف إنصاف الإنسان من تعصبه واعتسافه، وتواضعه من كبره، وعقله من سفهه، نسأل الله التوفيق لكل خير)[1122].

ثالثاً: ردَّ الأحاديث الصحيحة الثابتة لدى الجهابذة والنقاد، واتفقت الأمة على ثبوتها والعمل بمقتضاها، ومع ذلك استدل بالأكاذيب وبالروايات الضعيفة والمنكرة والباطلة على دعواه:

قال المعلمي اليماني:(... غير أنه يشهد له صنيع أبي رية في ما يأتي من كتابه، من ردِّ الأحاديث والأخبار الثابتة، والاحتجاج بالضعيفة والواهية والمكذوبة)[1123].

قلت: أبو رية ينكر وجود التواتر في الأحاديث النبوية[1124]، ويرد الأحاديث المتواترة أمثال من كذب علي متعمداً، وحديث شق الصدر، وأحاديث الواردة في الحوض، وأحاديث المهدي، والدجال وغيرها مما حكم عليها أهل العلم بالتواتر اللفظي أو المعنوي.

ومع ذلك يذكر روايات الضعيفة والمنكرة، ويحتج بها.

ومن الأمثلة على ذلك:

قال أبو رية-بعد ما خيَّر الناس تلقاء ما جاء في كتب الحديث بأن يأخذ منا ما يأخذ، ويدع منها ما يدع؛ وليس عليه في الحالتين حرج أو جناح!-:(ولكي يطمئن قلب القاريء بما قلناه، وتسكن نفسه إلى ما بيناه، نسوق هذه الأدلة القاطعة، والبراهن الساطعة التي تؤيد ما أوردناه تأييداً كاملاً: روى أحمد في مسنده عن أبي حميد وأبي أسيد أن رسول الله قال: إذا سمعتم الحديث عني

[1118]. أبو رية: أبو هريرة، ص247.

[1119]. ينظر: سيد العفاني: رياض الجنة، ص23.

[1120]. أبو رية: أبو هريرة، ص197.

[1121]. أبو رية: المصدر السابق، ص208

[1122]. السعدي(1376هـ): عبد الرحمن بن ناصر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير الكلام المنان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، ص987.

[1123]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص16.

[1124]. أبو رية: الأضواء، ص231.

تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد فأنا أبعدكم منه. إسناده جيد)[1125] هكذا قال!![1126].

ومن جهة أخرى يأتي إلى الروايات الضعيفة والموضوعة وينسبها إلى الرواة ومع ذلك هم براء منها، ثم ينتقدهم عليها !!.

ومن الأمثلة على ذلك:

بعد ما ذكر سيرة الصحابي الجليل أبا هريرة وملأها بالتهم والحكايات المنقطعة والأكاذيب، ثم عنون بقوله:(أمثلة مما رواه أبو هريرة)، وقال:(وقد آن لنا أن نحدثك بأمثلة مما رواه أبو هريرة!

بعد ما قدمنا ما قدمنا من تاريخ أبي هريرة، نسوق إليك أمثلة مما رواه وعزاه إلى النبي(ص) ولا نعلق عليها، بل ندع ذلك لعقول القراء النبهاء وفطنتهم، لأنه الكلام في أمره قد طال)[1127].

ثم ذكر أحاديث كثيرة، فيها صحيح ثابت عند علماء الأمة، وفيها الضعيف، ومن الأمثلة التي ذكرها من السقيم، قال:(كيف يحشر الناس يوم القيامة؟، يحشر الناس يوم القيامة على ثلاثة أثلاث! ثلث على الدواب، وثلث على وجوههم، وثلث على أقدامهم ينسلون-رواه البيهقي.

الله يقرأ: طه ويس:

وأسند الدارمي عن أبي هريرة أن رسول الله قال:(إن الله تبارك وتعالى قرأ طه ويس قبل أن يخلق السموات والأرض بألفي عام)![1128].

وروى عن رسول الله: ما من رجل يزور قبر حميمه فيسلم عليه، ويقعد عنده، إلا ردّ عليه السلام، وأنس به، حتى يقوم عنده. رواه أبو الشيخ والديلمي[في مسنده].

وروى كذلك: ما من رجل يمر بقبر كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام. وفي كنز العمال:(وسنده جيد). رواه الخطيب وابن عساكر وابن النجار)[1129].

قلت: ومن القواعدة الكلية عند النقاد المحققين في بيان معرفة الأحاديث الباطلة والضعيفة هو: أن الأحاديث التي لا توجد إلا في التواريخ وكتب الرجال عامتها ضعيفة جداً، لأن أهل التواريخ إنما يذكرونها غالباً للطعن على الراوي الذي تفرَّد بها؛ ولهذا الأمر والذي قبله ذكر السيوطي أن ما نسبه إلى كتاب "الضعفاء" للعقيلي، أو"الكامل" لابن عدي، أو"تاريخ بغداد" للخطيب، أو"تاريخ دمشق" لابن عساكر، أو"نوادر الأصول" للحكيم الترمذي، أو"تاريخ نيسابور" للحاكم، أو"تاريخ ابن الجارود" أو إلى "مسند الفردوس" للديلمي= فهو ضعيف، فيُستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه[1130].

رابعاً: استناد إلى آراء مبغضي الصحابة الطاعنين فيهم، ونقل عنهم مما يحط من سمو قدرهم:

وقد نقل أبو رية عن روؤساء المعتزلة والروافض والمستشرقين حول ما يتعلق بعدالة الصحابة ومكانتهم وسيرتهم العطيرة.

[1125]. أبو رية: أبو هريرة، ص294-295.

[1126]. ينظر أمثلة أخرى: أبو رية: الأضواء، ص202،188.

[1127]. أبو رية: أبو هريرة، ص265.

[1128]. ينظر: ابن القيم: المنار المنيف، ص105.

[1129]. أبو رية: أبو هريرة، ص281. ولأمثلة أخرى يراجع: أبو رية: الأضواء، ص202،188.

[1130]. للتوسع يراجع: المتقي الهندي(975هـ): علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، اعتنى به إسحاق الطيبي، بيت الأفكار الدولية، بدون معلومات أخرى، ج1/ ص34، المعلمي اليماني: التعليق على الأربعين في التصوف للسلمي-ضمن مجموع الرسائل الحديثية-، ص367-368، الألباني(1420هـ): محمد بن ناصر الدين: صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، دمشق، ط3، 1408هـ/1988م، ج1/ص30، مشهور حسن: كتب حذر منها العلماء، ج2/ ص197.

فقد نقل حكايات الطعون والثلب بلا إسناد عن أمثال أبي جعفر الإسكافي[1131]، وابن أبي الحديد وأمثالهما، فالأول من دعاة المعتزلة والرفض في القرن الثالث، والثاني من دعاة الاعتزال والرفض والكيد للإسلام، وحاله مع ابن العلقمي[1132] معروفة.

وقد قال المعلمي:(أهل العلم لا يقبلون الأخبار المنقطعة ولو ذكرها كبار أئمة السنة، فما بالك بما يحكيه ابن أبي الحديد عن الإسكافي عمن تقدمه بزمان!)[1133].

وقد ذكرنا-فيما سبق- نقوله عن المستشرقين أمثال المستشرق اليهودي بركلمان، و ولز؛ في ثلب الصحابة والطعن في أعراضهم.

وفي هذا الصدد قال الشيخ محمد أبو شهبة -بعد ذكر ما أورده أبو رية من المستشرق جولد سيهر-:(وكلها فِرى ظاهرة مكشوفة لم تقع عليها أثارة من علم، وقد عرضت في ردي لكل ما ذكره، فكن على ذكر منه، ولا تعجب من هذا فإن أبا رية قد أخذ كلام جولد سيهر؛ ونفخ فيه ما شاء له هواه، وجهالته بالحديث أن ينفخ حتى جعل من الحبة قبة)[1134].

وبالمقابل لقد دافع أبو رية عن المستشرقين والروافض وأذنابهم ومدحهم وذبَّ عنهم، وهذا خلاف المنهج القرآني؛ وقد قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾[الحشر: 10] وهذا هو ما أمرنا ربنا تجاه المؤمنين الذين سبقونا من الصحابة الكرام وأتباعهم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ولكن عند أبي رية انقلب الموازين، وإلى الله المشتكى.

خامساً: تتبع زلات العلماء والآراء الضعيفة والشاذة، وتفخيمها:

لا ريب أن من تتبع الزلات وهفوات العلماء لأجل التنقص من قدرهم ومكانتهم فقد جنى على ورثة الأنبياء، وهم كالشمس للدنيا والعافية للناس.

ومع ذلك لا يجوز للمرء أن يتتبع الزلات والهفوات، ويأخذ بما يشاء من أقوال العلماء، ويترك الواضحات البينات وما يدل عليه الدلائل الساطعات والأقوال النيرات.

وقديما قالوا: لو أخذت برخصة كل عالم أو زلة كل عالم اجتمع فيك الشر كله[1135].

وقد قال زياد بن حدير:(قال لي عمر: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قال: قلت: لا، قال: يهدمه زلّة

[1131]. الإسكافي: هو المتكلم المعتزلي أبو جعفرمحمد بن عبدالله السمرقندي، فبرع في الكلام، وبقي المعتصم مُعْجِباً به كثيراً، فأدناه، وأجزل عطاءه، وكان يتشيع، وله مصنفات؛ منها: الرد على من أنكر خلق القرآن، وتفضيل علي، توفي سنة (240هـ). ينظر: الذهبي: السير، ج10/ ص550، أحمد بن يحيى بن المرتضى: طبقات المعتزلة، تحقيق سُوسنة ديفلد وفلزَرْ، نشرها الجمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، لبنان، 1380هـ/ 1961م، ص78.

[1132]. ابن العلقمي: هو مؤيد الدين أبو طالب محمد بن أحمد بن محمد بن علي، وكان قد أمر ابن أبي الحديد بتأليف كتاب شرح نهج البلاغة، وحصل له التعظيم والوجاهة أيام المستعصم، وقام بمراسلة المغول وأطمعهم في ملك بغداد وسهل عليهم ملك العراق، وحكى لهم ضعف المسلمين، ودمر قدرة الخلافة العسكرية على الجند بناء على مكيدته، وقد قتل الخليفة بممالأئته، وقد فعل التتار بمشورته من سفك للدماء، وانتهاك للحرمات، والتنكيل بالإسلام والمسلمين ما لم يسمع بمثله في أي عصر مضى، فلم يمهله الله ولا أهمله، فهلك غبناً وغمّاً سنة (656هـ). ينظر: المشهداني: محمد جاسم حمادي: في محكمة التاريخ ابن العلقمي والطوسي، دار القلم، دمشق، ط1، 1421هـ/2000م، ص17.

[1133]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص211.

[1134]. محمد أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص123.

[1135]. ينظر: ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ج2/ ص119، الذهبي: السير، ج6/ ص198.

العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلّين)[1136].
وقال معاذ بن جبل:(كيف أنتم عند ثلاث: دنيا تقطع رقابكم، وزلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، فسكتوا، فقال معاذ بن جبل: أمَّا دنيا تقطع رقابكم، فمن جعل الله غناه في قلبه، فقد هُدي، ومن لا، فليس بنافعته دنياه، وأما زلة عالم؛ فإن اهتدى فلا تقلّدوه دينكم، وإن فتن فلا تقطعوا منه أناتكم، فإن المؤمن يفتن، ثم يفتن، ثم يتوب، وأمَّا جادل منافق بالقرآن، فإنَّ للقرآن مناراً كمنار الطريق، لا يكاد يخفى على أحد، فما عرفتم فتمسَّكوا به، وما أشكل عليكم فكلوه إلى عالمه)[1137].
لكن أبا رية تتبع زلات العلماء وشذوذاتهم لأجل الحصول على إثبات أقواله وآرائه.
فقد وجدنا أنه أخذ بهفوات محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا فيما يتعلق بالأحاديث المشكلة في ظاهرها؛ خاصة فيما يتعلق بأشراط الساعة الكبرى[1138]، وغيرها من القضايا الحديثية.
وقد قال الدكتور مصطفى السباعي:(لقد أدركته[أي السيد رشيد رضا] في آخر حياته، وكنت أتردد على بيته، فأستفيد من علمه وفهمه للشريعة ودفاعه عن السنة ما أجد من حق تاريخه عليَّ أن أشهد بأنه كان أشد العلماء أخذاً بالسنة القولية، وإنكاراً لما يخالفها في المذاهب الفقهية. وإني على ثقة بأنه لو كان حياً حين أصدر أبو رية كتابه، لكان أول من يرد عليه في أكثر من موضع في ذلك الكتاب)[1139].
وكما أشاد بطعن الزمخشري المعتزلي في حديث نخس الشيطان[1140].
وكذلك ذكر طعونات ابن خلدون في أحاديث الواردة في شأن المهدي[1141]، مع أن الأحاديث التي جاء في هذا الصدد يبلغ حد التواتر عند المحدثين[1142].
وكذلك نقل كلام الحازمي وابن حبان على عدم وجود المتواتر في الأحاديث وغير ذلك مما أشرنا إليها.
سادساً: التقول على العلماء ونسبة الأقوال إليهم:
التقول على العلماء ونسبة الأقوال إليهم-عمداً- من الأشياء الرذيلة، ولا يتشبث بها إلا من لم يتسم بسمات العلم والعلماء، وهذا الصنيع الشنيع ظاهرة عجيبة توجد في مصنفات أبي رية بكثرة، ومن الأمثلة على ذلك:
1- نسب إلى الإمام أبي حنيفة أنه لايثق ببعض الصحابة، وقال:(لا شك أن رواية أنس هذه أو غيرها لا تنهض أمام الروايات القوية التي جاءت بخلافها. وأنس هذا من الذين لايوثق

[1136]. أخرجه الدارمي في سننه، برقم 216، والخطيب في: الفقيه والمتفقه، ج1/ ص559، وابن عبدالبر في: جامع بيان العلم وفضله، ج2/ ص979، وصححه الألباني في المشكاة، ج1/ ص89، ح269.
[1137]. أخرجه ابن عبد البر من قول سلمان الفارسي: جامع بيان العلم وفضله، ج2/ ص164؛ وقال الدارقطني:(وقفه شعبة وغيره عن عمرو بن مرّة عن أسامة عن معاذ، والموقوف هو الصحيح). الدارقطني: العلل، ج4/ ص70-71، سؤال رقم 992.
[1138]. يراجع: مشاري سعيد المطرفي: آراء محمد رشيد رضا العقائدية في أشراط الساعة الكبرى وآثارها الفكرية، جامعة آل البيت قسم أصول الدين، رسالة ماجستير، عمان، 2013. فقد ذكر الباحث آراء الشيخ محمد رشيد في ما يتعلق بنزول عيسى-عليه السلام- وخروج المهدي، وظهور المسيح الدجال وغيرها، وناقشها بمنهج علمي منضبط، ثم أشار الباحث إلى أن الشيخ بسبب شذوذاته ومخالفته للعلماء فتح باب الطعن في الأحاديث النبوية عموما؛ وأحاديث الصحيحين خصوصاً.
[1139]. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص63.
[1140]. أبو رية: الأضواء، ص161.
[1141]. أبو رية: المصدر السابق، ص206.
[1142]. وممَّن صرح بأن الأحاديث الواردة في شأن المهدي متواترة تواتراً معنوياً: الإمام أبو الحسن الآبري السجزي، والإمام القرطبي، والإمام المزي، والإمام ابن القيم، والإمام السفاريني، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والحافظ السخاوي، والحافظ السيوطي، والعلامة ابن حجر الهيتمي المكي، والعلامة الشوكاني، والعلامة محمد صديق خان القنوجي، وغيرهم. ينظر أقوالهم مع ذكر مصادرها في: محمد إسماعيل المقدم: المهدي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط10، 1429هـ/2008م، ص135 وما بعدها.

كثيراً برواياتهم، وكان أبو حنيفة لايثق به ولا بأبي هريرة ولا بسمرة بن جندب) ولم يعزوه إلى أي مصدر![1143].

قلت: أما بالنسبة لمصدر قوله فقد نقل أبو رية القول عن القسيس الطاعن بنص منقول عن أبي حنيفة في هؤلاء الثلاث، ولكن القسيس حرَّف النص بما يهواه، وقد ناقشه الشيخ رشيد رضا في دعواه وبيَّن تحريفه وتقوله على أبي حنيفة، ولكن أبا رية نقل كلام القسيس بواسطة الشيخ رضا ومع ذلك لم يلتفت إلى جواب الشيخ رضا وإبطاله للرواية وهذا شيء قبيح جداً![1144].

وقد قال الدكتور أبو شهبة:(أنا أقطع بكذب ما روى عن أبي حنيفة، ثم هو معارض بما ثبت عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: ما جاءنا عن رسول الله فعلى العين والرأس. وهي عبارة عامة تدل على قبول ما جاء عنه سواء رواه أبو هريرة أم غيره)[1145].

2- ونسب إلى النووي، أنه قال في أول شرح مسلم:(وما يقوله الناس أن من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة! هذا من التجوه ولا يقوى)[1146].

فهذا كذب على الحافظ النووي، ولايوجد هذا الكلام لا في شرحه لمقدمة صحيح مسلم ولا في شرحه على صحيحه.

وقال أبو رية نفسه:(وقد وضع الحافظ الرشيد العطار كتاباً على الأحاديث المقطوعة المخرجة في مسلم... وما يقوله الناس: إن من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة فهو من التجوه ولا يقوى، فقد روى مسلم ..)[1147]، فهذا دليل على تقوله !.

ومن جهة أخرى موقف النووي ظاهر في الدفاع عن رجال الشيخين ومجموع متونهما[1148].

3- وقال أبو رية في شأن الصحابة:(...أنهم جميعاً في رأي الجمهور من الخطأ معصومون، ولا يمكن أن يمتد الشك أو الريب إلى ما يروون!)[1149].

ولا ريب أن هذا تقول على العلماء، ولم يقل أحد منهم قط أن الصحابة معصومون من الخطأ والوهم والنسيان، بل اتفق أهل العلم بالحديث والفقه أن العصمة دفنت مع النبي، وأن العصمة ليست لأحد بعده، وقد قال الحافظ العلائي-بعد تقريره لعدالة الصحابة-:(وبهذا يتبين أنه ليس المعنيُّ بعدالة كل واحد من الصحابة أن العصمة له ثابتة، والمعصية عليه مستحيلة، ولكن المعني بهذا أن روايته مقبولة، وقوله مصدَّق، ولا يحتاج إلى تزكية كما يحتاج غيره إليه)[1150].

وقد قال ابن الوزير في رده على شيخه ابن أبي القاسم:(ولم يقل أحد من أهل السنة بعصمة أحد من الصحابة في الباطن والظاهر، وكم بين القول بالعدالة في الظاهر، والقول بالعصمة في الباطن والظاهر! فإن كان المعترض يزعن أنَّهم نصوا على العصمة فهو كذاب أشر غير جدير بالمناظرة، وإن كان يزعم أن نصوصهم على العدالة في الظاهر تقتضي العصمة؛ وكان يلزمه أن تقتضي عصمتهم)[1151].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:(وأصحاب النبي ولله الحمد من أصدق الناس حديثاً عنه، لايعرف

[1143]. أبو رية: الأضواء، ص128[هامش].

[1144]. ينظر: محمد رشيد رضا: دفاعاً عن الإسلام، ص153، محمد رمضاني: آراء محمد رشيد رضا، ص339 وما بعدها، ويراجع: المعلمي(1386هـ): عبدالرحمن بن يحيى اليماني: طليعة التنكيل، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1434هـ، ص76-77، مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص473-524.

[1145]. أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص119-120.

[1146]. أبو رية: الأضواء، ص286.

[1147]. أبو رية: المصدر السابق، ص287-288.

[1148]. يراجع: ما يأتي بيانه حول موقفه من انتقادات الدارقطني لصحيح البخاري، ينظر: ص180 في هذا البحث.

[1149]. أبو رية: أبو هريرة، ص126-127.

[1150]. العلائي: تحقيق منف الرتبة، ص86.

[1151]. ابن الوزير: الروض الباسم، ج1/ ص246.

فيهم من تعمَّد عليه كذباً، مع أنه كان يقع من أحدهم من الهنات ما يقع ولهم ذنوب وليسوا معصومين)[1152].

وقال أيضاً:(ونحن نعلم أن ما يُحكم عن فاطمة وغيرها من الصحابة من القوادح كثير منها كذب وبعضها كانوا فيه متأولين. وإذا كان بعضها ذنباً فليس القوم معصومين، بل هم مع كونهم أولياء الله ومن أهل الجنة لهم ذنوب يغفرها الله لهم)[1153]

وبهذا يعلم أنه لا تلازم بين العدالة وبين العصمة، وليس معنى ثبوت العدالة لهم أنهم براء من الذنوب والهفوات، وما حصل من بعضهم مغمور في بحار حسناتهم، وقد قال الشيخ عبدالرحمن المعلمي:(قد ينفر بعض الناس من لفظ العصمة وإنما المقصود أن الله عز وجل وفاء بما تكفل به من حفظ دينه وشريعته؛ هيأ من الأسباب ما حفظهم به، وبتوفيقه سبحانه من أن يتعمد أحد منهم الكذب على رسول الله.

فإن قيل: فلماذا لم يحفظهم الله من الخطأ؟ قلت: الخطأ إذا وقع من أحد منهم فإن الله تعالى يهيئ ما يوقف به عليه، وتبقى الثقة به قائمة في سائر الأحاديث التي حدث بها مما يظهر فيه خطأ، فأما تعمد الكذب فإنه إن وقع في حديث واحد لزم منه إهدار الأحاديث التي عند ذاك الرجل كلها، وقد تكون عنده أحاديث ليست عند غيره)[1154].

وقد ذكرنا سابقاً أمثلة على تخطئة الصحابة من قبل الأئمة النقاد في بعض مروياتهم، وهذا أدل دليل على برائتهم مما نسبه إليهم أبو رية.

4- وكذلك نسب أبو رية[1155] إلى أبي حامد الغزالي أنه يرى في كتابه القسطاس المستقيم: أن من عمل بالأحاديث المتفقة عليها كان مسلماً ناجياً في الآخرة مقرباً عند الله تعالى، وهذا كذب على الغزالي[1156].

سابعاً: التحامل على رجال البخاري وأئمة الإسلام:

قد جمع أبو رية في كتابه نقولات العلماء بعضهم في بعض، وهو ناقل بدون تحقيق وتدقيق فيما نثره، والناقل الذي لا غرض له: إما أن يحكي الأمور بالأمانة، وإما أن يعطي كل ذي حق حقه، ولكن أبا رية لم يلتزم بالموضوعية وعدم التحامل، بل التحامل واضح في انتقاء النقولات التي نثرها في مصنفاته وفي التعليق عليها، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ من أوضحها:

قوله في نجم العلماء[1157] مالك بن أنس:

عنون أبو رية بقوله:(نقد ابن معين لمالك) ثم قال:(قال ابن معين: إن مالكاً لم يكن صاحب حديث بل كان صاحب رأي. وقال الليث بن سعد: أحصيت على مالك سبعين مسألة وكلها مخالفة لسنة الرسول) ثم علق بقوله:(وقد اعترف مالك بذلك، وألف الدارقطني جزءاً فيما خولف فيه مالك من الأحاديث في الموطأ وغيره، وفيه أكثر من عشرين حديثاً، وهو من محفوظات الظاهرية بدمشق)[1158].

قلت: هكذا ذكره أبو رية، ولم يعلق عليه ولو بكلمة، ولم يشير إلى مصدر قوله !!.

[1152]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج2/ ص113.

[1153]. ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، ج2/ ص666.

[1154]. المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص374.

[1155]. أبو رية: الأضواء، ص15.

[1156]. ينظر: المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص31، وقارن كلام أبي رية الذي نسبه إلى الغزالي بما قاله الغزالي نفسه في كتابه المشار إليه. ينظر: القسطاس المستقيم ضمن(مجموعة رسائل الإمام الغزالي-القسم الثالث-)، دار الكتب العلمية، بيروت؛ لبنان، ط5، 2011م، ص34 وما بعدها. وانظر مثالاً آخر على تقوله في: مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص519.

[1157]. أطلق عليه ذلك الإمام الشافعي، قال المزي:(وقال يونس بن عبدالأعلى: سمعت الشافعي يقول: إذا جاء الأثر فمالك النجم). المزي: تهذيب الكمال، ج7/ ص13.

[1158]. أبو رية: الأضواء، ص272.

قال المعلمي-راداً عليه-:(لم يذكر مصدره إن كان له مصدر، ومن المتواتر ثناء ابن معين البالغ على مالك بمعرفة الحديث ورواته والإتقان والتثبت، وليس من شأن ابن معين النظر في الفقه)[1159].

قلتُ: وهذا القول المنسوب إلى ابن معين؛ بحثت عنه كثيراً فلم أهتد إليه؛ ويغلب على ظني أنه من بنات أفكاره واختلقه بنفسه ثم نسبه إلى ابن معين، والدليل على ذلك:

1- أن ثناء ابن معين على مالك بن أنس منثور في ثنايا كتب التراجم ورجال الحديث، وقد ملأ الآفاق بثنائه العطير عليه؛ ومما قال فيه أنه :(أمير المؤمنين في الحديث)[1160]، وأنه:(من حجج الله على خلقه)[1161]، وقد ورد عنه روايات كثيرة تُفَضِّل مالكاً على كل من روى عن الزهري[1162].

2- الكلام المنسوب ثابت عن أحمد بن حنبل؛ قد قاله في حق عبد الله بن نافع صاحب مالك!!

قال ابن العماد:(عبد الله بن نافع المدني الصائغ الفقيه صاحب مالك، روى عن زيد بن أسلم وطائفة، قال أحمد بن صالح: كان أعلم الناس برأي مالك وحديثه، وقال أحمد بن حنبل: لم يكن صاحب حديث بل صاحب رأي مالك ومفتي المدينة)[1163].

وكلام الإمام أحمد يرويه أبو داود في سؤالاته؛ وقال:(سمعت أحمد قال: عبد الله بن نافع الصائغ لم يكن يحسن الحديث كان صاحب رأي مالك)[1164].

فيغلب على الظن أنه أخذ الكلام منه وحرفَّ فيه بالزيادة والنقصان ثم نسبه إلى ابن معين؛ بدليل أنه لم يذكر المصدر، نحن نتكلم على الظواهر، والله أعلم بالسرائر!.

3- ولو وجدنا القول المنسوب إلى ابن معين في بعض الكتب، فهل القول ثابت عنه أم لا؟!.

4- ولو قلنا القول ثابت عن ابن معين بسند صحيح؛ ومع ذلك فينبغي أن لا نتصيد القول ولا نحمله على معنى مخالف لما تواتر عنه في ثنائه البليغ على إمام دار الهجرة، لا سيما أن تعديل مالك الأصبحي وشهرته وعلمه وإمامته في الفقه والحديث قد بلغ الآفاق.

ثامناً: التناقض في الآراء:

من السمات التي يميز بها أبو رية وجود التناقض والتباين في أقواله بكثرة، وهذا يدل على أنه مذبذب بين آرائه واختياراته، ومنشأ ذلك هو سوء الفهم، والتقليد الأعمى للأقوال بغض النظر عن مخارجها وكيفية التعامل معها بمنهج علمي منضبط.

ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: نسب أبو رية إلى عمر الفاروق قوله:(أنه كان لا يعتمد إلا على القرآن والسنة العملية)[1165].

وحصر السنن المتواترة في السنن العملية، وقال:(وسنن الرسول المتواترة-وهي السنن العملية- وما أجمع عليه مسلموا الصدر الأول، وكان معلوماً عندهم بالضرورة- كل ذلك قطعي لا يسع أحد جحده أو رفضه، بتأويل ولا اجتهاد، ككون الصلاة المعروفة خمساً....إلخ ما هو معروف بالعمل من عهد الرسول إلى اليوم)[1166].

وفي موطن آخر ذكر أبو رية حديث الاستئذان، ثم قال:(فانظر كيف تشدد عمر في أمر ليس فيه حلال ولا حرام، وقَدِّر ماذا يكون الأمر لو كان الحديث في غير ذلك من أصول الدين أو

[1159]. المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص352.

[1160]. ابن رجب: شرح العلل، ج1/ ص460.

[1161]. الذهبي: السير، ج8/ ص94.

[1162]. ينظر: المزي: تهذيب الكمال، ج7/ ص12-13، ابن رجب: شرح العلل، ج1/ ص457 وما بعدها.

[1163]. ابن العماد: شذرات الذهب، ج2/ ص15.

[1164]. سؤالات أبي داود، ج1/ ص226.

[1165]. أبو رية: الأضواء، ص28.

[1166]. أبو رية: المصدر السابق، ص379-380.

فروعه!)[1167].
قلت: حديث الاستئذان ليس من السنن العملية، ومع ذلك عمل به عمر الفاروق! بعد التثبت فيه.
ومن جهة أخرى أن هذا الحديث من جنس الآحاد، لأنه رواه أبو سعيد الخدري، وشهد على روايته أبي بن كعب فقط، فكيفما دار فهو لا يخرج عن جنس الآحاد الذي يدعي أبو رية أن عمر لم يعمل بالآحاد!.
المثال الثاني: رد الأحاديث النبوية التي رواها أبو هريرة عن النبيﷺ وأثبتها العلماء النقاد كلهم، ومع ذلك يأخذ بالأحاديث الضعيفة والمنكرة التي نسبت إلى أبي هريرة؛ فينتقده مع أنه توفي قبل اختلاق هذه الروايات-على الأقل!- بعشرات السنين!!.

تاسعاً: النقل والاختصار:

مصنفات أبي رية عبارة عن جمع نقول من هنا وهناك؛ ثم ترتيبها على ما يوافق وينسجم مع أفكاره وأقواله، فلم يبدع في التصنيف وعرض المادة العلمية على منهج علمي منضبط، ومع ذلك انتقى من النقول ما يوافق آرائه، واختصر أقوال العلماء ما يبرر به صنيعه[1168]، ومن الأمثلة على ذلك:
فقد نقل أبو رية موضوع الرواية بالمعنى من كتاب"توجيه النظر" للعلامة طاهر الجزائري، ونقل منه الأقوال التي توافق آرائه، وانتقى من الكتاب الجزئية التي يفهم منها توافقه لرأيه الشاذ الذي خالف فيه العلماء بأسرهم، منهم الشيخ طاهر الجزائري نفسه.
معلوم لكل مطلع على كتاب الجزائري أن كتابه عبارة عن كتاب موسع؛ توسع فيه مؤلفه بالنقول عن العلماء في شتى فصوله ومباحثه، وأشار إلى اختلاف العلماء وآرائهم حول القضايا الحديثية والأصولية المبحوثة في ثنايا كتابه ، وفي نهاية مباحثه يذكر المؤلف شذرات من التحقيقات والتدقيقات والنكت العلمية.
وأذكر مثالين على ذلك:
المثال الأول: قضية الرواية الحديث بالمعنى، قد توسع المؤلف ببيانه، وذكر أن علماء الأصول تعرضوا لها، ثم ذكر أقوالهم وأدلتهم مع مناقشتها وبيان ما لها وما عليها، وأردفها بأقوال المحدثين، ثم ذكر أن للمجزين للرواية بالمعنى ثمانية أقوال، فسردها، وقال:(القول الثالث: قول من فرَّق بين من يستحضر لفظ الحديث وبين من لايستحضر لفظه بل نسيه، وإنما بقي في ذهنه معناه، فأجاز الرواية بالمعنى للثاني دون الأول.. وهذا القول أقوى الأقوال، لأن الرواية بالمعنى إنما أجازها من أجازها من العلماء الأعلام للضرورة، ولا ضرورة إلا في هذه الصورة) ، ثم ذكر الأقوال الأخرى بالتفصيل[1169].
فقد جاء أبو رية وأخذ من كتاب الشيخ طاهر، ونقل عنه في كتابه "الأضواء" آراء وحجج القائلين بعدم جواز الرواية بالمعنى-فقط- في أقل من ثلاث صفحات، ثم أردفه بنقل أقل من صفحتين مما ورد عند القاسمي في كتابه "قواعد التحديث" حول الموضوع نفسه-مما يوهم عدم جواز الرواية مطلقاً وأنه سبب لتضييع الألفاظ النبوية-! ثم انتهى كلامه حول تحقيقه في المسألة!، ثم عقبها بذكر صيغ التشهدات واختلافها في ثلاث صفحات تقريباً[1170]!!، كل ذلك ليبرر أن الرواية بالمعنى لايجوز، وأن الأحاديث ضيعت بسبب روايتها بالمعنى، ولم يحفظ الألفاظ النبوية وغير ذلك من النتائج السقيمة، وقد نسج على هذا المنوال في جل نقولاته إن لم أقل كلها!.
وفي الحقيقة أن مبحث الرواية بالمعنى قد استغرق عند الشيخ الطاهر الجزائري أكثر من ثلاثين

[1167]. أبو رية: المصدر السابق، ص31.
[1168]. ينظر: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص18.
[1169]. طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج2/ ص304.
[1170]. ينظر: أبو رية: الأضواء، ص50 وما بعدها.

صفحة[1171]، ولكن أبا رية لم يلتفت إلى ما لايوافق قوله أو يناقضه بالتمام، ولاحول ولاقوة إلا بالله.
المثال الثاني: ذكر أبو رية تحت عنوان(المحدثون لايعنون بغلط المتون ونقدها)[1172] كلاماً نقله عن الشيخ طاهر الجزائري، وفيه أن المحدثين قلَّما يحكمون على الحديث بالاضطراب وذلك ليس من شأنهم من جهة كونهم المحدثين، وإنما هو من شأن المجتهدين، ثم نقل أبو رية-مباشرة- قول الشيخ طاهر الجزائري:(وقد وقع الاختلاف في الصلاة الكائنة في قصة ذي اليدين، ثم قال:(وبمناسبة ما ذكره العلامة الجزائري من عدم عناية المحدثين بالمتون) ثم ساق كلمة للشيخ محمد رشيد رضا؛ وفيه:(....إن علماء الحديث قلَّما يعنون بغلط المتون فيما يخص معانيها وأحكامها، وإنما كانت عنايتهم التامة بالأسانيد وسياق المتون وعباراتها ...)[1173].
قلتُ: ما نسبه أبو رية إلى الشيخ طاهر الجزائري كذب عليه، وخيانة في النقل والاختصار؛ ومن الأدلة على ذلك:
أولاً: أبو رية نفسه نقل عنه أنه قال:(قال الجزائري: إن المحدثين قلَّما يحكمون على الحديث بالاضطراب)[1174]، فكيف ينسب إليه أنه نسب إلى المحدثين عدم العناية بمتون الأحاديث، هكذا بالكلية؟!.
ثانياً: قول الشيخ طاهر كان في سياق بيان حديث المضطرب؛ وذلك بعد ما ذكر تعريفه وموقعه والأمثلة عليه، ثم قال:(وهنا أمور ينبغي الانتباه لها: الأمر الأول: أن المحدثين قلَّما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف فيه واقعاً في نفس المتن، لأن ذلك ليس من شأنهم من جهة كونهم محدِّثين، وإنما هو من شأن المجتهدين، وإنما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف فيه في نفس الإسناد، لأنه من شأنهم...)[1175].
ذكر أبو رية هذا المقطع فقط من قول الشيخ طاهر، وحذف ما بقي من قوله الذي يبين مقصده، وهو قوله:(وذلك لأن الاطلاع على ما في الإسناد من علة على ما ينبغي يعسر على غيرهم، بخلاف الاطلاع على ما في المتن من علة، سواء كان فيه اضطراب أم لا، فإنه سهل المدرك، فلذلك صرفوا جُلَّ عنايتهم إلى بيان ما يتعلق بالإسناد، ليكفوا غيرهم مئونة ذلك، ولذلك ترى كتب العلل تتعرَّض لذكر ما وقع فيه الاضطراب من جهة الإسناد، وقلَّما تتعرض لذكر ما وقع فيه الاضطراب من جهة المتن، وإنما تعرضوا للمضطرب لأنه داخل في المُعَلِّ، فانتبه)[1176].
فنرى أن الشيخ الجزائري بعد ما ذكره أن النقاد ينتقدون الرواة أكثر من المرويات فيبين سبب ذلك بكلام علمي متين، ولكن أبا رية نقل من كلامه ما يبرر رأيه السقيم وله، وترك ما عليه وما يظهر كشف عواره.
ثم بعد ذلك يذكر الشيخ طاهر-في نفس الصفحة- الأمر الثاني ويقول:(أن المضطرب قد يكون صحيحاً، وذلك في مثل ما إذا وقع الاختلاف في اسم رجل، أو أبيه ....) .
ثم يذكر الأمر الثالث؛ وقال:(وقد وقع الاختلاف في الصلاة الكائنة ذي اليدين...إلخ).
ولكن أبا رية ذكر جزءً من الأمر الأول لكي يبرر قوله؛ وترك الباقي ما يقوض بنيانه، ولم يشير إلى الأمر الثاني، فذكر بعده المثال الذي ذكره الشيخ طاهر في الأمر الثالث .
ثالثاً: ذكر الشيخ طاهر في معرض بيان انتقاد الصحيحين، أن الدارقطني وغيره انتقدوا المتون، وأن انتقاد المتون ليس مختصاً بعلماء الأصول والفقهاء وغيرهم، بل يشاركهم فيه المحدثون النقاد، ثم قال:(وقد تعرَّض كثيرٌ من أئمة الحديث للنقد من جهة المتن، إلا أن ذلك قليل بالنسبة

[1171]. ينظر: طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج2/ ص284-323.
[1172]. أبو رية: الأضواء، ص262.
[1173]. أبو رية: المصدر السابق، ص262-263.
[1174]. أبو رية: المصدر السابق، ص262.
[1175]. طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج2/ ص157.
[1176]. طاهر الجزائري: المصدر السابق، ج2/ ص158.

لما تعرَّضوا له من النقد من جهة الإسناد) ، ثم ذكر مثالاً على أن الإسماعيلي انتقد متن حديث:(يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قترةٌ...)، ثم أشار إلى أن الدارقطني انتقد سنده، ثم قال:(وينبغي للناظر في الصحيحين أن يبحث عما انتقد عليهما[أي البخاري ومسلم] من الجهتين[أي السند والمتن]، فبذلك تتمُّ له الدراية فيما يتعلق بالرواية)[1177].
وهذا القول دليل آخر على عدم أمانة أبي رية فيما ينقله عن العلماء وأنه يختصر كلامهم بما يريد أبو رية نفسه لا بما أراده المصنف.

الفصل الرابع: موقف العلماء من انتقادات الدارقطني وأبي رية

المبحث الأول: موقف العلماء من انتقادات الدارقطني

بما أن الدارقطني له مكانة عظيمة في نفوس أهل الحديث، وأن أقواله واجتهاداته محل اهتمام العلماء وأنظار المشتغلين بالحديث، فقد اهتموا باجتهاداته وأقواله في الرواة والأسانيد، ورجعوا إليه في معضلات الحديث وغوامض العلل، خاصة في كلامه حول رجال البخاري وأسانيده.
وأما موقف العلماء وهو كما يلي:

أولاً: موقف العلماء من إلزام الدارقطني البخاريَ بإخراج أحاديث:

أما ما يتعلق بإلزام البخاري في تخريجه للأحاديث التي يراها الدارقطني من جنس الأحاديث المخرج في الجامع الصحيح، فموقف العلماء من هذا الإلزام واضح جداً، وقد اتفق كلمة العلماء الذين جاءوا بعده على أنه ما ألزمه غير لازم له[1178]، فإنه تجنب التطويل، ولم يضع البخاري كتابه على أن يستوعب جميع الأحاديث الصحاح، واعترف بأنه ترك بعض الصحاح [1179]، وبعض هذه الإلزامات قد أخرج البخاري ما يغني عنها من طرق أخرى عن صحابة آخرين، وليس معنى ذلك أنه لا فائدة فيها؛ فإن الحديث كلما كثرت طرقه دلت على ثبوته وازداد قوة[1180].
قال الإمام النووي:(ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله وغيره البخاري ومسلماً رضي الله عنهما إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحيهما بها. وذكر الدارقطني وغيره: أن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم رووا عن رسول الله، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقليها، ولم يخرجا من أحاديثهم شيئاً فيلزمهما إخراجها على مذهبيهما. وذكر البيهقي: أنهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها، مع أن الإسناد واحد. وصنف الدارقطني، وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزمهما، وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما: بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح. كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله)[1181].
وقال الحافظ السخاوي:(وقد صرح كل منهما[أي البخاري ومسلم] بعدم الاستيعاب... وحينئذ

[1177]. طاهر الجزائري: المصدر السابق، ج1/ ص424.
[1178]. ينظر: ابن الصلاح: علوم الحديث، ج1/ ص141، السيوطي: تدريب الراوي، ص97، طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص282، خليل إبراهيم ملا خاطر: مكانة الصحيحين، ص277. قال الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد:(وبعد اتفاق علماء هذه الأمة على أن الشيخين لم يستوعبا كلَّ الأحاديث الصحيحة...). ألفية السيوطي في مصطلح الحديث بشرح محمد محي الدين عبد الحميد: اعتنى به أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن القيم-السعودية- دار ابن عفان-مصر-، ط2، 1431هـ/2010م، ج1/ ص195، نورالدين الوصابي: الفتاوى الحديثية، ج1/ ص103-104.
[1179]. قال البخاري:(ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت الصحاح لحال الطول، صنفت كتابي الصحيح لستَ عشرةَ سنةً). الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج2/ ص9.
[1180]. ينظر: الدارقطني: التتبع، ص568.
[1181]. النووي: شرح صحيح مسلم، جز1/ ص143،142.

فإلزام الدارقطني لهما في جزء أفرده بالتصنيف بأحاديث رجال من الصحابة رويت عنهم من وجوه صحاح تركها مع كونها على شرطهما، وكذا قول ابن حبان: ينبغي أن يناقش البخاري ومسلم في تركهما إخراج أحاديث هي من شرطهما، ليس بلازم)[1182].

ولعل مقصد الدارقطني من تصنيفه في إلزام الشيخين: أن يبين لأهل العلم أن شرط الشيخين في الصحيحين يمكن تحققه والعمل على منواله، فاجتهد في تقرير قواعد لتخريج الأحاديث على شرطهما أو شرط أحدهما، والتمثيل لذلك من حديث التابعين ثم الصحابة، لتكون دليلاً لمن أراد أن يسلك مسلكهما ويحذو حذوهما، وربما كان هذا الكتاب هو الداعي لتلميذه النجيب أبي عبد الله الحاكم إلى تصنيفه كتابه"المستدرك على الصحيحين" والله أعلم[1183].

ثانياً: موقف العلماء من انتقادات الدارقطني لرجال الجامع الصحيح:

من أهم ما يكشف موقف الأئمة بعد الدارقطني من انتقاداته لرجال البخاري ما سطره أئمة الأعلام في مصنفاتهم الخاصة في الدفاع عنه.

فقد كتب العلماء مصنفات خاصة في الدفاع عن رجال الجامع الصحيح، وخصص بعضهم فصولاً من مصنفاتهم للكلام حول انتقادت التي وجه إلى رجال البخاري، ومن أشهر هؤلاء الأئمة:

1- **الحافظ العراقي:**

لعل من أقدم المصنفات التي كتبها العلماء حول الدفاع عن الانتقادات التي وجهت إلى رجال البخاري عموماً-من ضمنهم انتقادات الدارقطني- ما ألفه الحافظ العراقي في كتابه"البيان والتوضيح لمن خرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح"[1184].

قال العراقي في مقدمة كتابه المذكور-وهو يتكلم عن منهجه في الكتاب-:(فأردت أن أذكر في هذه الأوراق ما وقع لي ممن احتجا به أو أحدهما على التعيين، وقد تكلم فيه ولو بأدنى تليين. وبدأت بكلام الجارحين، ثم أتبعته بكلام المعدّلين ليتضح الحق ويستبين، وكذلك ذكرت من أخرجا له أو أحدهما مقروناً بغيره تماماً للفائدة فإن كانت هذه التراجم عما احتجا به زائدة.

وكذلك من أخرجا له أو أحدهما ولم يرو عنه غير واحد في مبلغ علمي، وإن كان هو الجرح غير مرمي.

واقتصرت في التراجم على ذكر الجرح والتعديل، واختصرت بقية الكلام والوفيات، خشية التطويل)[1185].

قلت: فالتزم العراقي بهذا المنهج الذي ذكره في المقدمة، وقد سرد أسماء الرجال حسب حروف المعجم، ومجموع الرواة الذين ذكرهم قد بلغ خمس مائة وستين راوياً-حسب ترقيم محقق الكتاب.

منهج الكتاب في الدفاع عن الرواة:

الحافظ العراقي يشير إلى الانتقادات ويبين الأقوال ويرد على الجارحين -من ضمنهم الدارقطني- بألطف العبارة وأوجزها إلا في حالات نادرة.

وقد نقل أقوال الدارقطني حول رجال البخاري-تجرحاً وتعديلاً-، ومجموع نقوله عنه أربع وأربعون نقولاً، أربعون وعشروناً نقولاً منها: عبارة عن تعديلات الدارقطني لرجال الجامع

[1182]. السخاوي: فتح المغيث، ج1/ ص54،53.

[1183]. ينظر: كيلاني خليفة: منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن، ص77، عبدالله الرحيلي: الإمام أبوالحسن الدارقطني، ص166.

[1184]. طبع الكتاب بتحقيق كمال يوسف الحوت، بدار الجنان، بيروت، لبنان، سنة 1410هـ/1990م، ويقع في مجلد.

[1185]. الحافظ العراقي(806هـ): أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين: البيان والتوضيح لمن خرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح، تحقيق كمال يوسف، دار الجنان، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ/1990م، ص28.

الصحيح، واعتمد عليها فى الدفاع عن رجال البخارى.
والباقي-عشرون- نقولاً عبارة عن تجريحات الدارقطني لرجال البخاري، وكرَّ الحافظ العراقي بالرد على الحافظ الدارقطني، وقد يوافق تجريحه ويعتذر للبخاري لما أخرجه لهم.
ويمتاز كتابه بأنه أول من صنف في الدفاع عن رجال الصحيحين والرد على منتقديهما[1186]، ومن ضمن الرادين عليهم الحافظ الدارقطني.
وقد فرَّق العراقي في كتابه بين من أخرج لهم البخاري في الأصول، أو في المتابعات والشواهد والتعليقات، وهذه مزية عظيمة، والكتاب بحاجة إلى دراسة موسعة.

2- **الحافظ ابن حجر العسقلاني:**

ثم يأتي بعد العراقي تلميذه النجيب الحافظ ابن حجر في مقدمة شرحه النفيس لصحيح البخاري"هدي الساري"؛ فقد خصص فصلاً كاملاً في أسماء من طعن فيهم من رجال الجامع الصحيح، وأجاب عن الاعتراضات والتجريحات الواردة عليهم بأجوبة علمية تدل على علو كعب الحافظ وسعة معرفته بالجامع الصحيح، وقال:(الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتباً لهم على حروف المعجم والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلاً لذلك جميعه)[1187].
ومن ضمن هؤلاء الذين ردَّ ابن حجر على اعتراضاتهم الدارقطني، فقد نقل أقواله في الرواة جرحاً وتعديلاً، ونقل حوالي أربعين نقولاً في التجريح والتعديل.

ومما يمتاز به مقدمة الحافظ ابن حجر:

1- كاد أن يستوعب الرواة المتكلم فيهم.
2- دافع عن رجال الجامع الصحيح بشيء من التفصيل.
3- المقدمة التي ذكرها ابن حجر قبل الخوض في الدفاع عنهم، فذكر فيها القواعد والضوابط نفيسة ينبغي أن يلتزم بها كل من يريد أن يتصدى لانتقاد رجال الجامع الصحيح؛ ومن هذه القواعد:

أ- ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحن.
ب- وهذا التعديل يشمل الرواة الذين خرّج لهم في الأصول، فأما إن أخرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق؛ فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم.
ت- إذا وجدنا للأئمة في أحد منهم طعناً؛ فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام.
ث- الطعن فيهم لا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن أسباب الجرح متفاوتة، وفيها ما يقدح وفيها ما لا يقدح.
ج- أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، بأن يدعى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل[1188].

[1186]. قال الحافظ ابن فهد المكي-وهو من تلاميذ العراقي-:(وهو أول ما صنف) أي: في الدفاع عن رجال الصحيحين. ابن فهد المكي: لحظ الألحاظ، ص287.

[1187]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1002.

[1188]. قال الشيخ مقبل الوادعي-وهو يتكلم عن مقصد ابن حجر في ذكر هذه الأشياء الخمسة-:(الذي ينبغي أن يعلم-وهذا هو الظاهر- أنه أراد بما يتعلق برجال الصحيحين فليس فيهم كذاب مجمع على كذبه، وليس فيهم فاسق أي: متهم بشرب الخمر، أو زنا، أو غير ذلك من الكبائر أو من المعاصي التي تؤثر على

ثم فصل الحافظ ابن حجر هذه الأسباب الخمسة، وقال:
(**فأما جهالة الحال**: فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول، فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولاشك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليهم[1189].
وأما الغلط: فتارة يكثر من الراوي، وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط، ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء.
وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سيئ الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك[1190].
وأما المخالفة: وينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضباط الصدوق شيئاً، فرواه من هو أحفظ منه، أو أكثر عدداً بخلاف ما روي بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة، أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً[1191]، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير.
وأما دعوى الانقطاع: فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس، أو إرسال، أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها، اندفع الاعتراض، وإلا فلا.
وأما البدعة: فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في عليّ أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة[1192].
والمفسق بها كبدع الخوارج، والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة

العدالة، هذا هو الذي يظهر أن المراد به ما يتعلق بهذا). نور الدين الوصابي: الفتاوى الحديثية، ج1/ ص110.

1189. الرواة الذين جهلم الدارقطني قليلة جداً، فلم يذكر الحافظ العراقي إلا النعمان بن أبي عياش الأنصاري الزُرَقي أبو سلمة المدني، قال فيه الدارقطني:(مجهول)، ولم يذكر ابن حجر أحداً ممن وصفهم الدارقطني بالجهالة، وهذا يدل على قلتهم بل ندرتهم، والله أعلم. ينظر: العراقي: البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح، ص282. وللتوسع يراجع: الذهبي: الموقظة، ص80، الجديع: تحرير علوم الحديث، ج1/ ص318-319، عبدالجواد حمام: جهالة الرواة، ج2/ ص1031.

1190. قال الشيخ عبدالرحمن المعلمي:(الخطأ الذي يضرّ الراوي الإصرار عليه هو ما يُخشى أن تترتَّب عليه مفسدة، ويكون الخطأ المصِرّ نفسه، وذلك كمن يسمع حديثاً بسند صحيح فيغلط، فيركِّب على ذاك السند متناً موضوعاً، فينبِّهه أهل العلم فلا يرجع). المعلمي اليماني: طليعة التنكيل، ص38-39.

1191. قلت: تعريف المنكر قد أخذه الحافظ ابن حجر من الإمام مسلم بن الحجاج؛ قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه:(وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا عرضتْ روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضا، خالفتْ روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها. فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مُستعمَله). صحيح مسلم: ج1/ ص3.

1192. قال ابن حجر:(وأما روايات المبتدعة، إذا كانوا صادقين؛ ففي الصحيحين عن خَلْقٍ كثير من ذلك، لكنهم من غير الدعاة ولا الغلاة، وأكثر ما يُخَرِّجان من هذا القسم في غير الأحكام. نعم؛ وقد أخرجا لبعض الدعاة الغلاة، كعمران بن حطان، وعباد بن يعقوب، وغيرهما؛ إلا أنهما لم يخرجا لأحد منهم إلا ما تُوبع عليه). ابن حجر: النكت، ج1/ ص275. وللتوسع يراجع: القرني: عائض بن عبدالله: البدعة وأثرها في الدراية والرواية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط2، 1426هـ/2005م، ص145.

في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقاً، وقيل: يرد مطلقاً.
والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية، أو غير داعية، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه؛ لكن في دعوى ذلك نظر.
ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل ... واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فنبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، والله الموفق.
وأبعد ذلك كله من الاعتبار: تضعيف من ضعَّف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره، أو للتحامل بين الأقران، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه، أو أعلى قدراً، أو أعرف بالحديث، فكل هذا لايعتبر به... .
وإذا تقرر جميع ذلك فنعود إلى سرد أسماء من طعن فيه من رجال البخاري مع حكاية ذلك الطعن، والتنقيب عن سببه، والقيام بجوابه، والتنبيه على وجه رده على النعت الذي أسلفناه في الأحاديث المعللة بعون الله تعالى وتوفيقه)[1193].
ثم سرد الحافظ ابن حجر الأسماء ونقل أقوال الجارحين؛ وكرَّ بالرد عليهم، والدفاع عن رجال البخاري، وقد يوافقهم في الجرح ويعتذر للبخاري بأنه أخرج لهم في المتابعات والشواهد أو غير ذلك.
قلت: لاشك أن المقدمة لها مكانة عظيمة، وفيها تحريرات دقيقة، وتدقيقات نفيسة، وصارت عمدة لمن جاء بعد الحافظ من شراح الجامع الصحيح وغيره من المحدثين والمدافعين عن الجامع الصحيح[1194].
ومع ذلك لايخلو عمل البشر من النقص، والذي بدءوا به هؤلاء الأئمة لم يكتمل بعد حسب معرفتي؛ لأنهم:
1- لم يستوعب الحافظ ابن حجر جميع الرجال المتكلم فيهم من قبل الدارقطني.
2- وكذلك لم يستوعب الحافظ الأقوال الواردة في الرجال الواحد، وكيفية التعامل معها.
لذا فيحتاج إلى التكميل والنضج، وذلك بما يلي:
جمع جميع تجريحات وانتقادات الدارقطني لرجال البخاري -في جميع مصنفاته المطبوعة والمخطوطة أو ثبت عنه في خارج كتبه- ومحاولة استيعابها في مصنف واحد، وبيان أقواله المتفقة والمختلفة في الرواة، وكيفية التعامل مع أقواله المختلفة؛ من حيث الجمع والتوفيق، أو الترجيح وغير ذلك.
ثالثاً: موقف العلماء من انتقادات الدارقطني لأحاديث الجامع الصحيح:
من صور الاهتمام بالجامع الصحيح لدى العلماء أنهم تصدوا للدفاع عن أحاديثه التي انتقدها الحفاظ الذين جاءوا ممن بعده، وقد دافعوا عنه بالعلم، وبينوا منهج البخاري في كيفية تصنيفيه للكتاب وانتقائه للأحاديث.
منذ الوقت الذي انتقد الدارقطني الجامع الصحيح اهتم العلماء بانتقاداته واجتهدوا في الجواب عن هذه الانتقادات، وتكلموا فيها وبينوا ما لها وما عليها.
قال ابن الصلاح:(القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته؛ لتلقي الأمة كل واحدٍ من كتابيهما بالقبول، على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة، تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند

[1193]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1002-1005 باختصار.
[1194]. ينظر: القسطلاني: إرشاد الساري، ج1/ ص21، طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص313.

أهل هذا الشأن والله أعلم)[1195].
وقال النووي في شرحه على "صحيح مسلم":(قد استدرك جماعة على البخاري، ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه. وقد ألأف الإمام الحافظ أبوالحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى:(بالاستدراكات والتتبع)، وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين، ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني الجياني في كتابه تقييد المهمل في جزء العلل منه استدراك، أكثره على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما، وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره، وستراه في مواضعه إن شاء الله تعالى والله أعلم)[1196].
قلت: وقد خالف النووي قولَه السابق، وقال "في شرحه على البخاري":(قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، وطعن في بعضها، وذلك الطعن الذي ذكره فاسد، مبني على قواعد لبعض المحدثين، ضعيفة جداً، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم ولقواعد الأدلة، فلا تغتر بذلك)[1197].
قلت: قوله الأول هو الصواب، كما عليه المحققين[1198].
وذلك فبالنظر إلى انتقاداته نرى أنه ينتقد البخاري في دقائق العلل، وأن انتقاداته متنوعة؛ فتارة يعل بالإرسال، وتارة بالوقف، وتارة يضعف بعض الرواة، وتارة بالانقطاع، وتارة بالاضطراب، وتارة بزيادة لفظة في المتن أو راو في السند، وغير ذلك، قال الدارقطني:(ما حضرني ذكره من الأحاديث التي خرجها محمد بن إسماعيل البخاري في كتاب السنن الصحاح عنده؛ مما اختلف في أسانيد بعضها، وفي إرسال بعضها، وفي إيصالها، وفي عدالة ناقليها وجرحهم)[1199].
وقال ابن تيمية:(وإنما قولنا: رواه البخاري ومسلم كقولنا: قرأه قراء السبعة. والقرآن منقول بالتواتر، لم يختص هؤلاء السبعة بنقل شيء منه، وكذلك التصحيح لم يقلِّد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلماً، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة، نحو عشرين حديثاً، غالبها في مسلم، انتقد عليهما طائفة من الحفاظ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقدة. والصحيح التفصيل؛ فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب، مثل حديث أم حبيبة، وحديث خلق الله البرية يوم السبت، وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر. وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد ... وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم، فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيَّرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته، والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر)[1200].
وقال ابن القيم:(وأهل الحديث متفقون على أحاديث الصحيحين، وإن تنازعوا في أحاديث يسيرة منها جداً، وهو متفقون على لفظها ومعناها، كما اتفق المسلمون على لفظ القرآن ومعناه، وهذا مما ينفرد بعلمه الخاصة وهم القليل من الناس)[1201].
قلت: وقد ألف العلماء مؤلفات خاصة في الدفاع عن الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ولعل أول من أفرد له مصنفاً خاصاً هو الحافظ العراقي.

[1195]. ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث، ج1/ ص277-278.
[1196]. النووي: شرح صحيح مسلم، جز1/ ص146.
[1197]. النووي: شرح صحيح البخاري، ج1/ ص245.
[1198]. ينظر: ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص923، الولوي: قرة عين المحتاج، ج1/ ص40، مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ج1/ ص48.
[1199]. الدارقطني: جزء فيه بيان علل أحاديث في صحيح البخاري، ص39.
[1200]. ابن تيمية: منهاج السنة، ج4/ ص193.
[1201]. ابن القيم: الصواعق المرسلة، ج2/ ص655.

قال العراقي:(وقد أفردت كتاباً[1202] لما ضعف من أحاديث الصحيحين مع الجواب عنها، فمن أراد الزيادة في ذلك فليقف عليه ففيه فوائد ومهمات)[1203].
قال ابن حجر-معلقاً على كلام شيخه العراقي-:(أقول: كأن مسودة هذا التصنيف ضاعتْ، وقد طال بحثي عنها، وسؤالي من الشيخ أن يخرجها لي، فلم أَظْفَرْ بها، ثم حكى ولده: أنه ضاع منها كُرَّاسان أوَّلان، فكان ذلك سبب إهمالها وعدم انتشارها)[1204].
ثم جاء بعد العراقي تلميذه ابن حجر، وله القدح المعلى والنصيب الأوفر في الدفاع عن الجامع الصحيح وبيان منهج البخاري فيه، وقد نصب نفسه مدافعاً عن الأحاديث المنتقدة عليه، ودافع عنه بشكل موسع.
وقد خصص الحافظ ابن حجر الفصل الثامن في مقدمتة شرحه على البخاري:(في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبوالحسن الدارقطني وغيره من النقاد، وإيرادها حديثاً حديثاً على سياق الكتاب، وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك)[1205].
وذكر قبل الخوض فيه عدة أمور مهمة؛ وهي:
أ- أن معظم هذه الأحاديث المنتقدة لا يقدح في أصل موضوع الكتاب، وقد بينت ذلك فيما سبق.
ب- جميع الأحاديث المنتقدة وارد من جهة ما ادعاه ابن الصلاح وغيره الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه، فإن هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب. وهو احتراز حسن.
ت- إقرار ابن حجر ببعض انتقادات الدارقطني، وذكر أن أكثر انتقاداته جانب الدارقطني الصواب فيه، و:(منها ما الجواب عنه غير منتهض)[1206].
ث- الدارقطني لم يتعرض للأحاديث المعلقة التي لم تتصل في كتاب البخاري من وجه آخر؛ لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استئناساً واستشهاداً.
ج- قال ابن حجر:(عدة ما اجتمع لنا من ذلك[فيما عُلِّلَ من الأحاديث المسندات] في كتاب البخاري، وإن شاركه مسلم في بعضه مائة وعشرة أحاديث، منها ما وافقه مسلم على تخريجه، وهو اثنان وثلاثون حديثاً، ومنها ما انفرد بتخريجه، وهو ثمانية وسبعون حديثاً)[1207].
ثم أجاب ابن حجر على انتقادات الدارقطني بجوابين:
أولهما: الجواب عنه على سبيل الإجمال:
قال ابن حجر:(نقول: لا ريب في تقديم البخاري، ثم مسلم على أهل عصرهما، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل) ثم استدل لقوله بشهادة العلماء للبخاري ومسلم ومكانتهما في الحديث وعلله.
ثم قال:(فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما؛ فيندفع الاعتراض من حيث الجملة)[1208].

[1202]. سماه الحافظ ابن فهد المكي:(الأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف وانقطاع). ابن فهد المكي: لحظ الألحاظ، ص231.
[1203]. العراقي: فتح المغيث، ص41-42. وانظر له: النكت، ج1/ ص280.
[1204]. ابن حجر: النكت، ج1/ ص291-292. وينظر: السخاوي: فتح المغيث، ج1/ ص96، السيوطي: تدريب الراوي، ص120.
[1205]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص923.
[1206]. ابن حجر: المصدر السابق، ج2/ ص924.
[1207]. ابن حجر: المصدر السابق، ج2/ ص924.
[1208]. ابن حجر: المصدر السابق، ج2/ ص924.

ثانيهما: الجواب عنه من حيث التفصيل:
وقد قسم ابن حجر الأحاديث المنتقدة عليهما على ستة أقسام، وقال:(وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساماً:
القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد: فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة وعلّله الناقد بالطريق الناقصة، فهو تعليل مردود، كما صرح به الدارقطني فيما سيحكيه عنه في الحديث الخامس والأربعين؛ لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر؛ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلّله الناقد بالطريقة المزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف فينظر؛ إن كان ذلك الراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهراً، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع وعاضد، أو ما حفّته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع، كما سنوضح ذلك، وربما علل بعض النقاد أحاديث ادّعي فيها الانقطاع، لكونها غير مسموعة كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده[1209]، وقد أشرنا إلى ذلك في الحديث السادس والثلاثين وغيره.
القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، فالجواب عنه: إن أمكن الجمع؛ بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد كما في الحديث الثامن والأربعين وغيره. وإن امتنع: بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد، فيخرج المصنف الطريق الراجحة، ويعرض عن الطريق المرجوحة، أو يشير إليها، كما في الحديث السابع عشر، فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف، فينبغي الإعراض أيضاً عما هذا سبيله، والله أعلم.
القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً، أو أضبط ممن لم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به؛ إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث يكون تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر كما في الحديث الرابع والثلاثين.
القسم الرابع منها: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة، وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين؛ وهما: السابع والثلاثون، والثالث والأربعون، وتبيين أن كلاً منهما قد توبع.
القسم الخامس منها: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله: فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحاً، ومنه ما لا يؤثر.
القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا الاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرضوا للإسناد)[1210]، وأشار الحافظ إلى عدة أمثلة

[1209]. يراجع: فهمي القزاز: أقوال الإمام البخاري في علوم الحديث، ص102.
[1210]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص925-927.

على ذلك[1211].

ثم سرد الحافظ الأحاديث المنتقدة مرتباً إياها ترتيب البخاري للكتب الفقهية، وأجاب عن الانتقادات بأجوبة علمية مدعمة بالأدلة، تدل على علو كعبه في الحديث ومصطلحه، ثم ختم الفصل بقوله:(هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق، وليست كلها من أفراد البخاري، بل شاركه مسلم في كثير منها، وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف[1212]؛ كما شرحته مجملاً في أول الفصل، وأوضحته مبيناً أثر كل حديث منها، فإذا تامل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه وجلَّ تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم، وليسا سواء: من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية، والضوابط المرعية.

وأما سياق الأحاديث التي لم يتتبعها الدارقطني وهي على شرطه في تتبعه من هذا الكتاب فقد أوردتها في أماكنها من الشرح؛ لتكمل الفائدة مع التنبيه على مواقع الأجوبة المستقيمة كما تقدم لئلا يستدركها من لا يفهم، وإنما اقتصرت على ما ذكرته عن الدارقطني عن الاستيعاب، فإني أردت عنواناً لغيره؛ لأنه الإمام المقدم في هذا الفن، وكتابه في هذا النوع أوسع وأوعب، وقد ذكرت في أقناء ما ذكره عن غيره قليلاً على سبيل الأمثلة، والله أعلم)[1213].

قلت: وينبغي أشير إلى نقطة مهمة؛ وهي أن بعض أجوبة ابن حجر موجودة ضمن شرحه النفيس"فتح الباري" ولم يذكرها في المقدمة"الهدي"، فبالتالي فهي جزء من الفصل الذي خصصه للدفاع عن الأحاديث المنتقدة على البخاري[1214].

مميزات أجوبة الحافظ ابن حجر:

أجوبة ابن حجر لها مزايا عظيمة؛ من أهمها:

1- ابن حجر من أوائل الذين قاموا بالرد على انتقادات الدارقطني بشكل عام، وهذا الفصل الذي خصصه في الدفاع عن صحيح البخاري هو أول ما وصل إلينا في موضوعه،

[1211]. قال الشيخ مقبل الوادعي:(لا يهتم العلماء بالكلام على الاضطراب في المتن؛ لأنه ممكن أن يوجه، أو تكون أصل القصة ثابتة، مثل ما اختلف في قصة جمل جابر، وقصة دين أبيه، وأحاديث كثيرة يمكن أن يجمع بينها، وإن لم يمكن الجمع يقال أصل القصة ثابتة، وأصل الحكم ثابت سواء كانت كذا أم كانت كذا. ولهذا لم ينتقد الدارقطني شيئاً على البخاري ومسلم مما حصل فيه اختلاف في المتن؛ لأنه ممكن أن يستفاد الحكم من الحديث، مثل حديث: إن أمي أو إن أختي توفيت ولم توصِ أفأحج عنها؟ وفي رواية: إن أبي، وفي رواية: عن أخي فالحكم يؤخذ من اللفظ، سواء كان الذي توفي أخوه أم أبوه أم أمه، فالحكم يؤخذ). نورالدين الوصابي: الفتاوى الحديثية، ج1/ ص394.

[1212]. وهذا الذي قاله الحافظ ابن حجر بناءً على استقرائه للأحاديث المنتقدة مع تبحره في خبايا الجامع الصحيح؛ يدل على أن الأحاديث المنتقدة ليست على وتيرة واحدة، بل يمكن تقسيمها على ثلاثة أقسام: قسم منها الجواب عنها ظاهر والانتقادات التي وجهت إليها مرجوحة والصواب هو مع البخاري ومعظم الأحاديث المنتقدة تندرج تحت هذا القسم، وقسم آخر الجواب عنها فيه تكلف وتعسف ظاهر، والصواب هو ما ذهب إليه المنتقد، وأحاديث هذا القسم قليلة جداً، والقسم الوسط بين هذين القسمين هو محل وجهة نظر الحفاظ أمثال البخاري والدارقطني، وهو محل الاجتهاد بين الأئمة الأعلام وذلك لدقَّتها وصعوبة التحكم فيها لأن الحكم فيها يدور مع القرائن والممارسة العملية، وهذا التحقيق والتدقيق يغلق باب النقد أمام المغرضين للهجوم على الجامع الصحيح، لأن هذا القسم مختص بأهل الحديث الراسخين فيه وهم أهل للاجتهاد والترجيح، ومن جهة أخرى ذكر الحافظ الأحاديث المنتقدة ولم يفوته إلا قليلاً وهذا يدل على أن ما اتفق عليه الحفاظ من البخاري وغيره حجة ولا مدخل للاجتهاد فيه، وأما اختلفوا في صحته فهو محل اجتهاد للمجتهدين ولمن له أهلية العلمية، والله أعلم.

[1213]. ابن حجر: هدي الساري، ج2/ ص1000-1001.

[1214]. ومن الأمثلة على ذلك ينظر: ابن حجر: فتح الباري، ج15/ ص698.

وصار عمدة لمن جاء بعده[1215].

2- كاد أن يستوعب الأحاديث المنتقدة، والجواب عنها.

3- ذكر تحريرات دقيقة، وقواعد منيفة في معرفة الأحاديث المنتقدة، وأقسامها، وكيفية التعامل معها.

4- إنصاف ابن حجر في الدفاع عن الجامع الصحيح، والاقرار على أن انتقاد الدارقطني للبخاري هو الصواب في بعض الأحيان، والجواب عن انتقاده فيه تكلف وتعسف[1216].

5- فصل القول في رد الانتقادات، وأطال النفس في الدفاع عن الجامع الصحيح، مع بيان منهج البخاري في تخريجه للأحاديث، وإقامة الأدلة والبراهين على دقة البخاري وعبقريته، وشفوف نظره في انتقائه للأسانيد.

قلت: ويلاحظ على أجوبة ابن حجر عدة ملاحظات؛ منها:

1- ابن حجر أجاب عن أغلب الانتقادات الخاصة بالجامع الصحيح، وفاتته أحاديث عديدة، ولم يستوفيها من انتقادات الدارقطني[1217].

2- في بعض أجوبتها على انتقادات الدارقطني تكلف ظاهر، قال السخاوي:(... فكان فيهما[أي في أجوبة النووي وابن حجر] -مع تكلف في بعضه- إجزاء في الجملة)[1218].

3- كثيراً ما يهتم الحافظ بالجواب عن إعلاله بغض النظر عن صحة الحديث من طرق أخرى، وفي أجوبته-غالباً- لا يذكر فيها الشواهد، والمتابعات، وقد يكون جوابه مختصراً جداً[1219].

ومع ذلك كله؛ أجوبة الحافظ ابن حجر صار عمدة لمن جاء بعده، ومعظم الذين تكلموا في انتقادات الدارقطني ودافعوا عن البخاري فقد اعتمدوا على أجوبة ابن حجر اعتماداً كليّاً[1220]

المبحث الثاني: موقف العلماء من انتقدات أبي رية

كتب أبو رية كتابيه "أضواء على السنة" و"شيخ المضيرة أبوهريرة"[1221] على حين فترة من

[1215]. ينظر: القسطلاني: إرشاد الساري، ج1/ ص37، طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص312، خليل إبراهيم ملا خاطر: مكانة الصحيحين، ص326.

[1216]. يراجع على سبيل المثال: ابن حجر: هدي الساري، الحديث الثامن عشر، ج1/ ص944، والحديث الثالث والثمانون، ج1/ ص987، والحديث الحادي والأربعون، ج1/ ص959.

[1217]. يراجع على سبيل المثال: الدارقطني: التتبع، الحديث الخامس عشر، ص230، والحديث الخامس والثلاثون، ص264، والحديث الحادي والثمانون، ص348.

[1218]. السخاوي: فتح المغيث، ج1/ ص96. قلت: وقد اعترف الصنعاني بأن أجوبة منتقدي الصحيحين فيها الغث والسمين. ينظر: الصنعاني: تيسير النقاد إلى تيسير الاجتهاد، ص17.

[1219]. يراجع على سبيل المثال: ابن حجر: هدي الساري، الحديث الخمسون، ج2/ ص963، والحديث الثاني والسبعون، ج1/ ص979، الحديث الثامن والأربعون، ج2/ ص962.

[1220]. قلت: وللشيخ مقبل هادي الوادعي-رحمه الله- جهد مشكور، وسعي حثيث في تحقيقيه لكتابي الدارقطني"الإلزامات والتتبع"، فقد نقل أجوبة ابن حجر على الانتقادات، وبين ما لها وما عليها. وكذلك الباحث أبو سفيان مصطفى باحو-حفظه الله- له كتاب مفيد بعنوان"الأحاديث المنتقدة في الصحيحين"، وقد أتعب في جمع الانتقادات، والجواب عنها، فجزاه الله خيراً، ومع ذلك يلاحظ عليه عدة أشياء؛ أهما مما يتعلق بانتقادات الدارقطني؛ هي: 1- لم يستوعب جميع الأحاديث التي انتقدها الدارقطني في جميع مصنفاته المطبوعة؛ خاصة يظهر أنه لم يطلع على الجزء الذي فيه"بيان علل أحاديث في صحيح البخاري" للدارقطني. 2- لم يستوعب الآراء والاجتهادات المختلفة للدارقطني حول بعض الأحاديث التي للدارقطني فيها أكثر من رأي واجتهاد.

[1221]. ذكر أبو رية أن هذا الكتاب فصلاً من كتابه "الأضواء":(الذي استفاض أمره وأحدث دويّاً هائلاً بين أرجاء العالم الإسلامي) هكذا قال !. أبو رية: أبو هريرة، ص10.

علماء الحديث ونُقّاده، وهجمة مَهُولة على علوم الدين وثوابت الشريعة الغراء[1222]، ومنذ انتشارهما في البلدان الإسلامية، وقعت ضجة في العالم الإسلامي؛ خاصة بمصر[1223].

قال الدكتور مصطفى السباعي:(ومن المؤسف يسير وراء أعداء الإسلام في الحاضر فئة ممن لا نشك في صدق إسلامهم من العلماء والكتّاب، ولكنهم منخدعون بمظهر التحقيق العلمي (الكاذب) الذي يلبسه هؤلاء الأعداء من المستشرقين والمؤرخين والغربيين عن حقيقة أهدافهم ومقاصدهم، فإذا هم-وهم مسلمون-ينتهون إلى الغاية التي يسعى إليها أولئك- وهم يهود، أو مسيحيون، أو استعماريون- من إشاعة الشك والريبة في الإسلام وحملته من حيث يدرون أو لا يدرون، فالتقى أعداء الإسلام وبعض أبنائه على صعيد واحد لا يشرف هؤلاء ولا أولئك، لا في ميدان العلم، ولا في سجل التاريخ.... في هذا الجو النفسي الذي ذكرناه، أخرج أبو رية-على ما يبدو- كتابه"أضواء على السنة المحمدية"...)[1224].

وأبو رية كان معجباً بكتابه، وأثنى عليه ثناء بالغاً، ومن مظاهر إعجابه أنه دعى الناس إلى الرد عليه؛ حيث قال في صدر كتابه"الأضواء":(وقد ينبعث له من يتطاول إلى معارضته ممن تعفَّنت أفكارهم وتحجَّرت عقولهم)!! فاستجابه الباحثون والعلماء وردوا عليه[1225].

والناس عموماً صاروا قسمين أمام مصنفات أبي رية:

الصنف الأول: قد أثنوا على كتابَي أبي رية[1226]، وأشادوا بمصنفاته، ونقلوا أقواله في مصنفاتهم، واعتمدوا على آرائه، وهؤلاء هم الروافض والمتأثرين بالغرب، ومن على شاكلتهم[1227].

الصنف الثاني: هم العلماء في كافة مجالات العلوم الإسلامية، وعلماء الحديث خاصة، لم يوافقوه على ما بثه في كتابيه، بل قام العلماء والباحثون بالرد عليه، وتقويض ما بناه فيهما، ويحدثنا أبو رية عن هذا ويقول:(بلغ ما صدر في نقد كتابنا[أي: الأضواء] إلى اليوم خمسة عشر كتاباً؛ في مصر، والحجاز والشام، هذا ما عدا جميع المجلات التي تتجر بالدين في بلاد المسلمين، ولا نعلم ماذا سيظهر غداً)[1228].

قلت: وذلك قبل صدور كتابه حول أبي هريرة، وكان أبو رية لازال على قيد الحياة، أما بعد موته فقد رد عليه العلماء والباحثون بعشرات الكتب.

[1222]. فكتب مصطفى عبدالرزاق"الإسلام وأصول الحكم" في نفي وجوب التحاكم إلى الشريعة، وكتب قاسم أمين"المرأة الجديدة"، و"تحرير المرأة" في تشريع التبرج والسفور، وكتب طه حسين"في الشعر الجاهلي" وإنكار القصص القرآني... وكتب أبو رية كتابيه في الطعن في السنة وأهلها. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص8 من مقدمة المحقق.

[1223]. أشار أبورية إلى هؤلاء الذين ردوا عليه، وذكر أن شيوخ الأزهر-في البداية- منعوا طبع كتابه"الأضواء"، وبعد طبعه وطبع كتابه حول أبي هريرة قام الأزهر بالرد عليه، وذكر أن الأمر صار قضية بينه وبين الأزهر!. ينظر: أبو رية: أبو هريرة، ص19، 32، 36، 37.

[1224]. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص22-23.

[1225]. قال الشيخ المعلمي:(وكنت أحب له لو ترفَّع عن ذلك وترك الكتاب يُنْبِئ عن نفسه، فإنه-عند العقلاء-أرفع له ولكتابه إن حمدوا الكتاب، وأخفّ للذمّ إذا لم يحمدوه). المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص6.

[1226]. قال أبو رية-وهو يتحدث عن كتابه الأضواء-:(... وعلى أنه ظفر والحمد لله من كبار العلماء، وقادة الفكر بالتقدير الكريم، والثناء الجميل، فإن بعض من أصيبوا بالحشوية والجمود قابلونا بالشتم القاذع، والسب الوضيع فلم نلتفت إليهم، وتركناهم في ضلالهم يعمهون)!. أبو رية: أبو هريرة، ص10.

[1227]. ينظر: أبو رية: مقدمة الأضواء التي كتبها له طه حسين، وكذلك التقريظ الذي كتبه الشيعي صدر الدين شرف الدين لكتابه"أبو هريرة"، ص9، مرتضى الرضوي: مع رجال الفكر في القاهرة، ص146-150، محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2015م، ص288، غازي محمود الشمري: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية-دراسة نقدية-، كلية أصول الدين، قسم السنة والحديث بجامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير، السودان، 1430هـ/2009م، ص499.

[1228]. أبو رية: أبو هريرة، ص10 من حاشية مقدمة الطبعة الأولى للكتاب.

ثم أبو رية يتحدث عن الذين انتقدوه؛ ويقول عنهم:(ولتجدن الذين قابلونا بنقدهم، ليس فيهم عالم محقق، ولابينهم ناقد بصير، وليس ذلك بغريب عليهم لأنهم جمعوا بين التقليد الديني، والجمود الفكري، والحشو الذهني، ومثل هؤلاء جميعاً يجب أن يقابلوا بما يستحقون من الإهمال والإعراض، ومن أجل ذلك تركناهم في جهلهم يعمهون)[1229]!.

قلت: ذكرنا سابقاً أن أول من قام بالرد عليه هو محمد فؤاد عبدالباقي، وذلك حينما انتقد أبو رية حديث السحر، وذلك قبل صدور كتابيه، ثم بعد صدور كتابه "الأضواء" قاموا بالرد عليه، فمن الأوائل الذين من ردَّ عليه ردَّاً مفصلاً في مصر بكتاب مستقل هو الشيخ الأزهري محمد أبو شهبة وذلك في كتابه"دفاع عن السنة ورد شُبَه المستشرقين والمعاصرين"[1230]، وكذلك شيخ الأزهر عبدالحليم محمود في كتابه"السنة ومكانتها في التشريع"، وفي السعودية أول من ردَّ عليه فهو محمد عبدالرزاق حمزة[1231]؛ وذلك في كتابه"ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية"[1232]، ثم جاء دور عبدالرحمن بن يحيى اليماني وذلك بكتابه"الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة"، وبالشام قام العلماء بالرد عليه؛ من أوائلهم مصطفى السباعي؛ فقد خصص جزئاً من كتابه"السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" للدفاع عن أبي هريرة والرد على الاتهامات والشبهات التي أثارها أبو رية حوله، وبالشام أيضاً قام محمد عجاج الخطيب بالدفاع عن أبي هريرة والرد على ما ذكرها أبو رية حوله بكتاب مستقل أسماه"أبو هريرة راوية الإسلام"، ثم قام عبدالمنعم صالح العزي بالدفاع عن أبي هريرة والرد على ما أثير حوله وذلك في كتابه"دفاع عن أبي هريرة" ثم بعد ذلك كثرت الردودات والانتقادات حتى وقتنا الحاضر ضمن البحوثات والرسائل الجامعية، ومصنفات علمية، إما صراحة، أو تلميحاً، وإما في مسائل معدودة، أو إما في جزئية متعلقة بمبحث من المباحث المتعلقة بالحديث أو الصحابة[1233].

وفي هذا المبحث اخترت كتابين سأتناولهما بالدراسة بالاختصار، وهما "دفاع عن السنة"، و"الأنوار الكاشفة"؛ وذلك لأمور، أهمها:

1- كتاب أبي شهبة من أوائل الكتب التي انتقد فيه أضواء أبي رية، والمردود عليه اطلع

[1229]. أبو رية: المصدر السابق، ص31.

[1230]. أبو رية:(ولا يفوتنا قبل أن ننتهي من الكلام عن كتاب الأزهر أن نذكر أن الشيخ محمد أبوشهبة هذا كان من أوائل الذين انتقدوا كتابنا"الأضواء" عند ظهوره في سنة 1958 وكان ذلك بمجلة الأزهر وكان يشاركه في هذا النقد محب الدين الخطيب وكان يومئذ رئيساً لتحرير هذه المجلة...). أبو رية: أبو هريرة، ص36.

[1231]. محمد عبدالرزاق: هوالعلامة محمد بن عبد الرزاق بن حمزة المصري ثم المكي، ولد بمصر، وسافر إلى مكة المكرمة بناء على رغبة الملك عبدالعزيز، ثم عُيِّن إماماً وخطيباً ومدرساً بالمسجد النبوي ثم درس بالحرم المكي، فكان له دور بارز في نشر العلم في مختلف مجالاته، له تصانيف نافعة؛ منها: كتاب الصلاة، الشواهد والنصوص من كتاب الأغلال على ما فيه من زيغ وكفر وضلال، وغيرها، أصيب بعدة أمراض واشتدت عليه وطأتها فأصبح من سنة 1390هـ ملازماً للفراش حتى توفي سنة(1392هـ). ينظر: عبد الله بن عبدالرحمن المعلمي: أعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري، ج1/ ص397، نقلاً عن أحمد جماز وعبدالعزيز الطويل: مقالات كبار العلماء في الصحف السعودية القديمة، المجموعة الأولى، ج3/ ص77-78.

[1232]. طبع الكتاب سنة 1387هـ بالمطبعة السلفية بمصر.

[1233]. ينظر على سبيل المثال: خادم حسين إلهي: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، ص165، محمد لقمان السلفي: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، ص472-478، ربيع بن هادي المدخلي: حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، ص69، محمد بن رمضان رمضاني: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية، ص73، محمد عبدالرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية، ص590، عبدالله بن عبدالهادي القحطاني: ج2/ ص1207، أحمد زكريا ياسوف: الصحابة حراس الحديث النبوي، دار اقرأ، سوريا، ط1، 1426هـ/2006م، ص31، 32، 45، 144، 176.

على الكتاب ونظر فيه، وتكلم على مؤلفه بلسان طلق[1234].

2- وكتاب"الأنوار الكاشفة" صار عمدة لمن جاء بعده، فكل من ردَّ على أبي رية والذي جاء بعد المعلمي اعتمد على كتاب المعلمي ونقل عنه نقولات، فصار واسطة العقد، ونهاية التحقيق[1235].

3- كلا الكتابين يشتملان على معظم آراء أبي رية، فهما قد توسعا في الرد، وناقشاه في معظم انتقاداته على الجامع الصحيح.

4- مكانة كلا المؤلفين في الحديث وعلومه وتخصصهما فيه.

وإليك بيانهما بالاختصار:

الكتاب الأول: نبذة مختصرة حول كتاب دفاع عن السنة:

أولاً: مقدمة الكتاب:

ذكر فيها المؤلف مرجع الشريعة الإسلامية، وهو أصلان: الكتاب والسنة، واعتناء الأمة الإسلامية بهما، وأهمية السنة النبوية ومكانتها والاهتمام بها من حفظها وفهمها وفقهها وتدوينها وتبليغها جيلاً بعد جيل من لدن الصحابة إلى من جاء بعدهم. وذكر أعداء الإسلام ومظاهر أفاعيلهم واختلاق شبهاتهم وكيف أنهم يشككون في الإسلام ويقعون المسلمين في الشكوك والحيران في الزمان السابق، ثم أظهر أسفه أن التاريخ عاد نفسه وذلك :(أن بعض الذين يثقون بكل ما يرد عن الغربيين من آراء ومذاهب قد تلقفوا هذه الشبهات والطعون ونسبها بعضهم إلى نفسه زوراً كلابس ثوبي زور، والبعض الآخر لم ينتحلها لنفسه ولكنه ارتضاها وجعل من نفسه بوقاً لترددها)[1236]، ثم مثل بأحمد أمين وذكر أنه ضمن كتبه هذه الشبهات بل وقوى من أمرها:(وهو وإن كان جارى المستشرقين في كثير مما زعموا فقد خالفهم في بعض ما حسدوا، وكان عفيفاً في عبارته، مترفقاً في نقده)[1237]. ثم ذكر أبا رية وكتابه" الأضواء" ضمن هؤلاء (المتلقَّفين كانوا أشد من المستشرقين والمبشرين هوىً وعصبيةً وعداءً ظاهراً للسنة وأهلهاوزاد عليهم الإسفاف في العبارة وأتى في تناوله للصحابة، ولا سيما الصحابي الجليل"أبو هريرة" رضي الله عنه بألفاظ نابية عارية من كل أدب ومروءة. وشتّان ما بين صنيع الأستاذ أحمد أمين، وبين ما صنع أبو رية، والفرق بينهما فرق ما بين العالم والمُدَّعي، والباحث الأصيل والمتعلق بأذيال الباحثين)[1238].

ثانياً: سبب تأليفه:

ذكر أبو شهبة أنه لما صدر كتاب"الأضواء" وجد أن مؤلفه (تلقف فيه كل ما قاله الأقدميون والمُحْدَثون من طعون في الأحاديث، ورجالها، وما قاله المستشرقون والمبشرون وأذنابهم، وحرص أشد الحرص على أن يظهر السنة بمظهر الاختلاف والتناقض، والتحريف والتبديل، والسذاجة والتحريف، وفي سبيل هذا الغرض زيَّف الصحيح، وصحح المختلق والمكذوب) لأجل ذلك قام بالرد عليه، وذكر أنه بدء الرد على صفحات مجلة الأزهر، وكتب فيها سبع مقالات متوالية[1239]، ثم وجد أحوال وملابسات توقف بسببها عن الرد على صفحات هذه

[1234]. ينظر: أبو رية، أبو هريرة، ص32 وما بعدها.

[1235]. ذكر مصطفى السباعي أنه اطلع على كتاب "ظلمات أبي رية" وكتاب"الأنوار الكاشفة"، وقال-وهو يتكلم عن أبي رية وكلامه حول حديث التربة-:(وقد أفاض في هذا الموضوع العلامة المعلمي اليماني في كتابه"الأنوار الكاشفة" بما يشرح صدور المحققين ولا يزيد الحانقين-كأبي رية- إلا غيظاً وكمداً). مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص84، 529.

[1236]. محمد أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص8.

[1237]. محمد أبو شهبة: المصدر السابق، ص8.

[1238]. محمد أبو شهبة: المصدر السابق، ص8 باختصار وتصرف يسير.

[1239]. كتب في الحاشية:(من المحرم إلى شعبان عام1387هـ. يعني قبل أن يقدم الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله كتابه"السنة ومكانتها في التشريع"بعام؛ لأن تأريخ كتابته لمقدمة الطبعة الأولى لكتابه 15 من

المجلة[1240]، ثم أخذ في إكمال الردود وتفرغ لذلك، فكان هذا الكتاب.
ثم ذكر من سبقه بالرد؛ وقال:(ولا يفوتني أن أنوه بما قام به في هذا المضمار أخوان كريمان وشيخان جليلان؛ هما الأستاذان: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ومحمد عبدالرزاق حمزة. فقد أخرج كل منهما في ذلك كتاباً حافلاً، فلهما من الله سبحانه الجزاء الأوفى، ومن الناس الثناء والدعاء)[1241].
ثالثاً: منهج المؤلف وطريقته في المناقشة والتقرير:
ففي بداية الكتاب ذكر الدكتور أبو شهبة مقدمة عامة حول السنة ومنزلتها من الدين، واستقلاليته بالتشريع، وحجيتها، وعناية الصحابة بها.
ثم تطرق إلى النهي الوارد عن كتابة الحاديث في العصر النبوي، وسبب ذلك، ثم ذكر كتابتها بعد وفاة النبي، وتدوينها تدويناً عاماً، وذكر نشاط حركة التدوين والرحلة في سبيل العلم والحديث، والأطوار التي مرت بها التدوين، وعناية المحدثين بالنقد والدراية منذ أمد بعيد، وشروط الرواية المقبولة في الإسلام وتوسع في بيانها، وعناية المحدثين بنقد الأسانيد والمتون، وفقه الأحاديث ومعانيها، ثم تكلم عن الرواية بالمعنى وحقق عدة مسائل فيها[1242].
ثم نقد كتاب أبي رية نقداً إجمالياً في ستة نقاط؛ وذكر هذه النقاط كالخطوط عريضة حتى يعطي القاري فكرة عامة حول شخصية أبي رية وكتابه ومنهج المؤلف فيه.
ثم قام بنقد الكتاب نقداً مفصلاً حذوة القذة بالقذة إلا ما شذ وندر.
فيضع العنوان في البداية ثم ينقل كلام أبي رية بحروفه بذكر رقم الصفحة من الطبعة الأولى لكتاب أبي رية بين قوسين، ويسوق كلامه بطوله، ثم يتعقبه إما بقوله: وإليك الجواب؛ أو يزيد: كي يتضح الحق والصواب، أو: وإليك بيان مفصل الحق في هذا، أو ردي عليه، إني لأقول، أو وإليك رأي فيما عرض له وغير ذلك، وقد تفنن في ذلك.
والذي يتعلق ببحثنا هو موقف أبي شهبة من أقوال أبي رية التي تتعلق بالجامع الصحيح فقط؛ لذا أتكلم عن الكتاب من هذه الحيثية ولا نتطرق إلى مباحث ومسائل أخرى خشية الإطالة والخروج عن البحث، فهذا خارج عن موضوع بحثنا.
وأما ما يتعلق بصحيح البخاري؛ فقد دافع عنه دفاعاً علمياً، وناقش أبا رية في آرائه وأقواله بالموضوعية والالتزام بالمنهج العلمي، وتكلم عن كل قضية على حدة، وعلى كل حديث مستقلاً، واعتمد في معظم انتقاداته على أقوال شراح الصحيحين خاصة الحافظ ابن حجر؛ فقد أكثر النقل

شعبان1379هـ/ 12 شباط1960م، وقد ذكر السباعي رحمه الله في كتابه(ص46) أن كتابه صدر عام 1961م حين كان يستشفى بالقاهرة). ينظر: مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص

[1240]. قال محمد أبو شهبة:(في رمضان عام 1364هـ/أغسطس عام 1945م نشر الأستاذ محمود أبو رية مقالاً بالرسالة العدد(633) تحت عنوان(الحديث المحمدي) ضمنه آراءه في بعض مباحث الحديث، وذكر أنها خلاصة كتاب سينشر، فلما قرأته وجدت فيه عزوفاً عن الحق والصواب في بعض ما كتب، فأخذت بالقلم وكتبت رداً أرسلت به إلى(الرسالة) فنشر بالعدد(642)، وقلت في ختام الرد:(وحيث إن المقال خلاصة كتاب سينشر، فإني لأهيب بالأستاذ أن يراجع نفسه في بعض الحقائق التي تكشَّفت له، وليكر على الكتاب من جديد بالتمحيص والتدقيق، وعلم الحديث ليس بالأمر الهين، والبحث فيه يحتاج إلى صبر وأناة وتمحيص وتدقيق) وقد أبى الكاتب أن يسلم بكا ما أخذته عليه، فكتب رداً على ردي نشر بالرسالة العدد(654) وذكر في مقدمة رده أن مقالي(ينزع إلى الحق ويطلبه، وأنه يستحق العناية ويستأهل الرد) ثم تريث الأستاذ في نشر ما عنَّ له من فصول هذا الكتاب، فقلت: لعله راجع نفسه. وفي عامنا هذا(1377هـ/1958م) طلع علينا الأستاذ أبو رية بكتاب تحت عنوان"أضواء على السنة المحمدية" فقرأت الكتاب قراءة باحث متثبت مستبصر، فإذا هو صورة مكبرة لما أوجز في مقاله القديم، وإذا بالمؤلف لم يغير من أفكاره إلا في القليل النادر، فعزمت على الرد عليه رداً مسهباً ولا سيما أن الكتاب أحدث بلبلة في الأفكار عند من لم يتعمقوا في دراسة السنة). محمد أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص34-45.

[1241]. محمد أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص10.

[1242]. محمد أبو شهبة: المصدر السابق، ص11-34.

عنه[1243].

من مميزات الكتاب:

1- من أوائل الذين انتقدوا أبا رية في آرائه حول الجامع الصحيح.

2- استوعب في انتقاداته ومناقشاته معظم آراء أبي رية، لذلك كتابه موسع شيئاً ما.

3- إسهابه في بعض القضايا والمسائل والتحقيق فيها بما لا مزيد عليه، كما في مسألة السر في اتئاد المحدثين في نقد المتون[1244]، وفي مسألة الدفاع عن حديث الذباب[1245] فقد توسع فيهما، وأتى عليهما من كل جوانبه، وحقق فيهما أيما تحقيق.

الموضوعية وإنصاف الخصوم: التزم المؤلف بالمنهج العلمي وأخلاقيات الباحث المسلم في المناقشة والتقرير، وقد أنصف في المناقشة والتزم العدل في انتقاداته، فهو يذكر كلام الخصم ويبين ما فيه من حق وباطل، امتثالاً لقوله تعالى:﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾ [المائدة:8][1246].

ملاحظات على الكتاب:

ومما يلاحظ على الكتاب:

1- عدم التحقيق والتدقيق في بعض المسائل والمباحث مهمة والتي تتعلق بالجامع الصحيح، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- عدم تحقيق المؤلف في الكلام على مسألة اتهام أبي هريرة بالتدليس من قبل الإمام شعبة بن الحجاج فلم يحقق الرواية هل هي ثابتة عنه أم لا؟، ولم يعط المسألة حقها، بل أوَّلها فقط[1247].

ب- وكذلك مسألة تبييض الجامع الصحيح، هل نقح البخاري كتابه وهذبه أم توفي قبل ذلك وترك الكتاب مسودة؟

حققنا المسألة فيما سبق وأسهبنا القول فيه، ولكن الدكتور أبو شهبة أجاب أبا رية؛ ملخص جوابه:

- البخاري لم يمت إلا بعد أن نقح كتابه وهذبه غاية التهذيب.
- النقل الذي ذكره الحافظ عن الباجي (إنما هو في شأن التراجم التي بيضها البخاري؛ أي ذكرها ولم يذكر فيها حديثاً أو حديثا[ن] أو الأحاديث التي ذكرها ولم يذكر لها باباً)[1248].

ثم أبو شهبة يستدل لما ذهب إليه، بما يلي:

قال: (والنقل الذي ذكره يدل على أن صحيح البخاري كان مدوناً في أصل محرر، قال أبوإسحاق المستملي:(انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة؛ منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض)[1249].

وقال:(وليس أدل على أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حرر كتابه وعرضه على أئمة الحديث مما قاله أبو جعفر محمود بن عمر العقيلي قال: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي ابن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في

[1243]. ينظر على سبيل المثال: أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص58-61-88-136-142-151.

[1244]. أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص43.

[1245]. أبو شهبة: المصدر السابق، ص168.

[1246]. على سبيل المثال ينظر: أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص189-215-235.

[1247]. ينظر: أبو شهبة: المصدر السابق، ص109، 110.

[1248]. أبو شهبة: المصدر السابق، ص234.

[1249]. أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص234.

أربعة احاديث، قال العقيلي: القول فيها قول البخاري وهي صحيحة)[1250].
وكذلك استدل بما روي عن البخاري أنه انتقى أحاديث كتابه من بين ستمائة حديث، وأنه ما كتب حديثاً إلا اغتسل قبل ذلك وصلى ركعتين.
قلت: أما أن البخاري بيض كتابه ونقحه، فهذا هو الحق لا مرية فيه، ولكن استدلال الدكتور أبي شهبة بهذه الأدلة التي سردها محل بحث ونظر؛ وذلك لأمور:

1- بينا فيما سبق أن الرواية تفرد به أبو ذر الهروي، وأنها شاذة، وأنه لا يعول عليها، فينبغي إثباتها ثم الاستناد عليها.
2- أما بنسبة تأويل الرواية على أنها تصلح لتوجيه نوع من التراجم التي بيضها البخاري، فهو ممتنع أيضاً كما سبق تفصيله.
3- وأما رواية التي ذكرها عن العقيلي فيها جهالة، لذا فلا يعول عليها[1251].
4- وأما الروايات الواردة عن البخاري في كيفية جمعه لأحاديث الجامع الصحيح؛ فتطرق إليها الاحتمال، لذا ليس فصلاً للخطاب، والله أعلم.

2- عدم التعرض لبعض الآراء:
أبو شهبة لم يتعرض لبعض المسائل المهمة التي لها صلة وثيقة بالجامع الصحيح مع أن أبا رية ذكرها في كتابه، منها:

أ- وجود المجاهيل في الجامع الصحيح، ذكر نقل أبو رية كلاماً عن المقبلي أن صحيح البخاري فيه رجال مجهولون؛ وأقرَّ على هذا النقل، ولكن أبا شهبة لم يتكلم في الموضوع، وقد أسهبنا القول فيه بما لا مزيد عليه.
ب- اتهام البخاري من قبل أبي رية بالتجافي عن الرواية عن آل البيت وأهل الرأي، وهذه المسائل الموجودة في كتاب"الأضواء" ولكن أبو شهبة لم يتكلم فيها، والله أعلم.

الكتاب الثاني: كتاب الأنوار الكاشفة:
أولاً: قصة تأليفه وسببه:
أبان المؤلف عن سبب تأليفه الكتاب بقوله:(فإن فضيلة أخي العلامة محمد عبدالرزاق حمزة كتب-وهو على فراش المرض عافاه الله-"مطالعات وملاحظات على كتاب ألفه الأستاذ محمود أبو رية وسماه"أضواء على السنة المحمدية".
فأرسل إليَّ حضرة المحسن الكريم صاحب الفضيلة الشيخ محمد نصيف تلك الملاحظات، وتقدَّم إليَّ بأن أكتب كلمة تكون بمقابة مقدّمة، فاحتجت مع الاطلاع على الملاحظات أن أطالع كتاب أبي رية، فتبيّن لي أن استيفاء الكلام له وعليه يستدعي تأليفاً مستقلاً، عسى أن يتيسر لي فيما بعد...)[1252].
ولمّا عزم على تأليف كتابه هذا كان الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة قد زاد في كتابه وتوسّع فيه، فلم يُعد مجرّد"مطالعات وملاحظات" لكنه لم يكمُل. فذكر الشيخ المعلمي في صدر كتابه أنه استفاد منه، ووصفه في المقدمة بكونه:(ردّاً مبسوطاً لم يكمل حتى الآن). ومع ذلك فقد رأى المصنف أنه ينبغي له تأليف كتاب مفرد في الردّ، قال:(ورأيت من الحق عليَّ أن أضع رسالةً أسوق فيها القضايا التي ذكرها أبو رية، وأعقِّب كل قضية ببيان الحقّ فيها، متحرِّياً إن شاء الله تعالى الحق، وأسأل الله التوفيق والتسديد...)[1253].
ثانياً: تأريخ تأليفه: نصّ المؤلف على تأريخ كتابه في آخره قال:(انتهى ... جمع هذا الكتاب في أواخر شهر جمادى الآخرة سنة 1378)[1254].

[1250]. أبو شهبة: المصدر السابق، ص234.
[1251]. ينظر: عبدالفتاح أبوغدة: تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، ص28.
[1252]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص12 من مقدمة المحقق.
[1253]. المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص5.
[1254]. المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص422.

أما بداية جمعه له وكم استغرق الوقت؛ فيمكن أن يستدل عليه بالآتي[1255]:
انتهى أبو رية من تأليف كتابه في الخامس من جمادى الأولى سنة 1377هـ، كما نصَّ عليه في آخر مقدمته[1256]، فيكون بين انتهاء أبي رية من تأليف كتابه وانتهاء الشيخ من ردّه سنة وشهر. ولو حسبنا المدة التي استغرقتها طباعة كتاب أبي رية، ثم وصوله من مصر إلى مكة، ثم تاليف الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة لجملة من التعليقات والملاحظات على كتاب أبي رية واطلاع الشيخ عليها بغرض التقديم لها، ومن ثمَّ وقوفه على كتاب أبي رية. بعد ذلك شرع الشيخ في تأليف كتابه. فلا أظنّ-كما قاله محقق الكتاب- الشيخ قد شرع في كتابه إلا بعد مضيّ بضعة أشهر على طباعة كتاب أبي رية، فعليه يكون الشيخ قد مكث في تاليفه نحو ثمانية أشهر أو أقل.
ثالثاً: منهج المؤلف وطريقته في المناقشة والتقرير:
وجرى المعلمي في نقده للكتاب على ترتيب الكتاب المنقود؛ فصلاً فصلاً وبحثاً بحثاً من أول الكتاب إلى آخره، اللهم إلا في موضوعات قليلة، مثل عدالة الصحابة، فقد أخّر الكلام عليه مستوفى إلى آخر الكتاب(ص365) حيث ذكر أبو رية فصلاً خاصاً بذلك، فأخره الشيخ إلى مكانه ورجع ينقل وينقد ما ذكره في أول الكتاب، وكذلك فعل في مواضع أخرى[1257].
وسلك منهجاً علمياً منضبطاً، مبتعداً عن أسلوب الإنشاء والخطابة، ومبتعداً عن الأسلوب الاستفزازي في الأخذ والرد، فتتبع كتاب أبي رية في نقوله وقضاياه حذوة القذة بالقذة، وحقق المسائل والمباحث ودقَّق بأوجز العبارات وأوضحها، وألطف الإشارات وأبينها، فكان بالحق كتاباً فريداً في بابه، قلَّ من نسج على منواله، وصار عمدة لمن تصدى للدفاع عن الحديث ورواته، وفنون الحديث وقواعده، فكشف زيوف الأعداء وشبهاتهم، وقوض بنيان آرائهم وترهاتهم.
وكما قلنا سابقاً نحن نتكلم عن الكتاب ومؤلفه حول موقفه من أقوال أبي رية التي تتعلق بالجامع الصحيح فقط؛ لذا نتكلم عن الكتاب من هذه الحيثية ولا نتطرق إلى مباحث ومسائل أخرى خشية الإطالة والخروج عن البحث، فهذا خارج عن موضوع بحثنا.
مميزات الكتاب:
يمتاز الكتاب بأشياء كثيرة؛ من أهمها:
1- الاعتماد على القواعد والأدلة النقلية والعقلية على إثبات نقيض ما يدعيه أبو رية، كما في إثبات لفظة(متعمداً) الواردة في الجامع الصحيح، فقد أثبت اللفظة بالأدلة النقلية والعقلية بما لا مجال للشك في ثبوتها[1258]. وكذلك في مسألة الرواية بالمعنى فقد أثبت جوازه ووقوعه في الشرع والعقل والواقع، وأن الرواية بالمعنى ليس كذباً كما يدعيه أبو رية[1259].

وكذلك مما نسبه أبو رية إلى عمر بن الخطاب أنه منع أبا هريرة من الرواية وهدده بالرجوع إلى بلده، فناقشه المعلمي في دعواه وقال:(... ومن الممتنع أن يكون عمر نهى أبا هريرة عن الحديث البتة ولا يشتهر ذلك في المدينة، ولا يلتفت إلى ذلك الصحابة الذين أثنوا على أبي هريرة ورووا عنه، وهم كثير، هذا باطل قطعاً، على أن أبا رية يعترف أن كعباً لم يزل يُحدِّث عن الأُوَل حياةَ عمر كلها، وكيف يُعقل أن يُرخِّص له عمر ويمنع أبا هريرة؟ هذا باطل حتماً، وأبو هريرة كان مهاجراً من بلاد دوس، والمهاجر يَحرُم عليه أن يرجع إلى بلده فيقيم بها، فكيف يهدّد عمر مهاجراً أن يردّه إلى بلده التي هاجر منها؟ وقد بعث عمر في أواخر إمارته أبا هريرة إلى

[1255]. هذا مستفاد من كلام محقق الأنوار الكاشفة، فجزاه الله خيراً.
[1256]. أبو رية: الأضواء، ص15 من طبعة الأولى، وص10 من طبعة السادسة.
[1257]. ينظر: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص13-14 من مقدمة المحقق.
[1258]. ينظر: المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص93.
[1259]. ينظر: المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص105.

البحرين على القضاء والصلاة، وبطبيعة الحال كان يعلمهم ويفتيهم ويحدثهم)[1260].
وقد كثر استدلاله بالآيات وإلزامه الخصم بقبول الروايات لأن مثلها وردت في القرآن، فيلزم من عدم الأخذ بالروايات ترك الآيات واتهام الأنبياء والأصحاب، وأن ما كان لازمه باطلاً فهو باطل[1261].

2- الكتاب مشحون بالتحقيقات والإشارات والفوائد الحديثية المتعلقة بالجامع الصحيح، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- مرجع انتقاد الجامع الصحيح ثلاثة: ذكر المؤلف أن في الصحيحين(أحاديث يسيرة انتقدها بعض الحفاظ أو ينتقدها بعض الناس. ومرجع ذلك إما إلى اختلاف النظر، وإما إلى اصطلاحٍ لهما يغفل عنه المنتقد، وإما إلى الخطأ الذي لا ينجو منه بشر)[1262].

ب- أنواع الاختلاف الواقعة في المتن أربعة: قال المؤلف:(الاختلاف في المتن على أضرب: الأول: ما لا يختلف به المعنى، وهذا ليس باضطراب. الثاني: ما يختلف به معنى غير المعنى المقصود؛ وهذا قريب من سابقه، ومنه القضية التي استدل بها أبو رية في عدة مواضع، يحسب أنه قد ظَفِر بقاصمة الظهر للحديث النبوي! وهي الاختلاف والشكّ في الصلاة الرباعية التي سها فيها النبي، فسلَّم من ركعتين، فنبَّهه ذواليدين، فوقع في رواية:(إحدى صلاتي العشيّ)، وفي رواية:(الظهر)، وفي أخرى:(العصر)، فالأخريان مختلفتان لكن ذلك لا يوجب اختلافاً في المعنى المقصود، فإنّ حكم الصلوات في السهو الواحد. الثالث: ما يختلف به معنى مقصود لكن في الحديث معنى آخر مقصود لا يختلف، كقصة المرأة التي زوَّجها النبي رجلاً بأن يعلِّمها ما معه من القرآن. الرابع: ما يختلف به المعنى المقصود كلُّه، فهذا إن صح السند بالوجهين وأمكن الترجيح هو الصحيح، وإلا فالوَقْف، والغالب أن البخاري ومسلماً يُنَبِّهان على الترجيح بطرق يعرفها من مارس الصحيحين، وكذلك كتب السنن يكثر فيها بيان الراجح، لكن قد لا يتبين لأحدهم الرجحان فيرى أنّ عليه إثبات الوجهين يحفظهما لمن بعده، فرُبَّ مبلَّغ أوعى من سامع)[1263].

3- طول النفس في المناقشة والدفاع عن الجامع الصحيح ورجاله وكاد قتله بحثاً، والاستطراد الحسن في بعض قضايا ومباحث، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- الكلام في موضوع الإسرائيليات، وفي حديث المعراج[1264].

ب- مناقشة المؤلف أبا رية في اتهامه عمر بن الخطاب بالغفلة وإظهاره كالساذج في كيفية معاملته مع كعب الأحبار[1265].

ت- تحقيق نفيس في إثبات حديث السحر والرد على ما استشكيل حوله[1266].

ث- استطراده بذكر جملة من فضائل أبي هريرة[1267]

4- تحرير محل النزاع في القضايا والمسائل التي تكلم فيها، ووضع النقاط على الحروف في المسائل المختلفة فيها بالدقة المتناهية، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- قال في مسألة الرواية بالمعنى:(واعلم أن الأحاديث الصحيحة ليست كلها قولية، بل

[1260]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص214 باختصار. وينظر: ص233 من الكتاب نفسه.
[1261]. للميز من الأمثلة ينظر: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص201، 252، 278.
[1262]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص12.
[1263]. المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص359-360.
[1264]. ينظر: المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص166وما بعدها.
[1265]. ينظر: المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص145 إلى ص158.
[1266]. ينظر: المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص344.
[1267]. ينظر: المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص312.

منها ما هو إخبار عن أفعال النبي، وهي كثيرة. ومنها ما أصله قوليّ، ولكن الصحابي لا يذكر القول بل يقول: أمرنا النبي بكذا، أو نهانا عن كذا، أو قضى بكذا، أو أَذِنَ في كذا .. وأشباه هذا. وهذا كثير أيضاً. وهذان الضربان ليسا محلّ نزاع، والكلام فيما يقول الصحابي فيه: قال رسول الله كيق وكيق، أو نحو ذلك. ومن تتبع هذا في الأحاديث التي يرويها صحابيان أو اكثر ووقع اختلاف فإنما هو في بعض الألفاظ، وهذا يبين أن الصحابة لم يكونوا إذا حَكَوا قولَه يهملون الفاظه البتة، لكن منهم من يحاول أن يؤدّيها، فيقع له تقديم وتأخير أو إبدال الكلمة بمرادفها ونحو ذلك. ومع هذا فقد عُرف جماعة من الصحابة كانوا يتحرون ضبط الألفاظ)[1268].

ب- ذكر المؤلف أن أبا رية أشار إلى أن حديث:(زوجتكها بما معك) روي على ثمانية أوجه:(1- قد زوجتكها بما معك من القرآن، 2- زوجتكها على ما معك الخ، 3- أنكحتكها بما الخ، 4- قد ملكتها بما الخ، 5- قد أملكتها بما الخ، 6- قد أمكناكها الخ، 7- أنكحتكها على أن تقرئها وتعليمها، 8- خذها بما معك الخ).

أقول[القائل هو المعلمي]: الثامنة لم تُذكر في"فتح الباري"، والسابعة سندها واهٍ، والسادسة صوابها على ما استظهره في"الفتح": أَمْلَكْناكَها، والست الأولى معناها واحد، وكذا حكمها عند جمهور أهل العلم. وقال قوم: لا يصح العقد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح كما في الثلاث الأولى، فأما الثلاث التي تليها فلا يصح التزويج بها. وأجابوا عن هذه الروايات بأن أرجحها وأثبتها عن النبي هي التي بلفظ التزويج. فتحصَّل من هذا أن الرواية بالمعنى وقعت، ولكن لم يترتب عليها مفسدة، ولله الحمد. على أن المعنى الأهم في الحديث وهو التزويج بتعليم القرآن لم تختلف فيه الروايات)[1269].

ملاحظات على الكتاب:

من أهم مما يُلاحظ على الكتاب:

1- ذكر أبو رية عدة أحاديث مما يستشكل عنده[1270]، منها ما ورد في صحيح البخاري، لكن المؤلف لم يوردها في كتابه، ولم يتكلم عليها[1271]، فلعلها زادها أبو رية في الطبعات اللاحقة، ومعلوم أن المعلمي اعتمد على الطبعة الأولى من كتاب أبي رية ولم يطلع على الطبعات اللاحقة.

2- عدم وقوف المؤلف على بعض المصادر التي اعتمد عليها أبو رية، لذا لم يستطيع أن يحققها ويدقق النظر فيها، كما في قصة التي ذكرها أبو رية؛ وفيها:(جرت مسألة المصراة في مجلس الرشيد، فتنازع القوم فيها وعلت أصواتهم، فاحتج بعضهم بالحديث الذي رواه أبو هريرة، فردَّ بعضهم الحديث، وقال: أبو هريرة متهم، ونحا نحوه الرشيد). قال المعلمي اليماني:(أقول: جواب الحكاية في تتمتها التي حذفها أبو رية وأخفى المصدر، وقد كنتُ وقفتُ عليها بتمامها في "تاريخ بغداد" أحسب، ولم أهتد إليها الآن، وقد كان يحضر مجلس الرشيد بعض رؤوس البدعة كبِشر المرّيسي)[1272].

ولكن فيمكن الاعتذار له بشيئين:

أحدهما: عدم توفر جميع المصادر والمراجع لديه والتي اعتمد عليها أبو رية.

وثانيهما: قصر المدة التي ألف فيها الكتاب، فبالمقارنة بين مادة الكتاب وبحوث ومسائل التي

[1268]. المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص106-107.

[1269]. المعلمي اليماني: المصدر السابق، ص115.

[1270]. ينظر: أبو رية: الأضواء، ص201 إلى 205، وهذه الأحاديث موجودة في الطبعة السادسة.

[1271]. ينظر: المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص319 كلام المحقق في الحاشية.

[1272]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص248-249. وللمزيد من الأمثلة ينظر الصفحات: 334، 352، 363.

حقق فيها المؤلف مع مدة تأليفه وهي أقل من ثمانية أشهر، وهو وقت قياسي إذا اعتبرنا قيمة الكتاب العلمية وتحرير مسائله، وتتبع أبي رية في جميع ما أورده من نقول وقضايا، والرجوع لجميع مصادره، مع عدم توفر جميعها، وكتابة مسوّدته ثم تبييضها، مع اشتغال المؤلف بأعمال علمية أخرى، وعمله الرسمي في مكتبة الحرم المكي الشريف يكاد المرء يندهش من القوة العلمية لدى المؤلف وأنه من البديهي في هذه المدة القصيرة لم يستطيع أن يدقق في مسائل معدودة التي وردت في كتاب المردود عليه.

الفصل الخامس: المقارنة بين انتقادات الدارقطني وانتقادات أبي رية

المبحث الأول: المقارنة بين منهج الدارقطني وأبي رية في نقد الأسانيد والرواة

بعد ما ذكرنا منهج الدارقطني ومنهج أبي رية في كيفية انتقادهما لرجال البخاري وأسانيده؛ آن الأوان أن نقارن بين منهجيهما حتى تظهر نقاط الاتفاق والافتراق، وذلك كالتالي:

أولاً: انتقاد الدارقطني البخاري في دقائق العلل، وأبو رية في أبجديات علوم الحديث:

بالنظر إلى انتقادت الدارقطني يظهر لنا أن انتقاداته عبارة عن مجموعة من الاستدراكات والتعليلات الدقيقة المتعلقة بعلم العلل ودقائق أبحاثها ومسائلها؛ وهذا ظاهر في جميع انتقاداته، فمثلاً:

ينتقد البخاري في مباحث تعارض الوصل والإرسال، وفي المزيد في متصل الأسانيد، وفي زيادة الثقة، وغيرها.

بخلاف أبي رية فهو ينتقد البخاري في بدايات علوم الحديث وأبجدياته، فمثلا نرى أنه انتقد البخاري في إخراجه لأحاديث أبي هريرة، وكذا في مراسيل الصحابة، كأن البخاري لا يعرف أبا هريرة ولا يدري مكانته بين الصحابة وفي الرواية!!.

ثانياً: تعديل الصحابة بين الدارقطني وأبي رية:

الدارقطني يعدل الصحابة بأسرهم ويثني عليهم بما أثنى الله عليهم من كتابه العزيز أو على لسان رسوله الكريم، وقد أجمع العلماء على مدحهم، وحبهم والاقتداء بهم.

وذلك لأنهم أصحاب خير خلق الله، أرضى الخلق عند الله بعد أنبياء الله. هم السلف السابق بالإيمان، وهم أهل مرضاة الرحمن، أبرُّ هذه الأمة قلوباً، وأرسخهم إيماناً، وأعمقهم علماً، وأقلُّهم تكلُّفاً، بالصحبة والنُّصرة سبقوا سبقاً بعيداً، وبتزكية الله ورسوله لهم بلغوا شأناً عظيماً.

ويتعيَّن الاقتداء بهم، والاهتداء بهديهم، دون غُلوٍّ في أقدارهم، فليسوا بمعصومين، أو تنقص لمنزلتهم، فليسوا كآحاد المؤمنين[1273].

بخلاف أبي رية فإنه يخبط خبط عشواء، ويطعن فيهم ويتكلم عنهم بالسوء[1274]، ولم يلتفت إلى ما ورد في فضائلهم في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وما ورد عن السلف والخلف من الأئمة الأعلام من الثناء العطير، وسمو مكانتهم، بل انقلب عنده الموازين، فجاء يحشد الروايات الضعيفة، والآراء الشاذة لانتقادهم وثلبهم، والتشكيك في إسلامهم، وفضائلهم كما فعل في جمعه لطعونات أعداء الصحابة ونثرها في أبي هريرة ومعاوية وغيرهما.

ثالثاً: انتقادات الدارقطني وأبي رية بين إقرار العلماء عليها وبين نقضها:

[1273]. محمد يسري إبراهيم: درة البيان في أصول الإيمان، دار اليسر، مصر، ط6، 1432هـ/2011م، ص81-82. وانظر: ابن حزم: رسالة في وجوه الفضل والمفاضلة بين الصحابة ومن جاء بعدهم، ص55، عبدالحافظ الكبيسي: الصحابة امتياز رباني، دار النهضة، سوريا، ط1، 1428هـ/2007م، ص21.

[1274]. فائدة: من اللطائف التي ذكرها الحافظ النووي –في الروضة- حول الوصايا؛ قوله:(ولو أوصى لأجهل الناس، حكى الروياني: أنه يُصرف إلى عبدة الأوثان. فإنْ قال: من المسلمين، قال: من يَسُبُّ الصحابة رضي الله عنهم)!. النووي(676هـ): محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف: روضة الطالبين، تحقيق عبده علي كوشك، دار الفيحاء ودار المنهل ناشرون، دمشق، سوريا، ط1، 1433هـ/2012م، ج4/ ص429.

فانتقادات الدارقطني لها مكانة علمية لدى العلماء المحدثين الذين جاءوا بعده، ومن جملة اهتمامهم بها أنهم تكلموا عليها وخصصوا لها مباحث وكتب في دراستها وبيان ما لها وما عليها.
وقد وافق المدافعون عن البخاري الدارقطنيَ في بعض ما ذهب إليه من الانتقادات، وصوبوه في بعض مواضع من استدراكاته، بخلاف أبي رية فما وجدنا أحداً من أهل الاختصاص في الحديث ومصطلحه يوافق ما ذهب إليه أبو رية من الانتقادات، بل بالعكس كل من تكلم في انتقاداته وآرائه فنقض ما بناه أبو رية، وبين وهنها وبعدها عن المنهج العلمي.
رابعاً: رجال البخاري بين الانتقاد العلمي وبين التنقص:
لا ريب أن العدل واجب في كل الأحوال؛ فينبغي على المرء أن يتكلم بعلم، ولو تكلم بنوع من الجهل أو الهوى فيتعد حدود الله، ويقع في الظلمات بعضها فوق بعض.
وانتقاد الرجال والكلام فيهم-بشروطه وضوابطه- جائز ومشروع بل واجب وجوباً كفائياً، يجب أن يقوم به البعض من أهل العلم والمعرفة، وكلامهم لها مكانة في الدين والعلم.
فالنقد العلمي لا يعني التنقص والسباب والشتائم، فشتَّان بينهما، فالأول جائز، والثاني ممنوع ومحرم.
فالدارقطني ينتقد رجال البخاري ويبين حالهم في الرواية، ومكانتهم في الضبط والعدالة؛ ويجرحهم بقدر الحاجة، فما وجدنا راوياً سخر به الدارقطني، أو تكلم فيه بشيء لا يتعلق بمسائل الرواية، فما عرَّض بأحد من الرواة، ولا شتم أحداً منهم.
ومن جهة أخرى الرواة الذين تكلم فيهم الدارقطني فله سلف في ذلك من الحفاظ النقاد.
بخلاف أبي رية؛ فهو لا ينتقدهم نقداً علمياً منضبطاً، بل يعرض بهم، ويسخر بهم، ويشتمهم، ويحشد الأدلة على ثلبهم وتنقصهم، كما وجدنا أنه عرَّض بأبي هريرة باسمه واختلاف العلماء فيه، وكذا في فقره وغير ذلك من التجريحات والانتقادات التي لا تتعلق بالرواية والحديث ألبتة، وليس له سلف من أهل الحديث، بل سلفه في ذلك كله هو أعداء الصحابة ومبغضهم.
خامساً: انتقاد الرجال والأسانيد بين الرجوع إلى الحق والتمادي في الباطل:
معلوم أن الإصرار على الباطل وعدم الاعتراف بالخطإ من أعظم أسباب الفتن والانحراف، من أجل ذلك اهتم علماؤنا بالبحث عن الحق وتحريه، وتجنب الباطل وتوقيه، وضربوا لنا أعظم الأمثلة في الرجوع إلى الحق وعدم التمادي في الباطل.
وقد بوب الخطيب البغدادي كتابه النفيس"الفقيه والمتفقيه" باباً بعنوا:(رجوع المفتي عن فتواه إذا تبين له أن الحق في غيرها)[1275]، وذكر عدة أمثلة على ذلك.
وقد روى الدارقطني في سننه عن سعيد بن أبي بردة-وأخرج الكتاب فقال-:(وهذا كتاب عمر-ثم قرئ على سفيان من ها هنا إلى أي موسى الأشعري-: أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة...) إلى أن قال:(لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك، وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق، فإن الحق قديم، ون الحق لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل)[1276].
وقد قال الإمام الشافعي:(كل مسألة تكلمت فيها وصح الخبر فيها عن رسول الله عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد مماتي)[1277].
والدارقطني قد يتراجع عن انتقاداته، ويغير أقواله في الرجال بناء على ما ظهر له من القرائن والأدلة، كما ذكرنا الأمثلة على ذلك، وهذا من الدلائل على إنصافه وبعده عن الهوى، والتزامه بالمنهج العلمي.

[1275]. الخطيب البغدادي: الفقيه والمتفقه، ص763.
[1276]. الدارقطني: السنن، ج5/ ص369-370، ح4472.
[1277]. ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي: توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، حققه أبو الفداء عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ/1986م، ص108.

بخلاف أبي رية، فهو يتمادى في أباطيله وشذوذاته، ولا يرجع عن آرائه وانتقاداته، مع أنه اطلع على معظم المصنفات التي نقضوا فيها آرائه وبينوا فيها عوار أقواله، وهذا يدل على عدم التزامه بالمنهج العلمي، وبعده عن العدل والانصاف.

سادساً: مصادر الدارقطني وأبي رية واعتمادهم عليها في انتقاداتهم:

فالدارقطني بما حباه الله من الحافظة القوية النادرة قد اعتمد على حفظه الواسع في معظم انتقاداته وأقواله.

وقد يعتمد في انتقاداته على أقوال أخرى من العلماء الراسخين أمثال علي بن المديني وأحمد بن حنبل وغيرهما من الجبال الرواسي لتثبيت انتقاداته واستدراكاته، فينقل عنهم أقوالهم ويبثها في مصنفاته.

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله:(وقال علي بن المديني-في المسند-: ابن بُريدة إنما يروي عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود، ولم يقل في هذا الحديث: سمعت أبا الأسود فيكون متصلاً)[1278].

بخلاف أبي رية؛ فقد اعتمد في آرائه على غير المتخصصين في الحديث والرجال؛ فمثلاً:

في ترجمة أبي هريرة فقد أفرط في الاعتماد على كتاب الرافضي عبدالحسين العاملي اعتماداً كلياً، فقلَّده في جميع استنتاجاته وآرائه، وأخذ عنه القصص والروايات التأريخية دون شك وارتياب، بغض النظر عن البحث والتتبع لمعرفة ثبوتها، وتنزيلها على واقعها التأريخي وسياقها الواقعي. فكتابه حول أبي هريرة مثل نسخة من كتاب العاملي كما يظهر لمن قارن بينهما بالموضوعية، ولم يزيد على كتاب العاملي إلا بعض الاستنتاجات قليلة.

سابعاً: الدارقطني وقع في بعض الأوهام وأبو رية وقع في التحريفات:

الدارقطني بشر مهما بلغ حفظه في الذروة، فهو إنسان؛ والإنسان طبعه نسيان، ومع أنه حافظ متقن، وجلُّ مصنفاته أملاه على تلاميذه من محفوظاته، فقد وقع في بعض انتقاداته في أوهام يسيرة، كنسبة حديث إلى الجامع الصحيح وليس فيه، أو في ذكر اسم راو من الرواة أو ما أشبهها.

بخلاف أبي رية؛ فهو يتعمد في تحريف الأقوال، ويتقول على العلماء ويبتر أقوالهم لكي يبرر أقواله وشذوذاته[1279] كما سبق بيانه بالتفصيل.

فبهذه النقاط التي ذكرناها؛ يظهر لنا أن انتقادات الدارقطني في واد؛ وانتقادات أبي رية في واد آخر، والفرق بينهما يظهر في العلم والمناقشة والأدلة العلمية، والمطالع للمنهجين لا يبذل جهداً حتى يجد الفرق بين المنهجين من ناحية المنهج العلمي متين والتعامل مع السنة من منطلق علمي شرعي عقلي واضح.

المبحث الثاني: المقارنة بين منهج الدارقطني وأبي رية في نقد المتون

لعل الناظر إن أمعن النظر يلاحظ الفرق بين منهج الدارقطني وأبو رية في انتقاداتهما من حيث القوة والمتانة العلمية ومدى التزامهما بالبحث العلمي والنقد الشرعي.

ولكن أحببنا أن نضع النقاط على الحروف ونشير إلى عدة نقاط من خلالها يظهر بجلاء مكانتها في انتقاد المتون، وإليك بيانه:

أولاً: انتقاد المتون بين الإقلال والإكثار:

الدارقطني قلَّ انتقاده لمتون الجامع الصحيح مقارنة بانتقاداته للأسانيد والرواة، وقد ذكرنا مأخذ ذلك فيما سبق، وأثبتنا أن هذا هو منهج الراسخين في العلم، وأقمنا الأدلة عليه. بخلاف أبي رية فقد توسع في انتقاد المتون بمنأى عن الأسانيد والرواة، وذلك لأنه ليس عنده ذوق المحدثين

[1278]. الدارقطني: التتبع، ص504، ح179.

[1279]. ينظر: مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص496.

الكبار، ولا بلغ مبلغ علمهم، بل يتعامل مع المتون كمعاملة المفكر أو أحد من الناس، فيتكلم حسب عقله وفهمه، بدون الرجوع إلى تأصيلات المحدثين وتقعيداتهم في كيفية التعامل مع المتون التي يظن أن فيها نوع من التعارض أو التناقض وغيرها من القواعد المحكمة، بل يجازف في الانتقادات، كما في مسألة الاسرائيليات وكذا في الرواية بالمعنى وغيرها.

ثانياً: نقد المتون بين التحديد والتعميم:

معلوم أن العلم هو التحرير والتدقيق، وليس هو سرد الكلام جزافاً، أو النقل بدون تعقيب أو تحقيق.

فالدارقطني قد ينتقد المتن المعين أو زيادة لفظة فقط لا كل المتن وذلك بمنتهى الدقة، ولاينتقد بالعموم بل يضيع النقاط على الحروف، ويحدد مكان الانتقاد والاستدراك، وهذا المنهج سار عليه في كل انتقاداته واستدراكاته.

بخلاف أبي رية فقد وجدنا أنه يعمم أقواله وانتقاداته، ولا يحدد موطن الضعف في المتن، بل يؤصل القاعدة ولا يطبقها على المتون، أو ينتقد المتون بدون وجود قواعد محكمة عنده.

ثالثاً: نقد المتون بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي:

معلوم أن الدارقطني ليس له كلام في مصطلح الحديث وفنونه إلا ما قل وندر، وهي شذرات منثورة في مصنفاته، ومصنفات الأقدمين، ولكن أغلب أقواله واجتهاداته عبارة عن تطبيقات علمية للضوابط وقواعد فنون المصطلح، فيتكلم عن كل متن بما حباه الله من العلوم ودقة النظر وسعة الاطلاع، لذا لا نجد مثالاً على أنه خالف في التطبيقات ما أصله العلماء وسار عليه الدارقطني في القواعد النظرية، لذا لا يذكر له التناقض والتضارب، بل هذا أمر دونه العَيّوق.

بخلاف أبي رية فقد ينتقد المتون بناءً على تأصيل قاعدة من قبل نفسه؛ وينقضها في التطبيق، مثل قاعدة (أن كل حديث عن التوراة والإنجيل هو مدسوس على الإسلام من قبل أهل الكتاب)، مع أنه ليس له سلف في تقعيده ولا تطبيقه، بل يلزم من تأصيله للقاعدة رد آيات قرآنية فضلاً عن الأحاديث النبوية، ومع ذلك فأبو رية نفسه لم يلتزم بقاعدته، ولم يطبقها على المرويات كلها، بل قعَّد قاعدة أخرى وهي(عرض المرويات على القرآن) فما وجدها موافقاً له-عنده!- قبلها، وما لم يجد موافقتها للقرآن فكرَّ بردها وعدم قبولها، فبالقاعدة الثانية يهدم القاعدة الأولى، وذلك لو عرض المرويات التي ردَّها -بناء على قاعدته الأولى- على القاعدة الثانية لقبَّل معظم الأحاديث التي تكلف في ردها وتعنت في التشكيك في ثبوتها، لذا وقع الاضطراب والتباين في تأصيلاته وتطبيقاته.

رابعاً: نقد المتون بين الاجتهاد في الحكم عليه والاجتهاد في التقليد فيه:

من خلال تطبيقات الدارقطني وأحكامه على المتون؛ وجدنا أنه يحكم عليها بما أدّاه اجتهاده إليه، وذلك من خلال المنهج العلمي المنضبط، وقد يؤول الأمر إلى مخالفة البخاري وغيره أو موافقته، بل وجدنا أنه تغير اجتهاده في بعض انتقاداته، وهذا يدل على أنه مجتهد مريد للخير والوصول إلى الصواب.

بخلاف أبي رية، فهو يجتهد في البحث عن التقليد الموافق لما في نفسه، فإذا ظفر به يصير مجتهداً في الدفاع عنه، وفي تبريره القول وتضخيمه، والاستدلال له ولوكان القول ضعيفاً سقيماً أو شاذاً مرذولاً!.

فبهذه النقاط التي أشرنا إليها يظهر البون الشاسع بين انتقادات الدارقطني وانتقادات أبي رية، ويظهر مكانتها في النقد الحديثي الذي نتوسع في بيانه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: المقارنة بين مكانة الدارقطني ومكانة أبي رية في النقد الحديثي

من خلال ما عرضناه حول منهج الدارقطني وأبي رية في قبول الحديث أو رده، وكيفية انتقادهما للجامع الصحيح، وموقف العلماء عنهما، قد ظهر لنا مكانتهما العلمية، ومدى أهليتهما في الحديث ومصطلحه والاستدراك على العلماء الفحول أمثال البخاري وغيره، وإليك بيان

أوجوه الاتفاق والافتراق بين المنتقديْنِ:
أولاً: الدارقطني هو الحافظ المجتهد الجِهبِذ العارف بمعرفة الرجال ومراتبهم، وهذا تواتر عنه واشتهر، ودان له القاصي والداني بمعرفة دقائق علم العلل والإمامة فيه، ومصنفاته وأقوال العلماء فيه من الأدلة القاطعة على تقدمه وبلوغه رتبة الاجتهاد.
ولكن يمكن أن يقال: أن الدارقطني المولود سنة (306هـ) ناقل فقط، أو حاكم بما ثبت عنده بالنقل، لأنه-مثلاً- يتكلم في التابعين فيوثق ويضعيف، ومع ذلك لم يدركهم، إنما يعتمد النقل عمّن أدركه، فكيف يقال له: أنه مجتهد وكيف يعقل أن يتكلم في أناسٍ ماتوا قبل ملاده بمائات السنين؟
قلت: بعد طول بحث وسؤال المتختصصين، ما وجدت جواباً يشفي العليل ويروي الغليل حتى وفقني الله على كلام سطره ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن المعلمي؛ فقد أفاد وأجاد، وحقق الجواب ودقق فيه بكلام علمي متين، وإليك ما سطره ببنانه:
قال:(قد يتوهم من لا خبرةَ له أن كلام المحدّث فيمن لم يدركه إنما يعتمد النقلَ عمّن أدركه، فالمتأخر ناقلٌ فقط، أو حاكم بما ثبت عنده بالنقل، وهذا الحصر باطل، بل إذا كان هناك نقل، فإنَّ المتأخر يذكره، فإن لم يذكره مرة ذكره أخرى، أو ذكره غيره. والغالب يقتصرون فيه على الحكم بقولهم:(ثقة) أو (ضعيف) أو غير ذلك إنما هو اجتهاد منهم، سواء أكان هناك نقلٌ يوافق ذلك الحكم أم لا، وكثيراً ما يكون هناك نقلٌ يخالف ذاك الحكم، واعتمادهم في اجتهادهم على طرق:
الطريقة الأولى: النظر فيمن روى عن الرجل، فإن لم يرو عنه إلا بعض المتَّهمين، طرحوه ولم يشتغلوا به.
وإن كان قد روى عنه بعض أهل الصدق، نظروا في حال هذا الصدوق، فيكون له واحدة من أحوال:
الأولى: أن يكون يروي عن كلّ أحدٍ حتى عُرف بالجرح المسقط.
الثانية: كالأولى إلا أنه لم يرو عمّن عرف بالجرح المسقط.
الثالثة: كالأولى: إلا أنه لم يُعرف بالرواية عمّن عُرف بالجرح، وإنما شيوخه بين عدول ومجاهيل، والمجاهيل من شيوخه كثير.
الرابعة: كالثالثة إلا أنّ المجاهيل من شيوخه قليل.
الخامسة: أن يكون قد قال:(شيوخي كلهم عدول) أو:(أنا لا أحدِّ عن عدل).
فصاحب الحال الأولى لا تفيد روايته عن الرجل شيئاً، وأما الأربع الباقية فإنها تفيد فائدةً ما، تَضْعُف هذه الفائدة في الثانية، ثم تقوي فيما بعدها على الترتيب، فأقوى ما تكون في الخامسة.
الطريقة الثانية: النظر في القرائن؛ كأن يوصف التابعي بأنه كان من أهل العلم، أو من سادات الأنصار، ... وعكس هذا أن يوصف الرجل بأنه كان جندياً أو شرطياً أو نحو ذلك من الحرف التي يكثر في أهلها عدم العدالة.
الطريقة الثالثة:-وهي أعم الطرق-: اختبار صدقه وكذبه بالنظر في أسانيد رواياته ومتونها، مع النظر في الأمور التي يستفاد منها تصديق تلك الروايات أو ضعفها...)[1280].
قلت: بناء على ما أصله المعلمي وحققه؛ فالدارقطني إمام مجتهد، وله أهلية الاجتهاد، وليس ناقلاً ومقلداً.
وبالمقابل أبو رية فليس من طلاب الحديث فضلاً عن أن يكون محققاً بارعاً، والأدلة على ذلك كثيرة؛ من أهمها:
1- لم يُعرف بالتضلع في الحديث وعلومه عند معاصريه فضلاً عمَّن بعده من المشتغلين بعلمي الرواية والدراية، ولم يشهد له أحدٌ بمعرفة الرواة والمرويات.
وقد قال الشيخ المعلمي في صدد كلام أبي رية حول ثنائه على كتابه "الأضواء":(فبان يقيناً أن

[1280]. المعلمي اليماني: الأجزاء الحديثية، ص61.

أبا رية لا يمكنه الاستقلال بتصحيح حديث، بل كتابه ينادي عليه أنه لا يمكنه أن يستقلَّ بتصحيح إسناد، ... وبقي فيه كما كان عالة على تصحيح علماء الحديث)[1281].

2- مصنفاته عبارة عن نقول وشبهات نقلها عن الروافض والمستشرقين وأذنابهم بدون تحقيق وتدقيق، فقلدهم فيما نسبوه إلى أساطين الحديث وأركان الرواية.

(وهو لم يأت بفكرة جديدة، ولا باستدلال جديد، بل جمع ما كان من الشبه متناثراً في كتب الشيعة وأئمة الاعتزال، والمتكلمين، والمستشرقين مع حكايات تذكر في كتب الأدب التي يتفكه بها الناس في مجالسهم، وأيم الله أنني قرأت فيه مجرداً من كل عاطفة فوجدت أنه لم يقل شيئاً لم يكن عند أسلافه، وإنما الذي فاقهم فيه أنه أكثر خبثاً ودناءةً، وأسوأ أدباً من الصحابة الأمناء، وأجرأ على الكذب والبهت والخيانات العلمية)[1282].

وأن له منهجاً محدداً اعتمد عليه في سائر مصنفاته وذلك يتمثل في نقل فصول مطولة من مؤلفات يميل إلى رأي أصحابها، بل يثقل الكتاب بالشواهد والنقول ويحجب في بعض المواطن رأي مؤلفه، فإنه ينعكس دون شكّ موقفاً ضمنياً من خلال عملية انتقاء المواقف يعتبرها برهاناً وشاهداً على صحة ما ذهب إليه.

مثلاً: قد اعتمد بشكل أساسي في طعوناته بالسنة النبوية ورجالها بآراء وأقوال رشيد رضا، فكان كثيراً ما يسوق نصوصه ويستشهد بها في التقليل بشأن حجية السنة، أو التجريح بصحابي جليل.

وكانت هذه النقول تطول حتى تبلغ صفحات من مؤلفات الشيخ رشيد رضا، بل وصل الأمر به إلى أن عقد فصلاً كاملاً بعنوان(المنافقون من الصحابة)[1283] لم يكتب فيه كلمة واحدة، بل كان عبارة عن نقل عبارات رشيد رضا مع عزوها إلى صفحاتها حذوة القذة بالقذة!.

وفي كل مرة ينقل فيها عن الشيخ رشيد رضا يسبق اسمه بعبارات المديح والثناء كالمحدث والفقيه والمحدث الكبير وشيخ المحدثين[1284]!.

فلقد قلد أبو رية الشيخ رشيد في كل آرائه وأقواله في السنة النبوية، حتى في تقسيمها إلى سنة عملية وسنة قولية والتفريق بينهما في الاستدلال، وفي الاستدلال لهذا التقسيم المبتدع ما أنزل الله بها من سلطان[1285].

قال الدكتور محمد أبو شهبة-بعد ذكره ما أورده أبو رية من المستشرق جولد سيهر:(وكلها فِرى ظاهرة مكشوفة لم تقع عليها أثارة من علم، وقد عرضت في ردي لكل ما ذكره، فكن على ذكر منه، ولا تعجب من هذا فإن أبا رية قد أخذ كلام جولد سيهر؛ ونفخ فيه ما شاء له هواه، وجهالته بالحديث أن ينفخ حتى جعل من الحبة قبة... وقد ظهر لك أبو رية على حقيقته دَعيٌّ متطاول سليط اللسان، وسارق بارع يسطو على أفكار الناس وآرائهم ويتبجح بها لنفسه)[1286].

وقال أيضاً:(فما كان ينبغي للمؤلف[أبي رية] أن يهول من شأنها[أي أحاديث المهدي]، وأن يتخذ منها وسيلة للطعن في السنة، والإزراء برجالها، ولو أنه كان من أهل الإجتهاد والعلم بالرجال والنقد لقلنا: رأى له رآه، أما هو متابع لغيره، وإمَّعة في رأيه...)[1287].

3- مصنفاته حول الحديث ورجاله مليئة بالأغاليط والتناقضات والشذوذات. وهو واضح

[1281]. المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة، ص17.

[1282]. محمد طاهر حكيم: السنة في مواجهة الأباطيل، العدد 12 من سلسلة الشهرية تحت مسمى دعوة الحق، مصر، السنة الثانية، 1402هـ، ص64.

[1283]. أبو رية: الأضواء، ص329.

[1284]. ينظر على سبيل المثال: أبو رية: الأضواء، ص262،214،191.

[1285]. ينظر: أبو رية: الأضواء، ص28،12. قلت: وقد تراجع الشيخ محمد رشيد رضا عن هذا التقسيم ولكن أبا رية لم يتراجع!. للتوسع يراجع: محمد رمضاني: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية، ص122.

[1286]. محمد أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص123.

[1287]. محمد أبو شهبة: المصدر السابق، ص189.

وضوح الشمس في رابعة النهار، وذكرنا في ثنايا بحثنا ما يثبت ذلك.

ثانياً: الدارقطني له أهلية الانتقاد، فاجتمع فيه شروطه، لذلك صوبوه في بعض انتقاداته كبار الحفاظ أمثال الحافظ ابن حجر وغيره من المدافعين عن البخاري، ومعلوم أن(العلماء إنما فتحوا هذا الباب[باب انتقاد الصحيحين] لأرباب النقد والتمييز، الذي يُرجحون ما يرجِّحون بدليل صحيح، مبني على القواعد التي قررها المحققون في هذا الفن)[1288]، ولاريب أن الدارقطني من هذا الجنس، لأجل ذلك لانجد أحداً اعترض على انتقادات الدارقطني لأجل عدم أهليته للنقد والانتقاد، بل الذين دافعوا عن البخاري هم من الذين شهدوا للدارقطني بالإمامة والرياسة في هذا الفن، بخلاف أبي رية فليس من أهل الانتقاد فهو من المموِّهين (الذين يريدون أن يجعلوا الصحيح سقيماً، والسقيم صحيحاً بشبه واهية جعلوها في صورة الأدلة، فينبغي الإعراض عنهم، مع حل الشبه التي يُخشى أن تعلق بأذهان من يريدون أن يوقعوه في أشراكهم)[1289].

ثالثاً: الدارقطني ناقد منصف، مريد للخير، رجّاع للحق والصواب إذا ظهر له، ومعتدل في أقواله، ومعترف بمكانة البخاري وكتابه، وهو من الذين اتبعوا سبيل المؤمنين، ولم يشذ عنهم، وقد ذكرنا الأدلة على ذلك، بخلاف أبي رية؛ فليس منصفاً في أحكامه ولا آرائه، ولم يعرف مكانة البخاري ولا كتابه، واتبع سبيل غير المؤمنين، بل اتبع المستشرقين المبغضين، والروافض وأذنابهم، وشذ عن الأئمة الأعلام بآرائه الشاذة، وتقليده الأعمى لأعداء الصحابة وشذوذات أهل العلم وزلاتهم.

رابعاً: انتقادات الدارقطني ليست صادرة عن تَشَهٍّي ولا هوى، ومن الأدلة على ذلك أنه يذكر أحاديث في"التتبع" ثم ينهي البحث بتصويب ما في"صحيح البخاري"، كما مرَّ معنا، فهذا يدل على مبلغ حرصه على بيان الحق والصواب، وعظيم إنصافه، فهو يريد الذَّبَّ عن السنة، وأن ينقح الجامع الصحيح.

بخلاف أبي رية؛ انتقاداته صادرة عن هوى النفس وقلة الوازع الديني، وبعده عن المنهج العلمي والسمات الباحث المريد للحق، فهو غير موثوق فيما ينقل[1290]، ويريد هدم السنة ويشكك فيها وفي رجالها، ويسعى إلى تقوض قواعد الحديث والتشكيك في الجهود التي بذلها الأئمة الأعلام في خدمة السنة النبوية حتى صارت صافية نقية.

[1288]. طاهر الجزائري: توجيه النظر، ج1/ ص372.

[1289]. المصدر السابق نفسه.

[1290]. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها، ص544.

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقنا إلى الوصول إلى الختام، ويسر لنا الأمور العظام، وبعد:
بعد معايشتي الطويلة مع البحث قد توصلت إلى نتائج مهمة، وأوجزها في ما يلي:

- الجامع الصحيح للإمام البخاري له مكانة سامية في نفوس المسلمين على تنوع مذاهبهم، وأن المحدثين اهتموا به اهتماماً بالغاً؛ منها الدفاع عن الأحاديث التي انتقدت فيه.
- الجامع الصحيح انتقدت فيه بعض الأحاديث من قبل بعض الحفاظ والمحدثين عن طريق الدراية والمعرفة والعلم، وهذا يدل على أنهم لم يقلدوا البخاري في أحكامه بل بعد الدراسة والتمعن فيه ظهر لهم شدة انتقاء مصنفه لأحاديث كتابه، لذا أنزلوه منزلته العالية.
- الدارقطني حافظ كبير، وله جهود مشكورة ويد بيضاء في خدمة السنة النبوية عامة، و كتاب الجامع الصحيح خاصة.
- لا يمكن أن تُستغل انتقادات الدارقطني واستدراكاته للهجوم على السنة النبوية على وجه العموم، وأحاديث البخاري على وجه خصوص، فما انتقده وافقه بعض العلماء وخالفه بعضهم في ذلك، وقد دافع ابن حجر وبين الانتقاد حديثاً حديثاً في مقدمة فتح الباري.
- من خلال الدراسة يتبين أن شروط الحديث المقبول عند الدارقطني هي الشروط الخمسة التي عند غيرها من العلماء، وهي:(الضبط، والعدالة، واتصال السند، وعدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة).
- أبو رية لم يكتف بما سطره علماء الحديث حول قبول الحديث ورده، بل زاد شروطاً أخرى، وقعد قواعد بنفسه وهذا كله في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي لقواعده فقد وقع في التناقض والتضارب.
- الدارقطني مشهور بانتقاده الجامع الصحيح وقد انتقده انتقاداً علمياً ولم يشذ عن منهج الراسخين في الحديث وعلومه، لذا اهتموا بانتقاداته، وأذعنوا له في بعض ما خالف فيه البخاري في صحيحه.
- أبو رية له موقف سلبي بحت حول البخاري وصحيحه، وهو متحامل عليهما، يذكر الشبهة ويعممها على البخاري في أحاديثه كلها دون دليل.
- معظم انتقادات أبي رية وجهت إلى أبي هريرة وأحاديثه، لأنه أحفظ راوٍ بين الصحابة وأكثرهم رواية، ومروياته تبلغ الآلاف.
- انتقادات أبي رية ليست انتقادات علمية منضبطة بل فيها الغموض والتعميم والتنقيص والتضارب.
- لم أجد أنهما متفقين في المنهج والنقد والمكانة عند العلماء، بل انتقادات الدارقطني بناء على علم وحجة ودليل (بناء على قواعد علوم الحديث)، وانتقادات أبي رية في دون حجة ودليل، إنما بناء على الذوق وعقله الخاص.
- الحديث الصحيح لا يتعارض مع القرآن ولا مع العقل السليم قط.
- إن وجد التعارض بين الحديث والعقل فإما أن الحديث لم يصح، وإما أن العقل لم يفهم النص على وجه صحيح.
- وإن وجد التعارض بين الحديث مع ظاهر القرآن؛ فإما أن الحديث لم يثبت أصلاً، أو إما أن التعارض ظاهري وليس حقيقياً، وإن كان حقيقياً فيمكن الجمع أو الترجيح أو الحكم على أحدهما بالنسخ، أوإما أن منشأ الخطأ من قصور الناظر فيهما، وعليه فلا يجوز الإقدام والتسرع في دعوى التعارض بينهما.
- من أهم ملامح انتقادات الدارقطني أنها مبنية على اجتهاد منضبط، يحتمل الخطأ

والصواب، بل قد يراجع عن بعض انتقاداته وهذا يدل على تجرده للوصول إلى الحق والصواب، وبعده عن هوى النفس ومقررات مسبقة.

- ومن أهم ملامح انتقادات أبي رية أنها تجزم بتخطئة البخاري وبرد مروياته بالعموم، وتجريح رجاله، والتهكم بهم والطعن فيهم، بل قد يحرف النصوص لأجل إثبات الطعونات والتشكيك في رجال البخاري ومروياته.
- مستندات أبي رية في انتقاداته عبارة عن آراء شاذة، أو زلات بعض العلماء، أو تفخيم آراء ضعيفة، أو الاستدلال بأناس ليسوا من أهل الحديث الراسخين فيه.
- لم يوافق أحد من علماء الحديث أبا رية على ما ذهب إليه في شذوذاته وآرائه الضعيفة.
- النقد العلمي المبني على القواعد المتينة والأسس الشرعية مقبول من كل أحد، بخلاف التنقص والتحامل وما أشبههما من الأمور التي تبعد المرء عن روح الموضوعية والبحث العلمي؛ فهذا مردود على كل أحد.
- هناك فرق بين النقد العلمي المنضبط الذي قام به الدارقطني وأمثاله من العلماء المحققين، وبين التنقص والهجوم على البخاري وكتابه كما قام به أبو رية ومن على شاكلته.
- علماء الحديث لهم جهود مشكورة في الدفاع عن الجامع الصحيح، وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر فله القدح المعلى والنصيب الأوفر في هذا الباب، وكل من أتى بعده فهو عيال على تصانيفه التي خدم بها الجامع الصحيح.
- علماء الحديث لم يكتفوا بالنقد الخارجي(السند) للحديث، بل اهتموا بالنقد الداخلي(المتن) اهتماماً بالغاً كما يدل على ذلك تقعيدهم لقواعد دفع التعارض بين النصوص من الكتاب والسنة وكيفية الجمع والترجيح بينها.
- لا يمكن الاستغناء عن الإسناد لمعرفة قبول الحديث أو ردِّه، فالإسناد والمتن شيئان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر.

التوصيات

- جمع جميع آراء الدارقطني حول رجال البخاري ودراسته ومقارنة بأقوال غيره من العلماء والمحدثين.
- جمع جميع انتقادات الدارقطني ومحاولة استيعابها في دراسة مستقلة، مع بيان تراجعات الدارقطني في انتقاداته وأسبابها وكيفية التعامل مع آرائه المختلفة.
- إبراز جهود الدارقطني في خدمة الصحيحين في بحث محكم.
- دراسة موسعة لبعض المسائل التي أثارها أبو رية؛ مثل تبييض الجامع الصحيح قبل وفاة مؤلفه، وبيان مآل هذا القول وما له وما عليه من المؤاخذات، وكذلك بنسبة وجود الحديث المتواتر وبيان الفرق بين مآخذ أبي رية في نفيه المتواتر مع مآخذ العلماء المتقدمين الذين يُفهم من أقوالهم أنهم يقولون بعدم وجود التواتر في الأحاديث النبوية.
- جهود الحافظ ابن حجر في خدمة الجامع الصحيح.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

حرف الألف:

- إبراهيم الجرمي: معجم علوم القرآن، دار القلم، دمشق، ط1، 1422هـ/2001م.
- إبراهيم اللاحم: الاتصال والانقطاع، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1426هـ.
- ابن أبي الحديد(1285هـ): شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ط2، 1387هـ/1967م.
- ابن أبي حاتم(327هـ): عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي: تقدمة الجرح والتعديل، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1271هـ.
- ابن أبي عاصم(287هـ): أبو بكر أحمد بن عمرو: السنة، تحقيق باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميعي، الرياض، اسعودية، ط3، 1426هـ/2005م.
- ابن الجوزي(975هـ):عبدالرحمن بن علي بن الجوزي: كشف مشكل الصحيحين، حققه ورتبه وفهرسه مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 1420هـ/2000م.
- ابن الشاط(723هـ): قاسم بن عبدالله بن محمد الأنصاري: إدرار الشروق على أنوار الفروق، مطبوع بهامش الفروق للقرافي، تحقيق عمر حسن الخيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1432هـ/2011م.
- ابن الصلاح(648هـ): أبو عمرو عثمان صلاح الدين: معرفة علوم الحديث ومعه نكت الحافظ العراقي ونكت ابن حجر، حققها وآلف بينها وعلق عليها أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن القيم-الرياض-، دار ابن عفان-مصر-، ط1، 1429هـ/2008م.
- ابن القطان(628هـ): أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ/1997م.
- ابن القيم(751هـ): أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية: منار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق يحيى بن عبد الله الثمالي، دار علم الفوائد، السعودية، ط1، 1428هـ.
- ابن القيم(751هـ): أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية: الصواق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط3، 1418هـ/1998م.
- ابن القيم(751هـ): أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ/2019م.
- ابن القيم(751هـ): أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، تحقيق زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، السعودية، ط1، 1428هـ.
- ابن القيم(751هـ): أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الجوزي: إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، سوريا، ط1، 1421هـ/2000.
- ابن تيمية(728هـ): أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام: الرسالة العرشية-ضمن المجلد الأول من جامع الرسائل-، حققه واعتنى به فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ/2010م.

- ابن تيمية(728هـ): أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام: قنوت الأشياء كلها لرب العالمين- ضمن جامع الرسائل-، تحقيق محمد رشاد سالم، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1389هـ/1969م.
- ابن تيمية(728هـ): أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، السعودية، ط1، 1426هـ.
- ابن تيمية(728هـ): أحمد بن عبدالحليم: جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، تحقيق محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1429هـ.
- ابن حبان(354هـ): أبوحاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، تحقيق محمد علي سونمر وخالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1433هـ/2012م.
- ابن حجر(852): أحمد بن علي بن محمد العسقلاني: النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق أبو معاذ طارق عوض الله، دار ابن القيم-السعودية- ودار ابن عفان-مصر-، ط1، 1429هـ/2008م.
- ابن حجر(852): أحمد بن علي بن محمد العسقلاني: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق وتعليق عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1428هـ.
- ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1431هـ/2010م.
- ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي العسقلاني: التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير، دراسة وتحقيق محمد الثاني بن عمر بن موسى، اعتنى بإخراجه وتنسيقه وصنع فهارسه أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، مصر، ط1، 1428هـ/2007م.
- ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار إحياء التراث العربي، طبعة مصورة.
- ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي العسقلاني: لسان الميزان، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ.
- ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي بن العسقلاني: شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق وشرح أبو معاذ طارق عوض الله، دار المأثور، السعودية، ط1، 1432هـ/2011م.
- ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، بعناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1429هـ/ 2008م.
- ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق ناصر بن الهاب المطيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1431هـ.
- ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: هداية الساري لسيرة البخاري، تحقيق حسنين سلمان مهدي، دار البشائر الإسلامية-لبنان- دار الكمال المتحدة-سوريا-، ط1، 1432هـ/2011م.
- ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة، السعودية، ط3، 1431هـ/2010م.
- ابن حجر(852هـ): أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، حققه أبو الفداء عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ/1986م

- ابن رجب(795هـ): زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي: شرح علل الترمذي، تحقيق ودراسة همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1407هـ/1987م.
- ابن رشيد السبتي(721هـ): أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد الفهري: السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، دراسة وتحقيق أبوعبدالرحمن صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط1، 1417هـ.
- ابن زريق الحنبلي(803هـ): ناصر الدين محمد بن عبدالرحمن بن محمد المقدسي: من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن، تحقيق أبي عبدالله حسين بن عكاشة، دار النوادر، ط2، 1432هـ/2011م.
- ابن طاهر(507هـ):أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: شروط الأئمة الستة، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بهم عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط2، 1426هـ/2005م.
- ابن عماد(1089هـ): عبد الحي بن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ.
- ابن قتيبة(227هـ): أبومحمد عبدالله بن مسلم : تأويل مختلف الحديث، خرج أحاديثه وعلق عليه أبي المظفر سعيد بن محمد السناري، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ/2006م.
- ابن كثير(774هـ): أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي: البداية والنهاية، حققه جماعة من المحققين تحت إشراف عبدالقادر الأرنؤوط وبشار عواد معروف، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط3، 1434هـ/2013م.
- أبو أيمن عبدالعزيز العثيم وأبومطيع السندي عطاء الله فيض: دراسة الأسانيد، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ/1999م.
- أبو شهبة(1983م): محمد بن محمد: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1426هـ/2006م.
- أبو طالب نصر الله عبد الله: تباشر الإنجيل والتوراة بالإسلام وروسوله محمد، دار الذخائر، السعودية، ط4، 1431هـ/2010م.
- أبوالطيب مولود السريري السوسي: معجم الأصوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2002م.
- أبوالعباس الشحري: الصحابة كلهم عدول بلا استثناء، دار سبيل المؤمنين، مصر، بدون معلومات أخرى.
- أبوعبدالله أشرف خليفة السيوطي: قضايا حديثية، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، بدون معلومات أخرى.
- أبوعبدالملك أحمد مسفر العتيبي: نقض افتراءآت المؤرخين والنقاد حول شحصية حسان بن ثابت، دار بلنسة، الرياض، ط1، 1414هـ.
- أبويحيى زكريا بن غلام قادر: الألباني ومنهج الأئمة المتقدمين في علم الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 1431هـ/2010م.
- أحمد العلاونة: ذيل الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 1418هـ.
- أحمد بن حنبل(241هـ): المسند، تحقيق أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحيث، القاهرة، مصر، ط1، 1416هـ/1995م.
- أحمد بن حنبل(241هـ): كتاب العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وتخريج وصي الله بن محمد

عباس، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1427هـ/2006م.
- أحمد بن عطية الوكيل: نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم أبو إسحاق الحويني، دار ابن عباس، مصر، ط2، 1433هـ/2012م.
- أحمد بن يحيى بن المرتضى: طبقات المعتزلة، تحقيق سُوسنة ديفلد وفلزَرْ، نشرها الجمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، لبنان، 1380هـ/ 1961م.
- أحمد بن يوسف السيد: تثبيت حجية السنة ونقض أصول المنكرين، من منشورات مركز تكوين للدراسات والأبحاث، السعودية، ط1، 1438هـ/2017م.
- أحمد زكريا ياسوف: الصحابة حراس الحديث النبوي، دار اقرأ، سوريا، ط1، 1426هـ/2006م.
- أحمد عادل الغريب: تثبيت حجية خبر الواحد، من منشورات مركز التفكر للبحوث والدراسات، ط1، 1437هـ/2016م.
- أحمد عمر هاشم: دفاع عن الحديث النبوي، مكتبة وهبة، مصر، ط1، 1421هـ/2000م.
- أحمد مصطفى متولي: الموسوعة الذهبية في إعجاز القرآن الكريم والسنة النبوية، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1426هـ/2005م
- الأشعري(324هـ): أبوالحسن علي بن إسماعيل: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط5، بدون سنة طبع.
- الألباني(1420هـ): محمد بن ناصر الدين: صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، ط3، 1408هـ/1988م.
- الألباني(1420هـ): محمد ناصر الدين: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، بإشراف محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، ط2، 1405هـ/1985هـ.
- الألوسي(1270هـ): أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود أفندي الحسيني: الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية، تحقيق أبي عبد الحق عبيد الله الأثري، من منشورات موقع الفرقان، ط1، 1428هـ/2007م.
- الإمام: أبي نصر محمد بن عبدالله: نقض النظريات الكونية، دار الآثار، اليمن، ط1، 1429هـ/2008م.
- الآمدي(631هـ): أبوالحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم التغلبي: الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي، السعودية، ط1، 1424هـ/2003م.

حرف الباء

- الباتلي: أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة عند المحدثين-دراسة توثيقية مقارنة-، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط1، 1426هـ/2005م.
- البخاري(256هـ): محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مصورة عن الطبعة الأولى بهند.
- البخاري(256هـ): محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: الجامع الصحيح، اعتنى به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ.
- البدر: عبدالمحسن بن حمد العباد: فضل أهل البيت وعلو مكانتهم عند أهل السنة والجماعة، من منشورات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط1، 1424هـ.
- البرقاني(425هـ): أبوبكر أحمد بن محمد الخوارزمي: السؤالات، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1427هـ/2006م.
- بكر أبوزيد(1429هـ): النظائر، دار العاصمة، السعودية، ط1، 1432هـ.

- بكرأبوزيد(1429هـ): المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، دار العاصمة، السعودية، ط1، 1417هـ/1997م.
- بلال فيصل الحبر البغدادي: علل الأصوليين في رد متن الحديث والاعتذار عن العمل به، دار العلا، مصر، ط1، 1436هـ/2015م.
- البيروتي: محمد درويش الحوت(1277هـ): أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، ترتيب عبدالرحمن بن محمد بن درويش الحوت، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.
- البيهقي(458هـ): أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي: الأسماء والصفات، تحقيق عبدالله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، السعودية، ط1، 1413هـ.

حرف التاء

- الترمذي(279هـ): أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة: الجامع السنن، اعتنى بها الطاف ايندسَنز للنشر والتوزيع، كراتشي، باكستان، 1430هـ/2009م.
- التهانوي(1263هـ): محمد بن أشرف علي: الانتباهات المفيدة في حل الاشتباهات الجديدة، نقله إلى العربية نور البشر محمد نور الحق، مكتبة جامعة دار العلوم كراتشي، باكستان، بدون رقم الطبعة، 1429هـ.

حرف الثاء

- ثامر حتاملة: نقد الحديث النبوي بالعلم التجريبي، بحث محكم، مجلة جامعة بنغول، عدد60، سنة2014م.

حرف الجيم

- الجديع: عبدالله بن يوسف: تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط3، 1428هـ/2007م.
- جمعة فتحي عبدالحليم: روايات الجامع الصحيح ونسخه، دار الفلاح للتحقيق العلمي، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط1، 1434هـ/2013م.
- جولدزيهر(1921م): العقيدة والشريعة في الإسلام، نقله إلى العربية محمد يوسف موسى وعبدالعزيز عبدالحق وعلي حسن عبدالقادر، دار الرائد، بيروت، لبنان، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتاب المصري، 1946م.
- الجويني(478هـ): إمام الحرمين عبدالملك بن عبدالله: البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبدالعظيم الديب، دار الوفاء، مصر، ط3، 1412هـ/1992م.

حرف الحاء

- حاتم بن عارف العوني: شرح موقظة الذهبي، اعتنى به عدنان زايد الفهمي وبدر زايد الفهمي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2، 1428هـ.
- حارث سليمان الضاري(1436هـ): الإمام الزهري وأثره في السنة، جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، شعبة الحديث، رسالة دكتوراه، مصر، 1978م.
- الحازمي(584هـ): أبو بكر محمد بن موسى: شروط الأئمة الخمسة، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بهم عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط2، 1426هـ/2005م.
- الحاكم(405هـ): أبوعبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري: معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين وتخريج زهير شفيق الكبي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1417هـ/1997م.
- الحجوي(1376هـ): محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي: الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، دراسة وتحقيق محمد بن عزوز، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1،

1424هـ/2003.
- حسن بن محمد حسن الأسمري: النظريات العلمية الحديثة مسيرتها الفكرية وأسلوب التغريبي في التعامل معها، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية، ط1، 1433هـ/2012م.
- حمد بن إبراهيم العثمان: المحرر في مصطلح الحديث، دار الفرقان، مصر، ط1، 1434هـ/2013م.
- حمزة أبوالفتح النعيمي: المنهج العلمي للتعامل مع السنة النبوية عند المحدثين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1419هـ/1999م.
- حمزة وسيم البكري: تعدد الحادثة في روايات الحديث النبوي-دراسة تأصيلية نقدية-، كلية الشريعة، رسالة دكتوراه، الأردن، 2011م.

حرف الخاء

- خادم حسين إلهي: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، مكتبة الصديق، السعودية، ط2، 1421هـ/2000م.
- خالد بن عبدالله القاسم: مفتريات وأخطاء دائرة المعارف الإسلامية "الإستشراقية"، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- خالد عبداللطيف محمد: مسائل أصول الحدين المبحوثة في علم أصول الفقه-عرض ونقد على ضوء الكتاب والسنة-، الجامعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، المدينة النبوية.
- الخطابي(388هـ): أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق ودراسة محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، نشره جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- الخطيب البغدادي(463هـ): أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: تقييد العلم، تحقيق سعد عبدالغفار علي، دار الاستقامة، مصر، ط1، 1429هـ/2008م.
- الخطيب البغدادي(463هـ): أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، حققه وعلق عليه محمد أحمد الهلالي، مكتبة عباد الرحمن، مصر، ط1، 1435هـ/2014م.
- الخطيب البغدادي(463هـ): أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: الفصل للوصل المدرج في النقل، دراسة وتحقيق عبدالسميع محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1418هـ/1997م.
- الخطيب البغدادي(463هـ): أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: الكفاية في علم الرواية، بدون معلومات أخرى.
- الخطيب البغدادي(463هـ): أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: تأريخ البغداد، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م.
- الخطيب التبريزي(توفي بعد 737هـ): أبو عبد الله محمد بن عبد الله العمري: مشكاة المصابيح، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، سوريا، ط3، 1405هـ/1985م.
- خليل إبراهيم ملا خاطر: الإصابة في صحة حديث الذبابة، دار القبلة، السعودية، ط1، 1405هـ.
- خليل إبراهيم ملا خاطر: مكانة الصحيحين، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط1، 1402هـ .
- خليل مأمون شيحا: تقريب الثقات لابن حبان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1،

1428هـ/2007م.

حرف الدال

- الدارقطني(385هـ): أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي: الإلزامات والتتبع، دراسة وتحقيق مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار، اليمن، ط3، 1430هـ/2009م.
- الدارقطني(385هـ): أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي: المؤتلف والمختلف، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ.
- الدارقطني(385هـ): أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي: الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح، تحقيق سعد بن عبدالله آل حميد، دار الصميعي، السعودية، ط1، 1427هـ/2006م.
- الدارقطني(385هـ): أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي: السنن، حققه جماعة من المختصين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2004م.
- الدارقطني(385هـ): أبوالحسن علي بن عمر بن أحمدبن مهدي: الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، تحقيق أبي عبدالباري رضا بن خالد الجزائري، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ/1997م.
- الدارقطني(385هـ): أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وأبي المنذر خالد المصري، دارطيبة، السعودية، ط1، 1432هـ/2011م.

حرف الذال

- الذهبي(1977م): محمد حسين: التفسير والمفسرون، بدون معلومات أخرى.
- الذهبي(748هـ): شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: الموقظة، اعتنى به عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط8، 1425هـ.
- الذهبي(748هـ): شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل-ضمن أربع رسائل في علوم الحديث-، اعتنى بهم عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط7، 1428هـ/2007م.
- الذهبي(748هـ): شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المختصين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط11، 1422هـ/2001م.
- الذهبي(748هـ): شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، تحقيق إبراهيم سعيد إدريس أبو عبد الله، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م.
- الذهبي(748هـ): شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ.
- ذياب بن سعد آل حمدان الغامدي: تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة، الدار الأثرية، مصر، ط1، 1432هـ/2011م.

حرف الراء

- الراجحي: عبدالعزيز بن فيصل: قدوم كتائب الجهاد لغزو أهل الزندقة والإلحاد، دار الصميعي، السعودية، ط1، 1419هـ/1998م.
- الرازي(606هـ): فخرالدين محمد بن عمر بن الحسين: المحصول في علم أصول الفقه،

اعتنى بها عزالدين ضلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008م.
- الرازي(666هـ): محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1967م.
- الرافعي(1356هـ): مصطفى صادق: رسائل الرافعي، الدار العمرية، بدون معلومات أخرى.
- الرَّباح: خالد بن محمد بن عبدالرحمن: جهود ابن تيمية في الدفاع عن آل البيت، جامعة الإمام محمد بن سعود، رسالة ماجستير، الرياض، السعودية.
- ربيع بن هادي المدخلي: حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، دار المنهاج، مصر، 1426هـ/2005.
- الرحيلي:عبدالله بن ضيف الله: الإمام الدارقطني وكتابه السنن، قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة الدكتوراه، الرياض، السعودية، سنة 1403هـ، وقد نشر فيما بعد بعنوان"الإمام أبوالحسن الدارقطني" عن دار الأندلس الخضراء، في السعودية.
- الرستافي: محمد سميعي: القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي من خلال كتاب منهاج الطالبين-دراسة مقارنة بأشهر المذاهب الفقهية-، كلية الشرية والقانون، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، السودان، 1425هـ/2004م.
- الرضوي: السيد المرتضى: مع رجال الفكر في القاهرة، دار الإرشاد للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط4، 1418هـ/1998م.
- الرومي: فهد بن عبدالرحمن: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط5، 1422هـ/2002م.

حرف الزاء

- زايد بن حسن الوصابي العُمري: الجامع في أحاديث وآثار الفرائض، دار الآثار، اليمن، ط1، 1428هـ/2007م.
- الزركشي(794هـ): بدر الدين أبي عبدالله الشافعي: النكت على ابن الصلاح، تحقيق ودراسة زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، مصر، ط1، 1429هـ/2008م.
- الزركلي(1976م): خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط12، 1997م.

حرف السين

- السخاوي(902هـ): شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن الشافعي: الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ أهل التاريخ، تحقيق المستشرق فرانز روزنثال، ترجمة صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ/1986م.
- السخاوي(902هـ): شمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق عبدالكريم الخضير ومحمد آل فهيد، دار المنهاج، الرياض، السعودية، ط2، 1432هـ.
- سعد بن عبدالله بن سعد الماجد: موقف المستشرقين من الصحابة، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، رسالة دكتوراه، الرياض، السعودية، 1426هـ.
- سعد بن مقبل الحريري: ظاهرة إهدار السياق في الخطاب الحداثي-دراسة تحليلية نقدية-، من منشورات مركز التأصيل للدراسات والبحوث، السعودية، ط1، 1437هـ/2016م.
- السعدي(1376هـ): عبد الرحمن بن ناصر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير الكلام المنان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.

- سليمان بن محمد الدّبيخي: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين-جمعا ودراسة-، الجامعة الإسلامية، كلية الدعوة وأصول الدين، رسالة دكتوراه، المدينة النبوية، 1424هـ.
- سليمان بن محمد الدبيخي: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط2، 1431هـ.
- السندي: عبدالقادر بن حبيب الله: دفاع عن أبي هريرة وإزالة الشكوك والشبهات حوله وحول مروياته، دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة النبوية، ط1، 1418هـ/1997م.
- سيد بن حسين العفاني: رياض الجنة في الرد على المدرسة العقلية ومنكري السنة، دار العفاني، مصر، ط1، 1426هـ/2006م.
- السيوطي(911هـ): جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ضبطه وعلق عليه محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1432هـ/2011م.

حرف الشين

- الشاطبي(790هـ): أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخيمي: الموافقات، تحقيق أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن القيم، السعودية، ط3، 1430هـ/2009م.
- الشافعي(204هـ): محمد بن إدريس: الأم، تحقيق وتخريج رفعت فوزي عبدالمطلب، دار الوفاء، مصر، ط4، 1432هـ/2011م.
- الشافعي(204هـ): محمد بن إدريس: الرسالة، تحقيق وشرح أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1426هـ/2005.
- الشافعي(254هـ): محمد بن إدريس: جماع العلم، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، مصر.
- الشربيني: عماد السيد محمد إسماعيل: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها، قسم الحديث النبوي بكلية أصول الدين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بالقاهرة، سنة 1419هـ / 1999م.
- الشنقيطي(1393هـ): محمد الأمين بن محمد المختار الجكني: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، أشرف على طبعه بكر بن عبدالله أبو زيد، دار عالم الفوائد، السعودية، ط3، 1433هـ.
- الشوكاني(1250هـ): محمد بن علي: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1427هـ.
- الشوكاني: (1250هـ): محمد بن علي: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق وتعليق محمد صبحي حسن الحلاق، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ/2003م.

حرف الصاد

- الصاعدي: عزيزة بنت سعيد بن شاهر: منهج ابن العربي في بيان مكانة الصحابة والدفاع عنهم، جامعة طيبة، رسالة ماجستير، السعودية.
- الصنعاني(1182هـ): محمد بن إسماعيل الأمير: تيسير النقاد إلى تيسير الاجتهاد-ضمن ثلاث رسائل-، مكتب التراث العربي، بغداد، بدون معلومات أخرى.
- الصنعاني(1182هـ): محمد بن إسماعيل الأمير: ثمرات النظر في علم الأثر-مطبوع مع متن النخبة لابن حجر-، تحقيق وتعليق عبدالحميد بن صالح آل أعوج سبر، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م.
- صهباء محمد بندوق: أبوهريرة ذاكرة عهد النبوة، دار السلام، مصر، ط1، 1430هـ/2009م.

حرف الضاد

- الضويحي: علي بن سعد بن صالح: فتح الولي الناصر بشرح روضة الناظر، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1430هـ.

حرف الطاء

- طاهر الجزائري(1338هـ): طاهر بن محمد بن صالح الجزائري الدمشقي الحسيني: توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، تحقيق أبو همام محمد الصَّومعي البيضاني، دار الإمام أحمد، مصر، ط1، 1433هـ/2012م.
- الطبراني(360هـ): سليمان بن أحمد بن أيوب: طرق حديث (من كذب علي متعمداً)، تحقيق علي بن حسن الحلبي وهشام بن إسماعيل السقا، المكتب الإسلامي-بيروت-، دار عمّار-عمّان-، ط1، 1410هـ/1990م.
- الطريفي: عبد العزيز بن مرزوق: التقرير في أسانيد التفسير، مكتبة دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، ط1، 1432هـ.
- الطوفي(716هـ): نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبدالقوي: شرح مختصر الروضة، تحقيق عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، سوريا، ط1، 1432هـ/2011م.

حرف العين

- عبدالجواد حمام: جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي-دراسة تأصيلية تطبيقية-، كلية الشريعة، رسالة دكتوراه، دمشق، سوريا.
- عبدالحافظ الكبيسي: الصحابة امتياز رباني، دار النهضة، سوريا، ط1، 1428هـ/2007م.
- عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي: شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1416هـ/1996م.
- عبدالسلام بن إبراهيم بن محمد الحصين: التعارض وطرق دفعه عند ابن تيمية، قسم أصول الفقه بكلية الشريعة، رسالة دكتوراه، الرياض، السعودية.
- عبدالعزيز حسين عطورة: الإمام الشافعي وأثره في علم الحديث، مكتبة الإرشاد، استانبول، تركيا، ط1، 1437هـ/2016م.
- عبدالفتاح أبو غدة: تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، نشره مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1414هـ/1993م.
- عبدالقادر بن محمد عطا الصوفي: موقف الشيعة الأثني عشري من صحابة رسول الله، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، المدينة النبوية، 1411هـ.
- عبدالقادر صوفي: الصاعقة في نسف أباطيل وافتراءات الشيعة على أم المؤمنين عائشة، أضواء السلف، مصر، ط1، 1425هـ/2004م.
- عبدالكريم الخضير: الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، دار المنهاج، السعودية، ط2، 1426هـ.
- عبدالكريم بن إبراهيم بن محمد آل غضية: معجم ما يخص آل البيت النبوي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1420هـ.
- عبدالله بن عبدالهادي القحطاني: الصحابة والصحبة وشبهات حول عدالة الصحابة وضبطهم، دار العاصمة، السعودية، ط1، 1435هـ/2014م.
- عبدالمحسن العباد البدر: دراسة حديث "نضر الله امرأ سمع مقالتي" رواية ودراية، مطبوع ضمن المجلد الثالث من مجموع كتب الشيخ ورسائله، عن دار التوحيد للنشر، السعودية، ط1، 1428هـ.
- عبدالمنعم صالح العلي الغزي: دفاع عن أبي هريرة، دار القلم، بيروت، لبنان، ط2، 1981م.

- عثمان بن محمد الخميس: حقبة من التأريخ، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، ط6، بدون سنة الطبع.
- العظيم آباد(توفي قبل 1322هـ): أبوعبدالرحمن شرف الحق محمد أشرف الحق الصديقي: عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق يوسف الحاج أحمد، دار الفيحاء، سوريا، ط1، 1430هـ/2009م.
- العلائي(761هـ): أبو سعيد صلاح الدين بن خليل بن كيكلدي: تحقيق منيف الرتبة لمثن ثبت له شرف الصحبة، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط1، 1410هـ.
- العلائي(761هـ): أبو سعيد صلاح الدين بن خليل بن كيكلدي: كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب، دراسة وتحقيق عبدالجواد حمام، دار النوادر، سوريا، ط2، 1432هـ/2011م.
- العلائي(761هـ): صلاح الدين أبو سعيد صلاح الدين بن خليل كيكلدي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1426هـ/2005م.
- علي بن إبراهيم شابيه النَسيَّ: النكت التيمية على الأصول الحديثية، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1431هـ.
- عماد علي عبدالسميع: الشهادة والرواية عند الفقهاء والمحدثين-دراسة مقارنة-، دار المأثور، المدينة المنورة، ط1، 1435هـ/2014م.
- عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، 1376هـ.
- عمر سليمان الأشقر(1437هـ): نظرات في أصول الفقه، دار النفائس، الأردن، ط3، 1436هـ/2015م.
- عيسى بن محسن النعيمي: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد-دراسة لما في الصحيحين-كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، رسالة ماجستير، مكة المكرمة.

حرف الغين

- غازي محمود الشمري: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية-دراسة نقدية-، كلية أصول الدين، قسم السنة والحديث بجامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير، السودان، 1430هـ/2009م.
- الغزالي(505هـ): أبو حامد محمد بن محمد: القسطاس المستقيم ضمن(مجموعة رسائل الإمام الغزالي-القسم الثالث-)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط5، 2011م.
- الغزالي(505هـ): أبو حامد محمد بن محمد: المستصفى من علم الأصول، دار صادر-مصورة عن مطبعة الأميرية بمصر.

حرف الفاء

- فالح عبدالله ارتيبان العجمي: ضوابط وفوائد في معرفة الحديث الموضوع، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، ط1، 1434هـ/2012م.
- فريد إسماعيل التوني: عبودية الكائنات لرب البريات: دار لإيمان، مصر، ط1، 2008م.
- فهمي أحمد القزاز: أقوال الإمام البخاري في علوم الحديث في كتابه الجامع الصحيح، دار النهج، حلب، سوريا، ط1، 1429هـ/2008م.
- الفوزان: عبدالله بن فوزان بن صالح: مختلف الحديث عند الإمام أحمد-جمعاً ودراسة-، قسم فقه السنة في كلية الحديث الشريف، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، 1424هـ.

حرف القاف

- قاسم علي سعد: نشأة الإسناد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ/2010م.
- القاضي عياض(544هـ): أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي: إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء ودار الندوة العالمية، الرياض، ط2، 1425هـ/2004م.
- القاضي عياض(544هـ): أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي: الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع، تحقيق أبي همام محمد بن علي الصومعي البيضاني، الناشر الثمين، المملكة العربية السعودية، ط1، 1438هـ/2017م.
- القرافي(684هـ): شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس المالكي: الفروق، تحقيق عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، دمشق-سوريا، ط2، 1432هـ/2011م.
- القرطاجي: الطاهر بن الهادي الحسني: من هم آل البيت؟، دار وحي القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ/2004م.
- القسطلاني(923هـ): شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القاهري الشافعي: إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق، مصر، ط7، 1323هـ.
- القصيمي(1353هـ): عبد الله بن علي النجدي: مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، مراجعة وتحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/1985م.
- القناص: محمد بن عبدالله: إتحاف أهل الأثر بشرح نزهة النظر، دار الصميعي، السعودية، ط1، 1433هـ/2012م.

حرف الكاف

- الكتاني(1245هـ): أبو عبدالله محمد بن أبي الفيض جعفر الحسني الإدريسي: نظم المتناثر في الحديث المتواتر، اعتنى به عبدالحفيظ بن الحسن، دار المعارف، سوريا.
- كيلاني خليفة: منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء، دار المحدثين، مصر، ط1، 1431هـ/2010م.

حرف اللام

- اللحيدان: عبدالعزيز بن صالح آل إبراهيم: قرائن ترجيح التعديل والتجريح-دراسة نظرية تطبيقية-، دار التدمرية، السعودية، ط1، 1430هـ/2009م.
- اللكنوي(1304هـ): أبي الحسنات محمد عبدالحي الهندي: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، حققه وعلق عليه عبدالفتاح أبوغدة، دار السلام، القاهرة، ط7، 1421هـ/2000م.

حرف الميم

- المرداوي(885هـ): علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان: تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، تحقيق عبدالله هاشم وهشام العربي، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط1، 1434هـ/2013م.
- ماجد رياض العليوي: تعدد روايات الحديث النبوي وأثره في الحكم على الحديث-دراسة تأصيلية تطبيقية-، كلية الشريعة، قسم الحديث النبوي، رسالة دكتوراه، دمشق، 1431هـ/2010م.
- ماهر الفحل: الجامع في العلل والفوائد، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1431هـ.
- المتقي الهندي(975هـ): علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، اعتنى به إسحاق الطيبي، بيت الأفكار الدولية، بدون معلومات أخرى.

- محمد أبو شهبة(1403هـ): السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، دار القلم، دمشق، ط10، 1430هـ/2009م.
- محمد أبوالليث الخيرآبادي: تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، دار النفائس، الأردن، ط1، 1429هـ/2009م.
- محمد أحمد عيسى: موسوعة الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م.
- محمد أحمد محمد فرج عطية: طه حسين والفكر الاستشراقي، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر، ط1، 1435هـ/2014م.
- محمد إسماعيل المقدم: المهدي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط10، 1429هـ/2008م.
- محمد الثاني عمر موسى: المدرسة الحديثية في مكة والمدينة وأثرها في الحديث وعلومه، كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، بالمدينة النبوية، 1426هـ.
- محمد أمحزون: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين، دار السلام، مصر، ط3، 1432هـ/2011م.
- محمد بن أحمد العلوي الإسماعيلي(1367هـ): توضيح طرق الرشاد لحسم مادة الإلحاد في حديث صك الرسول المكلم موسى عليه السلام للملك المكرم الموكل بقبض أرواح العباد، دراسة وتحقيق محمد بن عزوز، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.
- محمد بن إسماعيل المقدم: الشهادتان أول واجب على كل إنسان، دار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1437هـ/2016م.
- محمد بن حامد آل عجلان: براءة أئمة آل البيت من عقيدة الاثنى عشرية في الإمامة والصحابة، مكتبة دار البرازي-سوريا-، دار الإمام مسلم-المدينة النبوية-، ط1، 1436هـ.
- محمد بن زين العابدين رستم: الجامع الصحيح للإمام البخاري وعناية الأمة الإسلامية به شرقاً وغرباً، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1434هـ/2013م.
- محمد بن عمر بازمول: الإعجاز العلمي في السنة النبوية تعريفه وقواعده، دار التوحيد والسنة؛ دار سبيل المؤمنين، مصر، ط1، 1428هـ/2007م.
- محمد بن عمر بازمول: مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين، دار الآثار، مصر، ط1، بدون سنة الطبع.
- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2015م.
- محمد زين العابدين رستم: نضرة أهل الحديث، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1435هـ/2014م.
- محمد سعيد العريان: حياة الرافعي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط3، 1375هـ/ 1955م.
- محمد طاهر حكيم: السنة في مواجهة الأباطيل، العدد 12 من سلسلة الشهرية تحت مسمى دعوة الحق، مصر.
- محمد عبدالرزاق أسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام، كلية دار العلوم، رسالة دكتوراه، القاهرة، مصر، 1426هـ/2005م.
- محمد عجاج الخطيب: أبو هريرة راوية الإسلام، مكتبة وهبة، مصر، ط3، 1402هـ/1982م.
- محمد محيي الدين عبدالحميد(1972م): شرح ألفية السيوطي في مصطلح الحديث، اعتنى به أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن القيم-السعودية- دار ابن عفان-مصر-، ط2،

1431هـ/2010م.
- محمد يسري إبراهيم: درة البيان في أصول الإيمان، دار اليسر، مصر، ط6، 1432هـ/2011م.
- محمود أبورية(1970م): أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة، ط6، ص7.
- محمود أبورية(1970م): شيخ المضيرة أبو هريرة، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط4، 1413هـ/1993م.
- محمود الطحان: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1417هـ/1996م.
- المزي(742هـ): جمال الدين أبو الحجاج يوسف: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1431هـ/2010م.
- مساعد الطيار: بحوث محكمة في علوم القرآن وأصول التفسير، من منشورات مركز التفسير للدراسات القرآنية، السعودية، ط2، 1436هـ/2015م.
- مسلم(261هـ): أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري: صحيح مسلم، اعتنى به أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار قرطبة، السعودية، ط2، 1430هـ/2009م.
- مشاري سعيد المطرفي: آراء محمد رشيد رضا العقائدية في أشراط الساعة الكبرى وآثارها الفكرية، جامعة آل البيت قسم أصول الدين، رسالة ماجستير، عمان، 2013م.
- المشهداني: محمد جاسم حمادي: في محكمة التاريخ ابن العلقمي والطوسي، دار القلم، دمشق، ط1، 1421هـ/2000م.
- مشهور حسن آل سلمان: التحقيقات والتنقيحات السلفيات على متن الورقات مع التنبيهات على المسائل المهمات، دار الإمام مالك، أبو ظبي، ط1، 1426هـ/2005م.
- مصطفى السباعي(1964م): السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار الوراق ودار ابن حزم، لبنان، ط2، 1430هـ/2010م.
- مصطفى بوعقل: إجماعات الأصوليين-جمع ودراسة-، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ/2010م.
- المطيعي(1354هـ): محمد بخيت بن حسين: توفيق الرحمن للتوفيق بين ما قاله علماء الهيئة وبين ما جاء في الأحاديث الصحيحة وآيات القرآن، دار المنهاج، السعودية، ط1، 1437هـ/2016.
- المعلمي(1386هـ): عبدالرحمن بن يحيى اليماني: الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، السعودية، ط1، 1434هـ.
- المعلمي(1386هـ): عبدالرحمن بن يحيى اليماني: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق محمد عُزير شمس ومحمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1434هـ.
- المعلمي(1386هـ): عبدالرحمن بن يحيى اليماني: المقدمات وما إليها-مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة-، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1434هـ.
- المعلمي(1386هـ): عبدالرحمن بن يحيى اليماني: طليعة التنكيل، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1434هـ.
- المعلمي(1386هـ): عبدالرحمن بن يحيى اليماني: مجموع رسائل في أصول الفقه -إرشاد العامه إلى معرفة الكذب وأحكامه-، تحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد،

السعودية، ط1، 1433هـ.
- المعلمي(1386هـ):عبدالرحمن بن يحيى اليماني: مجموع الرسائل الحديثة، تحقيق علي العمران، دار عالم الفوائد، السعودية، ط1، 1434هـ.
- المقدسي(600هـ): أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور: حديث الإفك، تحقيق وتخريج أبي أسامة سليم الهلالي، غراس للنشر والتوزيع، ط1، 1426هـ/2009م.
- منصور عبدالحميد النجار: الأريج في علم أصول التخريج، مكتبة العلوم والحكم، مصر، ط1، 1431هـ/2010م.
- المهلب بن أبي صفرة(436هـ): أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أسيد التميمي المالكي الأندلسي: المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، ضبط النسخة وعلق عليها أحمد بن فارس السلوم، دار التوحيد ودار أهل السنة، السعودية، ط1، 1430هـ/2009م.
- موسوعة السيرة النبوية الشريفة-مرتبة ألفبائياً-، إعداد جماعة من المختصِّين، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008م.
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف مانع بن حماد الجهني، نشره دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، الرياض، ط5، 1424هـ/2003م.
- الميداني(518هـ): أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم: مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، سوريا، ط3، 1393هـ.

حرف النون

- ناجي بن تركي الهجاري الشريف: تنبيه الحاذق في سيرة ومرويات جعفر الصادق، مؤسسة الضحى، بيروت، لبنان، ط1، 1434هـ/2013م.
- نافذ حسين حماد: أحاديث الصحيحين ورجالهما، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط1، 1434هـ/2013م.
- الندوي(1373هـ): السيد السليمان بن أبي الحسن: سيرة السيدة عائشة أم المؤمنين، عرَّبه وحققه وخرج أحاديثه محمد رحمة الله حافظ الندوي، دار القلم، سوريا، ط2، 1431هـ/2010م.
- نور الدين الوصابي: الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمانية أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار، اليمن، ط1، 1430هـ/2009م.
- النووي(676هـ): محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف: المنثورات في عيون المسائل المهمات المعروفة بفتاوى الإمام النووي-ترتيب ابن العطار-، تحقيق محمد رحمت الله حافظ الندوي، المكتب الإسلامي-بيروت- لبنان، ودار الإشراق-الدوحة- القطر، ط1، 1422هـ/2001م.
- النووي(676هـ): محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف: التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير، شرح وتحقيق أحمد فارس السلوم، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 1431هـ/2010م.
- النووي(676هـ): محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف: روضة الطالبين، تحقيق عبده علي كوشك، دار الفيحاء ودار المنهل ناشرون، دمشق، سوريا، ط1، 1433هـ/2012م.
- النووي(676هـ): محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف: التلخيص شرح الجامع الصحيح، تحقيق أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة، السعودية، ط1، 1429هـ/2008م.

حرف الهاء

- الهادي بن محمد روشو: الإمام النسائي ومنهجه في السنن، دار سحنون، تونس، ط1، 1437هـ/2016م.

- هدى درويش: نبي الله إدريس بين المصرية القديمة واليهودية والإسلام، دار السلام، مصر، ط1، 1430هـ/2009م.
- الهيتمي(899هـ): أحمد بن حجر المكي: تطهير الجنان واللسان عن الخطور والفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان، قدم له السيد طيب الجزائري، نسخة مصورة، مكتبة الهدى، النجف، العراق.
- هيثم عبدالحميد خزنة: تطور الفكر الأصولي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1436هـ/2015م.

حرف الواو

- الولوي: محمد ابن الشيخ العلامة علي بن آدم بن موسى الإتيوبي: قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1/ 1433هـ.
- الولوي: محمد ابن الشيخ العلامة علي بن آدم بن موسى الإتيوبي: قرة العين في تلخيص تراجم رجال الصحيحين، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1430هـ.

حرف الياء

- يحيى بن أبي بكر العامري اليمني(893هـ): الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة، تحقيق القسم العلمي بمؤسسة منار التوحيد والسنة، دار الإمام البخاري، الدوحة، قطر، ط1، بدون سنة الطبع.
- يحيى مراد: معجم أسماء المستشرقين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ/2004م.
- يوسف بن حمود الحوشان: الآثار الواردة عن السلف في اليهود في تفسير الطبري-جمعاً ودراسة عقدية-، رسالة دكتوراه، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

ÖZGEÇMIŞ

KİŞİSEL BİLGİLER

Adı Soyadı	**Ibrahim Mohammed Amin KHDIR**
Doğum Yeri	**SULAYMANİYEH / IRAQ**
Doğum Tarihi	**21/10/1990**

LİSANS EĞİTİM BİLGİLERİ

Üniversite	**SULAYMANİYEH ÜNİVERSİTESİ**
Fakülte	**Şeria FAKÜLTESİ**
Bölüm	**Alfıkıh ve usuluh**

İLETİŞİM

Adres	**SULAYMANİYEH**
E-mail	**Ibrahim.m.amin00@gmail.com**
TELEFON	**+9647703622498**